الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. كلية أصول الدين.

قسنطينة . قسم العقيدة و مقارنة الأديان.

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

قواعد نقد العقائد عند ابن تيمية.

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية.

لجنة المناقشة	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
عبد الوهاب فرحات	رئيس	أستاذ تعليم عالي	الأمير عبد القادر.
اسعيد عليوان	مقرر	أستاذ تعليم عالي	الأمير عبد القادر.
عبد القادر جدي	عضو	أستاذ تعليم عالي	الأمير عبد القادر.
رابح مراجي	عضو	أستاذ تعليم عالي	قسنطينة 2
عبد العزيز بوشعير	عضو	دكتور	سطيف 2

إعداد: بليل عبد الكريم. إشراف الأستاذ الدكتور: اسعيد عليوان.

السنة الدراسية:1435-1436/ 2013-2014.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الإهداء.

إلى رواد إحياء الأمة الإسلامية في كل جوانبها، الساعين إلى الأصالة مع المعاصرة، الداعين إلى بعث الروح العلمية في الفرد المسلم كيما يواكب عصره متدثرا بعقيدته الصافية، مواجها الأفكار الدخيلة بمنهجية منظمة و منضبطة، راداً هجمة الداعين إلى إحلال الفلسفات التغريبية تحت رداء التحديث و التجديد.

إلى هؤلاء المتسلحين بعلم من سلف، المقارعين للدخلاء، و أهل التمرد أولي النزعات التمييعية، الرامين إلى إحالة العقيدة الإسلامية و الهوية المسلمة عن قصد، أو عن جهل و عماية.

إلى أهل العلم ، و أهل الفكر، و أهل الذكر، و كلٌ يذود عن حمى الإسلام ، و يرابط على ثغر من حدوده .

إلى حراس الحدود، حدود الإسلام؛ عقيدة و فقهاً، المدافعين عن الهوية الإسلامية، و عن المناهج العلمية ذات الأصول الربانية؛ في جميع العلوم الإنسانية.

إلى الواقفين على مداخل الأمة الفكرية، يردون الداخل الدخن، و يرجعون على الأمة بالمفيد الحسن، و على أيدي أولئك _ بإذن الله _ ينبلج الصبح، و تشرق شمس الغد الموعود.

إلى الوالد و الوالدة.

إلى الأستاذ المشرف الوالد **سعيد عليوان**.

إلى مدير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية السيد **عبد الله بوخلخال**.

إلى عميد كلية أصول الدين السيد **عبد الله بوجلال**.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل، راجيا القبول من الله تعالى و البركة .

شكر و تقدير.

إلى الله الذي لا إله إلا هو أعبد و له أسجد و أحفد، و له أنا شاكر و هو لذنوب عباده غافر، **(وكان الله شاكرا عليما)(النساء/ 147)**.

خيَّر الإنسان في أفعاله ، وأرشده السبيل **(إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) (الأنبياء:80)**.

يتولى الصالحين، و يهدي الضالين، و يجزي العاملين **(أليس الله بأعلم بالشاكرين)(الأنعام: 53)**.

و ذو اللطائف لا يغيب، أرجوه رجاء لا يخيب، و أنزل حاجتي في كل حال إلى من تطمئن به القلوب، فكم لله من تدبير أمرٍ طَوَتْه عن المشاهدة الغيوب.

فالحمد له أن يسَّر إتمام هذا البحث في عافية من أمري، راجيا منه القبول والتجاوز عن التقصير ، فهو الرحمن حولي و اعتصامي، و به و إليه مبتهلا أتيب، و إليه اللجوء إذا عَرَت الخطوب.

و عليه أتقدم بالشكر الجزيل لكافة أساتذة قسم العقيدة و مقارنة الأديان، القائمين على تعليم الطلبة، و إعانة المجتهدين لسلوك طريق البحث العلمي، و أخص بالذكر الأستاذ الفاضل الوالد و المرشد لي في طريق البحث العلمي الدكتور سعيد عليوان، الذي أعانني بنصائحه و توجيهات.

و أشكر الأساتذة المعينين بالتوجيه و تقديم التسهيلات لمواصلة البحث العلمي، و الدعم المعنوي.

و السيدة حليمة المشرفة على مكتبة الشيوخ(سابقا).

و الأخوات بالمكتبة السيدة نجاة و سمية و سميرة و علام منى .

و الإخوة بالمكتبة عادل و بلال و رؤوف و خوجة.

و السادة الإداريين من الأمين العام لكلية أصول الدين السيد بوجمعة، و حمودي، و كمال و هشام، و صديقي محمود زعباط؛ و غيرهم كثير.

أشكرهم على الوقوف معي في الأوقات الصعبة ، و الإعانة المعنوية، و الإرشادات العلمية .

و أدعو الله عز وجل أن يصلح حالهم من حسن لأحسن منه؛ و يثيب سعيهم؛ و يضاعف حسناتهم.

المقدمة.

المقدمة.

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستغفره، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا، و من سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، و من يضلل فلا هادي له.

و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

و أشهد أن محمدا عبده و رسوله.

أما بعد:

فإن الله قد جعل لكل شيء قدرا، و لكل إرادة و غرض باعثا، و الداعي إلى هذا التقييد واجب الديانة، و دين الإسلام قوامه النصيحة، قال تعالى **(و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف)(آل عمران:104)**.

و لا يستصاغ تقديم ما نحن فيه من أمور المعاش على شؤون المعاد؛ حتى تغدو مستفحلة غلابة لديننا، شاغلة عن أسس مهمتنا: الدعوة إلى الله، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و نحوها من الحقائق الشرعية التي تجمعها غاية واحدة: ظهور الدين و صيانته.

و من مسارح النظر، ما نراه نزيلا في ساحات المسلمين من عوامل الانفلات و التغير الضاربة في أعماق الأمة السارية في مقوماتها كافة.

و يرى في خضم ذاك: همم دعاة في الأمة لانتشالها و حفظ بيضتها، و شد عزائمها لتصحو من سباتها، وتفيق من غفلتها.

و يبصر كثير من المقرنين بأصفادها، يترامون في مجاهل الصراع و الغليان الفكري، سالكين في الدفاع عنها و المقاومة من أجلها طرائق قددا.

و عقب ذلك تتابعت فتن تغلي مراجلها، إذا انتفخت في الصدور البغضاء، و ثار غبار الوحشة و الشحناء، و تراشقت الأقلام بكلمات مسمومة على ساق النخوة و الحمية.

و ذا الشقاق وحده كاف في إماتة ما في أفراد أي جماعة من قوة و بسالة، و ما نتيجة التدابر إلا الضعف و التصدع و التناثر، و هكذا في كل وقت يقتطع من جسم الأمة فرقة حتى تأكلها الفُرقة.

و من هذا؛ يُرى أن طريق الدعوة إلى الله تعالى قد التوى على قوم، و تغير المفهوم في أفهامهم، و صاروا لا ينظرون إلى (طريق الدعوة) إلا بمنظار ما ينتمون إليه من الفرق (الجماعات و الأحزاب)، أو يعيشون في مواجهته منها، و هم على دين: من ليس معنا فهو ضدنا.

و هذه الفرق قد كثرت حولها المباحثات، فهضم الحق حينا، و انتصر له أحيانا، و صار الناس في أمر مريج؛ بل في حالة نزع مؤلمة، مضطربين اضطراب الأرشية في الأطوية.

فشرذمة ابتلعهم تيار التغريب لما لم يجدوا أمامهم رؤية صحيحة بقدر ما في مواجهتهم من واقع.

و رهط كسبتهم فرقة تحت راية "الجماعة" دون أخر، ففرحوا إذ دخلوا تحت الشعار الخاص في المنحنى الحزبي "الانتماء"، و "الولاء"، " السمع و الطاعة".

و آخرون مرجون لأمر الله، يسألون: أين المفر؟

و إن تعجب؛ فعجب طائفة من المسلمين أن يهون عليهم التحفظ و الإحتراز من أكل الحرام، و الظلم، و الفواحش، و غير ذلك، و يصعب عليهم التحفظ من حركة الألسن.

حتى يُرى الرجل يشار إليه بالبنان في الدين و الزهد و العبادة؛ و هو يتكلم بالكلمة في سخط الله لا يلقي لها بالا، ينزل بها مما بين المشرقين، و لسانه يفري في أعراض الناس، الأحياء منهم و الأموات لا يبالي ما يقول.

و تزداد خطورة الإثم، و يعظم الذنب، و تكبر المعصية؛ إن كان الجرح في العلماء و الفضلاء و الدعاة، فهم سادة الفتوى، و حرس الشريعة، و سياج العقيدة، و نجوم الأرض في دجى الباطل.

و لا خير في قوم لا يعرفون للعلماء و الفضلاء قدرهم، و عادة الله في هتك أعراض منتقصيهم معلومة.

و من ابتلي بترصد عثرات العلماء و زلات الفضلاء؛ إنما أوتي من جهله بالطريق.

و الجهل بها و بآفاتها و المقاصد لها؛ يوجب التعب و النصب مع الفائدة القليلة، فإن صاحبه:

- إما أن يجتهد في نافلة مع إضاعة لفرض.
- أو في عمل الجوارح دون مواطأة من القلب.
- أو عمل بالباطن بغير اقتداء.

لذا تقرر عند العقلاء أن لكل صنعة أهلها، و الله قسم بين الناس معيشتهم، و من ذاك مراتب الإدراك

و العلم، فكان فوق كل ذي علم عليم، و لكلٍ فُتح باب، و سبل السلام كثيرة– و الصراط المستقيم واحدة– فتوجب على السائل أن يعود أهل الصنعة، و على المتطفل أن يراعي للعلم قدره، فمن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، و مما لا يعنيه ما لا يعيه، و لو سكت كل جاهل لقل الخلاف.

ففي زمننا هذا؛ بُلينا بأزمات عدة، و تداعت علينا المصائب، فلما طلع بصيص نور من صحوة – سميت إسلامية– اشتد بأسنا، لكن بيننا! لا على غيرنا.

و إن سَلمنا أن تلك الصحوة تلزمها صحوة؛ و أن عُرى الدين لا تشيد دون أمر بمعروف و نهي عن منكر، و لزامٌ على العلماء الذب عن المحجة البيضاء، و أن لا يكتموا على الناس دين الله تعالى.

إلا أن الطامة؛ بأن دخل العراك من ليس من أهله، و صارت الدعوة لا لله؛ بل لأفراد، أو أحزاب، أو مذاهب.

و لأن همهم التكاثر، حُمِّلت الردود بين أهل العلم ما أثقلها، و تصدر الفتنة أحداث أسنان، سفهاء أحلام، لا يألون في من خالفهم إلاً و لا ذمة، سيماهم بين ذويهم القطيعة، بأسهم بينهم شديد، لا تسمع لهم في الدعوة همسا، و لا تحس لهم ركزا.

من هنا كان لزاما مراجعة هؤلاء، ببيان أصول العلماء في الكلام في الآخر، و ضوابط تصنيفهم للناس، و قواعد التعامل مع المخالف في الرأي، أو العقيدة، أو المذهب، و توضيح شروط من له الأهلية الشرعية لتصنيف الناس و الحكم عليهم، و تقرير صور معاملتهم.

العنوان:

قواعد نقد العقائد عند ابن تيمية.

الإشكالية:

التباين في تقدير المصلحة و المفسدة لدى تزاحم الأحكام تتصدر أولويات المشاكل المطلوب التنظير لها و إحلاؤها، نظرا لاتساع جبهات الهجوم على الإسلام و المسلمين، ثم اتساع الصحوة المباركة في أرجاء من المعمورة، ضمن أجواء غير إسلامية بشكل عام، للوهن الذي لحق بالمسلمين، و تسلط ملل الكفر عليهم.

و حفظ الله تعالى دينه بأن جعل لأنبيائه ورثة؛ هم العلماء، يدفعون عنه الدخيل، و يمنعون عنه الحادث و إن كان قليل، فضبطوا أحكامه ببناء أصوله من الأدلة الشرعية، كيما تساير الزمان و المكان، و راعوا

الشريعة بوضع الأدلة و بناء الأصول من الكتاب و السنة، لضبط الأحكام الشرعية العارضة، و التوسط في الأخذ بين: الإغفال المهلك؛ و الشدة في غير موضعها.

و شُهد لأحمد بن تيمية الحراني الدمشقي بالدقة و العمق في تأصيل القواعد؛ و بيان الشروط و الضوابط، و ذاك لسعة علمه، و تبحره في فنون عدة، و كثرة العوارض، و تدافع النوازل في زمنه، من ظهور لأهل البدع؛ و سطوتهم على أهل السنة، ثم هجوم التتر الكفرة على بلاد المسلمين، و من قبلهم الفرنج.

مما حتم المفاضلة بين الهجوم على من هم من الأمة أولا؛ ثم الذين يلونهم من الكفار، أم درء بطش التتر المحتلين؛ و عذر أهل القبلة ممن قارفوا بدعا إلى حين.

فإما التأليف لرد الغزاة؛ قبل أن يبيدوهم عن بكرة أبيهم، أو يفتنوهم عن دينهم- و لهم في ذاك سبق- أو التنافر الداخلي و العدو بين ظهرانيهم.

فكان على ابن تيمية أن يجاهد على جبهتين داخلية و أخرى خارجية، فدرس و دارس غالب من عاصره أو سبقه؛ في الملل و النحل، و المذاهب و المقالات، فرادى و جماعات، ثم أخذ في النقد و الرد و التقييم، لمن خالفه أو وافقه، فمدح قوما و ذم آخرين، و سكت عن أفاضل و أسقط أناس عدهم من الأراذل، و نقض مقالات و التمس الأعذار لقائليها، و نصب لمنهج النقد البناء قواعد؛ و سيج أسواره بشروط، و جعل لحماه مرابطين على ثغوره؛ ألا يقربه الأصاغر و لا الدخلاء.

و عليه فالإشكالية القائمة في سبر مباحث العقائد لدى ابن تيمية هي:

ما هي القواعد التي امتثلها ابن تيمية في نقده لعقائد الإسلاميين و الفلاسفة و أهل الكتاب ؟

أهمية الموضوع:

رُبما يود الذين يتصدرون تناقل الردود؛ لو كانوا مصيبين، لذا؛ يلتمس منهم شيء من الحساسية في الخوض في الموضوع، للإختلاف القائم بين أعلام الدعوة إلى منهج السلف - رضوان الله عليهم- في مفهومه، و العمل به.

و البحث فيه؛ لا يراد به الغلبة لطرف على آخر، فما أريد إلا الإصلاح - ما استطعت - و أجري إلا على الله تعالى.

فكل المختلفين هم من رجال الدعوة الأفاضل و أعلامها، و كلٌ له من الفضل و السبق ما يزكيه بإذن الله تعالى، و إنما هو اجتهاد العلماء، و هم مأجورون جميعا.

فمن مشاكل واقعنا- الموهنة لصف المسلمين-: قضية التطرف في تقييم الشخصيات الإسلامية، التي ساهمت بقدر أو آخر في بذل ما تملك من الفضل و الخير في إصلاح واقع الأمة، ممن يعدون رموزا و أعلاما عند طوائف من المسلمين.

و بادي الأمر بيان أن الكثير من هؤلاء الرموز و الأعلام ممن انتقدوا في عصرنا كثير منهم ليسوا علماء، بل هم دعاة برزوا في ظروف صعبة؛ قَل فيها العلماء، و زاد في الأمة البلاء، فعظمت الحاجة إلى غيث هؤلاء، و الفضل الذي قدموه في ذانك الزمن و ذاك المكان كان خيرا عاما، و إن خلطوا عملا صالحا و آخر سيئا.

و وقوع الأعلام و الفضلاء في شيء من الأخطاء أو البدع و الشطحات، أمر متوقع ليس بغريب، غير أن المعضلة كامنة في أن العامة على دين كبرائها و أعلامها،تقدي بهم فيما قارفوا من زلل؛ على يقين أن ذاك من الدين.

لذا تعين التنبيه عليها و النصح لهم، فواقع الأمة لم يتحرر بعد من التعصب للمقالات، و الغلو للأشخاص، و الجهل ضارب أطنابه بربوعنا، و موروثات زمن السبات لم تزل بعد.

غير أن بوادر الصحوة المعاصرة للمسلمين تنبي عن نور، من مشكاة كأنها كوكب دري يضيء على الناس أجمعين، لما يلمس من توظيف لجوانب القوة و الخير في أفراد الأمة الإسلامية، و مظاهر الهدي الإسلامية و الاستقامة، و رد فعل الشعوب المسلمة على المتجرئ على نبيها عليه الصلاة و السلام، و مواقف اجتماعية و سياسية عدة أخر، و أمور عدة تثلج الصدر و تبعث الأمل.

غير أن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر؛ لا قوام له دون ضوابط علمية و أخلاقية، فمن يعرف الحق و لا يفقه الدعوة إليه عليه بالصمت، و من دري نقطة من علم ما له و النكير على من خالفه؟ و لو علم قدره لآوى لركن يلتقط منه نبذ العلم.

فوعي ضوابط الدعوة إلى الله تعالى، و فقه قواعد النقد للآخر، تلزم العامي أن يعي حده، و الشادي المبتدي أن يعرف قدره، و المتمكن أن يحترم غيره.

و لكل صنعة أهلها، فلا يتقن الجرح و التعديل إلا من رسخ قدمه في العلم، و على كعبه في مقاصد الإسلام، إذ التشدد و رفض الغير يحسنه كل أحد؛ لكن العلم الرخصة تأتيك من فقيه، و إلا حال الجرح تشريحا.

و لو فتح باب تتبع زلات العلماء و الأعلام و الفضلاء، من أهل الذكر و أهل الفكر، ما نجا منها أحد، و لا سلم من الأمة حتى الأئمة، و لكن على الناقد أن يسدد و يقارب، و لا يدري لأهل الفضل فضلهم غير أولي الفضل، و لا يزن الرجال و ينزلهم منازلهم غير الرجال.

أسباب اختيار الموضوع:

الذي دفع لدراسة الموضوع كون تصدر بعض الأحداث لنقد الغير بحق أو بغيره، لكن و هم مشحونون بجانب عاطفي لا يتكئ على - و لو- عود من علم في تقييم الآخرين، فلا هم هشوا بذاك مفسدة؛ و لا دُري لهم مآرب أخر؛ غير الخوض في أعراض الناس، العام منهم و الخاص، دون أثارة من علم.

فكثر التجني على العلماء و الدعاة و الفضلاء، و جعلت لهم قوائم سوداء؛ و هذا من شر البلاء.

ثم تجاوزوا من الكلام فيهم إلى الخوض في أعراضهم و أهليهم، و أورد في الردود ما لا يرد إلا عن سفيه، و حيد عن الجادة؛ فطعن في النيات و الدين، و بنيت أحكام على التخمين، بل شهدنا أحكام ألقيت من "مشايخ"؛ السائل فيها مجهول و المسؤول عنه مجهول، و ما قيل عن المطعون فيه؛ لا سيق له لا شاهد و لا قرين !!

و لك أن تلج الشبكة العنكبوتية، من الأبواب إلى المواقع إلى المنتديات إلى المدونات، حتى غرف المحادثة، و المراسلات، ستبهت من زخم الفري و البهتان، و إن صدق في الاتهام؛ ساء في الكلام، فلا علم و لا أدب !!

و إن كان النقد من شيخ لآخر، جُعل حديث الساعة و فاكهة المجالس، و قل أن يتعامل مع الردود بين العلماء بعلم، فتراهم يطيرون بها يؤولونها على غير ما نزلت، و يبنون من الأحكام على ذاك ما لم يفه به صاحبه.

و على النقيض برز من رام دفن الكل، و أفتى بأن الردود من فتن الأمة و سيم تخلفها!!

و جهل أو تجاهل أن ميراث الأمة الضخم من العلم، الذي أثقلت به كواهل من خلف عن حمله؛ مجمله ردود و مناظرات و جدال و ترجيح و تحقيق، بل هذا الدين قائم على الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و لزام على العلماء بيان السنن و درء البدع.

فالخلل كامن في الوعي بضوابط النقد، و لمن الأحقية و الأهلية الشرعية للنقد، و كيف يتعامل مع النقد و الناقد و المنتقَد، و فقه الأولويات.

و لأن جمع هذه القواعد قليل، رمت بعد التوكل على العليم القدير جمعها و شرحها.

و اخترت ابن تيمية دون غيره؛ لتقعيده لمنهج أهل السنة و الجماعة من الكتاب و السنة و فهم السلف، و كونه خاض مع فرق و مذاهب و أديان و رجال و مقالات و معتقدات قَل أن تجد غيره كتب فيها كلها، و ضبطها و قعد لها، فكان ما صنف موردا ضخما لتأصيل قواعد النقد العلمي، و ضوابط معاملة المخالف.

كما أن جل من يخوض في تصنيف الناس و الردود - أيامنا ذه- هم من أتباع منهج ابن تيمية، و هنا لا أروم الرد على أهل العلم؛ فذا دربهم و هو عليهم دين.

غير أن أبغي بعض الشباب الذي ولج في ما لا طاقة له به، و صارع في غير ميدانه، و تقدم لمن هو أرسخ منه قدما و أعلى كعبا في العلم، فلا هو تسلح بعلم، و لا هو تترس بأدب، فكان نتاجهم إسهالا فكريا، في أمور لا تفيد و لا تغني من جهل، و إن تلمس نفع فأولى لهم ثم أولى أن يتلمسوه بأدب.

أهداف الدراسة:

- بيان أهمية النقد العلمي في ترقية العلوم و تطورها.
- ضبط قواعد النقد و تجليتها للباحثين.
- عرض نماذج لتقييم ابن تيمية لفرق و طوائف و مذاهب و علماء و فضلاء و مقالات و معتقدات، و بيان الأحكام الصادر على المعين، و تغيراتها، و شروط يؤصلها في نقده العلمي.
- إلجام العوام و طلبة العلم عن الخوض في مثل هذه المسائل دون ضوابط، و درؤهم عن الخوض في أعراض العلماء و الفضلاء.
- بيان من له أهلية النقد و الرد على العلماء و المفكرين و الدعاة، و كيفية توظيف الردود بحكمة و علم.
- بيان قواعد التكفير و التبديع و التفسيق، و ضوابط تصنيف الناس.
- بيان الأساليب الشرعية في معاملة الناس، و من صدر في حقهم أحكام من علماء أو غيرهم على مقالاتهم أو عقائدهم.

الدراسات السابقة:

الدراسات حول الموضوع بصورة عامة متوافرة، و تخصيص ابن تيمية بدراسة كثير، و الكثير من الدراسات عمدها تقعيداته، بالإضافة لكلام الأئمة و العلماء.

من ذلك؛ دراسات حول موقف ابن تيمية من فرق معينة أو علماء أو مقالات، غير أن جمعها بسبر و تقسيم، ثم عرضها في صورة قواعد مع الأمثلة و النماذج هو ما نصبوا إليه، بالإضافة لربط الدراسة بواقعنا المعاصر؛ و هو الغاية من البحث.

و من أهم الدراسات التي اسوقفتني و أرعت انتباهي للموضوع:

– " **طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد و الضوابط والأصول**" تأليف عبد الرحمن بن ناصر السعدي، و هو عبارة عن مختارات من كتب ابن تيمية و ابن القيم، يضم أكثر من ألف (1000) قاعدة و أصل و ضابط، نقلها المؤلف بعباراتها؛ مع تغيير يسير في بعضها، و تكرار البعض الآخر لمقتضى الفائدة و التذكير.

– " **موقف ابن تيمية من الأشاعرة** " تأليف عبد الرّحمن بن صالح بن صالح المحمود، في مجلدين، مهد بفصل عن السلف و منهجهم في العقيدة، و في الباب الأول عقد فصلا في **منهج ابن تيمية في تقرير عقيدة السلف والرد على خصومها**، و الباب الثاني كان موضوعه: **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، وقد اشتمل على **عرض ابن تيمية لجوانب الأشاعرة الإيجابية، منهج ابن تيمية العام في الرد على الأشاعرة، ردود شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم تفصيلا**.

– " **أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية** " لأحمد بن عبد العزيز الحلبي، و فيه عرض لجملة من أصول متسلسلة مع التوثيق من نصوص ابن تيمية، و بيان مفهوم البدعة عنده، و مفهوم المبتدعة و الفرقة الناجية و منهج السلف .

– " **القواعد العلمية للنقد عند شيخ الإسلام ابن تيمية**"، و هو مقال لعبد الله الحيالي، بالعدد 9 من مجلة الحكمة اللندنية.

و كان هو شرارة الفكرة التي تخمرت في ذهني للموضوع، و قاعدة البناء لتفكيك محور البحث و التأصيل عليه في تشكل خطة الدراسة التي تعد بسطا لما اختصر فيه.

– " **تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام**" أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي، مجلة الحكمة: العدد7.

و فيه تقعيدات تساعد في فهم و ضبط قواعد النقد التي بناها ابن تيمية في نقده و تقييمه لمقالات الإسلاميين و غيرهم.

– " **منهج الموازنة في الحكم على الأعيان عند شيخ الإسلام**" أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي. مجلة الحكمة: العدد 11.

و هو تابع لسابقه في البحث، و هو ثالث باعث للخوض في صلب القضية، و التنقيب أكثر في تضاعيف ابن تيمية، لما خلد في النفس قبله مما ينحو لمثله، و حال دونه عدم التفرغ لبيانه و تأصيل و تفصيل مجمله، فكان المقال نبراس طريق لمواطن و موارد التأصيلات في بطون تصانيف ابن تيمية.

و حسب مطالعتي المحدودة لا أدري إفرادا للدراسة بذا السياق، و الله أعلم.

– المنهج المتبع:

أ– المنهج الإستقرائي.

ب– المنهج التحليلي.

ت– منهج المقارنة.

– خطة الرسالة:

الفصل التمهيدي: تزاحم الأحكام في نقد العقائد.

المبحث الأول: تزاحم الأحكام.

المطلب الأول: مفهوم تزاحم الأحكام.

الفرع الأول: تقرير قاعدة تحصيل المصالح و درء المفاسد.

الفرع الثاني: تفاوت مراتب النفع و الضرر.

الفرع الثالث: صور للتعارض في الأحكام.

المطلب الثاني: تزاحم الأحكام في تصنيف الناس .

المطلب الأول: ضوابط الناقد.

الفرع الأول: أهلية الناقد.

الفرع الثاني: العلم و العدل.

الفرع الثالث: الأمانة العلمية.

الفرع الرابع : تجنب حظ النفس.

الفرع الخامس: نبذ التقليد.

الفرع السادس: كلنا ذووا خطأ.

المطلب الثاني: قواعد نقد المقالات.

الفرع الأول: التفريق بين القول و القائل.

الفرع الثاني: التفريق بين المذهب و لوازمه.

الفرع الثالث: التفريق بين أصول المذهب و أتباعه.

الفرع الرابع: المقالة بنت بيئتها.

الفرع الخامس: علة المقالة في مقاصدها.

الفرع السادس: بيان مسالك الفرق.

الفرع السابع: إلجام العوام عن دقائق الكلام.

الفرع الثامن: مصدرية الكتاب و السنة.

الفرع التاسع: درء تعارض العقل و النقل.

الفرع العاشر: المرجعية السلفية.

الفرع الحادي عشر:لغة العلم محكمة.

الفرع الثاني عشر: تنويع مقامات الخطاب.

الفرع الثالث عشر: الهدم بكشف التناقض.

الفرع الرابع عشر: الاحتجاج بالمقال الفاسد على ما هو أفسد.

الفرع الخامس عشر: المسائل العلمية تقرن بالعملية.

الفرع السادس عشر: النقض بالتدرج.

الفرع السادس: ابن سينا .

الفرع السابع: ابن عربي.

المبحث الثاني: نقد مقالات النحل والملل.

المطلب الأول: نقدالفرق.

الفرع الأول: أهل الحديث.

الفرع الثاني: الخوارج.

الفرع الثالث: الرافضة الشيعة.

الفرع الرابع: المتكلمين.

الفرع الخامس: الصوفية.

الفرع السادس: أهلالكتاب.

الفرع السابع: الفلاسفة.

المطلب الثاني: نقد المقالات والمؤلفات.

الفرع الأول: التأويل.

الفرع الثاني: نقدالمؤلفات.

أما الخاتمة ففيها عرض مختصر لأهم نتائج البحث. و قد ذيلت الرسالة بالفهارس المهمة: كفهرس المصادر و المراجع، و الآيات، الأحاديث، الأعلام المترجم لهم، و الموضوعات. و ختام الكلام و مسك التمام: السؤال من المولى عز وجل أن يجزل المثوبة لكل من أعانني على البحث و لو بكلمة طيبة، و أخص بذلك الأستاذ المشرف على هذه الرسالة، لتوجيهاته و ملاحظاته.

و أتوجه بالشكر للجنة المناقشة الموقرة، و أدعو الله تعالى أن يرزق لكل ذي عمل فاضل من فضله. و أخص بالشكر و التقدير رئيس اللجنة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب فرحات على حرصه لإخراج الرسالة في أحسن ما يمكن و مراجعته للتعديلات.

و أبتهل للمولى أن يلهمنا صواب القول و صحيح العمل، و يعيذنا من فتنة المقال و تقلب الأحوال؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه، و هذا مبلغي من البحث و التحرير، فمـــا قصرت فالعفو أرجو، و ما أصبت فالله يجيزي المحسنين.

والله أعلم وصلى اللة على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الفصل التمهيدي.

الفصل التمهيدي: تزاحم الأحكام في نقد العقائد.

تعد عقيدة الأمة الإسلامية عقد هوية لها، و عماد قيامها و ثباتها، فإن مست بوهن، أو أصيبت بداء الخرافة و البدع، تداعت عليها النوائب فكرا و سلوكا، و تراكمت عليها المصائب من كل صوب، و نزل بها علل من قبلها، من تشتت و فرقة؛ تقيم النزاع في بيت الأمة الواحدة، فتذهب ريحها وتفشل عزيمتها، و تصير من أمة تقود الدعوة والإصلاح، وتقيم العدل وتنشر سبل الفلاح، و تتسيد بحضارتها، إلى أمة في ذيل التاريخ، ومؤخرة الركب، لا حصانة لها، يُنتدب لها من يبكي مصابها، و يستورد لها من يضمد جراحها.

من أجل ذلك؛ كتب الله لينصر جنده ويبعثن في أمة المسلمين من يجدد دينها، بأن يحي السنن، و يصلح ما انكسر بها، و يقيم الدين القيم، يرد كيد الأعداء ، و يأخذ بيد الدخلاء، و ينقد و ينبه الفرقاء، و "من" هنا؛ للعموم المتكامل لا للفرد الكامل.

فتقام سوق النقد البناء، لصيانة البناء، وإصلاح أسوار العقيدة الإسلامية، و اعتلاء حراس الشريعة مناراتها، يرقبون الدخل، و يمنعون الدخن.

و الملة الإسلامية شريعة مقاصدية، تخدم صالح الأمة، يُراعى فيها حال بناء الأحكام؛ الحال والزمان، وإذ تلك؛ من المتغيرات؛ كانت الفتاوى تتغاير وتختلف في المعين، و يقع فيها ازدحام في النوازل الطارئة، بين أحكام راتبة، وأحكام طارئ عارضة.

و ازدحامها يفرز تزاحم في إصدار الحكم الواحد في حال ضيق الزمن، إذ لا بد من حكم وقت الحاجة، وهنا تعرض الأحكام المزدحمة في مسألة واحدة معينة، فيُعمل الناظرُ الموازنةَ بينها، تحت أصل تكميل المصالح وتقليل المفاسد.

المبحث الأول: تزاحم الأحكام[1].

حالما تتعكر الأجواء الإسلامية؛ تتدافع أقضية معها إشكالات في الحكم عليـا، بوصـفها نوازل طارئة، تتجاذبها ملابسات الزمان و المكان و الفرد المعين.

لأجل ذلك تصدى العلماء لتقعيد تلكم الأحكام الطارئـة، و ضـبطها هـي وصـورها ومثيلاتها، و كانت مراعاتهم بأدلة و أصول شرعية، فتراكمت مباحثها عـبر الـزمن، مـن اجتهادات علماء كل عصر فيعصرهم، لحل مسائل الأحكام الشرعية العارضـة، و التوسـط فيها؛ بين طرفي الإغفال المهلك، و الشدة المفرطة.

وبيان قاعدة تزاحم الأحكام يتطلب إلماما بنصوص الشريعة، ودقة في استيعاب معانيهـا، وتبصر بأقوال العلماء وأئمة المذاهب، ويزيد من تكاملها كثرة العوارض التي تكسب العـالم خبرة وملكة في التنظير والتقعيد، فشرط الخوض فيها أن يكون المتكلم ريانا من علوم الشريعة، متبصرا بواقع زمانه و أهله، فيجمع بين ملكة فقه العلم وملكة إنزال الحكم.

المطلب الأول: مفهوم تزاحم الأحكام.

حالما تتعكر الأجواء الإسلامية، تتدافع أقضية، تورد معها إشكالات في الحكـم عليهـا، بوصفها نوازل طارئ، تتجاذبها ملابسات الزمان والمكان و الفرد المعين، لأجل ذلك تصدى العلماء لتقعيد تلكم الأحكام الطارئة، وضبطها هي وصورها ومثيلاتها، وكانت مراعاتهم بأدلة وأصول شرعية، فتراكمت مباحثها عبر الزمن، من اجتهادات علماء كل عصر في عصـرهم، لحل الأحكام الشرعية العارضة، والتوسط فيها، بين طرفي الإغفال المهلك، و الشدة المفرطة.

الفرع الأول: تقرير قاعدة تحصيل المصالح و درء المفاسد[2].

---

[1] يصطلح بعض العلماء عليها ب" تزاحم المصالح". قال السعدي: " و المراد بهذه القاعدة: إذا لم يتمكن العبد من فعل إحدى المصلحتين إلا بتفويت الأخرى فماذا يعمل؟ حينئذ .. يُرجِّحُ بين المصالح فيفعل المصلحة العظمى، و لو كان في سبيل ذلك ترك للمصلحة الأقل، و هذه قاعدة في الشريعة مقررة بعدد من الآيات و الأحاديث ".

- منظومة القواعد الفقهية: عبد الرحمن بن ناصر السعدي. دار الفضيلة: الرياض. ص38.

[2] أنظر: - جامع الرسائل : تقي الدين أحمد بن تيمية؛ تح: محمد رشاد سالم. دار العطـاء: الريـاض. ط(1)، 2001. ج2، ص141.

- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية: محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن يعلى، أبو عبد الله، بدر الدين البعلـيّ؛ تح: محمد حامد الفقي. دار ابن القيم: الدمام . ط(2)، 1986. ص383.

مقاصد التشريع هي تحصيل الخير، فالدين نزل لخدمة الإنسان، و صلاح بني آدم في الدنيا والآخر، نزل رحمة للعالمين، به شفاء للمؤمنين، فأمر الله تعالى بتبليغ رسالاته، والعدل مع عباده، والأمر بالمعروف الذي فرض عليهم، والنهي عن المنكر الذي كره لهم، وحذرهم نفسه، فوعد بالفلاح للمصلح، وتوعد المفسد بدار البوار،(**وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ**) (البقرة:220). و هدي الرسالة الأمر بتحصيل المصالح، و طلب الصلاح (**إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ**)(هود:88)، (**وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى وَ أَهْلُهَا مُصْلِحُون**) (هود:117).

" فإن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح و تكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين حتى يقدم عند التزاحم خير الخيرين و يدفع شر الشرين"[1]. و تكميلا لذاك؛ كان النهي عن الفساد في مقابله (**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**) (الأعراف:56)، (**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ**)(النحل:90).

و " المصلحة لها اعتبارات في التشريع الإسلامي، و تقديرها يرجع إلى كل ظرف و حالة على حدى، لكن الذي يجب التنبه إليه هو أن تقدير المصلحة عائد إلى الشريعة نفسها، و ليس خارجا عنها كما قد يتوهم البعض. و إذا كان تقدير المصلحة يرجع إلى كل حالة و ظرف على حدى؛ فإن تقديرها عند إنشاء المناظرة يرجع أيضا إلى كل حالة؛ مكانا و زمانا و بيئة على حدى. و الأدلاء على تقدير المصلحة في مثل ذلك هم علماء المسلمين، المؤتمنون على دين الإسلام، و ميراث نبيه عليه الصلاة و السلام "[2].

فأصل تزاحم الأحكام الشرعية أن " الشرائع جاءت بتحصيل المصالح و تكميلها، و تعطيل المفاسد و تقليلها، فهي تأمر بما تترجح مصلحته، و إن كان فيه مفسدة مرجوحة؛ كالجهاد، و تنهى عما ترجحت مفسدته، و إن كان فيه مصلحة مرجوحة؛ كتناول المحرمات من الخمر

---

[1] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تقي الدين أحمد بن تيمية؛ تح: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض. ط(1)، 1986. ج6، ص118.

أنظر: – الأدلة على اعتبار المصالح والمفاسد في الفتاوى والأحكام: أبو عاصم هشام بن عبد القادر بن محمد آل عقدة. دون معلومات نشر.

[2] أسلوب المناظرة في دعوة النصارى إلى الإسلام: إبراهيم بن صالح الحميدان. دار الإمام: الرياض.ط(1)،1994. ص89.

وغيره، ولهذا أمر تعالى أن نأخذ بأحسن ما أنزل إلينا من ربنا، فالأحسن إما واجب؛ و إما مستحب "[1].

ثم أورد ابن تيمية أدلة ذلك من كتاب الله تعالى، و هي قوله تعالى:

(فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا)(الأعراف:145)، (وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ)(الزمر:55)، (فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ)(الزمر:18)، (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ)(الإسراء:53).

(ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ)(المؤمنون:96). (وَ يَدْرَأُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ)(الرعد:22).

(وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)(النحل:125). (وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)(العنكبوت:46).

(وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)(الأنعام:152).

(فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ) (الجمعة:9).

(آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ)(النمل:59).

(تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ)(الشعراء: 97).

(وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)(طه:73).

(وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)(الأعلى:17).

(فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)(النساء:59). (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً وَأَحْسَنُ نَدِيّاً)(مريم:73).

(وَ مَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَ اتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً) (النساء:125). (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (المائدة: 8). (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً) (النساء:66)."فقوله تعالى (وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) (الزمر:55) هو أمر بالأحسن، من فعل المأمور، أو ترك المحظور، و هو يتناول الأمر بالواجب والمستحب،

---

[1] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تح: علي بن حسن بن ناصر الألمعي وغيره. دار الفضيلة: الرياض. ط(1)، 2004. ج3، ص(287-289).

فإن كلاهما أحسن من المحرم و المكروه، لكن يكون الأمر؛ أمر إيجاب، و أمر استحباب، كما أمر بالإحسان في قوله تعالى (وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (البقرة:159)، و الإحسان منه واجب، و منه مستحب".[1]

فالشرع جاء بتحصيل مصلحة الخيرين إذا تواردا، و تعطيل مفسدة أشر الشرين إن تدافعا، فبنى العلماء من ذاك قواعد الأخذ في الأمور برفق، لتشابك المصالح، و اختلاط المفاسد بشيء من الخير، فيعمل بقاعدة **"التقليل و التكميل"**، يكمل الخير و يأخذ بأكمل الطرفين، و يقلل الشر و المفسدة و يدفع بأضر الجانبين[2].

و لم يترك العلماء تقرير المصلحة و المفسدة لأهواء الناس، فلو اتبع ذاك لفسدت السموات و الأرض، إذ أهواءهم متضادة ومتنافرة، بل ضبطوا مفهوم المصلحة والمفسدة بالمعروف والمنكر، مما استنبط من نصوص الشرع، فمعيار مفهوم المصلحة والمفسدة؛ شرعي.

فحصول " الاعتقاد لدى المجتهد بأن هذه مصلحة لا يجوز إهمالها أو مفسدة لا يجوز قربانها يكون بتتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، و أن إدراك تلك المصالح والمقاصد ناتج عن فهم نفس الشرع، و إن لم يرد فيها دليل جزئي من إجماع أو نص أو قياس خاص "[3].

والتزاحم الشرعي هو أن تتلازم في حال فرد معين أو جماعة معينة الحسنة والسيئة، الخير والشر، المصلحة والمفسدة، ، بحيث إن عمل الأولى لازمتها الثانية، وإن دفع بالثانية تبعتها الأولى، فلا يمكن فعل الأصلح إلا مع مفسدة، و لا دفع الأفسد إلا مع ترك مصلحة.

و قد تتزاحم حسنتين معا؛ كالفاضل و المفضول، أو سيئتين معا كالسيئ و الأسوء منه، ويلزم من فعل أحد الحسنتين ترك الأخرى، ومن ترك إحدى السيئتين فعل الثانية، لازدحام الزمن و الحال.

و ذا يقع في الأحوال العارضة غالبا، أما الأحوال الراتبة فالأصل الثابت على فعل المعروف المأمور به، و ترك المنكر المنهي عنه.

---

[1] المصدر نفسه: ج3 ، ص288 .

[2] أنظر: القواعد الفقهية و تطبيقاتها في المذاهب الأربعة: محمد مصطفى الزحيلي. دار الفكر: دمشق. ط(1)، 2006. ج2، ص772.

[3] قواعد الأحكام في مصالح الأنام : أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبو القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي؛ تح: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة. ط(1)، 1991 . ج2 ،189.

" و جماع ذلك داخل في القاعدة العامة: فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد، والحسنات والسيئات، أو تزاحمت، فإنه يجب ترجيح الراجح منها؛ فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد، وتعارضت المصالح و المفاسد.

فإن الأمر والنهي؛ وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة؛ ودفع مفسدة؛ فينظر في المعارض له. فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر؛ لم يكن مأمورا به، بل يكون محرما إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة "[1]. و من التزاحم ما يصير الواجب محرما لوقوع مفسدة أعظم بإنفاذه. و مراتب المقاصد تباين بين الوجوب بالأهمية، فيقدم وجوب حفظ النفس على غيره، وحال تزاحمها مع ما دونها؛ يكون ترك الوجب محرما و لو إلى وجوب آخر.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عمادا الشريعة المطهرة،" ثم أعظم أنواع هذين العمادين: هو ما يرجع إلى حفظ نفوس المسلمين.. و الحاصل أن هذه الشريعة المطهرة مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد، والموازنة بين أنواع المصالح وأنواع المفاسد، وتقديم الأهم منها على ما هو دونه، ومن لم يفهم هذا فهو لم يفهم الشريعة كما ينبغي. والأدلة الدالة على هذا الأصل من الكتاب والسنة كثيرة جدا "[2].

و من الباب؛ تزاحم الحكم على فرد أو طائفة، إذ التقييم هنا تزدحم فيه الأحكام، وتتلازم فيه الأفعال، أن يكون الفرد المعين، أو الجماعة المقصودة؛ ممن يحق لهم مسمى الإسلام؛ لا بد وقد خلطوا عملا سيئا وآخر طيبا، و نقدهم يكتنفه ملابسات الزمن و المحل، فقد يسكت عن إنكار منكر، ويؤخر لوقت الحاجة إليه، دفعا لشر أشد منه في زمن وقوعه الأول، لحيثيات تقتضي تأخير البيان لوقت الحاجة؛ لطارئ الضرورة الشرعية، وتقديم الأهم على المهم، وترتيب أولويات مراحل الأمر والإنكار. و ذا التدافع يتوارد في أحكام العبادات، كما يكثر في الحكم على الأفراد والجماعات، و تصنيف أفعالهم و مقالاتهم.

و في " الفاعل الواحد، والطائفة الواحدة؛ يؤمر بمعروفها، و ينهى عن منكرها، ويحمد محمودها، و يذم مذمومها، بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه، أو حصول منكر

---

[1] الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: الرياض. ط(1)، 1418ـ ص4.

[2] السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار:محمد بن علي بن محمد الشوكاني. دار ابن حـزم: بـيروت. ط(1)، 1985. ج1، ص149.

فوقه، و لا يتضمن النهي عن المنكر حصول أنكر منه، أو فوات معروف أرجح منه. و إذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم و نية، وإذا تركها كان عاصيا "[1].

و من هذا الباب سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن أئمة النفاق؛ لما لهم من أعوان، فإزالة منكره بنوع من عقابه؛ مستلزم إزالة معروف أكثر من ذلك؛ بغضب قومه و حميتهم، كما اتقى النبي شر الإشاعات التي قد تنفر من دعوته، أن يحكى " أن محمدا يقتل أصحابه". و قد ترجم البخاري لبعض الأحاديث في مثل هذا بقوله:

- **(باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه)**. قال ابن حجر: و يستفاد منه ترك لمصلحة لأمن الوقوع في المفسدة، و منه ترك إنكار المنكر خشية الوقوع في أنكر منه، و أن الإمام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم و لو كان مفضولاً ما لم يكن محرمًا[2].

- **(باب من ترك قتال الخوارج للتألف و لئلا ينفر الناس عنه)**[3].

فمقتضيات الحرب بين الكفر والإيمان، والصراع القائم بين المسلمين والمشركين، تفرض التنبه للمعارك الإعلامية. و ذي لطيفة نبوية، إذ الشرك أيام ذاك شائع في الجزيرة، والمسلمون قلة مستضعفة؛ أذن لها بالقتال بعد أن ظلمت، وقنوات الأعداء الإعلامية متكاثرة، وخبرتهم في التضليل الإعلامي محنكة، والأحزاب من حولهم أبواقها صوتها عال، ففلتة واحدة؛ ويبلغ مسمعها بعد المشرقين، فيُتلقف حبة؛ و ترسل قُبة.

و أصل المعروف ما تعارف الناس على صلاحه في الشرع، مما عرّفه الله ورسوله و سلف الأمة من أئمة الهدى أنه خير وصلاح. والمنكر ما أنكر في الشريعة، غير أن بينهما برزخ في قضايا يتجاذبها الطرفين، فلا يدرى أمعروف هو؛ أم منكر، أو يختلط العرف والنكر، فإما كليهما معا؛ أو لا معا.

فما من بد لضابط يميز دقيق المعروف عن شوائب المنكر، " و أصل هذا أن تكون محبة الإنسان للمعروف و بغضه للمنكر، و إرادته لهذا، وكراهته لهذا: موافقة لحب الله وبغضه،

---

[1] الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ابن تيمية. ص6.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي؛ تح: محب الدين الخطيب. دار المعرفة: بيروت. ط(1)، 1379. ج1، ص225.

[3] المرجع نفسه: ج 12، ص290.

وإرادته وكراهته الشرعيين. و أن يكون فعله للمحبوب، ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته، فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها ، وقد قال(**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**)(**التغابن: من الآية 16**).. فإن من الناس من يكون حبه وبغضه و إرادته وكراهته؛ بحسب محبة نفسه وبغضها، لا بحسب محبة الله و رسوله، وبغض الله ورسوله. و هذا من نوع الهوى، فإن اتبعه الإنسان فقد اتبع هواه (**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ**)(**القصص: من الآية 50**)"[1].

الفرع الثاني: تفاوت مراتب النفع و الضرر.

من السنن الكونية الاختلاف والتباين(**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ**) (**الروم:22**).

فتباين الأجناس لعموم الناس، وإن قل منهم من يفرق بين مفردات كل جنس، للتباين الحاصل في القدرات المعرفية لكل فرد، و للتباين الأصلي داخل الجنس نفسه، بين الدقة المتناهية، والوضوح البين.

فيمكن تميز المصلحة في كثير من أمور المعاد، وتحديد المفسدة في مجمل القضايا، غير أن مما يطرأ على الفرد أو الجماعة ما يلتبس صالحه بفاسده، أو تتعارض فيه طاعتان؛ الإتيان بإحداهما يفوت الأخرى لتداخل الزمن، أو تزدحم مفسدتين ترك الأولى؛ يستلزم فعل الثانية؛ و العكس مثله. فليس مشكل الأمر التفريق بين الخير والشر، والمصلحة والمفسدة، بل عويص كنه المسألة في تمييز أفضل الخيرين، و ميز أشر الشرين. و هنا كان فقه الأئمة في مراعاة نصوص الشرع، وتتبع المفاضلة بين العبادات، والتفاوت بين المعاصي، لمراعاة ترتيب الأحكام الشرعية بتناسب مع مراتبها.

و يسري التفاضل في تقييم الناس والتعامل معهم، كل حسب درجاته، ومعيار الدرجة القرب والبعد من دين الله وتقواه، و يشمل التفاضل الصالح و الطالح من الأمة، بل يتعدى للأنبياء(**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**)(**البقرة:253**).

و فاضل الله بين المؤمنين، فقال عز من قائل:- (**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ**

---

[1] الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ابن تيمية. ص7.

بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (72) وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ (73) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ (74) وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (الأنفال:75).

- (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)(الحديد:10).

-(لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ)(النساء:95).

-(وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ)(النمل:15).

-(ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ)(فاطر:32).

ثم فاوت الله بين أهل الكفر وأهل المعاصي، وإن كانت ملة الكفر واحدة في الأصل؛ فهي متغاير في الدركات، فلا يساوى أهل الكتاب بالمجوس وأهل الشرك، و لا يقارب بين نصراني ويهودي، فليسوا سواء حتى في أفرادهم، فمنهم العادل التقي لحرمات كثيرة، ومنهم الوفي لعهده المؤدي لأماناته.

و أقربهم مودة للمسلمين الذين قالوا إنا نصارى، و أبعدهم مودة اليهود والذين أشركوا، وهم بين ذلك دركات، منهم المسالم الذمي، و الموادع المستأمن، و المعاهد المؤمَن، والعدو الحربي.

قال تعالى(لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ (113) يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ (114) وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ) (البقرة:115).

-(وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (75) بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ)(آل عمران:76).

- (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ)(المائدة: 82).

فكما أن الصلاح درجات؛ فالفساد دركات، وبينهما أمور متشابهات، و الشريعة فرقت بين سبل السلام، وفاضلت بين مدارج السالكين، و فاوتت بين مدارك الهالكين، فلكل حسنة وزنها، ولكل سيئة مثقالها.

و ترتيبا على ذلك؛ لا ينظر لأهل الكفر أو البدع، أو المعاصي، أو الأخطاء على سواء، ولا يساوى في الحكم على الفاعلين؛ لانتفاء التساوي في درجات أفعالهم، وذا مما يوجب على المتكلم في تفاصيل أحكام الأعيان أن يدري درجاتها، لألا يقيس حكم على آخر، ولا يساوي في العقوبات مع اختلاف مقتضياتها.

و من حوى شيء من علم الشريعة؛ لابد له من علم أمور الدنيا التي ينزل عليها أحكام الشريعة، ومن جهل أحدهما وجب عليه الصمت.

" و المؤمن ينبَغي له أن يعرف الشرور الواقعة ومراتبها في الكتاب والسّنة، كما يعرف الخيرات الواقعة ومراتبها فِي الكتاب والسّنة. فيفرق بين أحكام الأمور الواقعة الكائنة؛ والتي يُراد إيقاعها فِي الكتاب والسّنة، ليقدم ما هو أكثر خيرا وأقل شرا؛ على ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرين بِاحْتِمَال أدناهما، ويجلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما. فإن من لم يعرف الواقع في الخلق والواجب في الدين؛ لم يعرف أحكام الله في عباده، وإذا لم يعرف ذلك كان قوله وعمله بجهل، و من عبَد الله بغير علم؛ كان ما يفسد أكثر مِما يصلح"[1].

فشرط صحة العمل؛ العلم و القصد، المتابعة و إخلاص النية، وشرط صحة العلم معرفة حكم الله ومعرفة الواقع الذي ينزل عليه الحكم. فمن جهل حكم الله؛ كان ممن تصف

[1] جامع الرسائل: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن تيمية الحراني؛تح : محمد رشاد سالم. دار العطاء: الرياض. ط(1)، 2001. ج2، ص305.

ألسنتهم الكذب هذا حلال وهذا حرام، ومن جهل الواقع المحكوم عليه؛ كان ممن يقف ما ليس له به علم، وهو في حكم الكاذب على دين الله.

و أمثلة تزاحم الأحكام بتلازم الحسنة و السيئة: أكل الميتة عند المخمصة؛ فهنا حسنة واجبة لا تدرك إلا بسيئة. " فتبين أن السيئة تحتمل في موضعين دفع ما هو أسوأ منها؛ إذا لم تدفع إلا بها، و تحصل بما هو أنفع من تركها؛ إذا لم يتحصل إلا بها. والحسنة تترك في موضعين إذا كانت مفوتة لما هو أحسن منها، أو مستلزمة لسيئة تزيد مضرتها على منفعة الحسنة "[1].

فالتزاحم وارد في أمور الدنيا والدين، و تخير الأفضل و ترك الأضر، يبرئ ذمة صاحبه بشرط العلم، ولا يسمى الواجب المتروك واجبا؛ في حق من تركه لما هو أوجب منه، ولا يوصف الضرر الأقل؛ محرما في حق من اتقى ما هو أفسد وأكبر حرمة من المفعول، " و إن سمي ذلك ترك واجب، وسمي هذا فعل محرم؛ باعتبار الاطلاق لم يضر. و يقال في مثل هذا ترك الواجب لعذر؛ وفعل المحرم للمصلحة الراجحة؛ أو لضرورة أو لدفع ما هو أكبر حرمة، وهذا كما يقال لمن نام عن صلاة أو نسيها؛ إنه صلاها في غير الوقت المطلق قضاء، هذا و قد قال النبي:" **من نام عن صلاة أو نسيها؛ فليصلها اذا ذكرها، فإن ذلك وقتها**[2]**، لا كفارة لها** "[3]. فالشريعة لم تفرض أن يكون المأمور به خيرا مطلقا، ولا المنهي عنه شرا محضا، بل الضدان يجتمعان في أمور كثيرة[4]؛ من معتقدات إلى أفعال وأقوال، غير أن الحكم للغالب، فخير مشوب بشر لا يعادله شر مشوب بخير.

و الأصل أن كل ما شرع في الدين؛ هو مصلحة محضة، و كل ما حرم؛ هو مفسدة محضة، فالله تعالى أمر بالعدل والإحسان في دق الأمور و جليلها، و نهى عن البغي و المنكر و العدوان في حقير الأمور وجللها، فكانت القاعدة أن الطيب حلال، والفاسد حرام، حتى فيما لا يعلم نصه.

---

[1] مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تح: أنور الباز، عامر الجزار. دار الوفاء: بيروت. ط(3)، 2005. ج 20، ص53.

[2]المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ؛ تح: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي: بيروت.ط()، دت.ج1، ص471.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج20، ص57.

[4] تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. مجلة الحكمة: ليدز. العدد7، 1416. ص(28-29).

و إن كان الطيب الصرف نادر، كما أن الفاسد بالكل قليل، فالمكروه قد يجتمع معه خير، كما أن المحبوب قد تخالطه مضرة، (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)(البقرة:216). و قال تعالى(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا)(البقرة:219).

فيجتمع الضدان في أمور راتبة و أخر عارضة، ينقص أحدهما بزيادة الآخر، غير أن ما حرمه الله و رسوله مفسدة محضة، وما أحله الله ورسوله مصلحة محضة. من ذلك؛ أن يشفى بعض الناس من صرع أو سحر أو مس بشيء من الرقى بها كلمات مجهولة أو محرمة أو هي كفر من صنيع السحرة، فليس لأحد فعل ذلك لا الراقي ولا المسترقي، والمصلحة هنا ليست خير الشفاء البدني، بل السلامة القلبية.

فصورة هذه استعانة: بمحرمة لمصلحة مرجوة، وذاك؛ أن ما حرمه الله و رسوله ضرره لزاما أشد مما يعتقد نفعه، و مما يعايشه المتضرر. فالله بعث رسله بتحصيل المصالح و تكميلها، و تعطيل المفاسد و تقليلها[1]. و ليس فيما حرم نفع أكبر من ضرره، ولا فيما أحل ضرر أكبر من نفعه، فدين الله نزل لصالح عباده، فهو خادم لهم، و ليسوا خدما له كدين البشر، فما منع الناس عنه فلصالحهم، ولدفع ضرره في العاجل والآجل، و ما أمروا به فلنفعهم.

و غالب زلات الناس في معرفة شر الشرين، لأن خيار أحد الخيرين لا يتبعه اثم، ولا يلحقه تبعة إن أخطأ، غير أن الشر يترتب عليه تبعة، وهنا يكثر الالتباس، لعموم البلوى، وتكاثر صور الفساد في أمور، مما يعقد فرزها، و استبيان التفاوت فيها، حتى لا يقوى رفعها جملة، فيلجأ لتخفيف الشر وتقليل الضرر، إلا أن التخفيف والتقليل لا يدري إليه سبيلا إلا الراسخون، فالتشدد يحسنه كل أحد، غير أن الفقه؛ الرخصة تأتيك من فقيه، و أحكام التحريم سهلة الإصدار، تحت قاعدة الجهل يفيد العدم، فيتعامل مع مسائل الشر و المفسدة بمسلكين: **الترك أو الاستئصال**. و في "**الترك**" مع احتمال تقليل الشر؛ قصور نظر، أو وهن همة. و في "**الاستئصال**" مع عموم البلوى، وكثرة المفاسد بلاء بما هو أفسد منه، من تعطيل سبل أخر في إبلاغ الدين، وهلاك بغير وجه حق؛ غير حمية بجهل[2].

---

[1] المرجع نفسه: ص29.

[2] المرجع نفسه: ص30.

فالتفطن للرخص، وتمييز دقيق مسالك الفتوى في إصدار الحكم، و مراعاة ملابسات المسألة، و ترتيب أولويات الدعوة، وحسن المعاملة، وتدبر كسب القلوب قبل كسب المواقف، مواطن فهم و فقه، وذا الدين متين، من لم يوغل فيه برفق هلك، و رفق العمل وفقه العلم له أولوا النهى.

مثال على ذلك: حكم قبول من تولى أمر من سلطة؛ للهدايا التي تمنح له، لولا منصبه ما رآها، ولا درى أصحابها به. فالفتوى هنا على أن ما أخذ العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق؛ فلولي الأمر العادل استخراجه منهم، كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل، قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: " **هدايا العمال غلول**"[1].

و قد " يبتلى الناس من الولاة بمن يمتنع من الهداية ونحوها، ليتمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم، و يترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم. فيكون من أخذ منهم عوضا على كف ظلم و قضاء حاجة مباحة؛ أحب إليهم من هذا، فإن الأول قد باع آخرته بدنيا غيره.. و إنما الواجب كف الظلم عنهم بحسب القدرة، وقضاء حوائجهم "[2].

ففي حديث هند بن أبي هالة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: " **أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها، فإنه من أبلغ ذا السلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها، ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام** "[3].

" إذ الواجب على السلطان في هذه الأموال – إذا لم يمكن معرفة أصحابها و ردها عليهم ولا على ورثتهم – أن يصرفها – مع التوبة إن كان هو الظالم – إلى مصالح المسلمين.. و كذلك لو امتنع السلطان من ردها كانت الإعانة على إنفاقها في مصالح أصحابها أولى من تركها بيد من يضيعها على أصحابها و على المسلمين، فإن مدار الشريعة على قوله

---

[1] رواه أحمد والبيهقي وغيرهما، و صححه الشيخ الألباني.
– إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي: بيروت. ط(2)، 1985. ج8، ص246 .

[2] السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: الرياض. ط(1)، 1418. ص66.

[3] المعجم الكبير للطبراني: باب الهاء، من اسمه هند هند بن أبو هالة التميمي، رقم18270. إسناده ضعيف لضعف سفيان بن وكيع.
– تهذيب الكمال مع حواشيه: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي؛ تح: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط(1)، 1980. ج1، ص216.

تعالى(**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**)(التغابن:16)، و هي مبينة لقوله(**اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ**)(آل عمران:102)، و على قول النبي صلى الله عليه وسلم: "**إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**"[1] "[2].

و من التعارض الحاصل بتزاحم الأحكام الدنيوية و الأخروية، تولي منصب عمل مباح، تحت إدارة ظالم يتسلط على العامة، ويتعدى على حقوق الضعفاء، فالعمل معه إعانة لآثم على إثمه، وترك الوظيفة لديه؛ تمكين لظالم آخر من المنصب فيضاعف الظلم، كما يحصل أن يكون الجند أشد ظلما من قائدهم، والولاة أكثر بغيا من سلطانهم، والخدم أسرع للبغي و الرشوة و السحت من سيدهم.

فهل يحق لمسلم يطلب الصلاح؛ أن ينتسب لرب عمل فيما يعلم يقينا أن غالب عمله ظلم؟

فهنا التزاحم حاصل بين شرين، فإما إعمال الترك جملة وتفصيلا، فيعوض منصبه، بشخص آخر، ولن يعدم رب مال أو مسؤول أو سلطان؛ خدما وطالبي دنيا، ويقينا سيجد من يحل مكان المسلم الصالح، ليدير أعماله كما يريد الحاكم الظالم، وليس حال كل فرد أن يتحمل ترك منصب عاجل متقين، بآخر آجل محتمل، فمن الناس من يقع على كاهله مسؤوليات، ودونه عيال وأسرة أو أسر.

و إما إعمال الاستئصال بالمغالبة، وذا لا ينفع دائما، و لا من أي فرد، فدفع الظلم درجات، ولا يكلف الفرد الواحد ما لا يقدر عليه المجموع، كما أن دفع ذا الفساد بالمصادمة كثيرا ما يترتب عليه ما هو أفسد منه، وإن صلح فدفعه يأخذ فترة من زمن، يستأسد فيها الظلم أكثر.

فيبقى إعمال تخفيف الشر وتقليل المفسدة، و درء السيئة بحسنة، و احتمال ظلم بدلا عن ظلم، حتى يأتي أمر الله، ويداول الأمر بين عباده، أو يستبدلهم بقوم لا يكونوا أمثالهم، و المسألة بغالب الحال، فقد يكون الفرد الذي في حقه الحكم ذا بأس وسلطان، وقد يكون من عامة الناس لا حول له إلا الدعاء، و لا قوة له إلا رفع كفيه للسماء، فيكون لكل مقام مقاله.

---

[1] صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي. ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، عـلاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير؛ تح: شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة: بيروت. ط(2)، 1993. ذكر البيان بأن النواهي سبيلها الحتم و الإيجاب إلا أن تقوم الدلالة على ندبيتها ، رقم19. ج1، ص200.
قال الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

[2] السياسة الشرعية: ابن تيمية الحراني. ص66.

و مثال لتدافع المفسدة و ازدحام الشرين؛ منح شيء من المال لكف ظلم، هل يعد رشوة، و يدخل صاحب الفعل في مقتضى اللعن ؟

فاتقاء ظلم، أو تحصيل حق شرعي من مماطل، أو استرجاع حق شخصي من معتد، هل يدخل في صور الرشوة، و هل يشمل مفهوم الرشوة كلا طرفي العملية، فيعد المعطي راش، الآخذ مرتش؟

فإن كان من المعلوم من الدين و الدنيا أن الآخذ ظالم، و ما تحصل عليه من مال فهو في حقه حرام، فهل يعد صاحب المال مانحا أم راشيا، أم اغتصب ماله بغير حق، و هو مظلوم، لا مشارك في الظلم ؟ فهو كمن " كانوا في طريق وخرج عليهم قطاع الطريق، فإن لم يرضوهم ببعض المال؛ أخذوا أموالهم وقتلوهم.

فمن قال لتلك القافلة: لا يحل لكم أن تعطوا لهؤلاء شيئاً من الأموال التي معكم للناس؛ فإنه يقصد بهذا حفظ ذلك القليل الذي ينهى عن دفعه.

ولكن لو عملوا بما قال لهم ذهب القليل والكثير، وسلبوا مع ذلك، فهذا مما لا يشير به عاقل؛ فضلاً أن تأتي به الشرائع، فإن الله تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح و تكميلها، و تعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان"[1].

و هذا و أمثاله مما يقع لناس في أمور حياتهم، و يدخل في باب التعارض بين الأحكام، و هو باب واسع جدا، لاسيما حين تأفل نجوم السنة، وتبعد منابع العلم، فيصير الناس بين مشدد يخنقهم، وبين مميع يذهب دينهم وتقواهم، ومثلهم كمن كجنب شج رأسه بليل بارد؛ فأفتي بجوب الغسل، فلا محال هو بين موت، أو مرض أهلك من جرح رأسه؟ ولا جدال أن من أفتاه قتله، أو فتك بسلامة جسده.

فكلما طال الأمد على الناس، ونسوا حظا مما ذكروا به، نقصت فيهم آثار النبوة، و تكاثرت مسائل التعارض فيهم، ووجودها من دواعي الفتن، إذ بلاء العامة ليس بسيئة أو حسنة، بل

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج 30، ص 358.

باختلاطهما، فيقع الاشتباه، و متشابه الكلم لا يعلمه إلا الراسخون في العلم، و هنا قلة الآثار لقلة من يحملها[1].

فأقوام ينظرون إلى جهة الحسنات، فيأخذون بالجواز تعليلا بها؛ و إن تضمنت سيئات عظيمة. و طائفة تنظر للسيئات؛ فترجح الترك، و لو فقدت حسنات عظيمة. و أهل الوسط أولي النهى، يتبصرون الأمرين، و يستبينون أكثرهم منفعة و أشدهم مضرة، و قد يتبين لهم؛ غير أنه لا معين لهم على إحقاق الحق و بطال الباطل، لعموم الجهل بين مفْرط و مفَرط، فحسنتهم قاب سيئتين، و فقههم بين أحاديتين سالبة وموجبة.

و الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات، فينبغي لأولي الألباب تبصر أدبار الأمور، و التفطن لمسالك هذه المسائل، و يجب على غيرهم كف اللسان، و ترك التصدر لعويص النوازل، لأهل الجهد في مقاصد الإسلام.

الفرع الثالث: صور للتعارض في الأحكام.

تقع في المستجدات أمور تكون لها أحكام راتبة في ثبوتها وسقوطها ؛ وهي الأحكام الأصلية الخمسة من الواجب و المستحب و غيره، و هذه تسقط في قضايا بالعذر العارض، والتعسر الطارئ، فلا يبقى الواجب واجبا ولا المستحب كذلك، و يستحب للعارض و يوجب ما لا يكون في أصله راتبا[2].

و يقع الغلط أحيانا بعدم التفريق بين الراتب والعارض، و كثيرا في اعتقاد عدم تغير الراتب بأي حال عارض، و الاهتداء لحل عقدة الفرق بينهما بفقه العلم، والتبصر في دقائق المسائل، و لطائف الوقائع، وإعمال الموازنة بين الراتب والعارض من جنس حكم واحد، الواجب على الواجب، والمستحب على المستحب، و وجوب الفعل مع وجوب الترك.

و الوجوب قد يُعتمد لأعيان الأحوال أو الأشخاص، فيرجح وجوب في حال دون أخرى، وفي حق فرد بعينه دون غيره. مثال ذلك حكم تولي المسلم المجتهد في الإصلاح لمناصب لإدارة

---

[1] أنظر: – أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد بن عبد العزيز الحلـيبي. دار الفضيلة: الرياض. ط(1)، 2001. ص15.

– إكفار الملحدين في ضروريات الدِّين محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي. المجلس العلمي للنشر: إسلام آباد. ط(3)، 2004. ص61 .

– تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص34.

[2] أنظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج23، ص103.

شؤون العامة، و سياسة أمور الدولة، مع يقين أنه سيقصر في أداء واجبات في سياسة شـــؤون العامة، وقد يُكره على محرمات من ظلم و ضرائب وتعطيل حقوق.

فالولاية " و إن كانت جائزة أو مستحبة أو واجبة؛ فقد تكون في حق الرجل المعين غيرها أوجب، أو أحب، فيقدم حينئذ خير الخيرين، وجوبا تارة؛ و استحبابا أخرى.

و من هذا الباب تولي يوسف الصديق على خزائن الأرض لملك مصر، بل و مســألته أن يجعله على خزائن الأرض، وكان هو وقومه كفارا، كما قال تعالى (وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ)(غافر:34)، وقال تعالى عنه (يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ (39) مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)(يوسف:39-40)"[1].

و من المعلوم بالضرورة أن يوسف عليه السلام سيجد نفسه أمام قوانين و عـــادات قـــوم يلزمها حال الحكم قد تكون باطلة، غير أن قيامه بالأمر بينهم يدرأ كثيرا من المفاسد، و يجلب كثيرا من المصالح الشرعية و الدنيوية.

" فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما؛ فقدم أوكدهما، لم يكن الآخر في هذه الحال واجبا، و لم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد؛ تارك واجب في الحقيقة. وكذلك إذا اجتمع محرمان.. و إن سمي ذلك ترك واجب، و سمي هذا فعل محرم - باعتبار الاطلاق-؛ لم يضر، ويقـــال في مثل هذا؛ ترك الواجب لعذر، و فعل المحرم للمصلحة الراجحة، أو لضرورة "[2].

فالأحكام الراتبة تتخلف بعوارض الضرورة و الحاجة و العجز و الجهل و الإكراه والحرج ونحوها، وهذه العوارض قد تكون بينة، وقد تخفى على البعض، لذا حال الفتوى على المفـــتي مراعاة طرفين للحكم: الراتب والعارض، فيكون بين مذكر و معذر، و أمثلة ذلك بسط ابـــن تيمية الكلام فيها في كتب عدة كلما اقتضى ذكرها، و منها ما يتكرر في مصادر أخـــرى، و غالبها مبسوط في المجلد 29 من مجموع الفتاوى، ومنها على وجه التمثيل لا الحصر :

إعطاء الكفار المال لدفع شرهم عن المسلمين حال ضعف الدولة الإسلامية[3].

بيع الثمار قبل بدور صلاحها تبعا، خوفا من فوات الأموال و نقصها على أصحابها.

ما يحتاج إلى بيعه يجوز بيعه، و لو كان معدوما كالمنافع.

---

[1] المصدر نفسه: ج20، ص 57.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه: ج 30، ص347.

السفر بالأجنبية خوف ضياعها أو تعرضها لضرر.

عدم تسليم متهم لقاض أو سلطات أو حاكم ظالم، مع اليقين بأنه سيعاقب بأكثر مما يجب عليه، و أنه سيبغى عليه ويتعدى حدود الله فيه، بأن تكون عقوبته أكثر من جرمه، أو بلا ثبوت الجرم أصلا.

و هذه الصور و مثيلاتها متعلقة بالحال و الفرد المعين، و يراعى دفع أكبر المفسدتين، و تحصيل أكبر المصلحتين، مع النظر إلى أصناف المناهي الشرعية، و ترتيبها[1]. فما حرم لذاته غير ما حرم لغيره، و ما كان من باب سد الذريعة ينهى عنه إذا لم تقتضه الحاجة. و أما معها؛ في ما لا يصلح إلا به؛ فلا نهي فيه، ولا يقارن بين الصغائر والكبائر، فتتقى خطايا اللمم؛ ليترتب عنها كبائر، أو تدرأ سيئة يترتب عنها قتل نفس.

قسم ابن تيمية تزاحم الأحكام إلى قسمين من جهة المكلف، و من جهة المتعارضات.

1- من جهة المكلف:

بترك الحسنة، أو فعل السيئة، إما لغلبة فيعذر، أو مع قدرة فيذم، فقد يختلط معروف بمنكر، وحسنة بسيئة، ومن أعمال المسلم ما يكون فيها مرتكبا لبدع لا يدري هو بدعيتها، لتعذر العلم، وقلة من ينبه أو ينتبه لذلك، فإن كانت الحسنات لا تتحصل إلا باقتران بسيئات، فهي خير من عدمها، وحسنة مع سيئة قد تكون مغفورة؛ أنفع من سيئة محضة قد لا تكون مغفورة[2].

فتكون بعض أعمال القربى من عباد الله مما أصلها قائم في الدين مع اختلاطها ببدع وحوادث إضافية، خير من الباطل المنافي للشرع، " فإذا لم يحصل النور الصافي؛ بأن لم يوجد إلا النور الذى ليس يضاف؛ وإلا بقي الانسان فى الظلمة؛ فلا ينبغي أن يعاب الرجل، وينهى عن نور فيه ظلمة، إلا اذا حصل نور لا ظلمة فيه"[3].

وذا في حق الفرد المعين، لا أصلا لحكم، فالجواز لعارض لا ينافي السعي لإزالة بعض المنكرات التي تصاحب فعل المعروف، غير أنه يراعى في الإزالة التؤدة و الرفق، فإن علم أن إزالة منكر خلافي، أو ما كان من الصغائر، أو منكر ترك معروفه منكر أكبر منه، فهي إزالة لمفسدة بمفسدة أكبر منها.

---

[1] تفصيل جميع هذه الصور و غيرها في : مجموع الفتاوى: ابن تيمية.ج29. ص(258-491).

[2] أنظر: المصدر نفسه: ج10، ص365.

[3] المصدر نفسه: ج10، ص 365.

و وزن المفسدتين بمعايير شرعية، و دراية واقعية لحال و محيط المعين، فقد ينهى فرد ما عن منكر يخالط ما يـــأتيه من معروف من عالم أو داعية مطاع؛ فينصرف مباشرة عن المنكر مـــع دوام إقباله على ذلك المعروف.

غير أن هنالك من إن ترك المنكر ترك معه المعروف المصاحب له، ومنهم من يصر على ذلك المنكر لا نكاية في الشرع بل فيمن أنكر عليه، أو أنه لا يرى منكره منكرا، بل يعتقد عقد يقين أنه معروف، لاعتياده عليه واطمئنان نفسه به، أو لشبهة في صحة فعله، أو فتوى ممن يثـــق في علمه.

فالتعارض لا يكون في الأحكام و فقط؛ بل في حال المكلف نفسه، وحال المكلفين عموم، من أجل ذاك قعد أهل العلم أن من تجرأ على الفتوى تجرأ على النار، فإنزال الحكم الواحـــد على جميع الأفراد جهل بقواعد الفتوى وكذب على دين الله، وتصدر لتشريع ما لم يشرع.

مثال ذلك؛ من يقرؤون القرءان قراءة جماعية بصوت واحد، وإن كـــان في فعلـــهم أمـــر محدث، و أخطاء تصاحب القراءة بتلك الصورة، يرقى بعضها للكفر اللفظي، وبعضها مـــن بدع القراء، فهي خير من تركهم حفظ وقراءة القرءان جملة، وعامة أهل المغرب العربي حفظوا وحافظوا على كتاب الله من أن يزول من صدور أجيال؛ بتلك الطريقة، وإن اعتراها شيء من البدع، إلا أن خيرها أكبر من شرها، بل حسناها أعظم درجات، وسيئاها قد تكون مما تمحيه حسناها ولا تعدو اللمم، و قلة علم من شرعها وأمور كثيرة يعلمها الله، و صنيع أصحاها خير بأقراط ممن ينكر عليهم، ولا يحفظ شيء من كتاب الله، ولا يألوا جهدا فيه، فأيهمـــا أحـــق مثوبة؟

ثم إذا علم أهم إذا هوا عن سيئات ما أحدثوا من طريقة قراءة القرءان؛ تركوا الحســـنات الراجحة الواجبة من حفظ كتاب الله وتحفيظه؛ فلا ينهى عنها لما في النهي عنها من مفســـدة ترك الحسنات الواجبة؛ إلا أن يمكن الجمع بين الأمرين فيفعل حينئذ تمام الواجب، أو يتدرج في إزالة بعض المخالفات.

كما كان عمر بن الخطاب يستعمل من فيه فجور لرجحان المصلحة في عملـــه، ثم يزيـــل فجوره بقوته و عدله، فقد يكون كثير أو قليل ممن حفظ القرءان بعدها قد ترك القراءة جماعة، أو ترك المخالفات التي تصاحب القراء الجماعية بصوت واحد، وذا الحافظ ســـيحفظ غـــيره فيرشدهم لكمال الصواب.

و هذا ما أفتى به غير واحد بأنها من المصالح المرسلة، لحاجة حفظ كتاب الله بها، وقلة من يحفظ بغير تلك الطريقة في المغرب العربي، وعلى هذا قول كثير من المالكية في البلاد.

و العدول عن كمال السنة يكون إما لتقصير في طلبها علما أو عملا، أو بعدوان فعل السيئات علما أو عملا، و ذاك وهذا يقع إما اضطرارا، أو عمدا.

و العاجز أو المضطر معذور، لانتفاء شرط الاستطاعة في اتقاء السيئات، و نفاد الوسع لفعل الحسنات، فتسقط الكلفة؛ لزوال الإثم لعلة الحرج و العسر ممن اضطر غير باغ و لا عاد[1].

و كثيرا ما يجتمع في الفعل الواحد، أو في الشخص الواحد الأمران، فيقع الذم والعقاب على ارتكاب المحظور، ولا يتغافل عن المدح والثواب على ما تضمنه من فعل المأمور، فإشهار جانب وإغفال آخر حيف، و صنيع قاسط عدل عن القسط.

فيكون من عباد الله مقتصد، يمدح على ترك البدع والفجور، غير أنه يسلب مدح فعل فضائل و نوافل و قربات، تكون من السابق بالخيرات، و ثالهما خلط عملا صالحا وآخر سيئا، يمدح على صلاحه و يذم فيما أفسد.

فذا صراط الموازنة، و سبيل المعادلة، من سلكه؛ قائم بالقسط الذي أنزل الله له الكتاب والميزان، و صورة قراءة القرءان جماعة، هي فعل الحسنة الراجحة مع إتيان سيئة دونها في مفسدة ترك الحسنة.

و قد ذكر ابن تيمية أن من المكلفين من لا يتأتى له فعل الحسنة الراجحة إلا بسيئة دونها في العقاب، فللمسألة صورتين :

" إحداهما: إذا لم يمكن إلا ذلك؛ فهنا لا تبقى سيئةً، فإن ما لا يتم الواجب أو المستحب إلا به؛ فهو واجب أو مستحب.

.. فإن كثيرا من الناس يستشعر سوء الفعل؛ و لا ينظر إلى الحاجة المعارضة له، التي يحصل بها من ثواب الحسنة؛ ما يربى على ذلك، بحيث يصير المحظور مندرجا في المحبوب، أو يصير مباحا؛ إذا لم يعارضه إلا مجرد الحاجة.

[1] أنظر: المصدر نفسه.

كما أن من الأمور المباحة؛ بل والمأمور بها ايجابا أو استحبابا؛ ما يعارضها مفسدة راجحة، تجعلها محرمة أو مرجوحة، ..كالطهارة بالماء لمن يخاف عليه الموت، كما قال" **قتلوه قتلهم الله، هلا سألوا إذا لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال**"[1] "[2].

أما الصورة الثانية التي وضحها ابن تيمية؛ هي الحسنات الخالية من مخالطة السيئات، غير أنها لا تدرك إلا بمشقة أو كراهة، فلا يستجدي فعل الحسنة إلا مع هوى بنفسه و سيئة يستلذها، إثمها أخف.

" فهذا القسم واقع كثيرا في أهل الإمارة و السياسة و الجهاد، و أهل العلم و القضاء، و الكلام و أهل العبادة و التصوف، و في العامة. فأقوام نظروا إلى ما ارتكبوه من الأمور المنهي عنها؛ فذموهم وأبغضوهم، و أقوام نظروا إلى ما فعلوه من الأمور المأمور بها؛ فأحبوهم. ثم الأولون ربما عدوا حسناتهم سيئات، والآخرون ربما جعلوا سيئاتهم حسنات".[3]

و الأصل في اختلاط الحسنة بالسيئة، أنه إن أقيم التعسر مقام التعذر فلا إثم فيه، و إن لم يعد عسر ترك السيئة مع فعل الحسنة تعذرا فهو آثم.

أما ما لا تعذر ولا عسر؛ فحسناته حسنات وسيئاته سيئات، و شرع الله فيه بين، و لا يجعل حظ النفس عذرا لسوء العمل، فالعذر ما أُذن فيه شرعا؛ لا بهوى صاحبه.

2- من جهة المتعارضات:

قسمها ابن تيمية إلى:

- حسنة و حسنة لا يمكن الجمع بينهما؛ فتقدم أحسنهما.
- سيئة و سيئة لا يمكن الخلو منهما؛ فتفوت أسوءهما.[4]
- حسنة و سيئة، فعل الحسنة يستلزم الوقوع بالسيئة، و ترك السيئة يستلزم ترك الحسنة.

بأن تتوارد حسنتين مع تزاحم الزمن، فلا سبيل للجمع بينهما، أو أن تتدافع سيئتين لا يخلو الحال من ارتكاب واحدة، أو تختلط حسنة بسيئة، فيصبح فعل الحسنة لازم لسيئة ، وترك

---

[1] المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري؛ تح: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)، 1990. كتاب الطهارة، وأما حديث عائشة، رقم582.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج35، ص(29- 32).

[3] المصدر نفسه.

[4] أنظر: تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص(41-42).

السيئة لازم لترك الحسنة، هنا تقدم أحسن الحسنيين، و تفوت أسوء السيئتين، وفي الاختلاط ترجح المصلحة الأنفع.

و مثال الأول: تقديم قضاء الدين على الصدقة، و تقديم الجهاد على الحج، و قراءة القرءان على الذكر.

و الثاني: كتقديم سفر المرأة بلا محرم على بقائها بدار حرب، وتقديم القصاص على حياة القاتل(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)(البقرة:179)، وتقديم إقامة الحدود على مضرة دواعيها، لدفع ما هو أضر منه.

أما الثالث: كضرر حصار العدو مع من معهم مما لا يجوز قتلهم كالنسوة و الولدان والشيوخ ومن لا يقاتل كالرهبان و المرضى و أولي الإعاقة، فجهاد العدو وقتله هنا حسنة، وقتل من يحرم قتله سيئة، و لا يمكن ترك السيئة إلا بترك الحسنة، وهنا وجب القتال لدفع فتنة أضرر من السيئة، من تسلط أهل الكفر، و ردا لعدوانهم، و درء لأن يكروا بعد أن فروا، وحماية للمسلمين من بغي الكفار لو تركوا دون جهاد لهم[1].

المطلب الثاني: تزاحم الأحكام في تصنيف الناس .

من الإشكالات المطروحة في الساحة الدعوية و العلمية بين المسلمين، قضية التطرف في تقييم بعض الشخصيات الإسلامية؛ التي بذلت خيرا في الإصلاح والصحوة الإسلامية، ولها مساعي في إيقاظ الأمة من غفوتها، وكثير منهم رموزا عند طوائف، وهم وإن كانوا أعلام وأعيان ذووا فضل بين المسلمين؛ فكثير منهم ليسوا علماء، ففيهم الدعاة و المفكرون و الفضلاء، و إن وجد من يغلوا فيهم من أتباعهم فيرفعهم فوق مقامهم، و ينزلهم غير منزلهم.

بل هم دعاة بذلوا جهدهم وما بلغهم من العلم في ظروف صعبة، قَل فيها العلماء، وكثرت فيها التيارات المعادية للإسلام، و اشتد البلاء بانبهار أبناء الأمة بعظمة التقدم الهائل للحضارة الغربية الرأسمالية الليبرالية، و الصعود المتسارع للقوة الشيوعية، و قل عرض البديل، و عم الجهل بالدين و الدنيا في أقطار الدول العربية و الإسلامية، و فُتن بثقافة الكفار من فتن، واستشرى داء معاداة الأديان، و الأخلاق والعادات والأعراف، وتسلط على الأمة أقوام لا خلاق لهم، ورق الدين في قلوب الناس حتى كانت المساجد تفرغ إلا من شيخ اشتعل رأسه

[1] أنظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج 20، ص(50-53)

شيبا، و رمي الدين بالرجعية و الظلامية والراديكالية، واستوردت نظريات من الشرق والغرب، واحتدم الصراع بين الإشتراكية والرأسمالية، والشيوعية والليبرالية، غير أنه اتفقوا على رمي الأديان في مخلفات التاريخ[1].

لأجل ذاك قام أفاضل لمنابذة ومقارعة الزحف التغريبي، و رد طيش أولئك القوم الذين يبغون طمس الهوية الإسلامية والعربية لأبناء الأمة و الملة، و كثير منهم مثقفون وبعضهم دعاة، كان معهم شيء من علوم الدين واطلاع على ثقافة الغرب ولغاته، و دراية بكيد أعداء الإسلام بالداخل والخارج، و مجمل أعمالهم كانت فيها بركة، و أخرت تفشي داء التغريب، و أصلحت أمورا عظيمة، و نبهت لإحياء تراث المسلمين من علوم الدين والدنيا، بل أن كتب ابن تيمية وتلاميذه كانت في أوطان إسلامية من المحظورات، وإن لم تحظر فهي من مجاهيل الكتب، لا يعلم لا كاتبها ولا محتواها، حتى أفاق الناس على استنهاض أولئك الأفاضل من مثقفين ودعاة ومفكرين لأخذ العلم منها.

فالظرف استعجل قيامهم بالدعوة لفراغ الساحة ممن هو أعلم منهم، إما لقلة العلماء، أو عجز البعض في أقطار، أو تخاذل من آخرين و انعزالهم في قرى و بواد. و وقوع هؤلاء الأعلام في أنواع من الأخطاء أو البدع أو الشطحات، أمر ليس بغريب، فكثير منهم لم يؤت سعة من العلم، و كثرة الشبه من حولهم يعوقهم عن التبصر، و ازدحام الزمن بتصاعد الحملات الفكرية على كل ما هو اسلامية، استعجلهم للرد و لو بقصور، فتطفأ النار و لو بالرماد حتى يستجلب الماء، بل احصاؤهم لتلك الشبه وكشفهم لمكر أبناء الجلدة من المنافقين و المغترين بما معهم من علوم الغرب، مهد لطلبة العلم والعلماء فيما بعد للتعرف لخطر أولئك، و اختصر عليهم زمن تتبع أفكارهم و مؤلفاتهم، و يسر عليهم معرفة مخططاتهم.

و درءً لأن يفتتن الناس بما لم يخالف أولي الفضل من أهل الفكر والدعوة فيه الصواب؛ لزم على طائفة من أهل العلم التنبيه لتلك الأخطاء التي وقع فيه بعض الأفاضل، ليعلم أنها ليست من الدين في شيء، وأن لا يستمر العمل بها أو الاستدلال بأقوالهم، و كيما يفرق بين الداعي والمفكر والعالم، ويوضع كل في منزلته، فكثيرا ما يرُد بعض العامة وقد يكون أكاديميا؛ فتوى لعالم من جبال الفقه برأي داعية أو مفكر، لم يبلغ درجة الطلب والتخصص فضلا عن الإجتهاد، وذاك المفكر فيما قال ذلك مبلغه من العلم، و أمر إلى الله، أما الإشكال فقائم مع

[1] أنظر: تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص(55-57).

من اتبع قوله، و رفعه لمقام أهل الاجتهاد، ويحصل ذا كثيرا، لأن التفريق بين درجات العلماء و الدعاة والمفكرين يدريها طلبة العلم والعلماء، لا العامة، و لا حتى حملة الشهادات، فمن يمارس الصنعة يخبر أهلها، ويتفطن لمراتبهم فيها، إذ معرفة الأضداد تمايز بين الفروق، و المران يكسب ملكة التصنيف و الجمع و الفرق.

غير أن الموازنة بين حال الأمة و بطش أعدائها فكريا و ثقافيا، يرشد الناصح اللبيب لتلمس مناهج الحكمة، و توظيف جوانب الخير والقوة عند كل المسلمين، و إن كان في بعضهم تقصير أو خلل، و تضعيف جوانب الجهل والتعصب بالتناصح الأخوي، والتدرج المتفاعل مع الواقع، وتقدير المصلحة الشرعية في الإعلان عن المعين الذي قارف الخطأ، أو الإكتفاء بالتنبيه للخطأ[1]. و الاتفاق بين العلماء على أن الخطأ يكون معصية أو بدعة أو كفرا؛ يجب إنكاره، وبيانه للناس تحذيرا ونصحا، و الحكم على فاعله، وذا على الإطلاق. و لكن يقع الاختلاف في الحكم على معين ما من جهة، وإعلان الحكم من جهة في حقه. و الاختلاف بينهم؛ قائم حول ثبوت الشروط و انتفاء الموانع، والموازنة بين مصلحة التحذير ومفسدة التشهير، ومصلحة النصيحة ومفسدة الفضيحة، ومصلحة انكار منكر ومفسدة إثارة الحمية للمنكر عليه إن كان متبوعا مطاع.

الفرع الأول: قاعدة تزاحم الأحكام في النقد.

أوجب الله على المؤمنين العلم قبل العمل، ثم أمرهم دعوة الناس بما هدوا من طيب القول وصراط العزيز الحميد، والصبر على من صد عن هديهم، والصبر على طول الطريق، لأن خيرية هذه الأمة بين الأمم كلها أنها أمة دعوة، وشرعتها عالمية لا قومية، ومنهجها استيعاب القادم، لا الانغلاق على الذات، و صد الأغيار عن ما أوتي المسلمون من الخير و الهدى، فخيريتها في نشرها للخير، بفعله و بيان سبله وقبوله من الآخر.

فكان بذاك؛ أن الدعوة إلى سبيل المؤمنين من أعظم مقاصد الإسلام، كل مسلم بحسب ما أوتي من علم وما بلغه من خير، وهم بذا يتفاوتون لتفاوت مراتب العلم و الجهل، و القدرة والعجز، يبلغ واحدهم بآية، ويدعو فردهم أمة، يرشد آحادهم بحسن فعالهم، ويفصل علماؤهم مقاصد دينهم.

[1] أنظر: الجيل الموعود بالنصر والتمكين: مجدي الهلالي. دار الأندلس: القاهرة. ط(1)، 2008. ص 47.

فالدعوة لله يجب أن تكون بأهلية، وإدراك لمقاصد الإسلام، والتفطن لمدارك الناس ومصالحهم، وهنا نجد تفصيل العلماء للأحكام الشرعية التي تراعي التفاوت و الاختلاف في حق الدعاة والمدعوين، فلُب الدعوة نقد، ببيان أفضلية ما يدعى إليه، وكشف نقائص ما يدعى عنه، و إقناع المدعو يقتضي الترغيب والترهيب، و التعليل لأحقية الحق، و رد شبه الباطل، والجدال في مواطن.

فالدعوة لله ليست عرض نص أو حكاية قصص، بل تفاعل بين الداعي والمدعو، تتطلب استيعاب الداعي لفقه ما يدعو إليه، وفهم حال من يدعو، فيوازن بين الأحكام الراتبة والعارضة، ويقارب بين واقع المعين وما ينزل من أحكام فيه، فالداعي العالم تارة يأمر، كالأمر بالصلاح الخالص أو الراجح، أو النهي عن الفساد الخالص أو الراجح، و ثالثها يسكت عن الأمر أو النهي، لداعي الجهل أو الظلم، مع العجز عن إزالتهما معا أو أحدهما، وذي مسائل جوابها السكوت عنها، كما سكت الشارع عن واجبات ومحرمات أول الإسلام، فلما علا شأنه أُمر و نُهي.

والعالم الرباني الداعي يستحضر ذلك، فيؤجل البيان أحيانا لوقت الحاجة إليه، ويوازن بين مفسدة السكوت ومفسدة الأمر والنهي في حال عدم التمكن، وينظر في حال الفرد على حدى، وحال الجماعة على حدى، فقد يؤخر الأمر لوقته، ويسكت عن المنكر لحين زمنه، لعارض يمنع إقامة الراتب، و لازدحام بين الحسنات والسيئات، فيرجح الأحسن و يدرأ الأسوء.

فالأحكام الشرعية تنزل وقت الاستضعاف على غير ما تكون وقت القوة والنفوذ، ويفتى للعاجز على غير ما يكون الأصل مع القادر، فيكون حال المتبع للحق؛ أن يكمل ما استطاع إليه سبيلا من المصالح الشرعية، و يكفي شر ما قدر عليه من المفاسد، ولا يلزم بفعل كل الخير و درء كل الشر، أو الترك والتراجع، ولا يذم على ما فعل من أخطاء أو تعطل معه من أوامر، فلا يكلف إلا وسعه، و وقت المشقة يسقط التكليف، وسقوط الكلفة تعفي من الأحكام، فلا يوصف بالعاصي ولا يعد مقترفا لسيئة، و خطؤه مغفور.

و دليل ذا بقاء امرأة فرعون معه، و عمل يوسف مع عزيز مصر، و منصب مؤمن آل فرعون مع الملأ، و إدارة النجاشي لملك نصراني، وكلهم – يقينا – في مقامهم و وظائفهم هم في أوساط كافرة، و تبعا؛ لا طاقة لهم بإقامة كل الدين لا بإيجاب الواجب، ولا بتحريم المحرم،

بل يدرؤون بالحسنة السيئة، ويخففون ظلما بظلم أقل منه، ويقضون مصالح فيها خير كثير، و يعجزون عن حبس مفاسد، و يدعون الناس إلى التوحيد في خفية من قومهم، يكتمون عنهم إيمانهم؛ أن يبطشوا بهم فيذهب خيرهم[1].

فما لا يقدر على كله لا يترك جله، و لا يلزم بالإسلام كله من لا يقدر على جزئه، بل يقر على الإيمان المجمل، ويعذر لقيام التعسر، وقس ذا في المعاصي و اللمم حال عموم البلوى، والأخطاء التي تواكب الداعي في حراكه بين الناس، ومسالك السياسة الشرعية في تسيير شؤون الرعية، وأحوال الجماعات الإسلامية، والأحزاب الإسلامية، في نضالها لمصالح الأمة، فيراعى في الحكم عليهم فرادى أو جماعات؛ واقعهم المحيط بهم، وإدراك مسالك الأحكام الشرعية و التفطن لمسائل التعارض.

و ملكة الموازنة و ترتيب الأوليات فقهها عزيز، وأهلها أعز بين العلماء، ومن فقد ذلك وتصدر للإنكار على الدعاة والمصلحين والسياسيين ممن يخوضون في الحقل الإسلامي، بتجريحهم وهدم كل صنيعهم على مبدأ الاستئصال، بلا رصيد من وعي واقعه، ولا قاعدة من علم الشريعة، ولا ركيزة من ملكة المقاصد، فهو حاطب ليل، لن يرحم من انتقد، ولن يدع رحم الله تنزل بخير كان سيقع بفعل أولئك، و لسان حاله: نريد دعوة كاملة لا شائبة و لا شاردة؛ و إلا فاتركوها، و ذا جهل بأحكام الشرع، و تسطيح لمقاصد الإسلام.

فالأصل أن ما من داعي إلا و تعتريه ظروف و ملابسات قد تمنعه عن شيء من الخير و الواجبات، وقد توقعه في لمم من الخطأ، و لن تسلم فرقة أو طائفة أو جماعة أو حزب في الأمة كلها، من خطايا وأخطاء من بعض أتباع الجماعة أو من أفرادها، حتى أهل السنة والجماعة قد تقع منهم بدع و غلو و إفراط.

و لو أنزل مبدأ: يثبت كله أو يهدم كله، فلن نبق و لن نذر أحدا، ولن تكون لا دعوة ولا دين، بل ستكون مبادئ الإسلام و شرائع مُثلا أفلاطونية؛ تحكى و تطوى؛ عن مدينة فاضلة ستقام يوما ما.

فصحيح الدعوة بالراجح وليس فقط بالخالص، والإيمان يقبل بالإجمال ثم يليه أمور هن درجات، " و كذلك الكفار؛ من بلغه دعوة النبي في دار الكفر، و علم أنه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل عليه، واتقى الله ما استطاع، كما فعل النجاشي وغيره، و لم تمكنه الهجرة إلى دار

[1] أنظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج19، ص217.

الاسلام، ولا التزام جميع شرائع الاسلام؛ لكونه ممنوعا من الهجرة، وممنوعا من إظهار دينه، و ليس عنده من يعلمه جميع شرائع الاسلام؛ فهذا مؤمن من أهل الجنة "[1].

و من لطائف فقه التعارض؛ وإعمال الموازنة حال تزاحم الإحكام الشرعية في الدعوة إلى سبيل الله: ترك المستحب لأجل مستحب آكد، كتأليف القلوب، وكسب مصالح دنيوية شرعية أخر، وتهيئة الأجواء لبيان أمور أجل، أو إنكار مسائل أعظم[2].

و بعض المنتسبين لمنهج أهل السنة والجماعة يُفْرطون كثيرا في الإنكار، أو التزام و الزام الغير بمستحبات، مع تفريطهم أكثر في كسب قلوب هي من الخير قاب قوسين أو أدنى، فكانت مسألة تأليف القلوب مرمية عندهم ظهريا، حتى في إبلاغ الخير، فتجد أحدهم يبلغ بالسنة كأنما يصفع بها من بلغ، و يحْتَد في إنكار مخالفة هي خلافية أصلا؛ كأنما رأى الكعبة تهدم، فلا يلين إذا بلغ؛ و لا يرأف إذا أنكر.

فالداعي مربي، والتربية ارتقاء في درجات الكمال، بإعمال المقاصد، وموازنة الأحكام، فيترك المستحب لما هو أحب منه، ويترك الواجب لحرام أعظم مفسدة من تعطيل الإيجاب، و يعطل الأمر لنهي أكبر مفسدة من إعمال الأمر، فقد ترك النبي إعادة الكعب على قواعد إبراهيم خشية رِدة قريش، لعظم الكعب في قلوبهم على ما هي عليه، و خشية فتنة غيرهم بإشاعات و إفك قد يصد أقوام من عرب الجزيرة أن محمد هدم البيت، و ترك قتل المنافقين وقد رموه في عرضه. فكما يستحب إظهار السنة بالفعل لمن لا يدريها، يستحب تركها لمن ينكر فعلها على أنها ليست سنة، فيراعى في هدي السلف أنه كانوا يجهرون بسنن لبينوا لمن يقتدي بهم، ومن كانوا فيهم مطاعين، ويسكتون عن سنن، بل يفعلون خلاف أقوالهم؛ تأليفا لمن ينكر رأيهم، وهم في ذلك تركوا سنة لسنة آكد، وذا يرجع لأصل جامع هو أن المفضول قد يصير فاضلا لمصلحة راجحة، كما يصير المحرم واجبا.

فلا يأتينا نكرة حديث عهد بطلب العلم يَصْدَع ويُصدِع بسنة، بين قوم يرون خلافها لقول علمائهم، فتأخذه حمية يراها غِيرة سنية، و ما هي إلا مراهقة صبيانية، فيثير حمية مضادة، بين أناس لا يدرون ما العلم ولا اختلافات العلماء، و يؤدي صنيعه إلى استعصاء دعوة أولئك من علماء و دعاة أفاضل، لأن شغب المبتدي شغف على قلوبهم من كل قول يشبه مرجعه.

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج19، ص217.

[2] أنظر: تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص(62-66).

فبعض السنن تكون سنة عند قائلها، مرجوحة عند غيره، فيذهب في مذهب فقهي ما ينكر في غيره، فالخلاف ليس قائم في أحقية فعل السنة؛ بل في سنية الفعل أصلا، مثال ذاك ترجيع الأذان و أنواع تكبيرات العيدين، و تخميس و تسبيع تكبيرات صلاة الجنازة، وشفع الإقامة أو وترها، و الجهر بالبسملة، فبين المذاهب خلاف فيها.

و قد يؤم رجل أناس لا ينكرون ما يعتقد أنه سنة، ويرون السنة في خلافه، فقد "يستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف هذه القلوب؛ بترك هذه المستحبات، لأن مصلحة التأليف في الدين؛ أعظم من مصلحة فعل مثل هذا. كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم تغيير بناء البيت لما رأى في إبقائه من تأليف القلوب، وكما أنكر ابن مسعود على عثمان إتمام الصلاة في السفر؛ ثم صلى خلفه متما، وقال الخلاف شر"[1].

ب – **ضوابط تزاحم الأحكام في النقد:**

1- **العدل والإحسان:** من أعظم ضوابط الأحكام العارضة، عدم البغي في الحكم على أي مسألة لدى التزاحم، سواء في العبادات أو المعاملات، ومن باب آكد في نقد الناس، أو الرد عليهم، أو دعوة لهم أو تنبيها لغيرهم[2].

فالدعوة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لازم شرط صحتها نية القصد لله، لا لطائفة أو حظ نفس، فيكون الإعذار مقدما على الجزم، و التريث مقدما على المسارعة إلى المصارعة، و يراعى في دعوة الناس أن الأعذار التي قد تجعل الداعي أو الناقد يؤجل البيان لوقت الحاجة، وقت حاجتها زوالها، والأصل السعي لإزالة العذر عن الأحكام العارضة، من جهل و عجز و إكراه.

قال السمعاني (ت 489 هـ): " اعلم أن لا خلاف بين الأمة أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل، ولا اختلاف أيضا أنه يجوز تأخير البيان إلى وقت الفعل، لأن المكلف قد يؤخر النظر وقد يخطئ إذا نظر، فهذان الضربان متفق عليهما لا اختلاف بين أهل العلم

---

[1] القواعد النورانية: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تح: عبد السلام محمد علي شاهين. دار الكتب العالمية: بيروت. ط(1)، 1994. ص22.

[2] أنظر: تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص71.

و إنما اختلفوا في تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة إلى الفعل في بيان **.**فيهما المجمل و تخصيص العموم "[1].

" فتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عند الجمهور، أما تأخيره عن وقت الحاجة فممتنع باتفاق الشرائع، كما نقل عن القاضي أبي بكر الباقلاني. و وقت الحاجة إلى العقائد المطلوب اعتقادها في الشرع؛ لا يمكن تأخره عن حياة النبي صلى الله عليه آله سلم، و وقت الحاجة في النصوص المتعلقة بالعقائد هو وقت الخطاب لأن المكلف يسمع فيعتقد"[2].

2- السكوت عن الإنكار لا يفيد الإباحة: من أصول بيان الحق و نشر الخير، الرفق و اللين، و دعامتهما التدرج في عرض الحق و بيان الشرع، والتدرج يقتضي السكوت عن أمور مهمة لينتبه للأهم منها، تقتضيها المرحلة الزمنية، أو الدواعي المكانية، فيسكت عن انكار داخل مجلس ليختلي ويبين للمخطئ؛ لمصلحة يراها أنفع من انكاره وسط الجمع، و يؤخر أمرا بمعروف حتى يحين وقت يكون في المأمورين مهيئين لقبوله، و المعارضين في ضعف عن منعه [3].

ما يستباح لعارض لا يباح لراتب: فأحكام التزاحم متعلقة بالزمان والحال والفرد المعين، ولا تنزل أحكامها على الكل، ولا يلتزمها من يفتي بها، فلا يستدرج في إباحة فعل لمعين لينساق للدلالة على مشروعيته أصلا، ولا يرى أن من سكت عنهم في مخالفات عقدية، أن سكوت أهل زمانهم دليلا على إقرارهم بصحتها.

" فمن الأصول العظيمة في بيان هذا الدين و الدعوة إليه: التدرج في بيان الأحكام الشرعية، و هو أصل يعتمد السكوت عن بيان الحكم الشرعي تحقيقا للمصلحة الراجحة "[4].

فما يلزم أحد من العلم والعمل غير ما يلزم غيره، و ما يحاسب المؤمن عليه؛ غير ما يحاسب المسلم، و الناس درجات في اليقين، بين سابق و مقتصد، فقد ينكر على البعض صغائر؛ ويسكت عن آخر في كبائر، لدواعي عارضة طارئة.

---

[1] قواطع الأدلة في الأصول: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني؛ تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)،1999. ج1، ص 295.

[2] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن العتمي اليماني. المكتب الإسلامي: دمشق. ط(2)، 1986. ج2، ص265.

[3] أنظر: تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص71.

[4] أنظر: المرجع نفسه: ص72.

" و أما الإنسان في نفسه فلا يحل له أن يفعل الذي يعلم أنه محرم، لظنه أنه يعينه على طاعة الله، فإن هذا لا يكون إلا مفسدة، أو مفسدة راجحة على مصلحته. و قد تنقلب تلك الطاعة مفسدة.. لكن قد يفعل الإنسان المحرم ثم يتوب، وتكون مصلحته أن يتوب منه، ويحصل له بالتوبة خشوع و رقة و إنابة إلى الله تعالى، فإن الذنوب قد يكون بها مصلحة مع التوبة منها"[1].

و من أجل ذلك على الداعي أن " لا يستدرج و ينساق في تعامله مع المدعوين في هذا الباب، فيقع في الخلط بين ما يباح لهم من هذا الباب و ما يباح له نفسه، و إن عليه أن يدرك أن الداعي غير المدعو من حيث العلم و المعرفة من ناحية، ثم ما يلزمه من الإيمان و الحكمة و الصبر و الجهاد "[2].

و كذلك المنتقد، يكون نقده تنبيها له لمواطن الضعف، و مراجعة له تنبهه على معرفة قدر نفسه، وذا قد يقوي عزيمته على العلم والتفهم أكثر، وتدبر الآي، وتفهم السنن، و مباحثة أهل العلم، و احترام رأي الآخر، و وضع احتمال الخطأ في رأيه، فيكسر الاستبداد بالرأي، و يقلل من التضخم الذاتي للأنا، و في التواضع نزول للرحمة، و من رحمة الله فيض العلم و الفهم، و الرحمة و الكبر لا يمتزجان.

جنس الأمر أعظم من جنس النهي: ففعل الطاعة أعظم في إدراك مقاصد الشريعة، من ترك المعصية؛ من حيث الجنس، إذ الفعل أعظم من الترك من حيث القدرة، و الاحتياط في فعل المحرم العارض أعظم منه في ترك الأمر لعارض، فترك جنس المأمور أيسر من فعل جنس المحظور من حيث المحاسبة. و دليل ذا قول النبي "**إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**"[3]، "فانظر كيف أوجب الاجتناب عن كل منهي عنه و فرق في

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج14، ص472.

[2] تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص72.

[3] متفق عليه:- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي؛ تح: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة: بيروت. ط(1)، 1422. كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم،رقم6879.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري؛ تح: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط( )، دت. كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم 2456.

المأمور به بين المستطاع و غيره.. فإن الواجبات من القيام و الجمعة و الحج؛ تسقط بأنواع من المشقة التي لا تصلح لاستباحة شيء من المحظورات و هذا بين بالتأمل"[1].

و هذا ضابط مهم يوضح" التفريق بين ترك الأمر لعارض، و فعل المحرم لعارض، و إنه يجب معرفة الاحتياط في فعل المحرم أعظم منه في ترك الواجب، و إن كان فعل جنس المأمورات و الحسنات أعظم من جنس ترك المحرمات و السيئات من حيث تحقيق مقاصد الشريعة "[2].

تفاوت الفاضل و المفضول في حق الأعيان: التفاعل بين الناس يُبِين الخلاف والاختلاف في أحوالهم و أعمالهم ومقاصدهم، فما يشق على أحد لا يتكلف آخر فيه جهدا، وما يسابق له من الخيرات عند أفراد، قد يعجز عن أقل منه أناس.

فالمؤمنون درجات في الإيمان، يزيد و ينقص بينهم، ويصعد وينزل في حال الفرد الواحد منهم، فقد يقبل الواحد على فضائل العبادات في حال، ويسارع لخيرات كثيرة، ويقوم بشعائر، ويكسل ويعجز عن مستحبات في ظروف، فلكل شِرة فَترة، و ما مدح في الشرة لا يوجب الذم على تركه في الفترة؛ إلا أن يقبل على معصية.

لذا يجب على الناقد الداعي إلى الهدى أن يراعي حق من يوجه له الكلام، فيكون من الناس من طلب فعل المفضول منه مقدم على الفاضل؛ لمصلحة أكبر، و قد يسكت عن طائفة من المخالفات عن قوم، و يعلا النكير على آخرين، وينبه على فعل دون العود بالذم على فاعله، ويشهر بمخالف لمخالفته.

و ضوابط هذا؛ أن يراعى النظر إلى الأحكام الشرعية الراتبة و العارضة و حدودها ومراتبها، و درجات الراجح و المرجوح، و يتبصر في ظرف المعين المنتقد و واقعه حال نقده ومحيطه، و الموازنة مع المصالح و المفاسد في ذاك، فمن كان في شدة و ضعف؛ غير من كان في سعة و قوة، و من أمامه مفاسد عظام يدرؤوها بجهد جهيد، لا ينظر لما فاته من إصلاح مفاسد أقل، و يكمل ذلك تفهم خصوصية المنتقد بما يكون أنسب في دعوته أو الرد عليه[3].

فالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر نصيحة، و بينها و بين الفضيحة شعرة، و هي بسوء نية وقيعة، في حي أو ميت، فيراعى العموم والغالب في حال المتكلم عنه، و المدعو و المنظور في

---

[1] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج1، ص 385.

[2] تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص74.

[3] أنظر: المرجع نفسه: ص74.

كلامه والمردود عليه، فمن غالبه الصلاح ليس كمن عرف بالفساد، أو رقة الدين، و بين هذين أقوام وطبقات، فينظر في الفعل ثم فاعله.

ومثال ذلك مكافحة صلاح الدين الأيوبي للمد الباطني الإسماعيلي؛ فقد خاض معركة على جبهات عدة: سياسية وعسكرية و اجتماعية و فكرية و عقدية. فالدولة العبيدية عمرت قرنين و زيادة، و نشأ في حمأتها ناشئة؛ لا يدرون من الدين غير ما وجدوا عليه محيطهم، من كفر بواح، و علماء السنة انقرضوا على يد الباطنية، والسنة اندثرت، و الآثار اندرست، و من وراء ذلك النصارى وبيت المقدس.

فلا يأتي البعض يغمز أن صلاح الدين كان أشعريا متعصبا، أو قادحا في سيرته بشدته في نشر المذهب الأشعري، فهو سني مع ذاك، و اعتصامه بمذهبه و سعيه لنشره؛ لاعتقاده الصلاح فيها بنية صالحة، فهو استبد في نشر ما يعتقد يقينا أنه خير، وقد عدل، وجبال حسناته وعظائم صنائعه تغطي نقائصه اللمم.

و ما حوله من الأحزاب يكشف عظم خيره في كبت شرهم، ودحر مكرهم، فمصر وجزء من الشام كان في ظلمة حالكة من البدع الكفرية، بل أُعلن بكفر سكت عنه اليهود والنصارى، وتأله بعض حكامها، و ظهرت الصابئة عبدة النجوم بالمجالس والمساجد، " و كان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع، وكانوا باطنية ملاحدة.
وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية.. ثم ..فتحها ملوك السنة مثل صلاح الدين، وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة، ثم صار العلم والسنة بكثر بها "[1].

فالقسط في النظر وتقييم صلاح الدين بالموازنة بينه وبين من وما كان الحال قبل مجيئه، بل أين كانت السنة قبله، وكيف صارت؛ يعلا بها على المنابر. و قاعدة تقييم صلاح الدين و من كان في مقامه أنه: "إذا كان الرأس عالي الهمة في الجهاد، احتملت له هنات، وحسابه على الله، أما إذا أمات الجهاد، وظلم العباد، وللخزائن أباد، فإن ربك لبالمرصاد"[2].

3- **التفريق بين الداعي و الساكت**: فعلى " الداعي أن ينظر أيضا إلى نفسه للمدعوين

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج3، ص281.

[2] سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي؛ تح: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط( )، دت. ج30، ص 62.

من جهة كونه مطاعا أو مقبولا؛ إن أمر بما مخالف "[1]، فيفرق بين المطاع في قومه و من لا يسمع به أحد؛ فضلا أن يسمع له، فلا يصح بمن يتقدم لنقد العقائد بتتبع الكل، فيكون كمن يبعث بدعا من قبورها، أو يفتت بعرا، فيفيح ريحه بعد أن حبس، بل يراعي قيمة ما ينقد، و خطورة ما ينتقد من حيث القول و القائل، وذي سنة العلماء وهديهم في الردود والنقد، فالنكرة من أصحاب الأهواء أو المبتدعة أو المخالفين لا يُعَرَف بالرد على خطئه وإن عظم.

فيراعى في النقد مدى تأثير صاحبه، فالرد تقييم و هو رد و مدح، و هدم و بناء، و المطاع و المؤثر في غيره يقدم في النقد على من هم دونه تأثيرا. " فإن كان مظهرا للفجور، أو البدع؛ يجب الإنكار عليه و نهيه عن ذلك.. و لهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية و غير الداعية، فإن أظهر الداعية المنكر استحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت؛ فإنه بمنزلة من أسر بالذنب "[2].

و المخطئ الساكت عن دعوة الناس إذا أخطا ينبه على خطئه، ويسكت عنه كما سكت، فلا يفضح بل ينصح. فالأصل " الستر والعمل على دفع دواعي الفرقة و الوحشة و عدم الموافقة، فالرد ينصب على المقالة المذمومة لا على قائلها، و تعيين اسم قائلها حسب مقتضى الأحوال"[3]، كفحش المقالة، و اشتهار الدعوة لها، أو اشتهار داعيها و كثرة من يطيعه.

يقول ابن تيمية في بيان التفريق بين الداعي و الساكت في العقوبة أن: " من كان مستترا بمعصية أو مسرا لبدعة غير مكفرة فإن هذا لا يهجر، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة. إذ الهجر نوع من العقوبة، و إنما يعاقب من أظهر المعصية قولا أو عملا ، وأما من أظهر لنا خيرا فإنا نقبل علانيته و نكل سريرته إلى الله تعالى "[4].

الفرع الثاني: تزاحم الأحكام في نقد المعين.

من نافل الكلام البحث عن "الكامل" في الرجال، والصالح الذي لا يعتريه خطأ، ولا يقترف سيئة، فالمقاربة أولى، و التوابون خيار الخطاءين، و الأمثل مقدم؛ و لو مع النقص، والأهم من

[1] تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص76.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج23، ص 342.

[3] الردود: بكر أبو زيد. دار العاصمة: الرياض. ط(1)، 1414. ص63.

[4] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج24، ص175.

الأمور؛ أولى مما دونه؛ ولو مع شيء من العيوب[1].

فهدم فضل الرجال بشوائب النقص؛ يطيح بأفاضل كالجبال، وإن كان إقرار النقص لا يفيد الرضا به، ولا السكوت عن نقده، وإن سكت عن نقد صاحبه لشخصه، فخير الصالح يمحي طالحه، و الحسنة تتبع السيئة فتمحها. و الأصل في النقد سد النقص، و تكميل الصلاح، وفي ذا؛ المؤمن الناقد الرامي للإصلاح يسدد و يقارب، ويوغل في حل الأمور برفق، فإن لم يصلح الأمر جملة، لن يترك جله، فيقبل من الفاضل خيره، ويغض عن بعض مما لا تبعة فيه، و لا يتابع به، وإن نقد الفعل لذاته. فالإصلاح لا يمكن انتظار تكميله كُلاً، لا يفوت منه جزء، فالله تعالى خلق العقل يعي الحق شيئا فشيئا، وخلق القلب يقبل الخير شيئا فشيئا، ونبي الهدى وصى أتباعه المؤمنين:" **سددوا و قاربوا، واعلموا أنه لن يدخل أحدكم عمله الجنة، وحتى أنا؛ إلا أن يتغمدني الله برحمة منه و مغفرة**"[2].

فالقاعدة اختيار الأمثل و لو مع النقص، و الأصلح و لو مع عيب، فالمطلق الكلي مرفوع عن عالم الشهادة. " لهذا يجب على كل ولي أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل، وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل، وإن كان فيه كذب وظلم، فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم.

و الواجب إنما هو فعل المقدور.. والغالب أنه لا يوجد الكامل، فيفعل خير الخيرين، و يدفع شر الشرين، و لهذا كان عمر بن الخطاب يقول: أشكو إليك جلد الفاجر، و عجز الثقة "[3].

و قس تخريجا على ذا؛ أخذ العلم من الأعلم الصالح فما دونه، فمن فَقد أهل العلم من أهل السنة والجماعة في بلده؛ جاز له الأخذ عن غيرهم ولو دري منهم مخالفات أو بدع، ومن فقد من حوله المشايخ؛ جاز الأخذ عن من دونهم، وإن عرف في بعضهم مخالفات، أو تقصير، فما معهم من علم؛ الأولى أخذه من تركه للغير.

و انتظار الأكمل أن يأتي؛ كانتظار الدولة المهدية أن تقوم، و كم فات طلبة علم من خير جم من أهل علم ؛كانوا حجة في ما معهم من فن كالنحو أو علوم اللغة أو القراءات

---

[1] أنظر: - تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص35.
- منهج الموازنة في الحكم على الأعيان عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. مجلة الحكمة: ليدز. العدد11، ص(37-40).

[2] صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم 39.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج28، ص67.

أو غيرها، لأنهم غرر بهم جهلهم، و اختلط عليهم الأمر، أن العالم لابد أن يكون كامل وقدوة، و استفزهم آخرون بخيلهم و رجلهم، بشبهة الخوف من الشبهة و وجوب الهجر، و لم يفطنوا لفتنة أولئك إلا بعد أن رأوا أنهم لا يألون إلا ولا ذمة في أحد من أهل العلم.

و إنما سعيهم و سعي أمثالهم؛ أن العناقيد المرة ما لا تصل أيديهم إليها، وعزوفهم عن العلم؛ بل أن لا طاقة لهم به؛ يجعلهم يترصدون طلبته أن يتميزوا عنهم، و هم قوم وَهْم، دأبهم النقد الذواق.

و قس على ذلك أهل الإصلاح والدعاة والفضلاء، يؤيد الصالح فيهم، وينصر العدل منهم، ويتولى الأقرب للسنة منهم، بل يفرح بنصر الكافر الكتابي على الكافر المشرك، و الحزب الإسلامي على العلماني، والوطني على التغريبي.

فإن كانت الدعوة والإصلاح والعلم لا يقام إلا بمن فيه شيء من المخالفات؛ قبل ذاك، وإلا كانت مفسدة أعظم منه، بل اندرس العلم من بعد ذاك، واختفى الخير والإصلاح. و لو قيست مخالفات أهل الفضل و العلم في زمننا الذي تكاثرت فيه الشبهة وعمت البلوى، بمن كانوا على مشارف عصر النبوة والصحابة؛ لكانت لما وسط من سبق، فالمقاربة بين من كانت أنوار النبوة ساطعة في صحابة النبي وتابعيهم ومع ذاك أتووا بطوام، لا يساوى بهم من هم في زمن كثرة في الشبه، والتبس الأمر، و عمت المقالات، وقَل العلم، وبعُد زمن النبوة، فكيف يقارن بينهم وبين القدرية، و في زمنهم كان فضلاء التابعين، بل وبعض الصحابة، أيهم أشد ظلما و أجرأ مخالفة؟

و مع ذاك؛ كان من أهل العلم من يرى الأخذ عنهم في ما انفردوا به من علوم، فلما " كثر القدر في أهل البصرة، فلو ترك رواية الحديث عنهم؛ لاندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم.

فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك؛ إلا بمن فيه بدعة؛ مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب؛ كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه؛ خيراً من العكس.

و لهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل، وكثير من أجوبة الإمام أحمد وغيره من الأئمة خرج على سؤال سائل، قد عَلِم المسؤول حاله، أو خرج خطاباً لمعين قد عُلم حاله؛ فيكون بمنزلة قضايا الأعيان الصادرة عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – و إنما يثبت

حكمها في نظيرها"[1]، و نظيرها يعرفه أهل النظر والفكر، لا أصحاب الفرك في مخالفات و مخلفات الآخرين.

و من نوائب أيامنا تصدر الدهماء لنقد العلماء والدعاة والفضلاء، وتسارع طلبة العلم للتتبع زلات العلماء، و متابعتهم بها، و تشهيرهم بأخطاء الفضلاء، بل الترصد والتنقيب بين سطور ما ألفوا، بدعوى الدفاع عن الدين الخالص، وتطهير المناهج.

ديدنهم تضخيم الخطأ والتشهير بالمخطئ في المجالس، و التفكه بتشريحهم في المنتديات، فتجدهم يصغرون الكبير، ويكبرون الصغير، فيحكون عن كاتب أتى مخالفة عقدية، كأنما يسرد لك بدايات مقالات جهم أو جعد أو غيلان، و يرهب من مخالفات كأنما القدرية قد بعثت أو الباطنية قد طلعت.

و هم في ذاك بين تعالم و جرأة، و الإقبال على ما لا نفع لهم منه، و لا لغيرهم، و بفعلهم قامت فتن، ووظف النقد في غير محله ممن لا أهلية له به، بل تشاغلوا بفرض كفاية عن فروض عين، و تركوا أمورا في حقهم واجبة، لأمور في حقهم محرمة، وأدى ذلك لإضعاف الصحوة الإسلامية، بل تشتيت جهدها، وتفتيت عزيمتها، بتشاغلهم برد لمز أولي القربى.

و إذا كان لابد من نقد الأفاضل الأعيان من علماء ودعاة وأهل خير، فلا بد ضرورة سابقة من توافر الأهلية وموازين شرعية، فذا الباب باب مقاصد عظيمة، لا يلجه إلا الريان من فقه الشريعة، المتبصر بواقع الناس، يدري متى يتكلم و أنى يسكت، و فيمن ولمن يوجه النقد.

فالفرد المعين من أهل الفضل لا بد من مراعاة حاله حال نقده، وتبصر أصل عمله، و هنا لابد من علم وحلم، و ميزان الاعتدال في نقد الرجال أن يسند الأمر لأهله، ويكف الصبية عن ملاسنة الكبار، ويلقنوا أدب التعلم قبل التكلم، والصمت في حضرة أهل السمت، فأدبار الأمور يعيها من خبر الأيام، و مآلات الحال يبصرها من حنكته الليالي، وتداولت عليه السنون.

فمن السلف من وقعت منهم أقوال هي خلاف السنة، لكن لم يلتفت إليها لا إيجابا ولا سلبا، فلم يشهر بهم و لم يقتدى بقولهم، بل نبه على الخطأ مع الدعوة لهم بالمغفرة، أو مع ترك نسبة القول لهم، لا كصنيع المتطفلة الدخلاء على منهج النقد والجرح والتعديل، بأن يطير بكل

---

[1] المصدر نفسه: ج20، ص218.

زلة عالم، أو هفوة داعية، أو كبوة فاضل، فيكثرونها ثم يرمونه بأقذع الكلام، وينسفون خيره، بل يستأصلونه من الجماعة، ويطردونه من السنة، كأنما جعلوا أوصياء على مداخل الجنة. وتراهم يصدعون بالنكير على قوم سكت عنهم أساطين أهل العلم، ويصدعون رؤوس الدعاة في قضايا لم، حتى صار أهل الفضل يتوارون منهم، ويكفون سعيهم في بذل الخير خشية تشريح سمعتهم.

و إن كان – وذا قليل نزر– بعض ما خاضوا فيه حق، فهو أمر بمعروف بما لم يتعارف عليه، وإنكار لمنكر بمنكر الفعل، فيأتون بمعروف مع عدوان وبغي، وينكرون منكرا مع فرط جور. فسيرة أهل العلم إقامة القِسط و نبذ القَسط في النقد. و بعضهم ينظر في فعل بعض أفراد أهل السنة من التشديد على المخالف فيتخذه سندا، وفاته أن فعلهم ذاك خاص بمقامهم العلمي و الاجتماعي، و صدورهم ممن هو دونهم خطأ، بل هنالك من أهل السنة من أنكر عليهم شيئا من ذلك أو بين أنه مما يروى و يطوى.

و من ذلك قول أبي إسماعيل الأنصاري أنه سمع خلقا يذكرون شدة أبي حامد – يعني الإسفرائيني – على ابن الباقلاني، فبلغت رسالة أبي سعد إلى ابنه سالم بأن لا يقرب الباقلاني.

و سمع الحسين بن أبي أمامة المالكي يحكي عن أبيه: لعن الله أبا ذر الهروي فإنه أول من حمل الكلام إلا الحرم، وأول من بثه في المغاربة[1].

فتشديد الإنكار على الهروي – و هو من أكابر أهل العلم والفضل– كان لما وقع منه من مخالفات رآها بعض أهل العلم سببا في التحذير منه ومن كتبه، بل وحدى بالبعض إلى لعنه. و مثل هذه الحادثة يطير بها شرذمة من أهل التشريح– و لا نعلم لهم تعديلا– في جواز شتم و سب و هدم خير الفاضل بما وقع منه من أخطاء في منهج العقيدة، أو ما صدر منه من أقوال هي مخالفة للسنة.

و هنا المنكِر من أهل العلم؛ والمنكَر عليه من أهل العلم، و الزامهم أولئك بقاعدتهم، سيسقط كليهما، لأن انكار المنكر كان بمنكر، وهذا بيان ابن تيمية وهو حجة عليهم: " قلت: أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة؛ و غير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به "[2].

---

[1] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج 1، ص346.

[2] المصدر نفسه: ج1، ص 346.

ثم كان من ابن تيمية تفصيل لحال المنتقد و تعريف بواقعه و واقع أهل زمانه، و مقارنة بين خيره و شر غيره، و موازنة بين فضله و أخطائه، و معادلة بين علمه و عمله، و قس على هذا أمة من أهل العلم خلت؛ لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت.

ثم قال: " ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين؛ ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف"[1].

و ذا أصل في نقد المخالف، و التماس العذر، و الاعتبار بعموم الحال، فمن اجتهد من أهل السنة فوافق اجتهاده بدعة؛ لم ينسب لها، وخطأه مغفور، و لا يتابع به، بل يدرأ الخطأ و يتلمس الهدى لصاحبه، و الغفران قد حصل من قبل ذاك.

و يعلل ابن تيمية بعض خطأ أولئك الأئمة: " لكن لما التبس عليهم هذا؛ للأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة – وهم فضلاء عقلاء– احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين. و صار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم.. و منهم من يذمهم ..و هذا ليس مخصوص بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين.."[2].

ثم يقرر خطأ تتبع الزلات و تعظيم الهفوات، و أن ذا الصنيع يرتد على صاحبه، و هو اتباع للهوى، فمن " أخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ، ظنه صوابا بعد اجتهاده– وهو من البدع المخالفة للسنة– فإنه يلزمه نظير ذلك، أو أعظم أو أصغر؛ فيمن يعظمه هو من أصحابه. فقَل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبُعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة، الذي به يحصل الهدى و الصواب "[3].

و ذا ما يُرى رأي العين، ممن غالوا في تصيد الزلات، ونشطوا في تتبع العورات، فما إن فرغوا من غيرهم؛ حتى ولوا الزحف على عقر ديارهم، يخربون بيوتهم بأيدهم، فكم ممن هو إمام بينهم في ليلة؛ أصبحوا يفطرون على لحمه، و ربما تسحروا عليه، بل كم من فاضل من أهل السنة وعالم خطوا له قسيمة مخالفات، وسطروا اسمه في قائمة المغضوب عليهم، و صنعوا له هوية الضالين إلى يوم الدين، ولن يرضوا عنه ولو اتبع سيرهم، وكثرة المعلوم تغني عن تلاوة

[1] المصدر نفسه: ج1، ص 347.
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه.

الأمثلة، أو تسمية قتلى أولئك، فمنتدياتهم و مواقعهم و رسائلهم أصبحت كالحاوي على البلاوي.

و من أقحم نفسه في مجالس تصنيف الناس؛ فهو متأل ومتعد على ثلاثة مناصب:

منصب العالم و هو الذي يبين الأحكام الشرعية و يصور المسائل و يستنبط من شرع الله وسنة رسوله، فيحكم أن ذا الفعل المطلق حلال وذاك حرام؛ شرع من الله و رسوله.

منصب المفتي الذي ينظر في الأحكام الشرعية المستنبطة من النصوص وينظر في فعل المعين، فينزل الحكم على الفعل ويفتي أن فعل الفاعل صحيح أم باطل، إثم أم حسنة.

منصب القاضي الذي ينظر حكم العالم و فتوى المفتي، فينظر في الحكم والفعل، ثم ينظر في الفاعل ثبوت الشروط انتفاء الموانع، فيحكم على الفاعل، وللحاكم بعدها تنفيذ حكم القاضي.

الفرع الثالث:التزاحم بين اثبات الشروط و الموانع.

أحد شقي الحكم على المعين، نقد فعله أو قوله، و ذا يثبت شرطه بثبوت القول أو الفعل الصادر من المعين، غير أن ما يقع فيه الخلل: تزاحم ثبوت الشروط مع بقاء الموانع، فانتفاء المانع اثبات لصحة الشرط، وثبوت المانع تعطيل لصلاحية الشرط كشرط لإصدار الحكم، وذا ضابط في غاية الأهمية.

و هنا جمع الشروط يفرض على بعض من يتصدى للحكم على الأعيان اختصار الموانع وحصرها، عامدا نفيها عن المعين فيحكم عليه، ظانا أنه قد استوفى تحقيق إثبات الشروط و انتفاء الموانع.

و حقيق أمره؛ أنه ظالم لمن حكم عليه، ولذا اشترط العلماء فيمن ينقد الرجال: العلم و الحلم، فيعلم الشروط و الموانع، و يتريث في الحكم، ليتبصر في حال المعين و واقعه، وغالب من يكثرون

الغلط في الناس؛ هم ممن يتسارع في الحكم، بإعمال الشروط و إهمال الموانع كلها أو بعضها.

و الموانع أمر نسبي، يختلف من فرد لآخر، كما يختلف باختلاف أحوالهم، فما يفهمه بوضوح قد يستعصي على آخر، لاختلاف في المدارك أو المدركات، وهذا لا يمكن ضبطه إلا بالتفاعل مع المعين المحكوم عليه إما بما كتب أو مباشرة.

و كثير من الأفاضل و الدعاة يعلم صدقهم و قصدهم للخير و الحق، غير أنه ردوا الحق لعارض، كأن يكون معهم ما يعتقدون صحته عن رسول الله وهو غير ثابت، أو لعجز عن

فهم دلالة ذلك الحق، أو لثقتهم بما معهم من علم، أو ثقتهم في علم من أفتاهم؛ أكثر ممن اعترض عليهم، فحجية المصدر لها قدر في يقين العلم والعمل، والأتباع لأي مذهب يتمسكون بكلام أئمتهم، و يجزمون ببطلان خلافه، و إن لم يبحثوا في كلام الغير، أو يحققوا كلام علمائهم، وذا جائز في حق من لا قدرة له على التحصيل أو استيعاب الخلاف، لجواز التقليد كُلا أو جزء؛ من عامي أو طالب علم أو حتى مجتهد، فإن جاز فيما هو حق، جاز فيما يعتقد أنه باطل؛ غير أن الطرف المنتقد يعتقد أحقيته ومشروعيته، وأهلية من أخذ عنه العلم، مع عدم قدرته تمييز الخلاف ولا استيعابه، لفقدانه لآليات الترجيح، فيركن لما اطمئن له، و لمن وثق في دينه وعلمه.

فهؤلاء لا يمكن أن يقال عنهم أن الحجة أقيمت عليهم، حتى لو بذل الداعي لهم عظيم وسعه في إفهامهم، والنصح لهم بما يمليه عليه واجب الدعوة والبيان، لأن مصداقية كلامه من مصداقيته هو عندهم، وقدراتهم على فهم الخلاف، والتقدير بين الراجح والمرجوح.

فهنا مانعين من الموانع المهمة التي تؤثر في قبول و رد المسائل الشرعية، الأول متعلق بالمعين، والثاني بالمسألة المعينة.

- تفاوت قابلية استيعاب العلوم، لفهم دلالة تلك المسائل و أدلتها والتمييز بين الاختلاف الواقع بين هذه الدلالات و الأدلة.

- دقة المسائل الشرعية نفسها، فمن العلم ما هو واضح جلي، و منه الغامض الذي يحتاج ذهنا حاد، و قريحة وقادة، قَل من تكون فيه، فمن المسائل ما انفرد في تحقيقها أفراد، ومنها ما اجتمعت عليه جهود علماء؛ بل أجيال منهم.

و التفاوت الأول فطري، أما الثاني فقدري، فلا لوم على أحد فيهما، و اجتماع هذين التفاوتين سبب معتبر للاختلاف، لا سيما في المسائل العلمية الدقيقة[1].

و ضبط صدق المخالف للحق أمر غيبي متعسر، ليس هو مما كلف الله به العباد؛ أن ينقبوا عنه في قلوب بعضهم، بل يحكم بظاهر الحال وغالب الأحوال، ومن سيرة المرء يعرف صدقه من كذبه، ومن جهل أو استعصى على الناقد تدبر حاله؛ تكلم في القول وتوقف عن القائل، لأنها أعراض ناس.

---

[1] أنظر: منهج الموازنة في الحكم على الأعيان عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص18.

و ضبط مراتب الجهل من ضبط مقامات العلم، فكلاهما يتجزأ، والعالم قد يلحقه وصف الجهل المقيد، فقد يدري المعين علوما؛ و تستعصي عليه أخر، ويكون رأسا في فن؛ و مبتديا في آخر، وقد يدري من المسألة أمورا و يجهل فيها أخر، فالجهل يحصل مع عدم التمكن من العلم، وقد يحصل مع التمكن من العلم، بسبب هوى أو تقصير أو انشغال بالدنيا أو بعلوم أخر، فيؤاخذ المرء بقدر الهوى والتقصير، لا كما يؤاخذ من هو عالم غير جاهل، وقد يقع من عالم زلات تتقبل ممن هو دونه؛ ولا تقبل منه لداعي مرتبة العلم؛ وإن عذر بالجهل فيها كجزئية.

و قد يعلم المرء مقدمات يجهل لوازمها الشرعية؛ بسبب دقة تلك اللوازم؛ أو العجز عن فهمها، و مثل ذا وقع مع فطاحل علم و أساطين النظار، كالآمدي فقد " تغلب عليه الحيرة والوقف في عامة الأصول الكبار.. لكن لم يعرف هؤلاء حقيقة ما جاء به الرسول، و حصل اضطراب في المعقول به، فحصل نقص في معرفة السمع و العقل، وإن كان هذا النقص هو منتهى قدرة صاحبه لا يقدر على إزالته. فالعجز يكون عذرا للإنسان في أن الله لا يعذبه إذا اجتهد الاجتهاد التام. "[1].

و التأويل من الأعذار المقدمة، و هو " في عرف المتأخرين من المتفقهة و المتكلمة والمحدثة والمتصوفة و نحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به "[2]. والدليل هنا سيكون محل الخلاف فيه من ناحية الثبوت ثم وجه الدلالة، لذا كان مقررا التماس العذر لأن الأفهام تتفاوت في المقدرة على الاستنباط الراجح.

" و المتأول عليه وظيفتان:

- بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه.
- و بيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر.

و هذا هو التأويل الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات إذا صنف بعضهم في إبطال التأويل أو ذم التأويل أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤول "[3].

و قد قرر ابن تيمية أن: " معارضة تأويل باجتهاد أو تقليد "[4] .

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج5، ص563.

[2] المصدر نفسه: ج13، ص283.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه:ج22، ص23.

و هذا النوع كثير الوقوع من دعاة وفضلاء وعلماء، فينتبه بعضهم ويغفل عنها آخرون، فأبى الله تعالى إلا أن يكمل بعضهم بعضا، وهنا فضيلة النقد، حين يسد الفاضل ثغرة تركها أخوه الفاضل، ولا يكلف أحدهما مشقة، وقد يكون ذاك من مجتهد لآخر، فينقد في مسائل؛ ويرد عليه صاحبه في أخر، والخطأ في الاجتهاد من أوسع أبواب الموانع الشرعية؛ إذا اتقى المستدل الله تعالى وبذل ما يستطيع من العلم.

والتوكيد هنا على التقوى من تقوى القلوب، فلا يعمدن أحد إلى مسائل عظيمة؛ زاعما أنه اجتهد بأن تفحص بنظره مجلدات، فالاجتهاد عرش يعلوه أهله، والدخيل بينهم قتيل، و لابس ثوب زور.

فواجب الجاهل سؤال العالم، و طالب العلم عليه مراجعة أهله، و إلا ظهر الفساد، وعمت الفوضى العلمية، واضطربت ساحة الفتوى، وهو الحاصل الآن، من فتاوي كالبلاوي، لو اطلع عليها أئمة الاستنباط لأصيبوا بسكة فكرية أو جلطة فقهية.

و من الموانع المهمة شيوع الباطل أو الخطأ، و كثرة الالتباس بين الحقائق، و تفرع الأقوال، وتنوع الآراء، فيكون ذا مظنة للناس لتخير قول قد يكون خطأ، لشيوعه وانتشاره عند علمائهم أئمتهم[1].

و يعظم البلاء في الشبهة، فهي داع عظيم لشيوع كثير من الباطل بين الناس، عوام أو علماء، فمن نشأ على معتقد نصره، ولن يعدمه العلم تصيد الأدلة ومتشابه الكلم، لكونها مركبة من حق مع ما فيها من الباطل.

و إزالة الشبهة أصعب من رد البدع الظاهرة والمعاصي المعلومة، وإن أمكن إزالتها من البعض؛ فلا يتوقع زوالها بالعموم، لتفاوت الفهم والظهور والقناعة بين الناس، فتعد بذلك عذرا معتبرا ومانعا مهما في الحكم على الأعيان، خاصة و أن غالب المسلمين مقلدين لأئمة المذاهب و أتباعهم، والمقلد عنقه ينقاد لمن قلد، فإن وقعت شبهة من علماء المذهب سارت في الأتباع لا محال، ومن أتباعهم طلبة علم ودعاة و فضلاء بل وعلماء.

فمهمة نشر العلم الشرعي الصحيح بين المشايخ أولى، والبيان للشيخ ليس كالبيان لمن دونه، ثم اعذار من قلدهم، مع نصحهم ودعوتهم إلى اتباع الحق بالحكمة والموعظة الحسنة.

---

[1] أنظر: منهج الموازنة في الحكم على الأعيان عند شيخ الإسلام: أبو بكر البغدادي. ص(20-21) .

و هنالك موانع متداخلة مع ما سبق من الموانع، و قد تكون مركبة مع بعضها يرجع تقديرها إلى الشخص نفسه، يصعب على الناظر تحديدها وضبطها، ولكن يمكن تقدير وجودها عند من تصدر منه الشطحات؛ اعذارا له ما أمكن إلى ذلك من سبيل، مع وجوب النصح و البيان.
و مقصد سرد الموانع ليس بيانها لتطبيقها، بل كبح من يخوض في الأعيان بلا علم، وليتبصر أن الأمر جلل، و ليدع الكلام في الرجال ونقدهم لأهل العلم، ويكف لسانه، ويصرف جهده في تحصيل العلم بأصوله وآدابه، والله أعلم.

المبحث الثاني: الموازنة.

مهمة الداعية بعد العبادة بيان الحق والدعوة إليه، و ليس مسؤولا يوم القيامة عن الحكم على الأعيان، إلا من وجب في حقه ذلك من العلماء المقتدى بهم، و مبالغة الداعية وطلبة العلم في الاهتمام بأحكام التكفير أو التبديع ونحوها على الأعيان يترتب عليه التقصير في مهمة الدعوة والبيان، وهي مقدمة على الحكم على الأعيان.

ثم كثرة وقوع الخصام مع كثير من الدعاة والأفاضل والأعلام، و ربما العلماء، لفقدان الأهلية في الخوض في الحكم على الأعيان، وتجاوز الحد مع أقوام، يصد باب قبول الدعوة، وهنا تسقط المهمة الأولى، ويتحول الداعي لقاضي.

من أجل ذلك؛ لا بد من إعمال الموازنة في صدور الأحكام والدعوة، ومراعاة الجانب الدعوي وإصلاح ذات البين وتأليف القلوب قبل النقد والرد أو تقييم الشخصيات، ثم ترجيح أي أساليب النقد أو الرد أنفع للدعوة و المدعو[1].

المطلب الأول: مفهوم الموازنة.

الموازنة الشرعية في الحكم مبنية على قضية تزاحم الأحكام الشرعية، فيما يتعلق بالمصالح والمفاسد، واحتمال أخف الضررين لتفويت أعظمهما، ويشتد إعمال الموازنة زمن ضعف سلطان الدين وتسلط الكفار أو أهل الفسق أو الظلم، إذ يدفع بالأصلح الأضر، و يوازن بين ضرر المسلم وضرر الكافر، وبين ضرر الصالح و ضرر الطالح المفسد.

الموازنة هي النظر النسبية بين تزاحم الحسنات وازدحام السيئات، أو اختلاط الحسنات بالسيئات، فلأي جهة يحكم ؟

فتوزن أيها أقرب مصلحة شرعية و دنيوية، فيحكم بها، على قاعدة تكميل المصلحة و تقليل المفسدة. فهي عملية نسبية؛ تقتضي النظر في طرفين، يحكم باختيار أحدهما، و لا يُعمل في الموازنة مبدأ الترك أو الاستئصال، بل تعرض الحسنات و تكشف السيئات، ثم يوزن و يوازن، بين فعل حسنة معها سيئة، أو ترك سيئة فيه حسنة، وفعل مفضول مع ترك فاضل، أو ارتكاب محظور مقابل ترك ما هو أشد منه حرمة.

فالواجبات مثلا " ليست على وزن واحد، كما أن المحرمات كذلك، فلا بد من الموازنة.

---

[1] أنظر: تزاحم الأحكام الشرعية: أبو بكر البغدادي. ص(55-60).

فإن ترجح جانب الواجب صار المحرم في حكم العفو أو في حكم التلافي؛ إن كان مما تتلافى مفسدته، و إن ترجح جانب المحرم سقط حكم الواجب، أو طلب بالتلافي، و إن كان تعادلا في نظر المجتهد فهو مجال نظر المجتهدين "[1].

و إذ ذاك حاصل في الأفعال، فهو وارد في الأحكام التي تسقط على المكلف، فينظر في حال حال تركه للواجب أو ارتكابه للمحرم.

وبلدان المسلمين لم تخلو من احتلال غاشم، أو مفسد على ظالم، أو فاسق على صدرها جاثم، هدم بذلك حضارتها وهويتها، وأفسد عليها دينها ودنياها، فعظمت البلوى بين المسلمين؛ فيما يعرض عليهم في معاشهم و أمور دنياهم، من أمور شرعية لا يمكن فعلها إلا بمشقة وضرر، قد تربو وقد تقصر عن حسنة تلك الأمور.

كما خفت حركة الإصلاح قبل بدايات الصحوة الإسلامية، لتكلاب بني جلدتها من شيوعيين و ملاحدة وعلمانيين و إباحيين وقوميين على فكر الأمة وعقيدتها، فكانت لهم المنابر، و رصدت لهم الطاقات، ونظروا في كل العلوم الإنسانية، وألبسوا كل علم وكل فن الفلسفات التغريبية، وقادوا حملات فكرية للفصل بين الدين والعلم، والدين والسياسة، ثم الدين والحياة، ونعقوا في كل واد، و تربصوا بأهل الذكر بأقطار البلاد، وتجبروا على العباد، و جاهروا بمعادات رب الأرباب، وأقلهم حيلة زعم أن الدين من أساطير ثمود وقوم عاد.

فازداد النظر والاعتبار من أهل الفكر وأهل الذكر من الدعاة والمصلحين لنسبية العمل المعين أو نسبية الشخص المعين، أي كونه أخف ضررا أو أقل شرا أو أقرب إلى الشرع، فيقبل بأخف الضررين، و يوالي أقرب المحسنين.

و" قد يقترن بالحسنات سيئات إما مغفورة أو غير مغفورة، وقد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة؛ إلا بنوع من المحدث؛ لعدم القائم بالطريق المشروعة علما وعملا. فإذا لم يحصل النور الصافي، بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصاف- وإلا بقي الإنسان في الظلمة- فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهي عن نور فيه ظلمة، إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه. وإلا؛ فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية؛ إذا خرج غيره عن ذلك، لما في طرق الناس من الظلمة "[2].

---

[1] الاعتصام: أبو إسحاق الشاطبي. دار النشر : المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة. ط(1)،دت. ج1 ، ص388.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج10، ص364.

و هذه القاعدة قررها ابن تيمية ليوجه كلام علماء السلف، و يوضع في مواضعه، و يبين أن العدول عن كمال السنة تارة يكون بترك الحسنات، و أخرى بفعل السيئات، وكلا من الأمرين قد يكون من غلبة، أو مع قدرة.

" فالأول: قد يكون لعجز وقصور، وقد يكون مع قدرة وإمكان. والثاني: قد يكون مع حاجة و ضرورة و قد يكون مع غنى وسعة "[1].

و كل من العاجز و المضطر معذور، لقوله تعالى(**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**) (التغابن:16).

و قال (**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**)(البقرة: 286)، و قال(**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**)(الأعراف:42).

و هنا يقعد ابن تيمية لمسألة دقيقة و هي أن " كثيرا ما يجتمع في الفعل الواحد، أو في الشخص الواحد الأمران، فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلى ما تضمنه أحدهما فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر "[2].

فالإيمان والكفر، و السنة والبدعة، والحسنة والسيئة، والصواب و الخطأ، والمدح والذم، قد تجتمع في الفعل الواحد، والشخص الواحد المعين، فمقتضى الزيادة في الإيمان؛ وجود النقصان قبلا أو بعدا، والنقص يكون بلمم أو معصية أو كبيرة أو كفر لفظي أو فعلي لا يسلب مسمى الإيمان، غير أنه ينقص منه درجات، كالاستحلال الفعلي لا يسلب مسمى أصل الإيمان بل يضعفه.

و كون الفرد إما مسلم أو كافر، مقالة الخوارج و المعتزلة، بنفي الزيادة والنقص في الإيمان، و رفض اجتماع المعصية الكبيرة مع مسمى الإيمان، و عدها ناقضة لأصله، فالفرد عندهم هو: إما بأصل الإسلام و الإيمان كله، أو لا، فلا يتجزأ الإيمان ولا تتفاوت المعاصي عندهم. و الكافر من أهل القبلة " لا يكون إلا منافقا.. و إذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرافضة و الجهمية.. و من أهل البدع من يكون

---

[1] المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه.

فيه إيمان باطنا وظاهرا، لكن فيه جهل و ظلم، حتى أخطأ ما أخطأ من السنة، فهذا ليس بكافر ولا منافق. ثم قد يكون منه عدوان و ظلم، يكون به فاسقا أو عاصيا، وقد يكون مخطئا متأولا مغفورا له خطأه "[1].

فيوازن في النظر للمسلمين والحكم عليهم والتعامل معهم، بالإعذار والمعاملة الشرعية من اعتبار العدالة أصالة في دينه، ومن كانت معهم مخالفات يقدم الأقل على غيره، و يفضل الأحسن ولو كانت معه مخالفات أو حتى بدع، ويعمل بالموازنة في الدين والدنيا، و الأقوال والأفعال، وفي تقييمهم و التعامل معهم، كمن علم في من يتقدمون لإمامة الناس تقصيرا أو مخالفات؛ هل يترك صلاة الجماعة خلفهم ؟

يقرر ابن تيمية أن أحدهم " لا يجوز مع القدرة على غيره...فإذا لم يمكن منع المظهر للبدعة والفجور إلا بضرر زائد على ضرر إمامته، لم يجز ذلك.

بل يصلي خلفه ما لا يمكن فعلها إلا خلفه، كالجمع والأعياد والجماعة، إذا لم يكن هناك إمام غيره "[2]

فالموازنة تقام في الفتوى و القضاء و الحكم على المعين، و لا تكون في الرد على الخطأ أو المخالفة أو البدعة أو الكفر، إذ الرد هدم ولا يسبق بمدح، والمراد من الرد القول لا القائل، إلا أن يكون القول مجملا فيفصل الكلام فيه، وذا من باب الجدل، فيبين صوابه ويكشف الغلط فيه.

و هنا ينبه على غلط من قال بوجوب الموازنة في الردود، و ذا الرأي شاذ مخالف لسيرة العلماء قاطبة، فلم يلزم أحد منهم غيره بالموازنة في الرد والمناظرة لا في فقه العبادات و العقائد، ولا حتى علوم الآلة.

فالرد عملية علمية محضة تخوض في المسألة المختلف فيها بغض النظر عن قائلها، وإن ذكر في حالات أن اشتهرت بقائلها، فهنا مقامات المناقشة متغايرة من رد إلى نقد إلى تقييم للقول أو القائل، أو جدل يبحث أي الآراء أصح، أو مباحثة.

---

[1] المصدر نفسه: ج3، ص 354.

[2] المصدر نفسه: ج 23، ص 342.

المطلب الثاني: الموازنة في النصرة بمن فيه بدعة[1].

واقع الأمة موروث بسيئاته وحسناته؛ تراكمت فيها مصالح ومفاسد، واختلط فيه الصالح بالسيئ، فإن نُظر للمظهرين للإسلام عموما، والإيمان المجمل؛ لا بد للمصلح أن يلتمس -ابتداء- للمخطئين العذر، و يتريث في الحكم على الأعيان عوام وخواص، بيد أنه لا يبخل عليهم بما وجب في حقه لهم من القيام بالدعوة و الدعاء. و التباين المتدرج في المخالفات والأخطاء؛ متفاوت بين أفراد الأمة الإسلامية و طوائفها، مبتداه حمى الكفر؛ ثم ينزل ليصل لمم الخطايا و الاختلافات الاجتهادية.

وأمام ذا التزاحم في الواقع الإسلامي؛ من تداعي قوى الكفر عليها، واستشراء مخالفات عقدية، وخرافات بدعية، و فوضى الفتاوى، و أخطاء منهجية، تفرز بشكل طبيعي صراعات، وردود أفعال متباينة متزاحمة مباشرة، غير مستعدة للانتظار، بعضها يسارع للترك فينعزل عن الناس وأمورهم، وآخر يستعجل الاستئصال فيخوض مغالبة مع الفرق والطوائف والتيارات الإسلامية التي يرى مخالفتها للسنة أو المنهج القويم.

وهنا يزدحم أمر رد البدع الكبرى؛ و لو ممن تقع منه بدع أقل، وصد الدعاوي الكفرية؛ ولو ممن فيه تقصير، و قيادة الإصلاح والمواجهة مع المخاطر الراهنة؛ و لو مع من فيهم تقصير ومخالفات و ربما بدع في أساليبهم ومناهجهم.

و هل يكف عمل الأفاضل والمصلحين، و يرد سعيهم لما فيهم من أخطاء، فيسكت عن الآخر في الجانب الكافر أو المبتدع لما هو أعظم، أو المعادي لكل ما هو إسلامي؟

و قد دري أن من سنن تداول الأيام؛ أن الباطل له جعجعة وصخب ونشاط، فيفسح المجال والساحة الاجتماعية والعلمية لجلد الفاجر، ويكبح ويعجز الفاضل، ولو رأى آخرون أنه مفضول؟ و هنا يكون الطرح العلمي بالسؤال: من المؤهل للحكم، و ما هو الحق المطلق؟

هل هو ما يرى الناقد أنه حق مطلق لا يقبل التثنية ولا التعددية، أم المنتقد الذي يعتقد يقينا أن ما معه خير وسنة ومصلحة؟

فلو أعملنا الرد بالترك و الاستئصال، و احتقار الأعيان من الدعاة والفضلاء؛ بل والعلماء، واستنقاص قدرهم وعلمهم وعملهم، خاصة و أن من يروم الإسقاط و الاستئصال؛ يُرهب دائما بمقولة "لحوم العلماء مسمومة"، فيسعى بادئ ذي بدء لبتر صفة العالم عمن ينتقد

---

[1] أنظر: منهج الموازنة في الحكم على الأعيان عند شيخ الإسلام: أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي، ص(28-31).

أو يجرح، ومضمون مقالته عن علم أو جهل:" أن العلم والبدعة لا يجتمعان، وأن مسمى البدعة ليس خلافيا"، فكل ما ظن أو وجد قولا أنه بدعة، فهو عنده أصل لا خلاف فيه. هنا نعمل قياس الخلف، فالمنتقد كذا هو ناقد لمن انتقده، وما يراه سنة يرى خلافه إما خطأ أو بدعة أو أكثر، وما يستجلب له من أقوال لأهل علم، يستنجد بغيره ممن يراهم أعلم ممن هوجم بأقوالهم، ويخرج من جانبه من يراهم مرجعية له ولغيره مضادة للمرجعية الأخرى. فيطيح الكل بالكل في الساحة الإسلامية، بل يهينوا من قدرهم لدى العامة التي تشاهد صراع التيوس، و لا تدري، و لن تفهم إن دريت؛ لا خطاب هذا و لا ذاك.

و حصيل ذا، تفريغ الساحة من نشاط الإسلاميين بجميع التوجهات والتيارات، و تفريخ تيارات مضادة للإسلام، تستقوي بضعف ذاك وهذا، فما من طرف إلا و يرى أمورا ومخالفات في الطرف الآخر، وبذلك يستفرغ الجهد في الداخل الإسلامي، فيكون دعاة الإصلاح بين كسير وجريح، فتضعف كلمتهم بين الناس، وتذهب ريحهم، وتسقط صورة القدوة من عيون العامة.

و إذ الكون لا فراغ فيه، واختفاء أو اختباء العلماء، يبعث لبروز الرويبضة، و تواري الفضلاء والدعاة والمفكرين لمداواة جرحاهم، يبعث الفجار وأهل الأفكار المنحرفة على التصيد، والنشاط في سعة من أمرهم، وشدة من بأسهم، و قوة هؤلاء ما تنامت إلا لضعف أصحاب الحق، وانشغالهم بأمور قد يكون حقيق بهم إصلاحها، لكن الأسلوب ومنهج العلاج فتك بهم، فلا ينفع الدواء إن لم يأخذ كما يوصف استعماله، بكمياته ومواعيده، ولا ينفع الإكسير إن لم يخلو المحل من الجراثيم.

فلا يمكن للأمة في زمن ما أو بلد ما أن تنتظر العالم الكامل و لا المهدي المنتظر، للرد على من يشيع فيها أصول الكفر و الشرك والإلحاد والإباحية و البدع، و لو طلع بينهم صحابي؛ لوجد الخوارج أو الشيعة في عقبه.

فالبدع والمنكرات يجب أن تدفع وتنكر، ويستعان على ردها بمن توفر من العلماء أو الدعاة، أو الأفاضل في ذلك الوقت وذلك المكان، وإن كان قاصرا عمن هو في بلد آخر، أو وقت آخر، أو عمن وجد في ذلك البلد وذلك الوقت، فلا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. و بعض المنكرات لو سُكت عنها لتعاظمت وألفها الناس، فيصعب الإقلاع عنها بعد ذلك، ويعسر على العالم إقناع من يفعلها، لأن الفاعل قد يبتلى بها و يشق عليه الإقلاع عنها، و لو انكرت وهي في بداياتها- و لو بمنكر أخف- لضعفت و زال ضررها، كالجريح مع ضيق

الزمان والمكان، لو ترك وجرحه حتى يصل الطبيب بأيام لتعفن، فيستعسر علاجه أو يتعذر، و قد يموت صاحبه، لكن لو كوي بالنار أ استعجل بما يخفف الألم ويوقف النزف ويطهر الجرح لكفى.

فالاستعجالات الطبية ليست علاجا؛ بل تخفيف للألم و محاصرة للداء قبل أن ينتشر، و استباق لقدوم المختص؛ فتهيؤ له الحالة، ويختصر عليه الجهد و الزمن، فيتسارع العلاج، و يتجاوب المعالَج.

وقس على ذا طبيب العلم والدين والدنيا، ومرضى الأمة والجماعات والطوائف، فعند تحتم المعركة بين الإسلام والكفر في أمر ما؛ لا بد من مواجهة إسلامية، ولا مفر من اجتماع الجيوش الإسلامية الفكرية و الدعوية، فإن جاز الصلاة خلف المبتدعة وصاحب الهوى، جاز من باب أولى الجهاد العلمي والدعوي خلفهم؛ إن كان الخطر يعمهم، سواء تعاونوا أو تكاملوا، أو وقف كل على ثغر يصد من يتربص بهم، وإن بقي المجتمعون على خلافاتهم و صراعاتهم؛ لكن بحراك أخف، و نقد يرمي لتوجيه الشدة للكفار، والرحمة للمؤمنين، ولا ينافي الرحمة؛ النصح والنقد بلين، فإعانة الظالم من المسلمين بكف يده عن الظلم، و رحمة المخطئ بتبصيره بخطئه برفق و لين، وضرب الأب لابنه ضرب تأديب؛ لا ضرب تعذيب.

و قد يُضطر لاستئصال بعض الأفراد من الجماعة الإسلامية، أو الدائرة السنية؛ لضررهم على وحدة الأمة ودينها، بما أتوا من بدع أو كفر جهارا، وينبه على مواطن الداء، و مخاطر بعض الأفكار الجرثومية، و يحذر من تفشي الطفيليات الفكرية و العقدية. يبين ذلك ابن تيمية بما نصه:" رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ، من المظهرين للبدع الداعين إليها و المظهرين للكبائر"[1]. غير أن من يتصدر للإزالة أو البتر أو الاستئصال؛ لا مناص له من: شهادة وخبرة الجراح، و لا بديل عن محترف، يزيل الزائد من غير وجع لباقي جسد الأمة، بل يريح الجسد بعدها، و يفرح الجسم بالتعافي من ألمٍ ألمّ به، أو استبق قبل أن ينتشر، فيطلب هنا جراح طبيب، لا جزار كئيب، يحيل الحي جثة.

فلا بد من نصرة من يقوم بهذه المواجهة عند تحتمها، إن عجز عنها الباقون أو أعذروا فيها. و لا ينظر في هذه النصرة إلا إلى الإسلام المجمل، فعند غياب العالم السني في وقت أو مكان؛ يتعين فيه رد ضلالات أهل الكفر: يكون رد العالم الذي فيه بدعة– وإن كانت كبيرة– أمرا

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج24، ص175.

واجبا، و عملا محمودا. و كذلك؛ في تصدي من معه بدعة لمن هم أعظم ابتداعا منه،و يتقدم للدعوة في بلاد أو زمان يقل فيه أهل العلم الصافي، فيدعون إلى إسلام فيه بدعة لا يعلمون أنها بدعة، و قد يعلمون أنها بدعة؛ ولكنهم يعتقدون أنها بدعة حسنة يحبها الله و رسوله.

و يقرر ابن تيمية في تصنيفه للطوائف الكلامية أنها على درجات في المخالفة، و منهم " من يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، و في رده جحد بعض الحق؛ و قال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، و رد باطلا بباطل أخف منه، و هذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى أهل السنة والجماعة. و مثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه و يعادون، كان من نوع الخطأ "[1].

و من حوى جملة من أيام المسلمين رأى عين اليقين؛ أن كثيرا من المقالات الكفرية و الشبه الشركية تصدى لها أئمة كلام، ومشايخ طرق صوفية، بل أن نظار المسلمين من متكلمة و شيعة و صوفية، هدموا أعظم صنعة للفلسفة اليونانية "المنطق"، و أخروا دخولها على علوم المسلمين، و أسسوا منطق المسلمين البديل، و قعدوا أصولا في المناظرة و المباحثة.

و مثيل ذاك بين المسلمين ردود الفرق على غيرها، ففيه حق في بعضها،" و هذا كالحجج والأدلة التي يذكرها كثير من أهل الكلام ..فإنه ينقطع بها كثير من أهل الباطل، و يقوى بها كثير من أهل الحق، وإن كانت في نفسها باطلة؛ فغيرها أبطل منها.. و أكثر المتكلمين يردون باطلا بباطل و بدعة ببدعة، لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين "[2].

[1] المصدر نفسه: ج3، ص348.

[2] المصدر نفسه: ج13،ص 95.

الفصل الأول.

الفصل الأول: قواعد النقد عند ابن تيمية.

في نقده أو نقضه للأقوال يراعي ابن تيمية قواعد يلتزمها حيال المخاطب، و منهج يتبعه في حق المردود عليه، فمن يعتصم بالكتاب و السنة يجادل بغير ما يجادل به من يقدم العقل على النقل، و الكافر يجادل بغير ما يجادل به المسلم.

و المناطقة لا ترد أقوالهم بمسالك يجادل بها أهل الفرق، فالناس درجات في استيعاب الأدلة و هم مراتب في قبولها، فمن اعتاد المسائل العويصة، و المباحث الدقيقة، لا يشبع شغفه عن الحقيقة إجمال في استدلال.

و لم يعرف فكر ابن تيمية تلك التعميمات التي سيطرت على عقول معاصريه و من جاء بعدهم، و تحولت إلى مرض خطير، لا نزال نعاني منه حتى يومنا هذا؛ فهو حين يكتشف الانحراف – من وجهة نظره– في فكر طائفة؛ يحاول تشخيصه و تخصيصه، و يبتعد عن التعميم و شمول الطائفة أو الفرقة كلها بوصف واحد.

ذلك كان شأنه مع كل من نقدهم من الطوائف و الفرق، فإذا نقد الأشاعرة مثلا لم يعمم، لكنه يختار مجموعة من القيادات الفكرية التي لها مقولات معينة أثرت في بناء فكرهم، فيتولى أفكارهم بالنقد و التحليل، و كذلك المتصوفة، والشيعة والجهمية وسواهم.

في هذا الفصل يدور البحث حول بيان منهجية ابن تيمية في النقد، و القواعد العامة التي يعملها حين نظره في كلام غيره و تقييمه لهم.

يقسم الفصل لمبحثين، الأول يتكلم فيه عن قواعد نقد المخالف في العقيدة عامة، بالرجوع لكلام ابن تيمية و كلام غيره، و يعرض خصائص كلام ابن تيمية فيما سطر من مؤلفات، لأن موسوعيته و قلمه السيال جعل في مؤلفاته متشابه الكلم، بين ما يؤصل و ما يفصل.

المبحث الأول: خصائص كلام ابن تيمية.

يعد ابن تيمية ممن أكثروا التأليف، و نظروا لمسائل، و قعدوا لأصول، و من كثر قراؤه؛ لا بد أن يميز عن غيره بما يجذبهم له.

من أجل ذلك؛ ما من بد على القارئ و الباحث الاطلاع على خصائص تواليف ابن تيمية أولا، خاصة و أن كثيرا ممن يرمونه بالتناقض يجدون لهم منافذ.

المطلب الأول: الخصائص الأدبية.

و المراد بها أسلوب التصنيف و منهجية صياغة الأفكار، و اختيار الألفاظ، و التزام التركيب العربي، و فصيح الكلام، و اللغة الفنية المنتقاة، و ما يغلب عليها الطابع الأدبي؛ أم العلمي العرفي لأهل الفنون، و منهجية التقسيم و التصنيف، و طرق البيان و نظم الكلام.

الفرع الأول: قوة العبارة وجودة الأسلوب.

من سيمات المصنفات الأكثر انتشارا؛ قوة مفرداتها وجودت عرض أفكارها، فقوة العبارة وجمال الأسلوب من دواعي إقبال القراء، وأسلوب ابن تيمية في الكتابة ميزته العبارة الجزلة المتناسبة مع مقام الطرح، فزاد على ما وعت من علوم " فوق ذلك؛ بإشراق الديباجة، و طلاوة العبارة، وسلامة المنهاج العربي، ووضع الألفاظ في مواضعها من حيث السبك العربي الجيد، من غير أن يكون ذلك على حساب المعنى، أو يخرج بالقارئ من نطاق الكتابة العلمية؛ إلى حيث الكتابة الأدبية التي تشبع الخيال، وتوجهه من غير أن تثير العقل العلمي وتنبهه، فهو الكاتب العلمي المجود لألفاظه وأسلوبه"[1].

فالقضايا المثارة في البحث تمتاز بالمصطلحات العلمية الصعبة، التي قد لا يعيها غير أهل ذاك الفن، مما يحوج إلى أسلوب يكسر حدة المصطلح ضمن النظم اللغوي، ويسهل التدرج في الفهم، ومتابعة القراءة لبلوغ المقصود، مع الحفاظ على الهيكل العلمي من مصداقية المعلومة و ثرائها، بغيت دفع الكلل أو الملل، الناتج عن طول بسط البحث و فرك الفكرة.

[1]ابن تيمية: أبو زهرة. ص435.

و الأسلوب الجيد مع العبارات المنتقاة بدقة، يقدم الأفكار السهلة التناول، السريعة التداول، لداعي الوضوح، مما يكسبها قابلية أكثر للنظار والناظرين، و عبارات ابن تيمية " واضحة مشرقة نيرة، لا تعقيد فيها ولا إبهام، ولعل السر في هذا الوضوح أنها كانت في كثير من الأحوال ردودا في مجالات، أو نقدا لبعض المناحي و الآراء، أو توضيحا لفكرة شرعية استبهمت على العقول، أو ردا لفكرة إلى المحرر من الأصول، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الفكرة جلية، والعبارات بينة في الدلالة عليها "[1].

فطريقة ابن تيمية في الكتابة شُهد له بالحظوة فيها، والاستخدامات اللغوية ذات الفصاحة و السلاسة، وحسن البيان؛ جلي في أسلوب عرض الأفكار، و الانسجام بادي بين تراكيب الجمل، و ركاكة العبارة و تعقيد المعنى منتف.

الفرع الثاني: اللغة العلمية.

يكثر ابن تيمية من استعمال مصطلحات أهل الفنون، فلكل فن لغته، وهي ما تعرف باللغة العرفية. فإن بحث مسألة فقهية خاطب بكلام الفقهاء، وناقش وحرر بمصطلحاتهم، و ضرب الأمثلة وصور المسائل، واستدل بمسالكهم، وإذا تكلم في العقائد؛ عرض مقالات الإسلاميين بما يوردونه بلفظها و نظمها، و نقد بلغتهم، و بين أصل كل مصطلح لهم، فلا يوهم في فهم مرادهم، و لا يلتبس عليه المعنى الاصطلاحي للفرقة؛ بمعنى لغوي أو خاصة بفرق أخرى، فيعي أبواب كل علم بتبويب أهله، ويرتب الردود وفق عرض مذهب من نقدهم، أو بسط لمقالاتهم.

و امتاز بكثرة بحث المصطلحات، و استفسار أهلها بالمراد منها، من مصنفات أئمتهم، أو من لاقى منهم، و التدقيق في المراد و الدلالة الاستعمالية، " ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظها اشتباه أو إجمال بغيرها، أو بين مراده بها، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي، فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة، و معان مشتبهة، حتى تجد الرجلين يتخاصمان و يتعاديان على إطلاق ألفاظ و نفيها، و لو سئل كل منهما عن معنى ما قاله؛ لم يتصوره؛ فضلاً عن أن يعرف دليله"[2].

---

[1] المرجع نفسه: ص434.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج12، ص114.

و الإجمال في التعبير مما يوقع اللبس في الفهم، و يباعد كل متقارب، "فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، و لا سيما إذا صادفت أذهاناً مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى و تعصب"[1] .

فالناظر في كلام ابن تيمية؛ إن لم يكن له شيء من علوم الآلة و مصطلحات أهل الفنون، ربما خلط بين مصطلح و آخر، و ربما حمل لفظ ابن تيمية على ما لا يريد هو، فيجري المعنى اللغوي على الإصطلاحي، و ذا خطأه بين، فهنالك فارق في الأوضاع العرفية اللغوية للكلمات حسب استعمال أصحاب كل فن؛ و بين الاستخدام اللغوي؛ لأن العرف تخصيص، و لغة العلم محكمة، لأنها تنفي التداخل، و يتمايز أهل العلم فيما بينهم، و يتفاضلون بمقدار استعمالهم للغة العلم، فكلما زاد؛ علا قدر كلامهم، و قوي تأصيلهم. و ابن تيمية كان يعرض المصطلحات بمفهوم أهلها و يبينه، و كل ما أجمل؛ عدد وجوهه، و حدد المراد منه في السياق المعروض.

الفرع الثالث: استعمال علوم الآلة.

يظهر بجلاء في مصنفات ابن تيمية استعماله لعلوم الآلة، من القواعد الأصولية والفقهية، والنحو في الموارد التي يحتاجها، و ينقل كلام المناطقة و المتكلمين فيما يريد تقريره، أو ما يريد الرد فيه على المخالفين.

فمعالجته للمواضيع المختلفة تجعله يغير مسالك بحثها، فيصطنع تارة طريقة المحدثين والمفسرين؛ فيكثر من النقل، ويحشد الآيات والأحاديث، ويشرح ويفسر، وقد يطنب في آية، ويعرض أقوال المفسرين فيه، أو يتكلم عن حديث، ويعرض دراسته من الحكم على درجته إلى أسانيده و رواياته المختلفة، وتقويم رواته، وربما أخذ من الحديث أو الآية مسألة لغوية أو نحوية؛ فأطنب في تحقيقها، حتى يقال لا يدري غيرها، و أشهد عليه قارئها أنه من أهلها. و قد يصطنع تارة طريقة المتكلمين و المناطقة، فيكثر الاستدلال العقلي، ويعرض لأقوال المخالفين، فيناقش جميع فروضهم الممكنة، و يذكر الإلزامات، و يفصل الوجوه، و يرد ويبطل بالبراهين؛ واحدة واحدة[2].

---

[1] الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية. ج3، ص927.

[2] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي. ص106.

الفرع الرابع: التكرار.

التكرار هو الإتيان بعناصر متماثلة في مواضع مختلفة من العمل الفني[1]، و هو نوع من الإطناب و خاص قرآنية.

يقول عن ذاك أبو زهرة: " و كتب ابن تيمية فيها تكرار للموضوعات والمعلومات، فتراه يكتب الموضوع الواحد في عدة من كتبه.. تجد الموضوع الواحد قد ذكر في عدة من كتبه و رسائله، فليس كل كتاب من كتبه، أو كل رسالة من رسائله قد اختص بطائفة من المعلومات؛ لا توجد في غيره، إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة التنسيق والترتيب والتبويب، وتكميل الموضوعات وإيفاؤها.

و سبب هذا التكرار أمران: أولهما: استطراده الكثير..أما الأمر الثاني: .. أن كثيرا من كتبه كان جدلا بينه وبين غيره "[2].

فغالب كتب ابن تيمية ردود ومناظرات ورسائل لأهل الأمصار، كما أن ظروفه غير مستقرة، فهو إما في جيش محارب، أو حبس معاقَب، أو مجلس محاسب، كما أن بعض ما ألف كان يذهب به أفراد، وحال طلبه لا يجده؛ فيعيد ما قال في كتب أخر، وتنقله بين الشام ومصر، تبعه تآليف في غير ما مكان، ولأناس متباعدين، فكانت الأمور المهمة ملحة في ذهنه كيما يعيد ذكرها، وقد تكون لمن كتب له أول مرة يقرؤها، فهو لم يكن يراعي أن ما كتب في دمشق سيصل للإسكندرية؛ فضلا أن يعلم به من هو في القاهرة، وما كتبه لواسط لا يدري هل يصل لحماة و واسط و قبرص و بغداد و مراكش وأهل الثغور.

و ضرورات الزمان، و همة الدعوة والإصلاح، تورد تلك المسائل كلما أراد الكتابة، لخطورها، وإلحاحها عليه في ذهنه، فيذكِر بها، لينبه على جلل الأمر، ويقضي على كل شبهة، وله أسوة في القرآن، في تكرار القصص، وتكرار ذكر التوحيد، وبيان حال أهل الكتاب، والمنافقين، وتكرار النداءات الإيمانية، وتكرار بيان وحدة دعوة الأنبياء، و تكرار الرد علة شبه المنافقين والمشركين وأهل الكتاب، و في السنة كثير من ذلك.

---

[1] معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة، كامل المهندس. مكتبة لبنان: بيروت. ط (2)،1984. ص170.

[2] ابن تيمية: أبو زهرة. ص436.

و كان ابن تيمية قد يورد مسألة ما؛ في الكتاب الواحد مرات، أو في غيره، أو يحيل، وذلك لمقتضيات الرد، أو البناء على ما سبق ذكره، أو تأكيد المهم، قال السيوطي:" ومن سنن العرب؛ التكرير والإعادة؛ إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأحرى"[1].

مثال ذلك:

- حكم النظر (نظر الفكر)، يكرر عقد البحث فيه في الرد على المنطقيين(352، 353)، نقض المنطق(38،31)، النبوات(232،231)، درء التعارض (3/ 304).

- التأويل تكلم عنه في الحموية (109،108)، درء التعارض(207/1،206)، الصفدية (289/1،288).

- الإجمال في المصطلح بحثه في بيان تلبيس الجهمية (523/1)(499/2)، الإستقامة (31/1، 32)، الفتاوى الكبرى(452/1، 453).

و مِيزَت التكرار بيان ترابط المسائل، وتكاملها فيما بينها، والتنبيه لها، لألا يسهو عنها القارئ، فإن كان دواء النسيان دوام النظر، فدواء السهو التكرار، خاصة أن استطرادات ابن تيمية تجعل طول الكلام ينسي آخره أوله، مما يستدعي التنبيه على المقدمات.

و التكرار " ليس بعيب قادح، بل مفيد أحيانا لترسيخ أفكار معينة، وربطها بغيرها حتى يظهر ما بينها من علاقة، وعلى كل حال فهذا النوع من الكتابة هو طريقة متبعة من طرف الكثير من المؤلفين"[2]، ويعد من الظواهر الأدبية، مادام يحمل فائدة، ومقصدا داعي له، وقد اعتنى به جملة من العلماء.

الفرع الخامس: التأصيل و الإستطراد.

الاستطراد هو الخروج عن الموضوع الرئيس في السياق؛ إلى آخر تابع له في اللحاق لأدنى مناسبة، ثم العود على بدأ، ويعرف عند أهل البلاغة "**حسن الخروج**"، و يعد من المحسنات البديعية المعنوية[3]، " و قد اعتبر في بعض العهود الأدبية مظهرا من مظاهر الشمول

---

[1] المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. المكتبة العصرية: بيروت. ط( )،1987. ج1، ص332.

[2] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي. ص105.

[3] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد الهاشمي. دار الكتب العلمية: بيروت. ط( )،1985. ص 362.

الثقافي، و وجها من وجوه التنويع، المؤدي إلى الترويح عن السامع أو القاري، وتنشيط ذهنه، غير أن غلبة الصناعة المنطقية على التأليف المعاصر؛ قضت على هذا المنهج، واعتبرته من العيوب المشوهة للفكر و للأسلوب معا "[1].

وله فوائد ومزيا تلجأ بعض الكتاب إليه؛ إذ "الاستطراد في البحوث العلمية يجعل البحث كمائدة عليها ألوان من الطعام الشهي اللذيذ، فهو أمر محبب إلى النفس تأخذ به راحة، ومتنفسا يشدها إلى متابعة القراءة للبحث، والاستطراد يكسب القاري معرفة الارتباط بين العلوم الإسلامية، ومدى تشابكها ببعض، والاستطراد التناسبي ليس كل عالم يستطيعه، ولا كل مؤلف يطبعه، فهو لا يأتي إلا من أكابر الحفاظ، و أوعية العلم، الذين تموج قرائحهم وأذهانهم بشتى العلوم والمعارف".[2]

و كثير من أهل العلم الموسوعيين، ينفردون به، لتوارد العلوم والأفكار عليهم، حال الكتابة، فتفيض قرائحهم بنوادر، و يستوعبون في المسألة ما قد يجمع له الأكبار، فيتشعبون كالشجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء، فيدري من أحاط بها نظره الأصل من الفرع من غير مشقة، ومن قصر بصره عسر عليه الإحاطة، فما عاب وافر الشجر ضعف النظر.

فالاستطراد عند ابن تيمية يقتضيه المقال، ويوجبه الموضوع، فهو يتوسع فيما يحتاجه للتأصيل عليه، و ينبه لما يتم فائدة الكلام به، و يقوي أوجه الاستدلال، فيبسط في معنى مفردة لغويا أو اصطلاحيا، أو يفصل في أصل مقالة كلامية، فيحكي أصولها في الملل الأخرى، و أول من قال بها، ومحيط قائلها و دعاوي قولها، وقد يحكي عن حال قائلها من دين و دنيا، و ينقب عن جذورها العقدية، وغايته أن يبني على ما استطرد من الكلام نتائج؛ تدعم أصل البحث الذي هو في صدد عرضه، مما يناسب ترجيحاته واختياراته، مثال ذلك:

1 – كتابه "**اقتضاء الصراط المستقيم**"[3] يمكن تلخيصه في 40 صفحة، والكتاب في جزئين، و قد قام بعض الباحثين بتهذيبه في كتاب واحد بحجم 330 صفحة، و نهج في ذلك

---

[1] المعجم الأدبي: جبور عبد النور. دار العلم للملايين: بيروت. ط(3)، 1984. ص18.

[2] ابن القيم حياته وآثاره: بكر بن عبد الله أبو زيد. دار الهلال: عمان. ط (1)،1980. ص61.

[3] اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيمية؛ تح: ناصر بن عبد الكريم العقل. مكتبة الرشد: الرياض. ط (5)،1996.

حذف التكرار في أغلب الأحوال، و الاستغناء عن الاستطرادات في الخلافات الفقهية و اللغوية[1].

2- في أول "**درء التعارض**" رد بردود مختصرة، ثم استطرد في إبطال قانون الرازي.

3-في "**النبوات**"[2] تكلم عن آيات الأنبياء والفروق بينها، ثم استطرد في الكلام عن الابتداع والإتباع، و فصل في مرجعية الكتاب والسنة، ثم فصل في الدليل والمدلول، بعدها رجع للكلام حول النبوة.

4-في "**الإستقامة**"[3] تكلم عن مصطلح أصول الدين لدى المتكلمين ونقد التقسيم، ثم استطرد في الكلام على أن الفقه من أبواب الظنون.

5- في "**شرح حديث النزول**"، استطرد في أن الليل يختلف باختلاف البلدان والفصول، في التقدم والتأخر والطول والقصر، والكلام حول الجسم والتركيب، ثم رجع إلى الموضوع[4].

6- في "**الرد على المنطقيين**"[5]؛ حال عرضه لعلاقة التجربة بالحس والعقل، استطرد في بيان الصلة بين الفؤاد و حاستي السمع و البصر.

و الغرض من ذلك بيان أن الفؤاد مورد العقل، والسمع والبصر أصل الحس، و الحس هو الناقل المباشر لما يحوي العالم الخارجي إلى العقل، و التجربة مكانها الفضاء الخارجي، وهو ما لا يصل له العقل إلا بحاستي السمع والبصر المباشر.

7- في "**الصفدية**"[6] تكلم عن خصائص النبوة عند الفلاسفة، ثم استطرد في الرد على قولهم بقدم العالم، ونفي الصفات، ثم عاد لكلامه حول النبوة. فقولهم بقدم العالم جعلهم

---

[1] مهذب اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: ابن تيمية؛ ترتيب: عبد الرحمن الجبار. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط (1)،1993.

[2] النبوات: ابن تيمية. ص(188-266).

[3] الإستقامة: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية؛ تح: محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة: القاهرة. ط(2)، دت. ج1،ص(47-69).

[4] شرح حديث النزول: ابن تيمية. المكتب الإسلامي: دمشق. ط (7)،1991. ص(68-81).

[5] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ص(94-97).

[6] الصفدية: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. مكتبة أضواء السلف: الرياض. ط(1)، 2002. ج1، ص(8-134).

ينفون الصفات، ومن الصفات كلام الله و وحيه، فنفوا بذلك وحيه للبشر، فسقطت النبوة، و نفوا علمه و تدبيره للعالم السفلي، فقطعوا مصدر النبوة و الغاية منها.

و اعتبر ابن القيم هذا الاستطراد عند ابن تيمية من الجود بالعلم: " فمن جود الإنسان بالعلم: أنه لا يقتصر على مسألة السائل، بل يذكر له نظائرها و متعلقاتها ومأخذها، بحيث يشفيه ويكفيه.. وكان خصومه يعيبونه بذلك، و يقولون سأله السائل عن طريق مصر- مثلا- فيذكر له معها طريق مكة والمدينة وخراسان والعراق و الهند.. و لعمر الله ليس ذلك بعيب.. و مثلهم، كمن قال للعنقود هو حامض؛ أن لم يصل له[1].

فأسلوب ابن تيمية في التأليف أنه يؤصل و يستطرد؛ أي يعرض المختصر و يقعد الأصول؛ ثم يبسط الكلام، فكأنما هم يضع الأساس ثم يبني عليه، متفرعا ذات الشمال و ذات اليمين، فيذكر في المسألة أصولها وفروعها و صورها و الحكم عليها، ثم يستطرد إما ناقلا لتأييد كلامه، وإما عارضا للنظائر للاستئناس، و بيان صواب ترجيحاته.

وإما استطراد ببيان أقوال المخالفين، ولوازمها، وأصولهم، وجذورها التاريخية في هذه المسألة، ثم يُفَصل في الرد عليها بأوجه عدة، لا تبقي لذي قول حجة.

و الكلام المستطرد لا يراد منه تأصيل المسألة، وإنما يراد منه التدليل على صحة الأصل؛ إما بتقعيد أو تنظير أو استدلال أو نُقُول أو رد أو نقد أو تقويم أو بيان ضعف حجة من خالف ذلك التأصيل.

غير أن بعض المعاصرين عد ذاك عيبا في تصانيف ابن تيمية، و منهم أبو زهرة؛ فقال: " في كتاباته في كثير من الأحوال عيب واضح، و هو كثرة الاستطراد، حتى أنه أحيانا يتكلم في العقائد، فيستطرد و يشرح مسألة في الحديث.. فإن من أراد الإطلاع على الموضوع الأصلي؛ يجد نفسه مضطرا ليقرأ غير ما يطلب.. **مع أنها علم قيم مفيد.**

و المسائل الاستطرادية لا يستفيد منها طالبها بيسر و سهولة.. وقد يهتدي إليها إن كان متمرسا بكتابة ابن تيمية، مستوعبا لكثير منها "[2].

---

[1] مدارج السالكين: شمس الدين محمد ابن القيم؛ عبد الحميد عبد المنعم مدكور. دار الكتب المصرية: القاهرة. ط (2)،1996. ج2، ص(294-295).

[2] ابن تيمية: أبو زهرة. ص435-436.

و قال آخر" و هذا عيب في كتبه.. و يمكن أن نلتمس له العذر، إذ ليس عنده وقت معين؛ يخلو فيه بنفسه للكتابة المتأنية "[1].

غير أن في الإنكار على استطرادات ابن تيمية، ملاحظات، فالأولى محاكمة أسلوب عصر بما شاع في عصر لا حق، و إغفال مقام ابن تيمية و مرجعيته في عصره، والنظر لمن كان يكتب، وظروف كتابته، ومقامه في الفتوى، وكثرت مريديه، وكثرت تنقلاته وكتاباته فيها.

أما أن يحاكم بالنظر إلى تشتيت ذهن القارئ، فأي قارئ يراد، ابن القيم، وابن كثير، وابن عبد الهادي، وابن الوردي، فأولئك كانت الموسوعات الفقهية والعقدية قد ملأت الدنيا عليهم، بل عَدُوا ذلك من كرم المسؤول على السائل، وعلو قدره في الفنون، والأوعية الكبير تسيل بقدرها، فيحتمل السائل بقدر وعيه، وما ينفع الناس؛ له حملته، وإن أريد بتشتيت ذهن من في زماننا، فهنا القياس مع الفارق، ولا مشقة في بيان اتساع الشقة.

وجل من أنكر؛ أقر بأن ما في الإستطراد هو قيم، غير أنه لأولي العزم، وأصحاب النفس الطويل في القراءة، ولا يطالب ابن تيمية أن يكون مروحة للكسالى، وهو؛ و إن كان عالم رباني، وداعية يسوس العلم للعلماء والعامة، فقد جعل المختصرات للمبتدي، والمطولات للمنتهي، ولكل قسمته، " وأما اعتبار بعض المعاصرين للاستطراد من عي الكلام، لغلبة الصناعة المنطقية عليهم، فهذا رأي لا يعتد به، لأن الاستطراد صناعة أدبية عربية، فلا غرابة في ألا تناسب الذوق المنطقي اليوناني"[2].

الفرع السادس: التبويب والتقسيم.

امتازت كتابات ابن تيمية بجودة التقسيم، وحبكة الفهرست، الأهم فالمهم، والمقدمات تليها النتائج، والمجمل يتلوه المفصل، والباب يتبعه المتصل به، وذا ما عرفه كل من طالع مصنفاته، فأقر أن " له مقدرة على حسن التصنيف والتقسيم والترتيب بين المقدمات والنتائج[3]، فمع رتابة البحث، يعرض ابن تيمية الردود إما في وجوه أو أنواع، بمنهج السبر و التقسيم،

---

[1] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي.ص107.

[2] منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد: إبراهيم بن محمد بن عبد الله البريكان. دار ابن القيم: الرياض. ط1، 2004. ج1، ص35.

[3] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي.ص105.

أو يرتب الردود على نسق المردود عليه، فيعالج القضايا على تبويبها في علمها، كرده على الفلاسفة أو المنطقيين. قال الزملكاني: " و كانت له اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة و الترتيب، والتقسيم والتبيين"[1].

أمثلة لذلك:

الرسالة الواسطية عرض أبوابها كالآتي:

مجمل إعتقاد أهل السنة والجماعة.

الكلام عن صفات الله وأفعاله إجمالا ثم تفصيلا، بعرض كل صفة ودلائل ثبوتها ومعانيها.

ثم أحوال الناس بعد الموت، ثم البعث، و الحساب، و الحوض و الصراط، و الشفاعة، و اليوم الآخر.

ثم تعرض لأفعال العباد.

ثم أصحاب رسول الله، و قرابته، و أزواجه، و الموقف مما شجر بين الصحابة.

ثم الكلام عن وجوب إتباع آثار الرسول و الصحابة و إجماع الأمة.

بعدها منهج أهل السنة والجماعة في تعاملهم مع الناس.

فالبحث كله مرتب كالآتي: باب التوحيد، باب المنهج، باب السلوك.

فباب التوحيد: هو بيان أفعال الله نحو الخلق (الربوبية)، ثم بيان أفعال العباد نحو الله (الألوهية)، ثم بيان أسماء وصفات الله.

أما باب المنهج: فيعرض فيه هوية المسلم السني المنتمي لأهل السنة والجماعة، وما يميزه عن غيره من النحل و الملل.

وفي باب السلوك: عرض علاقة المسلم السني بغيره، سواء ممن يوافقه أو يخالفه، من دينه أو دين غيره.

و له تنسيق في الردود على الفرق والطوائف والأديان، والفلاسفة و المناطقة، فهو يعتمد ترتيبهم لأبواب علومهم في نقد المسائل التي يرى أنهم مخالفين فيها.

ففي فتواه الموسومة بــ (الفتوى الحموية الكبرى) حوت جملة من المقاصد بلغت عشرين مقصدا، يقررها في ثلاث مقامات:

---

[1] العقود الدرية: ابن عبد الهادي. ص(7-8).

الأول : البيان؛ لمن كان متمسكا بهدي السلف.

الثاني : الدعوة؛ للمخالف.

الثالث : الرد؛ على المخالف الغير مستجيب .

فيعتمد في الحموية على البيان، الدعوة، الرد، وهي على نسق الآية: الحكمة فالموعظة ثم الجدل، فالحكمة بيان للموافق الجاهل بأمره، والموعظة تذكير للعاصي، والجدل نقد للمعرض المعاند.

و له ردود على الفلاسفة و المناطقة، أجَلُها نادرة مصنفاته "**الرد على المنطقيين**":

بدأه بملخص لأصول المنطق واصطلاحاته، الحد والقياس، أقسام الحد، أقسام القياس باعتبار المواد، الكليات الخمس التي تتألف منها الحدود، القضايا التي تتألف منها الأقيسة، طرق الاستدلال.

ثم أخذ يفصل الكلام على المنطقيين، وقسمه على أربع مقامات:

الأول: المقام السلبي؛ الحدود والتصورات. ثم عرض وجوه الأدلة على بطلان المقام.

الثاني: المقام الإيجابي؛ الحدود والتصورات. ثم عرض وجوه الأدلة على بطلان المقام.

الثالث: المقام السلبي؛ الأقيسة والتصديقات. ثم عرض وجوه الأدلة على بطلان المقام.

الرابع: المقام الإيجابي؛ الأقيسة والتصديقات. ثم عرض وجوه الأدلة على بطلان المقام.

الفرع السابع: الإختصار و البسط.

قال الخليل: يختصر الكلام ليحفظ؛ و يبسط ليفهم[1]، و سيمة كلام ابن تيمية بأن منه تواليف مختصرة، وأخر طِوال، والمختصر ذريعة للمطول و وسيلة إليه، فمن لم يفهم المختصرات لن يع المطولات. و له في المختصرات: الواسطية و الحموية و التدمرية، وله في السلوك "التحفة العراقية"، وله في الكرامات " قاعدة في المعجزات و الكرامات".

المختصرات يؤصل فيها الكلام، ويكون خلاصة ما عنده من العلم في ذلك، أما المطولات فيبسط فيها القول، و يُوسِع شرح مفرداته، و بيان دلالة المصطلحات، و يكثر

[1] الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي العسكري؛ محمد إبراهيم سليم. دار العلم و الثقافة: القاهرة. ط(1)، دت. ص56.

النقول، و يتوسع في عرض الأقوال والآراء، و يذكر أقوال المخالفين، و يفصل أدلتهم و مصطلحاتهم، ثم يطنب في الرد عليهم، و يحشد لذلك مناهج و علوم، و آيات و أحاديث، و آثار و أقوال لأئمة و علماء، و استنباطات نقلية و براهين عقلية.

و ربما اختصر وبسط في مسألة لوحدها، في مصنف واحد، أو تواليف عدة، كأن يعرض لقضية باختصار في موضع من كتاب ما، ثم تجده بسط القول فيها في كتاب آخر، وما اختصر فيه؛ هو زبدة كلامه، وما طوَّل؛ هو تفصيله والاستدلال له، والتنظير له.

مثال ذلك كلامه عن الشيعة مبثوث في كتبه، في مسائل عقدية عدة، يوردهم ذكرا أو تذكيرا بهم، ثم أفرد الرد عليهم في مجلدات كتاب "منهاج السنة النبوية"، ومسألة علاقة النقل بالعقل، ما استدعاها مقال أو مقام؛ إلا تكلم عنها، وقعد لها في المختصرات، ببيان وجوب اتباع الكتاب والسنة، و الاحتكام لهما كميزان للحق والباطل، ثم بسط في "درء التعارض"، و تعرض لكلام المتصوفة و لآراء بعضهم، ثم بسط الكلام عنهم في "الفرقان بين أولياء الرحمن و أولياء الشيطان".

و تتبع كلام المتكلمين المعتزلة و الأشاعرة، والفلاسفة والصوفية، في دلائل النبوة، وفي حد المعجزة وغيرها، وقرر الأصول في المختصرات، ونوه بردود في بعض المؤلفات، ثم أفرد ذلك في كتاب" النبوات"، ورد على الجهمية في مسائل الصفات، ثم أفرد ذاك بكتاب " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية"، ورد على المعتزلة في ثنايا التآليف، وأفرد لهم "التدمرية"، أما الشاعرة فقد أكثر وأطال في الرد عليهم، في أجوبة و رسائل، وأفرد لهم، ولبعض أئمتهم ردودا، فأفرد كتاب "التسعينية" جوابا عن محاكمة الأشاعر له، "شرح العقيدة الأصفهانية"؛ نقدا لأصول الأشاعرة التي كتبها شمس الدين الأصفهاني (ت688)[1]، وأفرد رد في مسائل معينة مثل مسألة الإيمان في كتاب "الإيمان" ردا على الأشاعرة، و رد على الأشاعرة المالكية في كتاب "القاعدة المراكشية"، ورد على الفلاسفة في كتاب" الصفدية". فجميع هذه الفرق والطوائف ربما تجده بين الفينة والأخرى، وثنايا كتاب ما؛ يذكرهم، وفي الآخر يرد على جزئية معينة لفرقة أو مذهب، ثم يتفرغ بإفراد كل فرقة، وكل رأس في الكلام أو التصوف أو الفلسفة بالرد.

[1] هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن عباد السلماني الأصفهاني الأصولي المتكلم.
- شذرات الذهب: ابن العماد. ج5، ص406.

المطلب الثاني: الخصائص العلمية.

و هي الصفات المميزة للقيمة العلمية للفكرة، و آليات تدعيم الحجج الإقناعية، و الأساليب الدلالية لدعم الفكرة، و منهجية عرضها للمخاطب، و بها يعلم القاري مكانة المتكلم، و مرتبته في العلم، و مقامه بين العلماء.

الفرع الأول: الإجتهاد و تحقيق المسائل.

من الأمور البارز في ثنايا تصانيف ابن تيمية؛ سعيه نحو الراجح الذي استقر عنده بغير تقليد لإمام ما، بل ما أداه إليه اجتهاده في البحث، و تجلت له صحته من الأدلة، فامتاز باختياراته العلمية الفقهية والعقدية، و الأصولية، و التفسيرية و النحوية، وله نوادر و مسائل انفرد في تحقيقها، و كان أبا عذرتها، و مكمن التميز في ذا، أن ذا النهج الاجتهادي قام في عصر بسط التقليد نفوذه حتى بين العلماء، وصارت مفردة "الاجتهاد و المجتهد" تسبقها جملة "في قديم الزمان"، وعلم اليقين بين معاصريه أن أولئك القوم " المجتهدين" انقرضوا؛ ولا عقب لهم، فهي نادرة في مسار تاريخ المسلمين، مرحلة زمنية مباركة تحكى للتبرك، وصار الاجتهاد نشوزا، بل حرمه البعض، و قال أوسطهم أنه مستعص، وجعلوا له شروطا؛ لو أنزلت على أبي بكر وعمر ما قبل منهما قول.

فكان ابن تيمية في كتاباته معاكسا للتيار، مخالفا للعادة و المألوف، فَجَر عليه ذاك؛ البلاء من أئمة التقليد، فلم يثنه الحبس، ولا كسر قناته العزل، بل صار منهجه ثورة على التقليد والجمود، فهو "يتتبع أقوال السلف والأئمة، و يستقرأ نصوص الكتاب والسنة، ويستعين بعلوم الآلة، فما ترجح أذاعه، ولو عارض الشائع المشهور، بل بين أن كثير مما قيل أن حوله إجماع؛ غير ثابت، فدعا إلى حرية الإجتهاد لأهل العلم؛ ممن توافرت فيهم شروط الإجتهاد"[1].

و في نقده للمخالف ما كان يتألى عليه، بل أخذ بالمنهج التحليلي في مناقشة خصومه، وما عرف أنه ممن يقبل رأيا أو يرفضه بلا تمحيص، لمجرد انتماء قائله لفرق يدافع عنها أو يناهضها، بل كان يستوضح صاحبه، " فهو يرى أن من أسباب الخلاف بين العلماء

---

[1] منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد: البريكان. ج1، ص32.

استعمال الألفاظ المجملة، والمعاني المبهمة، و الاستدلال بما لا يدل على المدلول.. و لقد تأمل ابن تيمية مقالات المتكلمين و الفلاسفة و الصوفية و الباطنية و الشيعة، فوجد عند جميعهم مقالات لا أصل لها في كتاب و لا سنة ".[1]

فكانت ردوده عن تبصر و إلمام، و إحجامه عن مسائل عن تؤده واستفهام، من ذلك نقضه للمنطق، يحكي هو:" فإنني كنت دائما أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد، ولكن كنت أحسب أن قضاياه صادقة، لما رأيت من صدق كثير منها، ثم تبين لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه، وكتبت في ذلك شيئا"[2].

و تبحره في العلوم؛ قاده لمراجعة كثير من المسائل والمقالات، حتى على كبار أهل العلم، و لم يتهيب من مقامهم، فاحترامهم لا يعني عصمتهم، وتقديرهم إنما يكون بالسير على مناهجهم؛ في بحث الحق و طلب الحقيقة، لا بتقديس أقوالهم و رفعها لمقام لا مساس. لذا و كانت له فتاوى فقهية جمعت الركب حول مجالسه، " وكان إذا أفتى لا يلتزم بمذهب معين، بل يفتي بما يقوم عنده دليله، فنصر طريقة السلف، وانتصر لها من المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة، ورد على هؤلاء جميعا، وبين خطأهم في كثير من المسائل، ونصر السنة بأوضح برهان وأقوم دليل"[3]، و لا يمر على المسائل مر الكرام، بل يبحر و يلج أعماقها.

الفرع الثاني: كثرة النقول.

من مميزات كلام ابن تيمية حشده لأقوال العلماء السابقين ومن عاصر، ممن هم على مذهبه، و من خالفوه، بل يورد على من يرد؛ ما يخالف معتقده من كلام أئمته، ويطنب في النقل عن أهل العلم، وذا الإطناب؛ بغيته التدليل على أن ما ذهب إليه ليس متفردا به، و إلزام الخصم بكلام العلماء، وبيان أن الأصل لا يلزم شهرة، وذا جلي في الحموية و درء التعارض، والرد على المنطقيين، و كتب ورسائل عدة.

و تلازما مع كثر نقل أقوال العلماء، كثرة الأدلة وتنوعها، من آيات وأحاديث و آثار، وقواعد فقهية وأصولية، ومبادئ عقلية، وعلوم لغة، و مصطلح، و ذا كله لألا يستهين

---

[1] الإمام ابن تيمية و قضية التأويل: محمد السيد الجليند. ص(130، 136،135).

[2] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ص46.

[3] الإمام ابن تيمية و قضية التأويل: الجليند. ص15.

المخالف بالقول المعارض، ويطمئن الموافق، ويقتنع المعاند، فتنويع الدليل تقوية لأوجه الاستدلال، و دعمٌ للمدلول، وذا يدفع شبها كثيرة، و يشعر المخاطب بالاطمئنان، و يمكن ممن هو للحق طالب؛ تقريب المفهوم المراد، فإن وهم في دليل، وعى ما يليه. فتجد أنه يستدل بآيات القرآن استدلالا مستفيضا، و ينوع فيه وفي أقوال المفسرين، والأوجه والنظائر، و يستدل بالسنن، ويميز بين المقبول منها و المردود، و ما أدرجه أئمة السنة قبله في تواليفهم، و ما لم يوردوه، كذلك يستدل بالإجماع و القياس، و يستدل بالتقعيد الفقهي، و أقوال الصحابة.

وذي المزية مدحه عليها الكثير، وذكروا ما امتازت مصنفاته عن غيرها من " الإكثار من الاستشهاد بالأحاديث النبوية، والآثار السلفية من أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، والأئمة المجتهدين على اختلاف مناهجهم، حتى كأنك إذ تقرأ له؛ تقرأ علم السلف قد نقله إليك، وإذا استغرقتك قراءته؛ نقل فكرك وعقلك إلى حيث كان السلف الصالح يعيشون ويفكرون، فهو ينقل إليك آثارهم لينقل علقك إليهم، ويسمو بفكرك إلى مناهجهم"[1].

الفرع الثالث: كثرة كتابته في العقائد.

كتب ابن تيمية في فنون عدة، وسطر كتب متعددة، غير أنّ مباحث العقيدة هي السمة الغالبة في مؤلفاته. و ميزها بيان معتقد السلف الصالح، وشرح أصول العقيدة السلفية، و نقد و تقييم و الرد على مخالفيها من متكلمين، و فلاسفة، و صوفية، و رافضة، و باطنية، و غيرهم.

فكان ربما يفرد الرد على مقالة تكون لفرقة بعينها، أو أخذت بها فرق عدة، وانتشرت بين طوائف ومذاهب، أو يفرد نقدا لفرقة لوحدها، فيعرض أصولها، ويحكي نشأتها و يعدد أئمتها، أو ربما خصص لمخالف مصنفا للرد عليه، ونقد أصول شاعت عنه. و بين ثنايا النقد والمناقشة للفرق أو أتباعها أو مقالاتها، كان ينصر معتقد السلف الصالح، ويعرضه بدلائله العقليّة و النقلية.

و تميز بحثه في العقائد بالدراية الواسعة بما يواجه و ينقد، من فرق ومذاهب، فحكى عنه الذهبي أنه" عرف أقوال المتكلمين، وردّ عليهم، و نبّه على خطئهم، وحذّر منهم، و نصر

[1] ابن تيمية: أبو زهرة. ص434.

السنة بأوضح حجج، و أبهر براهين"[1]. فلم يكن يكتفي بالإنكار؛ بل يزيد ذلك بالبيان و الإستدلال، و إقامة الحجج.

و ذكر البزار أن مؤلفاته: " قد أبان – بحمد الله تعالى – فيما ألّف فيها؛ لكل بصير؛ الحق من الباطل، و أعانه بتوفيقه، حتى ردّ عليهم بدعهم وآراءهم، وخدعهم وأهواءهم، مع الدلائل النقليّة بالطريقة العقلية، حتى يجيب عن كل شبهة من شبههم؛ بعدة أجوبة جليلة واضحة، يعقلها كل ذي عقل صحيح، ويشهد لصحتها كل عاقل رجيح"[2].

و ابن تيمية خاض في الكلام عن المخالفين لمعتقد السلف، حتى ما دري قوم بمقالة؛ إلا وجد له كلام عنهم، قال: "وذكرنا عامّة طرائق أهل الأرض في إثبات الصانع؛ من المتكلمين والفلاسفة، وطرق الأنبياء صلوات الله عليهم، وما سلكه عامة نظار الإسلام؛ من معتزلي، وكرامي، وكلابي، وأشعري، و فيلسوف، وغيرهم"[3].

وكلامه عن الفرق كان بتأصيل وبسط لقواعدهم، واستيعاب لأصولهم، و معْلما خصومه في مناظرتهم له: "أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها "[4].

و كثرة ردوده وترصده للمخالفات، التي يأبى على أصحابها نسبتها للإسلام أو السنة، جلبت له النكير والعداوة ممن خالفه، و استهجان بعض أتباعه أو موافقيه، و قد تمنّى بعض من ترجم لابن تيمية؛ أن لو جعل جهده في تفسير القرآن العظيم، وشرح السنة المطهرة، بدلاً من الإكثار من الرد على أهل البدع والأهواء، قال الصفدي" و ضيّع الزمان في رده على النصارى، والرافضة، ومَنْ عاند الدين أو ناقضه، ولو تصدى لشرح البخاري، أو لتفسير القرآن العظيم؛ لقلد أعناق أهل العلم بدر كلامه النظيم "[5].

و إن كان لابن تيمية تفسير للقرآن؛ فهو لبعض آياته مما اشد فيها الخلاف، أو كثر في بيانها الكلام، كما أن ما بسطه في المجالس من تفسير– قيل يقارب الخمسين مجلدا– ضاع جله.

---

[1] ذيل طبقات الحنابلة: ابن رجب. ج2، ص389.

[2] الأعلام العلية: البزار. ص37.

[3] الرد على المنطقيين؛ نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان: تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني؛ تح: عبد الصمد شرف الدين الكتبي. مؤسسة الريان: بيروت. ط(1)،2005. ص253.

[4] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج 3، ص184.

[5] الوافي بالوفيات: الصفدي. ج7، ص32.

و غالب ما جمع من تفسيره مرتبط بالردود وتقعيد الأصول. و قد سأله غير واحد عن مثل ما قال به الصفدي و البزار: " تأليف نص في الفقه.. ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب، و متى قلّد المسلم فيها أحد العلماء المقلَّدين، جاز له العمل بقوله؛ ما لم يتيقّن خطأه. و أما الأصول: فإني رأيت أهل البدع والضلالات و الأهواء.. قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، و بان لي أنّ كثيراً منهم إنما قصد إبطال الشريعة .. و أن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم "[1].

و هو يُرشد من أُهل لدفع شرّ البدع و الضلال، وكشف خطرها، ومحو شبهات أهلها وباطلهم، أنّ ذا الصنيع؛ واجب عين عليه، و قد تحققت فيه دعوة النووي؛ قائلاً: " اللهم أقم لدينك رجلاً يكسر العمود المخلّق[2]، و يُخرّب القبر الذي في جيروت"[3].

الفرع الرابع: الموسوعية.

كُتب ابن تيمية عامرة بالمسائل والقضايا العقدية والفقهية والحديثية، وله مباحث في اللغة والمنطق والأصول، ومباحث نادرة في التفسير، و هو عمدة أهله في الفتوى، لذا تجده خاض في جميع نوازل عصره، من الوضوء إلى السياسة العامة، ومن التيمم بالتراب إلى مطالع النجوم، وغالب مؤلفاته " لا تقتصر على موضوع واحد، بل تضم مباحث متنوعة، فهو لا يتقيد دائما بالمحور الأساسي الذي حدده من خلال العنوان"[4].

فإذا عرض مسألة؛ لم يترك دونها شاردة ولا واردة إلا أثبتها، فيورد أقوال من يوافقه ومن يخالفه، ولا يغفل عن استدلالاتهم و مصطلحاتهم، فهو وعى مصطلحات أهل الفنون، ودري أصول غالب المذاهب، و ناظر في علوم شتى، و طرق جميع أبواب الفقه الحنبلي

---

[1] الأعلام العلية: البزار. ص35-37.

[2] قال ابن كثير: راح .. ابن تيمية إلى المسجد النارنج، و أمر أصحابه .. بقطع صخرة كانت بنهر قلوط تـزار و ينذر لها، .. فأزاح عن المسلمين شبهة كان شرها عظيماً، و بهذا و أمثاله حسدوه و أبـرزوا لـه العـداوة. - البداية والنهاية: ابن كثير. ج 14، ص36.

[3] قال ابن كثير: وهو باب شرقي جامع دمشق لم ير باب أوسع ولا أعلى منه.. من عجائب الدنيا، وقد ذكرتـه العرب في أشعارها، و هو منسوب إلى ملك يقال له جيروت بن سعد. كان بناؤه قبل الخليل عليه السـلام. - المرجع نفسه: ج 14، ص253.

[4] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي.ص105.

ومذاهب الأئمة، وأصول الفقه، والحديث و تقويم الرجال وعلوم المصطلح، والتفسير وعلوم القرآن، وعلوم اللغة من نحو و صرف وبلاغة وخطابة وغيرها، والتاريخ والسيرة والتراجم، والعقيدة، وعلم الكلام، و الفرق و النحل و الملل، والفلسفة و المنطق، و تكلم في الفلك والنجوم والتقويم، قال عنه البزار:" وقل كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه"[1].

و قال ابن وردي: " له خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم، و بالعالي و النازل، و الصحيح والسقيم، مع حفظه لمتونه التي انفرد به، و هو عجب في استحضاره و استخراج الحجج منه"[2].

وما من قارئ لمصنفاته؛ إلا و يلحظ في كتاباته كأنما هو يتدفق، حتى لأنه يأتي بشعب في البحث لم يسبق لأهلها إيرادها فيها، فلا يذر لذي عين مطلب، يكر ويفر بين الخصوم في أعوص المسائل، ويدقق ويحقق في أندر المباحث، فيعرض المسائل و يطوف بينها يفككها مسألة مسألة، فيورد ما يعلمه غيره من متعلقاتها ومضامينها، ويعرض لوازمها، ويستطرد كثيرا في فروعها، حتى يكاد القارئ يُنَسى أصولها، ويعرض غالب الأقوال فيها، وإن استقلت، و يكثر من النقول و الاستئناس بأقوال العلماء ممن سبقه ومن عايشه، حتى يحيط بما يريد، و يدري المخاطب أن الخطيب أحاط بما عرض عليه علما.

مثال لذاك؛ في عرضه لمسألة الحقيقة والمجاز استطال حتى استغرقت 179صفحة من كتاب الفتاوى، ولما تكلم عن إبطال قول المناطقة: "إن التصور الذي ليس ببديهي؛ لا يقال إلا بالحد"، أورده في تسعة عشر وجها من 16صفحة من كتاب نقض المنطق.

فكتبه " جمعت فأوعت: جمعت جميع الفنون النافعة، والعلوم الصحيحة، جمعت علوم الأصول والفروع، وعلوم النقل والعقل، وعلوم الأخلاق، والآداب الظاهرة والباطنة، وجمعت بين المقاصد والوسائل، وبين المسائل والدلائل، وبين الأحكام وبيان حكمها وأسرارها، وبين تقرير مذاهب الحق، والرد على جميع المبطلين.

و امتازت على كثير من الكتب المصنفة بغزارة علمها، وكثرته وقوته، وجودته وتحقيقه، بحيث يجزم من له اطلاع عليها وعلى غيرها؛ أنه لا يوجد لها نظير يساويها أو يقاربها"[3]، فهي

---

[1] الأعلام العلية: البزار.ص9ـــ10.

[2] العقود الدرية: ابن عبد الهادي.ص25.

[3]طريق الوصول إلى العلم المأمول: عبدالرحمن السعدي. ص(أ-ب).

غزيرة المادة، جزيلة المباحث، سديدة المناهج، سهلة الأسلوب، عذبة الموارد، ناصعة البيان، واضحة التعبير، مشرقة الدلالة، تدرك فوائدها على غير مؤونة، و لا كد ذهن، ولا جهد فكر، من تصفحها وجدها مشبعة الفصول، مستوعبة لأطراف الفنون، جامعة لشتيت الفوائد، ومنثور المسائل، قد استوعبت أصول العلوم، وأحاطت بفروعها، واستقصت غرائب مسائلها، و شواذها و نوادرها.

و موسوعيته كامنة في مباحث المسائل العويصة، و الانفراد عن أهل الفن بفنهم، مثال ذاك نقضه للمنطق، فقد حرر فيه ما غاب عن أساطينه من المسلمين، كما فعل في الرد على المنطقيين، قال الندوي عن كتاب الرد على المنطقيين: " و إذا أمعنت النظر في هذا الكتاب تجد مسائل منطقية و فلسفية؛ ابن تيمية أبو عُذْرتها، و هي تطابق كل المطابقة بما قال فلاسفة الإفرنج في هذا العصر.. و كم لهذا النابغة في الكتاب من نوادر لم يسبقه إليها أحد"[1].

الفرع الخامس: المتشابه.

كلام ابن تيمية في المختصرات، محكم مؤصل، يقرر فيه معتقده، و يقعد الأصول التي يبني عليها فيما بعد. فصلب معتقده وحر كلامه؛ يجمع من مختصراته، وهي تعد محكم كلامه، غير أن المطولات تشمل استطرادات كثيرة، وإطناب في مسائل، وطول في العرض، و ردود و تقريرات و إلزامات للخصوم، مما يوقع بعض من ينهكه طول السرد؛ في تشابه، بين ما أصل بدأ، وما حرر ضمنا، و بعض من يترصد لابن تيمية نقائض ما قرر، يعثر عليها في متشابه كلامه، في الاستطرادات و الردود، فيتتبعون ذاك ابتغاء تأويله، وحمله على غير ما أراد ابن تيمية، للطعن في نيته أو علمه، أو الحكم عليه بالتناقض، بل زعم قوم أنه يتسلى بتبني القول و نقيضه.

فالمحكم ما يتضح معناه، و المتشابه ما حمل معناه وجوها متعدد مغايرة للأصل، و هو ما أشكل فهمه بناء لما علم من أصول ابن تيمية السلفية.

و المتشابه ورد في كلام الله وكلام رسوله، وكلام الأئمة، و يُحل هذا المتشابه بالنظر في المواضع الأخر التي تكلّم فيها؛ لتوضيح المبسوط، و بالعود على المضبوط عن هذه المسألة، فيكون في الموضع الآخر إيضاح لهذا الموضع الذي اشتبه على الناظر.

---

[1] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ص18.

و المحكم من كلام ابن تيمية هو المؤصل الذي يوافق كلام السلف، و يوافق كلامه هو في المختصرات، فهو " يتحدث عن عقيدته في أكثر من موضع، فلا يرى نفسه إلا معربا عن الالتزام الكامل بكتاب الله تعالى، مجتهدا في استخراج عقيدته منه.. ومسترشدا في ذلك بالسنة النبوية، مفسرة و موضحة لمعانيه، ومفصلة لمجمله، ومستنيرا في ذلك بآراء السلف الصالح والتابعين، وكذلك من تبعهم بإحسان "[1].

فمحكم ابن تيمية في أصوله ما أحكمه السلف، فقد " كانت دراسته للمذهب الحنبلي فقها و عقيدة مفيدة له، بحيث مكنته من الإطلاع الواسع على السنة الصحيحة، وأقوال السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، كما مكنته من التصور الصحيح للمنهج السلفي.. فانتهى إلى الاقتناع بسداد المنهج السلفي، باعتبار أنه لا يتناقض مع صحيح النقل، ولا صريح العقل.. و لقد سار في بحثه على أساس قواعد هذا المنهج، و لم يحد عنها؛ و هي: مرجعية نصوص الوحي. تقديم النقل على العقل. منع تعارض العقل و النقل. رد التأويل الفاسد "[2].

و كلامه الذي يشتبه، يحتمل فيه مراده أوجها، لا بد أن يحمل على ما يعلم من طريقته، و من تقريره و عقيدته، فقد علم أنه سلفي، فكل ما ورد من بعض كلامه مخالفا أو يحتمل الخلاف لكلام السلف، يرجع به إلى ما قرر في المختصرات.

---

[1] العقيدة السلفية بين الإمام ابن حنبل و الإمام ابن تيمية: سيد عبد العزيز السيلي. ص271.

[2] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي. ص103.

المبحث الثاني: قواعد النقد عند ابن تيمية.

من طلبة العلم و بعض المشايخ من أخذ أصل جواز الكلام في الأفاضل والعلماء دفاعا عن المحجة البيضاء، مطية للتصدر، قبل أن يؤهل، علما و أدبا، و دراية بمقاصد الإسلام، والمصلحة العامة، و إن كان بعض كلامه حق، فكثيره باطل، و مقصده به لوث، و غايته مشوبة، و نتائجه فتن نتنة، و نعرات طائفية حزبية فئوية، شعاره من ليس معنا فهو ضدنا، غاية دنياه، و أكبر همه و مناه، تتبع العثرات وتصيد الزلات، و النفخ في الهنات و الهينات، ثم التشهير بها في المجالس والمنتديات، يتفاخر بصيده للسقطات. وقاموس أولئك سوء الظن، و معاجمهم الأذى و المن، يبادرون بالإتهام، و يستعجلون بالجفا و الاصطلام.

من أجل ذلك؛ تحتم على أهل العلم كبح شرة المتطفلين، و كف يد المتحرشين بالعلماء والأفاضل، و بيان قواعد النقد، وشروط الأهلية، و توجيه دفة الطلب نحو المعادن الراسخة في العلم و الأدب، لا صرف الجهد مع قالة السوء و المجاهيل.

المطلب الأول: ضوابط الناقد.

الناقد هو صاحب " القلم الجامع؛ و هو قلم الرد على المبطلين، و رفع سنة المحقين، وكشف أباطيل المبطلين على اختلاف أنواعها، وأجناسها، وبيان تناقضهم، و تهافتهم، وخروجهم عن الحق، و دخولهم في الباطل.

و هذا القلم في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة، الناصرون لما جاءت به الرسل، المحاربون لأعدائهم، و هم الداعون إلى الله بالحكمة و الموعظة الحسنة، المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال. و أصحاب هذا القلم؛ حرب لكل مبطل وعد و مخالف للرسل، فهم في شأن، وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن"[1].

---

[1]التبيان في أقسام القرآن: محمد بن أبو بكر أيوب الزرعي. دار الفكر: بيروت. ط( )، دت .ص (131-132) .

الفرع الأول: أهلية الناقد[1]:

ليس كل من دري الحق يكتسب فقه الدعوة له، و لا كل من امتلك الحقيقة ملك القدرة للدفاع عنها، فالعقول درجات، والناس ملكات، فيكون منهم من لو أنكر أفسد، ومن تأخذه حمية جاهلية في الرد، و بعضهم يحمل كلام العلماء في تقييم أقرانهم وغيرهم؛ على غير ما أرادوا، و يستنبط عكس محكم أصول مذهب أهل السنة والجماعة في النقد، وعلة ذاك جهل التقسيم، و تجاهل أن ذا العلم من مقاصد الإسلام، له أربابه و كبراؤه، ومن تشبع بما هو أكبر منه، فهو يمشي بينهم بلباس زور، فإما أن يُفسد أو يَفسد، فالعلماء " قد ينهون عن المجادلة و المناظرة؛ إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة و جواب الشبهة، فيُخاف عليه أن يفسده ذلك المضل، .. وقد يُنهى عنها إذا كان المناظر معاندا يظهر له الحق فلا يقبله.. و المقصود أنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها، أو من لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أو فيها مفسدة راجحة "[2].

و الأهلية شرط في العلم و في المسألة المطروحة للنقاش والنقد، و ابن تيمية " يقرر أن المنهج الحق أن يرجع في كل فن إلى أهله.. و هذا منهج تأصيلي مهم "[3].

الفرع الثاني: العلم و العدل[4].

العلم و العدل أصل للتنظير في فنون شتى، فمن اقتفى ما ليس له به علم؛ فقد كذب، ومن حكم بغير ما علم؛ فقد ظلم، و الكلام في الرجال وتصنيف الناس والحكم عليهم، و تقييم الأفكار ونقد المعتقدات يندرج ذا الأصل في مقام الأولويات.

و الأصل مبني على قاعدة شرعية مستنبطة من قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)(المائدة:8)؛ أي:

---

[1] أنظر: درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج4، ص186.

[2] المصدر نفسه.

[3] موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود. ج2، ص245.

[4] أنظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج5، ص126.

عدلكم هو أقرب للتقوى من تركه[1]، فأمر عز وجل بالتقوى و هي في القسط، وقوام القسط العلم و العدل و الخبرة، و مصداق ذا في ختم الآي ب " **خبير**" و " **تعلمون**". " و معلوم أننا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة، مثل الملوك المختلفين على الملك، و العلماء و المشايخ المختلفين في العلم والدين، **وجب أن يكون الكلام بعلم و عدل،** لا بظلم وجهل، وإن العدل واجب لكل أحد، و على كل أحد في كل حال، و الظلم محرماً مطلقاً لا يباح بحال قط، قال تعالى:(**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (المائدة:8)**، و هذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، و هو بغض مأمور به، **فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهي صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف بمن يبغض مسلماً بتأويل أو شبهة أو بهوى النفس** ؟ فهو أحق أن لا يظلم، بل يعدل فيه"[2].

فالعدل محور ارتكازي لتسيير النظم المعرفية أو الاجتماعية، متى اختل فقد التوازن، و انهار النسق، وكلما ضعف تعطل و تأخر شيء من الخير كان حاصل لولا ذاك، " و أمور الناس إنما تستقيم في الدنيا مع العدل، **الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم،** أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق، و إن لم تترك فيها، و لهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة و إن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. و يقال: الدنيا تدوم مع العدل و الكفر، و لا تدوم مع الإسلام والظلم. ذلك أن: العدل نظام كل شيء، و إذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت، و إن لم يكن صاحبها من أهل الدين. و متى لم تقم بالعدل لم تقم، و إن كان صاحبها من الإيمان ما يجزي به في الآخرة "[3].

و منهاج أهل السنة والجماعة، امتداد لما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم علماً وعملاً، يرشد المسلم ليزن الأمور بالقسط القويم، فسوء المطية يعفن خلفيات تترسب في الحكم على الآراء، وتقييم الناس في أحيان كثيرة، فيُغَض الطرف عن أخطاء من يُحَب و يتبع، وإن لامسة عنان السماء، وإذا أبغض أحداً لهوى نفسه؛ جرده من جميع الفضائل والمحاسن، و لم يظهر إلا سيئاته، وينس فضائله في الدين، وخدمته للإسلام، مهما كانت بينه

---

[1] تفسير ابن كثير: ابن كثير. ج2، ص35.

[2] منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج5، ص126.

[3] الاستقامة: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود: المدينة المنورة. ط(1)، 1403. ج2، ص246.

وواضحة، وذا الاضطراب في تقييم الناس يرجع إلى القصور المنهجي، والخلل الفكري، و العقم العقائدي عند القوم، مبدؤهم: معنا أو ضدنا، و يلتزم بالإسلام كله أو يترك كله.

و الانصراف عن العدل في الحكم على المقالات أو قائليها من دواعي الشقاق و بواعث الفراق، فالهوى الذي يقود إلى الظلم؛ يسوق لبعث الفتن و تكثير الخلاف بين المسلمين،" و هذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة، إذا كان كل منهم يعتقد أن الحق معه.. فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى.. لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا.. بل يغضبون على من خالفهم، وإن كان مجتهدا معذورا.. و يرضون عمن يوافقهم؛ وإن كان جاهلا سيئ القصد.. و تصير موالاتهم و معاداتهم على أهواء أنفسهم "[1].

فمقام الدعوة يتخلله نفسيات تحيد مسار الدعوة وغايتها، فتبدأ دعوة إلى الله ثم تصير إلى طائفة وفرقة وحزب وشخص، فيُسعى لتكثير السواد، و تكديس المجالس بالأتباع، وشرط التكثير نفي التنفير، فيصبح لأجل ذلك للدعوة من مقامهم " لا مساس"؛ هم أقانيم مقدسة، و يُصطنع للمخالف وسم "عتل زنيم".

وبعض الأفاضل قد يخوض في ذا الأمر عن غير سوء قصد؛ إنما جرفه تيار السواد المعادي، و فوار حمية المهاجم، فلا يتثبت فيما يلصق بالمخالف من أقوال، ومثل ذا ما نسب للحلاج من كبائر و كفريات بعضها لم يثبت عنه، وما نسب لبعض المعتزلة والأشاعرة. و داعي ذاك؛ أن قوم يبيحون عِرض من خالف، ولا يألون فيه إلا ولا ذمة، ولا يتريثون في التثبت، ما دام قد خالف و وقع في "بدعة" أو "معصية" أو "كبيرة"، منطقهم: هو متهم حتى يثبت العكس. وصنيعهم مسعر تفريق، و موقد فتن، و لو استحضر حسن النية، وأصل الدعوة بتوحيد الصف، لروعي الرفق والتؤدة، وتلمس العذر، و التريث و المراجعة، وكان دثار العاذل أن يتلطف و لا يشعرن بزلة أخيه أحدها، إذ التشهير مدعاة تنفير، فتصد القلوب والعقول عن قبول الحق." و الله قد أمر المؤمنين كلهم أن يعتصموا بحبله جميعاً و لا يتفرقوا "[2] .

فاللسان مفتاح لأبواب القلوب، " و من العجب أن الإنسان يهون عليه التحفظ والاحتراز من أكل الحرام والظلم والزنا والسرقة وشرب الخمر، ومن النظر المحرم وغير ذلك، ويصعب عليه

[1] منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج5، ص132.

[2] المصدر نفسه: ج5، ص126.

التحفظ من حركة لسانه"[1].

ومنهج ابن تيمية في النقد والنقض إنصاف الخصوم، والاعتراف بما لهم و ما عليهم، و ذه قاعدة مقررة في منهجه، أمثلتها متكاثرة في سيرته وتضاعيف مصنفاته. حتى مع من هو أشد انحرافا من الأشاعرة من المعتزلة والجهمية، والفلاسفة، والمتصوفة والرافضة وغيرهم. فشدته لها داعي الغيرة على دين الله، ومقتضاها شناعة الأقوال، كمن يساوي في حد السب بين الرسول وسائر المؤمنين، أو من وصف الصحابة بأنهم أهل وبر وأعجز عن فقه ما نزل على النبي، والفلاسفة أعمق فهما منهم، أو من رد منصوص الكتاب أو السنة، أو عارض الإجماع، ومن أصل تقديم عقله على النقل، فخطورة المسائل المطروحة تستفزه ليثور عليها ويطيل النفس في ردها، وقد يغلظ القول على من قال بها لوقاحته وتجرئه على دين الله، و ذا هدي القرآن والسنة، في الردود على أهل الكفر والنفاق، ومقامات الخطاب تقتضي، الشدة مع الشديد، واللين في مواضعه، فلا يعقل دق الحديد بعود قصب.

فهو يصف آراء ابن سينا في مواضع بالفضائح، و يشنع عليه مذهبه في الصحابة والإلهيات، لكن في رده على الطوسي الذي رد على ابن سينا، وما رضي برجوعه إلى إثبات الصفات:" لما كان ابن سينا – و هو أفضل متأخريهم – قد قال في ذلك بعض الحق، الذي يقتضيه العقل الصريح مع موافقته للنقل الصحيح، فأراد هذا الطوسي أن يرد ما قاله ابن سينا من الحق، انتصارا لطائفته الملاحدة"[2].

فلم يمنع غيظ ابن تيمية من تجرأ ابن سينا على أصول المعتقدات وأركان الإيمان، من أن يذكر قليل فضله، بأن مال في شيء من كلامه نحو جانب الحق في بعض المسائل، و يصنفه أنه خيار طائفته رأيا، وإن كان يرى في بعض أقواله جنونا وحماقة، وأن عقول أولئك كادها باريها لما تجبرت، و رامت فك رابطة العبودية، بادعاء الرشد العقلي، و أوان الاستغناء عن الوحي الإلهي.

هذه أساليبه مع الفلاسفة الملاحدة، ولم يمنعه ما يجده من مقالاتهم من انحرافاتهم الواضحة، أن ينصفهم و يعترف لهم بالحق الذي معهم، سواء على وجه الإجمال أم التفصيل،

---

[1] الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي : محمد بن أبو بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله. دار الكتب العلمية: بيروت. ج1، ص111.

[2] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج6، ص75.

رغم ما يستفزون به المؤمن من طعن في الأصول، واستهزاء بالصحابة وعلماء السلف، و مقالات هي ما بين التخريف و الجنون، إلا أنه يناقشهم و يبحث أدلتهم ثم يحاكمهم، و غم ذا يذكر ما لهم، وفي خصلة كهذه لا يلفاها إلا ذو حظ عظيم، و لا يستوعبها إلا أوعية العلم، فيكيلون بميزان القسط، أن المخالفين ليسوا سواء، فمنهم من تحرى رشدا، و منهم القاسطون؛ هم للفتن حطبا.

" و كثير من هذه الطوائف يتعصب على غيره .. و يذكر تناقض أقوال غيره ومخالفتها للمنصوص والمعقول، ما يكون له من الأقوال في ذلك الباب؛ ما هو من جنس تلك الأقوال، أو أضعف منها، أو أقوى منها. والله تعالى يأمر بالعلم والعدل، ويذم الجهل والظلم كما قال تعالى (**وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا**)(الأحزاب:72) ...**و معلوم أن الحكم بين الناس في عقائدهم وأقوالهم؛ أعظم من الحكم بينهم في مبايعهم و أموالهم** "[1].

و حين يبحث تناقض الفلاسفة وغيرهم، يبين أن تناقضهم لا ينفي حدة ذكائهم:" **وهم لم يقصدوا هذا التناقض**، لكن أوقعتهم فيه قواعدهم الفاسدة المنطقية .. ثم إن هذه القوانين فيها ما هو صحيح "[2].

فالتناقض لا يدل على نقص في الفهم، بل في الانتباه، أو فساد في المقدمات، فما يبنى على فاسد لا ينتج عنه إلا فاسد، و الانحراف المنهجية العقدية درجات، بين الإسلاميين و في غيرهم، إذ الفرق الإسلامية درجات، بين الغالي في مخالفة الأصول، و من خالف في دقائق.

و منهم من رد على غيره ممن " هم أبعد عن السنة منه؛ فيكون محمودا فيما رده من الباطل، وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده، بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، **فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها**، و رد بالباطل باطلا؛ بباطل أخف منه. **و هذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة** "[3].

و سنة الدنيا في ذلك قائمة، فالرافضة ساحوا في أرض الله و أدخلوا عبدة أوثان لدين الإسلام وإن كان برفض، غير أنهم نقلوهم من شر أعظم إلى ما دونه، و قد يغفر لمن أسلم

---

[1] المصدر نفسه: ج4، ص355.

[2] شرح حديث النزول: أحمد ابن تيمية الحراني. المكتب الإسلامي: بيروت. ط (5)، 1977. ص26.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج3، ص(348-349).

على ذلك بداعي الجهل، و المعتزلة ردوا على طوائف أشنع منهم، و الأشاعرة كانوا حربا على أعداء السنة.

بل بعض أهل السنة رد بدع ببدعة أخف، وذا مما يعلمه أهل المقالات، **فأبرى جرحا بكيٍ**، و " قد يكون الرجل على طريقة من الشر عظيمة، فينتقل إلى ما هو أقل منها شرا، وأقرب إلى الخير.. قد يكون الرجل رافضيا فيصير زيديا، فذلك خير له، و قد يكون جهميا قدريا فيصير جهميا غير قدري، أو قدريا غير جهمي، أو يكون من الجهمية الكبار، فيتجهم في بعض الصفات دون بعض ونحو ذلك"[1].

و من قواعد إنصافه أنه لا يبرئ أفرادا من أهل السنة والجماعة من الوقوع في الخطأ، و ينبه لزلاقمم، بل و يفضل عليهم بعض أهل الكلام في معالجة بعض دقائق المسائل، " فإنه ما من طائفة إلا و في بعضهم من يقول أقوالا ظاهرها الفساد.. و إن كان أكثرهم ينكرها و يدفعها.. لكن يوجد في أهل الحديث مطلقا من الحنبلية و غيرهم من الغلط في الاثبات أكثر مما يوجد في أهل الكلام "[2].

الفرع الثالث: الأمانة العلمية[3].

أحد ركائز البحث العلمي ضبط النقول، خاصة حال الرد في المسائل الخلافية، و إحكام النصوص و الآثار و المرويات، و يمثل قمة هرم المنهجية العلمية "علم مصطلح الحديث"، بأبوابه وفنونه، التي وصلت مراتب الاتقان والضبط في الجرح والتعديل، والتحمل والأداء، وطبقات الرواة، والإدراج، والتصحيف والتحريف، وغيرها من علوم الحديث التي تميزت بها هذه الأمة عن غيرها من الأمم، و جعلت منه وسمة شرف البحث و حفظ دين الإسلام، بما انفرد به عن غيره من الملل والنحل والمذاهب قاطبة.

و ابن تيمية حدى نهج أئمة السلف في هديهم، فبرزت الأمانة في النقل و الضبط في تضاعيف مصنفاته، وشهد له بها خصومه و مخالفوه.

---

[1] الاستقامة: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود: المدينة المنورة. ط(1). 1403. ج1، ص464.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج17، ص(362-363).

[3] أنظر لابن تيمية: الجواب الصحيح: ج1، ص99. مجموع الفتاوى: ج13، ص368.

قال علي سامي النشار" و لكن حسبنا من ابن تيمية أنه كان مؤرخا ممتازا للفكر الاسلامي، وأنه ترك لنا نصوصا رائعة نستطيع بواسطتها أن نصوغ المذاهب التي لم تصل إلينا مصادرها الأصلية صياغة منهجية متكاملة .. وبهذا حفظت لنا كتب ابن تيمية الكثير من عناصر المذهب الكلابي، وسيقدم لنا عرضه السهل الممتع تفسيرا هاما له، علاوة على أن ابن تيمية كان مؤرخا ممتازا للأفكار الفلسفية"[1].

و حين مدح أحمد صبحي من ينقل الأقوال بأمانة و منهم:" ابن تيمية في منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ومن لم يطلع على كتاب "منهاج الكرامة في الامامة " لابن المطهر الحلى- والذي يرد عليه ابن تيمية- يستطيع أن يستخلص من كتاب ابن تيمية معظم عبارات ابن المطهر بنصها، وتلك نزاهة في الحوار لم يعرفها البغدادي"[2].

و قال إبراهيم العقيلي: " و أما طريقته في عرض أقوال الخصوم و آرائهم، فتغلب عليها الدقة والأمانة، وقد يذكر القول أحيانا بلفظه ومعناه، وقد يعرضه أحيانا كثيرة بمعناه فقط"[3].

و في رده على النصارى يقول ابن تيمية: "و أنا أذكر ما ذكروه بألفاظهم بأعيانها، فصلا فصلا، و أتبع كل فصل بما يناسبه من الجواب فرعا وأصلا و عقدا و حلا. و ما ذكروه في هذا الكتاب هو عمدتهم، التي يعتمد عليها علماؤهم في مثل هذا الزمان، وقبل هذا الزمان، وإن كان قد يزيد بعضهم على بعض، بحسب الأحوال، فإن هذه الرسالة وجدناهم يعتمدون عليها قبل ذلك، و يتناقلها علماؤهم بينهم، والنسخ بها موجودة قديمة"[4].

و يقرر ابن تيمية في منهجه في النقد و الرد:" **و نحن في جميع ما نورده نحكي ألفاظ المحتجين بعينها، فإن التصرف في ذلك قد يدخله خروج عن الصدق والعدل، إما عمدا وإما خطأ**. فإن الإنسان إن لم يتعمد أن يلوي لسانه بالكذب، أو يكتم بعض ما يقوله غيره، لكن المذهب الذي يقصد الإنسان إفساده لا يكون في قلبه من المحبة له ما يدعوه إلى صوغ

---

[1] نشأة الفكر الإسلامي: سامي النشار. ج1، ص270.

[2] في علم الكلام: أحمد محمود صبحي. مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية. ط(1)،2004. ج2، ص(95-96).

[3] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي. ص104.

[4] الجواب الصحيح: ابن تيمية. ج1، ص99.

أدلته على الوجه الأحسن حتى ينظمها نظما ينتصر به، فكيف إذا كان مبغضا لذلك؟"[1].

فيحرص ابن تيمية على ضبط الروايات بألفاظها قدر المستطاع إلا ما شق أو اشتهر و لم يحوجه المقام للفظه، ف" كثير من الناقلين ليس قصده الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم، وسائر ما به يعرف مرادهم قد يتعسر على بعض الناس، ويتعذر على بعضهم"[2].

كما يدقق في نسبة القوال لأصحابها، واعتماد النقل الصحيح بمراعاة الثقات من الرواة من أهل الضبط، في شتى الفنون التي يتكلم فيها، و يفضل الرجوع للمصادر الأصلية و تتبع النسخ والمقارنة، " ومن أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليسم القائل و الناقل، و إلا فكل أحد يقدر على الكذب "[3].

فنجد ابن تيمية كثيرا ما يصحح أقوال و ينكر مقالات نسبة حتى لبعض خصومه أو مخالفيه، فبرأ الأشعري مما نسب إليه من بعض الأقوال، وبرأ الحلاج من أمور افتريت عليه، وأنكر ما نسب لطوائف من لوازم مذهبهم، كالكرامية و الصوفية؛ ف" بعض الناس يحكى عنهم أن من تكلم بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، بل يقولون: إنه مؤمن كامل الايمان، وأنه من أهل النار "[4].

و يناقش ما نقل عن الحلاج :" قلت هذا الكلام- والله أعلم- هل هو صحيح عن الحلاج أم لا؟ فإن في الإسناد من لا أعرف حاله، **وقد رأيت أشياء كثيرة منسوبة إلى الحلاج من مصنفات و كلمات ورسائل، وهي كذب عليه لاشك في ذلك**، وإن كان في كثير من كلامه الثابت عنه فساد واضطراب، **لكن حملوه أكثر مما حمله**... "[5]. فكون المردود عليه مخطأ أو ضال لا يعني استباحة عرضه، وجمع القش من حوله لإحراقه، بل يحاسب بما ثبت عنه يقينا لا شكا و احتمالا.

---

[1] بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. مطبعة الحكومة: مكة المكرمة. ط(1)، 1392. ج2، ص344.

[2] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة: بيروت. ط(1)، 1406. ج6، ص152.

[3] المصدر نفسه: ج2، ص245.

[4] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج13، ص56.

[5] الاستقامة: ابن تيمية. ج1، ص119.

الفرع الرابع: تجنب حظ النفس[1].

أصل الفساد في هوى النفس؛ الظن المرجوح، وغالب الحال أن أهواء الناس ما لم تكن مقترنة بما أمر الله؛ فهي موطن فساد، أمارة بالسوء إلا ما شاء ربي، و أهل الباطل (**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ**)(النجم:23).

فالنفس جبلة على طلب الدعة و الشهوات، و هواية العجلة والملذات، (**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ**)(الجاثـية:23).

و من أمر هواه على دين الله، فصنيعه بالشرع بين التبديل والتحريف، وكلما نبه على باطله استكبر و بطر الحق(**أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**)(البقرة:87).

و من أمارات خطوات الهوى؛ المسارعة للمصارعة مع كل من خالف في مسألة ما، وتفنيد رأيه بغير تروي، بل يرد القول؛ لا لما فيه، بل لارتباطه بقائله، فمن جُرح؛ رد جميع كلامه، وعِيب مجمل كَلِمه، وذم جل فِعاله، ويكأن ضرة تشاغب ضرتها، و ما عُدم حيلة لإبطال حجته بكل وسيلة يتوصل لها ، فيمسي الحق باطلاً، و يزين الباطل، بمجرد فساد القلب، وانتكاس الفطرة .

من أجل ذلك؛ كتب الله تعالى على من اصطفى من ذرية آدم؛ أن احكم بالعدل و لا تتبع الهوى، و وصى بها داود (**يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ**)(ص:26). " و من المعلوم أن مجرد نفور النافرين، أو محبة الموافقين لا يدل على صحة القول و لا فساده، إلا إذا كان بهدي من الله، بل الاستدلال بذلك الاستدلال، **بلا اتباع الهوى بغير هدي من الله.** فإن اتباع الإنسان لهواه ؛ هو أخذ القول والفعل الذي يحبه، و رد القول و الفعل الذي يبغضه، بلا هدي من الله"[2].

[1] أنظر لابن تيمية: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:ص(8-10، 32). الإيمان الكبير:ص110. مجموع الفتاوى: ج4، ص189.

[2] المصدر نفسه: ج4، ص189.

ثم استدل ابن تيمية بقوله تعالى(وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ)(الأنعام:119). (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)(القصص:50). (وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)(ص:26). (فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ)(الأنعام:150). (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ)(المائدة:77). (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (120) الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)(البقرة:120) .

و متبع الهوى؛ فاقد للبصيرة بقدر استسلامه لنفسه، و لا بد أن ينقاد نحو الظلم والعدوان، بحسب ضلاله و طاقته في الظلم لمن خالفه، و ربما يعادي من له علم و دعوة إلى الله، وله فضل وقدم صدق في الإسلام، غير أنه دري من فعال ما يراه شائنا، وقد يكون نقد حق أوباطلا، غير أن هواه يقوده لحمية جاهلية في الإنكار، و يجره للمغالاة في الرد والتشنيع، فيصد كثيرا من خير ذلك الفاضل، ثم تراه يرمي من خالفه بالألقاب المنفرة، فهو همّاز بظهر الغيب، لماز بوجه المجالس، مناه أن ينفر الناس عن قبول كلام المردود عليه وسماع نصائحه، وإن كان المنتقَد يدعوا إلى السنة ويرغب فيها. و يجره غلوه في النكير؛ أن يعادي من لم يستمع له و يرى رأيه، و هو بذاك مبتغ للفتنة و داع لتفرقة، غير أن زعمه: إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، مثله كمن قال:(ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ)(غافر:26).

و صنيعه خلاف أصل التوحيد بالولاء و البراء للمسلمين، و الرفق و الرحمة بهم؛ وإن أخطأوا، إذ " أصل الدين أن يكون الحب لله، والبغض لله .. و هذا إنما يكون بمتابعة رسول الله.. و صاحب الهوى يعميه الهوى و يصمه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك.. و يكون مع ذلك معه شبهة دين؛ أن الذي يرضى له، ويغضب له؛ أنه السنة، وهو الحق، وهو الدين..

وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم، وكانوا شيعا، و كفر بعضهم بعضا، و فسق بعضهم بعضا، و لهذا قال تعالى فيهم (**وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ**)(**البينة: 4**)، و قال تعالى (**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً**)(**البقرة:213**)"[1].

و الرد على المخالف، و إن كان في نفسه صحيحاً، وأصلا في النصيحة للدين، إذا لم يقصد به وجه الله، ثم النصح والإحسان، فإنه مردود، فالمسلم يعلم الحق و يرحم الخلق، و دلائل الرحمة الرفق و اللين. و التقويم العادل لأي رجل أو مؤلف يُبتعد فيه عن المقررات السابقة، و التخرصات، و الهوى من النوازع الخفية التي تتسلل للقلب رويدا رويدا، حتى تسيطر، و هو باب عريض من أبواب الضلال، يجثم على الصدر، ولا يولد إلا الجور والظلم في أحكام المرء.

" و هكذا الرد على أهل البدع منا لرافضة و غيرهم؛ إن لم يقصد فيه بيانا لحق و هدى الخلق، و رحمتهم و الإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحا، و إذا غلظ في بدعة و معصية؛ كان قصده بيان ما فيها من الفساد، ليَحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد و غيرها، و قد يهجر الرجل عقوبة و تعزيرا و المقصود، بذلك ردعه و ردع أمثاله، للرحمة و الإحسان، لا للتشفي والانتقام"[2].

و يبين ابن القيم مسألة حظ النفس؛ فيقول:" و على المتكلم في هذا الباب وغيره؛ أن يكون مصدر كلامه عن علم بالحق، و غايته النصيحة لله و لكتابه و لرسوله، و لإخوانه المسلمين، و إن جعل الحق تبعا للهوى؛ فسد القلب والعمل والحال والطريق، قال الله تعالى(**وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ**) (**المؤمنون: 71**)"[3].

و إذ الاختلاف بشري كوني؛ كيف يقبل بعضه و يرد آخر ؟ بمعنى ما هو الفارق بين اختلاف العلماء و خلاف أهل الأهواء؟ يبين ابن تيمية:" أن العالم قد فعل ما أمر به من حسن القصد و الاجتهاد، و هو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله، و إن لم يكن مطابقا،

---

[1] منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج5، ص 175.

[2] المصدر نفسه: ج5، 182.

[3] مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: محمد بن أبو بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله؛ تح: محمد حامد الفقي. دار الكتاب العربي: بيروت. ط(2)،1973. ج3، ص523.

لكن اعتقادا؛ ليس بيقين.. بخلاف أصحاب الأهواء فإنهم إن يتبعون إلا الظن و ما تهوى الأنفس، و يجزمون بما يقولونه بالظن و الهوى، جزما؛ لا يقبل النقيض، مع عدم العلم بجزمه"[1].

الفرع الخامس: نبذ التقليد[2].

التقليد هو قبول رأي من لا تقوم به الحجة بلا حجة، و هو آفة مهلكة في النقد و الردود وتقييم الرجال و المؤلفات، إن لم يكن المقلَد أهلا للتقليد، و جوازه لا يعني وجوبه، فالشهادة شرطاها الثقة والعدالة، ومن اختل فيه أحدهما؛ رُد نقده، ما لم يعضده دليل. و التقليد قد يؤذن به لبعض في مسائل دون أخر، و لا يستحب ممن هو أهل للبحث والنظر، و التمييز بين الأدلة.

فبعض النقاد قد يُقَوِل غيره ما لم يصرح به، على قاعدة لازم القول قول، ولازم المذهب مذهب، و ذا باطل و إفك على مسلم. فمن الناس من يجعل فهمه لرأي القائل صريح قول قائله، و ما درى أن علته الفهم السقيم، و مرضه لوث بالنية.

و التقليد المذموم المحرم في دين الله هو:" اتخاذ أحوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع، ولا يلتفت إلى قول من سواه، بل و لا إلى نصوص الشرع؛ إلا إذا وافقت نصوص قوله. فهذا والله هو الذي اجتمعت الأمة على أنه محرم في دين الله، و لم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة"[3].

و جملة من النزاعات والخلافات التي تحدث بين العلماء وطلاب العلم، وكذا الاضطراب في تقويم الرجال - بالأخص في عصرنا- سببه الرئيس: التعصب والتقليد لأقوال رجل بعينه، رغم أن بعض من يتصدر لذا يمكن لأدنى متأمل لأقواله أن يعي خلل منهجه في

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج29،ص(43-44).

[2] أنظر لابن تيمية: الإخنائية. تح: أحمد بن مؤنس العنزي. دار الخراز: جدة. ط(1)، 2000. ص(479-480). الفتاوى الكبرى. تح: حسين محمد مخلوف. دار المعرفة: بيروت. ط()، 1978.ج2، ص250.

[3] إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبو بكر ابن قيم الجوزية؛ تح: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة. ط( )،1968. ج2، ص265.

الإنكار و التصنيف و الرد و النقد، ويتبين أنه يبحث عن إسلام " مئة بالمئة"، و "المسلم الكامل".

و تجد من يقلده صم بكم عن مقاله لا يلوون، والحق ما قال، والباطل ما رد، وإن خالفه علماء كبار، وإن لم يأتي بدليل، فتُتخذ أقواله حجة في كل شيء، ولو أورد فهو أوهى من صخب ردوده. و التقليد بتلك الصورة داء ينخر بجسم الأمة، وعقول المقلدين، ويقضي على جانب كبير من نشاط الأمة، و فعاليتها الاجتماعية و العلمية و الثقافية، و يخلد بها إلى الكسل والعجز.

فكثير من الناس حُرِموا فوائد ومواعظ كانت ستُصلح حالهم، بتركهم لبعض أهل الفضل والدعوة، و الانصراف إلى الفراغ و البطالة، وبعض المقلدين قادته حميته إلى التجني على كثير من العلماء والدعاة والأفاضل، بعد أن وجد الأبواب مشرعة، بلا رقيب، و زاد حمية الغر أن من يقلد نص لمثله على قواعد يعرف بها المخالف، و صنف له المخالفين، و أجاز الحكم عليهم.

وتنبيه هنا؛ أن المخالف عندهم ليس معين لا بشخص ولا بطائفة، بل هو مطلق، على منطق من قال كذا فهو كذا، دون مراعاة الشروط و الموانع، و لا بيان الأعذار، و لا التنبيه على الأهلية الواجب توفرها في الناقد، حتى أنك ترى الصبيان يصنفون الشيخ فلان، و يبدعون الداعية علان.

و تقليدهم بِعَماية كتلك؛ خلاف مقرر العلماء، بأنه " لا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب بعينه؛ غير الرسول، في كل ما يوجبه ويخبر به.. و اتباع شخص لمذهب بعينه؛ لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته؛ إنما هو مما يسوغ، ليس هو ما يجب على كل أحد، إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق، بل كل أحد عليه أن يتقي الله ما استطاع، ويطلب علم ما أمر الله به و رسوله، فيفعل المأمور و يترك المحظور"[1].

فجواز التقليد مشروط بعجز المقلد عن إدراك الحق، أو تمييزه، إذ قدرات الناس متفاوتة في العلم والفهم، و تجزأ العلم يتجزأ عنه الحكم، فيقبل من طالب العلم ما لا يكون للعالم، ولا يُنكر على عالم في عويص المسائل دون غيرها، فيقلد عالم عالما آخر، و دون أولئك عامة الناس ممن لا شغل لهم بما ينتقد فيها أهل ذلك الفن.

[1] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج2، ص250.

أما من أُهل للبحث و الحكم، و بان له الحق؛ غير أنه انصرف عنه تقليدا و مسايرة، فهو آثم،" و كذلك فيمن يبينُ له في مسألة من المسائل؛ الحق الذي بعث الله رسوله ثم عدل عنه، فهو من أهل الذم والعقاب، وأما من كان عاجزا عن معرفة حكم الله و رسوله، وقد اتبع فيها أحداً من أهل العلم والدين، و لم يتبين له أن قول غيره راجح من قوله، فهو محمود مثاب، و لا يذم على ذلك ولا يعاقب "[1] .

و إن كان قادراً على الاستدلال و تمييز الراجح؛ فعدل عن ذلك إلى التقليد، فقد ذكر ابن تيمية أن هذا قد اختلف فيه، فهو آثم عند الحنابلة و الشافعية، و حكي البعض أنه يجوز له التقليد مطلقاً، و قيل يجوز تقليد الأعلم.

و النبيه يدرك الحق ثم يتبصر في الآراء، فإن كان حقاً قبله، بغض النظر عن قائله؛ مادامت القرائن تثبت صحته، و ابن تيمية ربما حرص على انتزاع الحق من أقاويل من عدهم من أهل الضلال، و رماهم بالبدعة، فينتزع من جرابهم دررا في علوم شتى؛ استند عليها في الرد على من هو أشد منهم ضلالا، عالماً بأن معدن الذهب الرغام، و لا يأس على الصراف إذا أدخل يده في كيس القلاف.

الفرع السادس: كلنا ذووا خطأ[2].

من صفات الألوهية المغفرة، فلزم من سمات البشرية الخطأ، لحصول أثر الاسم و الصفة، فيترتب الفعل، و من أجل ذلك كتب الله على عباده التوبة و الإنابة، " و سائر أهل السنة والجماعة و أئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة، و لا القرابة، و لا السابقين، و لا غيرهم، بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، و الله تعالى يغفر لهم بالتوبة، و يرفع بها درجاتهم، و يغفر لهم بحسنات ماحية، أو بغير ذلك من الأسباب "[3].

ثم عرض استدل ابن تيمية بقوله تعالى **(وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (33) لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ (34) لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا**

[1] المصدر نفسه: ج4، ص360.

[2] أنظر : المصدر نفسه: ج3، ص466.

[3] المصدر نفسه.

يَعْمَلُونَ)(الزمر:33-35). (حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (15) أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ)(الأحقاف:15-16).

ثم تابع ابن تيمية أن الأنبياء: " هم الذين قال العلماء: إنهم معصومون من الاصرار على الذنوب. أما الصديقون و الشهداء و الصالحون، فليسوا بمعصومين؛ وهذا في الذنوب المحققة، وأما ما اجتهدوا فيه، فتارة يصيبون.. و خطؤهم مغفور لهم"[1].

و بعض المبتدعة و الجهلة يرى أن الخطأ والإثم متلازمان، مثلما يعتقدون أن فعل البدعة والاتصاف بها مقترنان، و كذا الكفر و الكافر، و ذي شبهة على طرفي نقيض، فطرف كفر وبدع و أثم كل من أخطأ، وآخر عصم من يعظم من الخطأ لألا يؤثمه، فقاولوا بعصمة أئمته. و المجتهد؛ و لو بتأويل سائغ؛ يعد عندهم آثم.

و ذا خلاف مقرر عقد أهل السنة والجماعة، وإجماعهم على براءة المجتهد من الإثم، و لو أخطأ، و لو خالف النص الصريح، لأن المخالفة بالتأويل؛ لم يسلم فيها أحد من أهل العلم، لا من أهل السنة والجماعة، ولا من غيرهم، ولا حتى من القرون المفضلة.

و أهل الضلال والغواية معتقدهم تلازم الخطأ و الاثم، وهم في ذاك بين غلو وعصمة، وبين جفاء و تهمة، و أهل العلم و الإيمان لا يعصمون و لا يؤثمون.

و من ذاك الباب طلع قرن التبديع والتكفير، فطائفة سبت الصحابة والتابعين ولعنتهم، لاعتقادهم أنهم فعلوا ذنوبا هي من الكبائر، و مرتب الكبيرة يحق فيه اللعن، بل قد يفسقونهم، أو يكفرونهم، كما فعلت الخوارج، و طائفة عصمة من تشيعت له من الخطأ و السهو.

فالأصل في الحكم على الأفراد خاصة أولي العلم مراعاة الحال و سبقهم في الدين، فيتلمس لمن عرف عنه العلم والتقوى غير ما يعذر فيه من دونه، و باب الأعذار لا يحجر، فقد يقارف بعض الأفاضل أعمالا شائنة، أو تصدر عنهم أقوالا مرذولة غير مقبولة، هنا يراعى مقامهم ويتريث في الكلام فيهم؛ و إن رد قولهم و أنكر فعلهم،" و هذا فيما يعلم من الأقوال والأفعال أنه مخالف للشرع بلا سبب، كالشطحات المأثورة لبعض المشايخ، كقول ابن هود:

[1] المصدر نفسه.

إذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على جهنم، و كان الشبلي يحلق لحيته، و يمزق ثيابه.. و ما يحكى عن عقلاء المجانين "[1].

و جُماع ذلك؛ أن مثل هذه المسائل تعطى حقها من الكتاب والسنة و إجماع الأمة، و يرد ما خالف، و من صدر عنه أمر نُكر خلاف السنة، " يعطى عذره حيث عذرته الشريعة، بأن يكون مسلوب العقل، أو ساقط التمييز، أو مجتهدا مخطئا.. أو مغلوبا على ذلك الفعل أوالترك.. و لا يجعل ذلك شرعة و لا منهاجا.. **و ما من الأئمة إلا من له أقوال و أفعال لا يتبع عليها، مع أنه لا يذم عليها** "[2]. فباب الخطأ واسع، و الأعذار فيه يراعى فيها حال المعين و ملابسات مخالفته، لذا عد الحكم على الرجال من مقاصد الإسلام، فهو باب في تصنيف الناس ويلحق به التبعة، و أثره في المجتمع الإسلامي عميق إيجابا وسلبا، فعملية التصفية للرواسب العقدية، والتخلية من البدع و الشركيات، و طرد الدخلاء لخيمة العلماء، قد يصحبه تنمر الأصاغر على الأكابر في العلم والفضل والدعوة، مما يوهن الصف، ويذهب الهيبة والتقدير من قلوب العامة لعلمائها، لكثرة اللمز والغمز فيهم، و ختام ذاك رقة في الدين، وتصدر الرويبضة للفتوى والتنظير، وهنا تشيع البدع والخرافات، فيقع الدور، لذا الأولى أن تعطى السهم لباريها، ويُكَف من لا قدم له بذا الشأن راسخ.

و يفرق بين المخالف في المسائل الاعتقادية المعلومة من الدين بالضرورة، فيُبين له الحق، فإن أعرض وجب الإنكار عليه بما وردت به الشريعة من اليد واللسان والقلب، مع مراعاة فقه الإنكار و أهلية المنكر، فمن الناس من يدري الحق غير أنه لا يعي تبليغه، فقد يترتب عن إنكاره لمنكر منكر أعظم منه، فيحول الشر المستور إلى مجاهرا به، مثله كمن يحرك عش دبابير.

و بين المخالف للمسائل الفرعية مما يُعد مورد اجتهاد، و تنازع فيها أهل العلم، فذه قطعية عند من تبين له الحق فيها، لكن لا يلزم الناس بما بان له، و لم يبين لهم، فلكل مجتهد بَذل وسعه في الوصول إلى الحق عذر، ومن قلده في ذلك وتابعه على طريقته لا يُنكَر عليه.

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج10، ص382.

[2] المصدر نفسه: ج10، ص383.

المطلب الثاني: قواعد نقد المقالات.

بعض من يخوض في تقييم الفرق والطوائف والرجال، يقع منهم اضطراب مضطرد في الحكم على المقالة وقائلها، يشوبه خلل منهجي، و ضعف في التأصيل العلمي، راجع للفهم الخاطئ لمنهج العلماء في نقد المقالات، و ترى ذا الخلل يتوسع عند بعض من يعد من أتباع منهج ابن تيمية، فتجد فيهم وصمة ذكرها ابن تيمية في من سبقهم وهي "بدعة" الغلو في الإنكار، و تحميل الخلاف أكثر مما يحتمل، و الحمية و الصخب على مسائل اجتهادية، بل يقع منهم الهجر و التحذير، و قد يصل من صراع علمي لمصارعة؛ في مسائل توقف فيها أئمة، وإن فصل فليست مما يقوم عليهم النحيب والندب.

كما يُرى صعوبة في استيعابهم لمبدأ الموازنة، و إعمال المقاربة الزمنية و المكانية والشخصية، و أصعب عليهم ضبط الفارق في التعامل مع القول و قائله، و هم في سيرتهم على مسلكين: الترك أو الاستئصال.

أما ابن تيمية فسيرته و كتاباته خلاف ذلك علما وعملا، و تأصيله صريح.

و المراد هنا بيان أسلوب ابن تيمية في تقييم أقوال و آراء العلماء و النظار الموافقين عامة، و المخالفين خاصة، و إجراءات الدراسة و البحث التي يطبقها حال كلامه عن مقالة عقدية ونقدها لها، و تمييز أوجه الصواب عن جوانب الخطأ، و تقييم درجة الخطأ في ميزان الشرع، والحكم على قائلها، و مدى تأثير المخالفة التي يراها ابن تيمية في عدالة قائلها ومقامه في العلم أو العمل.

الفرع الأول: التفريق بين القول و القائل[1]:

يرد ابن تيمية و ينقد المقالة أو الرأي بغض النظر عن قائله، سواء كان ممن يوافقه أو ممن يخالفه، وذا أصلا قاعدة سنية في الحكم على القول و القائل، و الفعل و الفاعل، فالمسألة العلمية تنتقد و يرد عليها علميا، بقواعد غير القواعد التي تنزل على نقد القائل،

---

[1] أنظر لابن تيمية: الفتاوى الكبرى: ج9، ص29. العقيدة الحموية الكبرى: ص73. التسعينية: ص189. نقده وتقييمه للباقلاني . درء التعارض: ج2، ص(310-325). نقده للجويني و الشهرستاني. مجموع الفتاوى: ج4، ص(19-20). نقده لابن حزم .

فالحكم على المقالة يراعى فيها صحة النقل و صواب الاستدلال و الاستنباط، وعدم التناقض أو وجود المعارض القوي وغير ذلك بحسب الفن، أما القائل فالحكم عليه فيما أخطأ وخالف السنة أو ما ترجح عند الناقد له شروط كثيرة، تثبت إن انتفت موانع عدة.

فلابن تيمية مع من ينتقدهم موقفان :

" **أحدهما**: عملي، حيث كان يدعو لهم، ويأبى الانتصار لنفسه في حالة تمكنه من ذلك.

و الثاني: موقف نظري، عند مناقشته لهم، حيث كان يعتذر لهم، ويبين أنهم كانوا يقصدون الحق وأنهم مجتهدون"[1]. لذا من زل في مسألة لا يتابع فيها، رغم تخطئته و إنكار قوله، غير أنه لا ينكر عليه، حتى ينظر في جوانب مجتمعة و نظائر متممة.

و ابن تيمية يفرق بين الحكم على الرأي و الحكم على الرائي، فينظر في كل مقالة منفردة و ينتقدها كجزئية منفصلة، فإن ولى وجهه شطر القائل جمع نظره في جوانب الشخص مجتمعة، و راعى انتفاء الموانع، لذا تجد ابن تيمية ينزل كل الموج على المسائل التي يشنع عليها، ويرى خطرها على العقيدة الإسلامية، فيكون حربا في رده على كثيرا من المقالات والفتاوى، و أحيانا يكون نقاشه هادئ متوسع متشعب به إطراد و إطناب، فهو يحتد في المسائل العظام مما يمس بالأمن القومي الإسلامي لعقائد الأمة.

غير أنه يهدأ حال الحكم على الأفراد أو الفرق، فتجده يوازن ويقارن بين العلماء والفرق، ويذكر مآثرهم، إلا بعض من يرى هو وغيره أنهم قوم سوء، فيحكم حكم القاضي على الجناة، باستحضار الشهود والقرائن والدلائل اليقينية، والمستندات الشهادات المقبولة.

فإذا كان مقام الرد على مقالة فاسدة، نقضها بقوة، و ردها إلى أصولها الفاسدة، و شنع على من يعتقد مثل هذا الكلام بالإجمال لا التعيين، و هذا بحسب درجة المخالفة، فليس كل قول خالف السنة أو العقيدة الإسلامية التي يدافع عنها ابن تيمية، هو من المسائل المجمع عليها، أو من القضايا العامة المعلوم من الدين بالضرورة، فالمسائل تتفاوت من صور قد يكفر قائلها، إلى أخر هي خلاف اجتهادي حتى في أصول الدين.

أما حين يتجه إلى صاحبها، فينظر نظرة متكاملة، فقد يكون رجع القائل عن هذه المقالة، أو تاب في آخر عمره، أو راعى ابن تيمية صدقه وطلبه للحق فعذره، فينظر في أصل القائل وحاله من علم وعمل، فحتى كبار السلف زلوا في مسائل تصنف بالإجمال في مقام

[1] موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود .ج3، ص 209.

الكفر اللفظي، كإنكار ثابت في القرآن أو السنة، وقد عُرض سابقا الصور التي قد يقع فيها الخلاف ويعذر المخالف؛ حتى في أصول الدين. و من ثم فلابد من إنصاف من يحكم عليه، لا أن ينزل عليه بهفوة، ضرب الرقاب، يجزه من قفاه، لا يرقُب فيه رسوخ علم، و لا فضله على المسلمين، ولا مساعيه في خدمة الإسلام والدفاع عن عقائده.

الفرع الثاني: التفريق بين المذهب و لوازمه[1].

المقصود بلازم القول: ما يلزم من ثبوت القول ثبوته عقلاً أو شرعاً أو لغة، و لم يذكر في الكلام . و اللازم قد يكون واضحاً بيناً، و قد يكون خفياً. و الخفي هو الذي يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل، كلزوم الحدوث للعالم، فلا يجزم بالحدوث إلا بدليل، مثل (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ)(الطور:35).

و أما **اللازم البين الواضح**؛ لا يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل. و ينقسم إلى **أخص، و أعم**[2].

و يفصل ابن تيمية بجوابه عن: " هل لازم المذهب مذهب أم ليس بمذهب ؟

فالصواب: **إن مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه** .. بل ذلك يدل على فساد قوله و تناقضه في المقال "[3].

و في مصنف آخر بين ابن تيمية مفهوم اعتماد لازم القول؛ فقال:" إن لازم قول الإنسان نوعان. **أحدهما:** لازم قوله الحق، فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه، .. و كثيرا ما يضيف الناس إلى مذهب الأئمة من هذا الباب.

و الثاني: لازم قوله الذي ليس بحق، فهذا لا يجب التزامه إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض.. ثم إن من عرف من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف إليه، و إلا فلا يجوز أن يضاف إليه"[4].

[1] أنظر لابن تيمية: مجموع الفتاوى: ج20، ص217. الفتاوى الكبرى: ج4، ص27. درء تعارض العقل مع النقل: ج2، ص22. الصفدية:ج2، ص98.

[2] المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين: كاملة كواري. دار ابن حزم: بيروت. ط( )،2002. ص17.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج20، ص217.

[4] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج4، ص27.

الفرع الثالث: التفريق بين أصول المذهب و أتباعه[1].

يحكم ابن تيمية على ما هو مدون أو منقول من عقائد الفرق التي يناقش أدلتها و آراءها، و يبين الراجح من المرجوح، و يزن قوة الحجج و قربها من السنة، و مسالك الاستدلال، و مقامات الأدلة، و أوجه الاستنباط من النصوص وغيرها، فإذا ما وصل لنقد إلى الشخص نفسه، صاحب المقالة أو الرأي فإنه ينظر إليه نظرة أخرى مبنية على مراعاة شروط وانتفاء موانع، مع أصل العدالة في الإسلام، و سلامة الحال في الدين، وصدقة النية؛ حتى يثبت العكس.

و من سنن الجاهلية الطعن في المذهب بأخطاء أتباعه، فانتماء الفرد لفرقة أو طائفة أو مذهب، لا يجعله ناطقا باسمها حتى يكون حجة بينهم ومرجعا له أتباع، فإن نقد فرد فيراجع بما يعتقد ويتبع، وإن نقدت طائفة تكلم بما في أصولها، مما هو يعم جملة أتباعها، ولا يلتفت لشذوذ بعض أفرادها، لذا كان من منهج ابن تيمية في الكلام في المذاهب مراعاة تقسيمها، كما صنع في تقسيم الصوفية إلى ثلاث، أهل تحقيق وأهل أرزاق وأهل رسم، فلا يذم أهل التحقيق بخرافات أهل الرسم، ولا يحاسب بعض أهل الرزاق بما قال بها غلاة الصوفية.

و ذا الباب واسع خاصة، فكثير من يلجه من غير علم ولا حلم، فتراه ينسب للمدارس ما رآه في مجهول لا مقام له بين أهل المذهب، ويعيب على الكبار بسفاسف الكلام، مما سمعه من أصاغرهم.

كما أنه يتابع الشخص فيما قال أول ألف، ويذكر موافقته لمذهبه أو مخافته لمذهبه، فإن أصاب مدحه، وإن أخطأ بين وجهة الخطأ وأنكر عليه بمخالفته لسلف و سلفه في مذهبه. فأنكر على الجويني مخالفته للأشعري في مسائله و اقحامه لها في أصول الدين، وأنكر على أبي حامد ادخاله للمنطق في علوم المسلمين وهو ما خالف فيه مشايخ الأشاعرة و الشافعية. و أنكر على الحنابلة غلوهم في الإنكار، وإدخالهم لشروط و روايات تزيد من التشديد على المخالفين، وتساهل بعضهم في نقل اشاعات عن خصومهم من أناس ليسوا ثقة في الخبر.

---

[1] أنظر لابن تيمية: درء تعارض العقل مع النقل: ج2، ص22. مجموع الفتاوى: ج12، ص203/ ج16، ص91/ ج20، ص186.

و بعض من يرديهم التعالم في مهالك؛ يأخذ الأحكام العامة على الفرق أو المقالات و ينزلها على الأفراد، فقرأ أن من نفى صفة لله ثابتة بالكتاب والسنة فقد كفر، ثم يمر على أن أهل الكلام منهم من ينفي كذا ومنهم من ينفي كذا، فينزل بالتكفير على القوم، وهو إنما أوتي من فقد التفريق بين القول والقائل، و أئمة المذهب و أتباعه، فيكفر جهم و قوله ومقالات الجهمية، أما الأفراد فينظر في كل واحد على حدى، و قد أورد ابن تيمية المحفوظ عن أحمد و أمثاله من أئمة السلف؛ أن تكفيرهم كان للجهمية المشبهة ، ولم يكفر الخوارج و لا القدرية، إذا أقروا بالعلم، و أنكروا خلق الأفعال، و عموم المشيئة، و لا كفر المرجئة.

ثم قال ابن تيمية أن أحمد بن حنبل لم يكفر: " **أعيان الجهمية، و لا كُل من قال إنه جهمي كفره، و لا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم**. بل صلى خلف الجهمية .. **بل كان يعتقد إيمانهم.. و ينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم**.. فيجمع بين طاعة الله و رسوله في إظهار السنة و الدين، و إنكار بدع الجهمية الملحدين، و بين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة و الأمة، و إن كانوا جهالاً مبتدعين و ظلمة فاسقين"[1].

الفرع الرابع: المقالة بنت بيئتها[2].

تدبر أصول الفرق و مقالات الإسلاميين، و البحث في تاريخ الشبه و الأفكار، مما اهتم به علماء المسلمين، فكانت لهم تصانيف عن الفرق و مقالات الإسلامين، و برع كثير منهم في تحليل مقالات الفرق و تتبع أصولها و ضبط مصطلحاتها كأبي الحسن الأشعري و البغدادي و الشهرستاني و ابن حزم.

فالمعرفة التاريخية بنشوء الفرق، و تاريخها، و التسلسل التاريخي لظهور البدع، والمدن التي انتشرت فيها، تفيد في بيان إرهاصاتها وتطورها و علاقاتها بغيرها من الأفكار المحيطة بها السابقة لها أو المعاصرة لها، وأثر البدع السابقة في ظهور البدع اللاحقة، كما أنها تعين على

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج7، ص507.

[2] أنظر لابن تيمية: درء تعارض العقل و النقل:ج،ص(304-310). الكيلانية: ص97. الفتاوى الكبرى: ج3،ص(453-455). مجموع الفتاوى:ج20،ص(301-303)/ ج10،ص(356-377)/ ج19، ص275. النبوات: ص(125-130).

فهم الخلفيات التاريخية والعقدية لظهورها، والترسبات العقدية والفلسفية و درجات تأثيرها في العقائد الجديدة، و كيفية تسرب أفكار من ديانة لأخرى و من فرقة لأخرى.

و يحرص ابن تيمية على الربط بين الأحداث التاريخية والبدع التي صاحبتها، فالأفكار بنت بيئتها الفكرية والسياسية و الاجتماعية، و تعبير عن الهوية الثقافية، فيقرر ذلك بما نصه:" و اعلم أن عامة البدع المتعلقة بالعلوم والعبادات في هذا القدر وغيره إنما وقع في الأمة في أواخر خلافة الخلفاء الراشدين "[1].

لذا تجد بعض البدع المتقاربة المنهج نشأت في مواطن معينة دون غيرها، بل لم تتجاوز محيطها بينما استعصى عليها التوسع في أماكن وثقافات أخر، مثال ذلك عقائد الباطنية تراها بين الهنود و الفرس و اليمن أكثر من غيرهم، والدولة العبيدية (الفاطمية) قامت بالجزائر، غير أنها لم تجهر بمبادئها وعقائدها إلا بعد إقامة عاصمة لها بمصر، و كان أهل شمال إفريقية أول من انتفض عليهم، و لو كانت بيئتهم بها قابلية لأقاموا حاضرتهم حيث كان أول أنصارهم، بل استراتيجية هم في منعة من أعدائهم السنة من السلاجقة والعباسيين، ويف مصر هم أقرب، وقد يؤخذون على حين غرة.

تتبع تاريخ الفرق والطوائف يبصر تسلسلها، فتظهر الفكرة و نقيضتها، و البدعة بعد إرهاصاتها، و الفتن تتفجر منها الخلافات، فكانت فتن السبئية حول الخليفة و الخلافة، ثم ظهرت بدعة الخوارج و الرافضة لأنها متعلقة بالإمامة والخلافة، ثم حدثت فتنة أهل الحرة، وقصة ابن الزبير بمكة، وظهور المختار بن أبي عبيد بالعراق، وذلك في أواخر عهد الصحابة، فحدثت بدعة القدرية و المرجئة، و تكلموا في مسائل القدر، و مسائل الإيمان و الوعد و الوعيد.

أما نفي الصفات فلم يحدث إلا في أواخر عصر صغار التابعين، وذلك في أواخر عهد الدولة الأموية، وبداية الدولة العباسية، وكيف أنه لما تولى الأعاجم، و عربت الكتب العجمية من كتب الفرس و الهند و الروم، حدث ثلاثة أشياء: الرأي. و الكلام و التصوف.

و حدث التجهم ونفي الصفات، و بإزائه التمثيل. و كان جمهور الرأي في الكوفة، و جمهور الكلام و التصوف في البصرة، و يذكر أول دويرة بنيت للصوفية في البصرة[2].

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج10، ص358.

[2] المصدر نفسه: ج10، ص(354-359).

فالبيئة الإجتماعية و الثقافية، و الحراك السياسي له سلطان في نشر المذاهب والعقائد، فكثير من العقائد وليدة بيئتها الإجتماعية فترى التصوف في المسلمين من جيران الرهبان النصارى، والتشيع في الفرس أكثر من غيرهم، والخروج في بدو الصحراء، والكلام في حضائر المدن من أهل الترف العلمي والمادي، و المذاهب الفلسفية و الفكرية في المناطق ذات الفسيفساء الدينية والطائفية.

وتجد أن بعض المذاهب انتشر بسلطان الحاكم، فكان بسطا للنفوذ السياسي والديني، كالمذاهب الفلسفية والكلامية في عهد الخليفة العباسي المأمون ، و الإسماعيلية بدولة العبيدين بمصر وغيرها، والصفوية بإيران، و التشيع في عصر البويهيين العباسي ، والسني في عهد بني أمية و أوائل العهد العباسي و عصر السلاجقة بعد البويهيين، والأشعري الصوفي في عهد الأيوبيين، و الصوفي الحنفي في عهد العثمانيين، و السلفي الحنبلي في عهد آل سعود.

و المنهج الأقوم في درء الخلاف و الأفكار المنحرفة، تتبع أصولها لفهم ماهيتها و الغاية التي ستصلها، وذا يسهل أمر هدمها، كما يفكك أسرارها، و مفرداتها، للوقاية منها، والتنبه لها لاحقا وهي في بواكير نشأتها.

و في الخلاف و أسبابه، يبين ابن تيمية أنه من اللوازم البشرية، ودليل على التفاوت في القدرات و الملكات العلمية والعقلية، و من علامات الاجتهاد، فالاختلاف من لوازم النشأة الإنسانية، لأن الشهوات والشبهات لازمة للنوع الإنساني، و ليس كل اختلاف شر، بل بعضه خير لا بد منه، و رحمة توسع حجر التضييق.

ومن دواعي الخلاف الأسباب الخارجية غير أنها تعد في كلام ابن تيمية كإشارة لمؤثر محفز لا فاعل منتج، فالدوافع أصلا داخلية، قد تحركها بعض البواعث الخارجية،أو تستفزها للظهور في شكل أسئلة و استشكالات، غير أن القابلية الداخلية لها سابقة، ولها محل مهيأ لاحتضانها، و إلا تم ردها بمانع عدم القابلية النفسية أو العقلية، مثال لذلك المنطق اليوناني و هو أس الفلسفة الإغريقية، وإن كان له أثر في المتأخرين فليس له مقام عند المتقدمين حتى من نظار أهل الكلام، بل شاع بين قوم من فلاسفة الفرس، وتسرب عبر الجويني لبعض العلوم خاصة أصول الفقه، ثم قعد له أبي حامد، وإلا ما كان سببا لظهور الفرق، بل كيف يعقل أن يؤتى بفكر لحضارة ما قبل التاريخ فتأثر تأثير سلبي في حضارة كانت تحكم أقاصيها و أدانيها، و لو أثر لأثر في السرياليين ومن حملوه من النصارى و قتئذ، فهو كعلم لا يحمل في طياته هالة تسحر نحوها عقول النظار، بل قوم من الفلاسفة راموا التميز عن الفقهاء بما انفردوا به من

علوم الآلة، فبحثوا فيما لا يعرفه غيرهم بالاسم لا المسمى، ثم لما دان البعض لمنطق اليونان راح يلبسه آي القرآن.

و قد رد ابن تيمية قول من زع أن المنطق اليوناني هو المنطق القرآني، فقال " و لا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزل الله هو منطق اليونان؛ لوجوه:

أحدها: أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان...

الثاني: أن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية، و لم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني.

الثالث: أنه ما زال نظار المسلمين بعد أن عُرب و عرفوه يعيبونه، و يذمونه، ولا يلتفتون إليه، ولا إلى أهله في موازينهم العقلية و الشرعية "[1].

ثم يوضح ابن تيمية أن المنطق اليوناني فيه معان كثير فاسدة، و الفطرة الصحيحة لا تحتاج إليه، أما البليدة أو الفاسدة فتزيد بلادة و فسادا. و لهذا كان أصحابه يتخبطون في أوجه الأدلة، و متى كان الوجه محمودا لم يحتج إليه، لما فيه من العجز و التطويل، و جعل الواضحات خفيات.

أما علة الخلاف بين المسلمين فبهم، من أمور جبلية كالقدرة على فهم النصوص، أو إدراك أوجه الاستدلال، و تجزء العلم، و درجات التحصيل المعرفي، والاستذكار والاستحضار، فيختصم المخالفون في فهم آية، و يعرض آخرون بالكلام في ما لم يحيطوا به علم، و العلم يدرك بجمع أدلته، وتتبع أوجهه ومراتبه، لا بأخذ طرف آية أو حديث والبناء عليها، ثم التعصب لها بلي النصوص نحوها، :" و هكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله، و كلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة، وما نطق به أنبياؤه، فإنه جعل ذلك هدى و بيانا للخلق، و شفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء – صلوات الله عليهم أجمعين – من الهدى والبيان؛ ما يفرق الله به بين الحق والباطل، والصدق والكذب"[2].

---

[1] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج6، ص136.

[2] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تح: علي بن حسن بن ناصر الألمعي و غيره. دار الفضيلة: الرياض. ط(1)، 2004. ج4، ص389.

و كثير ضلال الناس لداع في عقولهم و قلوبهم، لا لإشكال في وحي الله تعالى، فمقالهم لرسل الله: أنّا لا نفقه كثيرا مما تقولون، زعما أن نص الوحي مشكل؛ وذا افتراء دأب عليهم مكذبوا الرسل و أمثالهم من أهل الضلال والبدع، فيجعلون من دوافع الخلاف وهْم إشكالية النص، وهم إن ذكر ما لله و رسوله يشمئزون، و إن قيل بدعواهم إذا هم يستبشرون، يعجبك مقال أحدهم؛ وهو في الله خصيم مبين، و إن تولى سعى في دين الله يبغي الفساد، تأخذه عزته بنفسه، و اعتداده برأيه أن يتقي شر المقال، أو يراجع شائن الأقوال، لا يرع آية ولا سنة، و إن تعجب! فعجبٌ قولهم لنقلٍ: ذا لا يقبله عقل! لأجل ذلك " الناس يُؤتون من قبل أنفسهم، لا من قِبل أنبياء الله:

- إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر، حتى يفقهوه يفهموه.

- و إما من جهة أخذهم ببعض الحق دون بعض.. **(وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)(المائدة:14).**

- و إما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من أقوال كذبت عليهم .

- و من جهة ترجمة أقوالهم بغير ما تستحقه من الترجمة، و تفسيرها بغير ما تستحقه من التفسير"[1].

فذه أربع دافعة لبواكير الخلاف، كل وجه منها هو بما كسبت أيدي الناس، ليميز الله الخبيث من الطيب، ويعلم الذين صدقوا، ويعلم الذين يتبعون ما تشابه من القول، ليفتروا على الله الكذب؛ هذا حلال وهذا حرام، فتشعب بهم طرق الضلال، حتى يعسر ميز الصواب من الخطأ؛ لكثرة ملابسة الباطل للحق بعد القرون الأول.

" لكن ينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحق؛ فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا"[2].

و يلحق التفريط في ضبط السنن و الآثار، التقعيد الخاطئ في فهم أصول الدين، إذ "سبب ضلال النصارى و أمثالهم من الغالية، كغالية العباد والشيعة وغيرهم، ثلاثة أشياء:

---

[1] المصدر نفسه: ج4، ص389.

[2] درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية.ج3، ص40.

أحدها: ألفاظ متشابهة، مجملة، منقولة عن الأنبياء، تمسكوا بها، و عدلوا عن الصريحة المحكمة بها...

و الثاني: خوارق ظنوها آيات، و هي من أحوال الشياطين...

و الثالث: أخبار منقولة إليهم ظنوها صدقا و هي كذب... "[1].

فالضلال يكون بالعمل إما بالمتشابه أو الظن المرجوح أو الخبر الكاذب، فيعرض الباطل الصريح على أنه الحق الصحيح، و مكن اللبس فيه؛ الباسه شيئا من الصواب، فالمتشابه هو ما لم يستبن وجه الصواب فيه صراحة، فيكون حمالا ذو وجوه، تتجاذبه المعاني والمفاهيم، والظن المرجوح لا يبعد كثيرا عن الراجح، والخبر الكاذب يكسبه تواتر الشائعة شيء من المصداقية في قلوب العوام، و" الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات: من الكلاميات والفلسفيات .. إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة، تحتمل معاني متعددة، و يكون ما فيها من الاشتباه لفظا و معنى، يوجب تناولها لحق و باطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل؛ لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل "[2].

و هذا الأصل يعده ابن تيمية منشأ الضلال و البدع، لأن البدعة تشتمل على حق و باطل، فتشتبه.

الفرع الخامس: علة المقالة في مقاصدها[3].

تتبع ابن تيمية لحال المخالف، و سرد تاريخ المقالة و نشأتها و تطورها، يسر عليه فهم نفسيات وعقليات أرباب المقالات، من الطوائف والفرق والملل، وذا المنهج في التحري عن البدعة أو المخالف يسهل فهم عللها، و نقضها بأسهل السبل، ثم تقرر لديه أنه لا يوجد مبتدع " **إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه**، و يبغضها، و يبغض إظهارها و روايتها و التحدث بها، و يبغض من يفعل ذلك.. و لهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الرد على

[1] الجواب الصحيح: ابن تيمية. ج1، ص8.

[2] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج1، ص137.

[3] أنظر لابن تيمية: إقامة الدليل على إبطال التحليل: ج1، ص(407-409). جامع الرسائل: ج 1، ص 231. الرد على المنطقيين: ج1 ، ص523. الفتاوى الكبرى: ج6 ، ص(343-370).

الزنادقة والجهمية.. هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب.. يتكلمون بالمتشابه من الكلام، و يخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم "[1].

و من أعظم أسباب بدع الجهمية و أهل الضلال القصور الحاصل في تحصيل العلم، و العقم المتواصل في تدبر حكم الأحكام، و فقه عللها، و مصيبتهم في تصدرهم لمقامات هي أكبر منهم، بمناظرة من لا طاقة لهم به، و مقتلهم في استبدادهم برأيهم، وأنفتهم من مقولة " لا أدري"، فتأخذهم عزة النفس، و يسحبهم المراء ليقفوا ما ليس لهم به علم، ويقولوا على الله و رسوله الكذب، بل و ينكروا الثابت و يثبوا ما لا سند له ولا نسب، فإن قيل لهم أنا لكم هذا؟

قالوا ذا من فضل عقولنا، و جزيل قرائحنا، و نحن أعلم بمقاصد ديننا ممن سلف، وما كان منهم فهو لهم أسلم.

و ذي الفتن يركبها كثير ممن يسمون "مفكر إسلامي"، إذ تبهته هالة الغرب وحقوق الإنسان، ويعجزه قدره في علوم الشريعة، و نصيبه من السنة، وقصوره عن بلوغ مدارك الحِكم والمقاصد، فتراه يرد بهزال الكلام، وينفي أحاديث أسانيدها رجال كالجبال، بل يحرف الكلم عن مواضعه، ويلوي أعناق النصوص، فقط ليقال: الإسلام يراعي حقوق الإنسان، ويمنح هو شهادة حسن السلوك.

و بالله عليهم لو عرفوا قدرهم، و سألوا أهل الاستنباط، لأعطوا أكثر مما سألوا، و لردوا باطل أولئك بيقين وعزة نفسه، لا بذل وعقد نقص، و تملق للمستشرقين والنصارى ليرضوا عنهم و عن تدينهم.

و بمثل ذلك كان بلاء من سبق، فأوضح ابن تيمية أن من أعظم أسباب بدع المتكلمين قصورهم في مناظرة الكفار، و جدلهم بغير الحق و العدل، فيسقط عليهم أولئك لما فيهم من الجهل و الظلم، و يحاجونهم بممانعات، فيحتاجون إلى جحد شيء من الحق، فصار قولهم مشتملا على إيمان و كفر، و هدى و ضلال، و رشد و غي، وجمع بين النقيضين، و صاروا مخالفين للكفار و المؤمنين، كالذي يقاتلون الكفار و المؤمنين.. و هكذا مبدأ حال جهم، **و قد كان صاحب خصومات و كلام و لسان طويل**، لا يعرف بفقه و لا ورع و لا صلاح فلقي

---

[1] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج1، ص147.

ناسا من المشركين يقال لهم السمنية، فناظروه، فتحير و لم يدر من يَعبُد أربعين يوما و ترك الصلاة [1].

و منهج العلماء في الرد على المخالفات العقدية، بسط تأصيلاتها، ليقتنع القاري بما فيها من خطأ أو باطل، و يتبين لمن خالف حال المناظرة أن خصيمه ينطق عن علم و ضبط لمقالته و لوازمها، لا عن تفكه بروح المخالف، واستعراض للملكات الجدلية والحوارية، بغية الغلبة، و مما يجري على لسان ابن تيمية حال مناظراتها إبراز درايته بما ينكر، وإحاطته بما يخالف من تاريخ نشأة و رأس المقالات وأصولها و إرهاصاتها الأولى، بل ونظيراتها في الطوائف أو حتى الملل، فيحكي مكانها و زمانها وحال من قال بها من دين وعلم، وداعي الجهر بها والدعوة لها، و بواعث قبولها و تبنيها، و قال في مناظرته عن العقيدة الواسطية التي حررها: " كل من خالفني في شيء مما كتبته، فأنا أعلم بمذهبه منه"[2] " و قلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة .. فأنا أرجع عن ذلك، و على أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة، توافق ما ذكرته من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنبلية و الأشعرية و أهل الحديث و الصوفية و غيرهم"[3].

و أثناء مناظرة مع أحد خصومه في مجلس عامر بالعلماء و الأمراء؛ قال لمناظره:" **أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، و أول من ابتدعها و متى كان سبب ابتداعها"**[4].

و من تحقيقاته نسبة بعض أهل المقالات مقالة الجهمية في التوحيد للخوارج، فبين ابن تيمية أن النسبة بالتعميم لا تصح في أي طائفة كانت قبل ظهور جهم بن صفوان و انتشار مقالته، و لا يكون ما قيل إلا من بقايا الخوارج ممن كان موجودا حين حدوث مقالة جهم في أوائل المائة الثانية، فلا يصح إضافة هذا القول إلى أحد من المسلمين قبل المائة الثانية، لا من الخوارج، ولا من غيرهم[5].

و كان ابن تيمية في وصفه لمذاهب الإسلاميين بل حتى الطوائف الغالية الخارجة عن الإسلام ينهج أسلوب العرض ثم النقد، فيبين المقالات ويصفها ثم يشرحها على مذهب من

---

[1] أنظر: إقامة الدليل على إبطال التحليل: ابن تيمية. ج1، ص(407-409).

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج 3، ص 163.

[3] المصدر نفسه: ج 3، ص 169.

[4] المصدر نفسه: ج 3، ص184.

[5] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج6، ص359.

قال بها ليستبين مراده، بعدها يحكي لوازمها التي منها ما هو معتمد المذهب والطائفة، ومنها ما هو لازم المذهب لا قوله، و من ذلك ما ذكره عن مناظرته لطائفة من الإتحادية، أن: " تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، و لا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، و إنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم .. لما فيه من الألفاظ المجملة و المشتركة، بل و هم أيضاً لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه .. ولهذا يتناقضون كثيراً .. و إنما يتخيلون شيئاً؛ و يقولونه أو يتبعونه، و لهذا قد افترقوا .. و لا يهتدون إلى التمييز بين فرقهم، مع استشعارهم أنهم مفترقون"[1].

الفرع السادس: بيان مسالك الفرق[2].

من الأساليب القرآنية؛ التعريف بأقوال و طرائق المخالفين في النظر للمسائل العقدية من ربوبية و ألوهية و أسماء وصفات، فيكون عرض الباطل تمييزا للحق النقيض له، و الشبهة لا يصح عليها مسماها إلا إن اختلط فيها حق و باطل، و صواب و خطأ، فتلتبس على كثيرا من الناس في أول أمرها، فكان بدارا أن يستبين المؤمن سبيل المجرمين، و يعي مسالك الضلال، وخطوات الباطل، فلا تفرق به السبل عن الصراط المستقيم، بل يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق.

---

[1] جامع الرسائل: ابن تيمية. ج 1، ص 231.

[2] أنظر لابن تيمية:

- في بيان مفهوم العدل عند المعتزلة. أسباب رفع العقوبة: ص(35-45). أمراض القلب وشفاؤها: ص (38-41).

- في ذكر مناقشات و نقول عن ابن سينا و ابن رشد و الطوسي و الرازي و الآمدي، و السهروردي في مسألة علم الله. درء تعارض العقل و النقل: ج10 ،ص(13-97).

- في بيان المثبتة و النفاة للحسن والقبح العقليين. الرد على المنطقيين: ج1، ص(420-430).

- و صنف في بيان مسالك الفرق التي قصد نقض أقوالها، فبين مسالكهم و أفصح عن حقيق مرادهم، ثم بسط في رد مقالاتهم الباطلة مما يرى أنا ليست من عقد أهل السنة و الجماعة:

بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. و غيرها.

و لا ريب في ترصد و عرض الشر و الضلال و الأخطاء، و التنبيه لعلل الزلات في الأقوال والمقالات، ليتقي المتعلم مواطن الزلل، فبيان منهج أهل الباطل يعين على معرفة منهج أهل الحق، و لذا كثيرا ما يشير ابن تيمية للأصول التي يبني عليها المخالفون لمنهجه عقائدهم و مقالاتهم و آرائهم، فأشار في الوصية الكبرى إلى جوامع من أصول أهل الباطل، فقال: " وأنا أذكر جوامع من أصول الباطل، التي ابتدعها طوائف ممن ينتسب إلى السنة، و قد مرق منها و صار من أكابر الظالمين، و هي فصول:

– أحاديث رووها في الصفات، زائدة على الأحاديث التي في دواوين الإسلام، مما نعلم باليقين القاطع أنها كذب وبهتان، بل كفر شنيع...

– الغلو في بعض المشايخ...

– التفريق بين الأمة و امتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله..." [1].

و نزيد عليها:

– الاعتقاد ثم الاستدلال، فيميلون لمعان ثم يحملون ألفاظ القرآن عليها، بالتلبيس والتدرج في حشد الأدلة، فتكون المخالف في أول أمرها فكرة أول جزئية من مسألة عامة، ثم تتوسع وتكبر شقة الخلاف، فيألفون أقوالهم و يعظمونها في النفوس و يهولونها، حتى يطمئنوا لها، و يستجيب لهم من يدعونه، ومثل هذا صنيع الباطنية والقرامطة و الإسماعيلية و العبيدية و الحشاشين، و " هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة، تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، و صاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها، و ألفوها تأليفا طويلا؛ بنوا بعضه على بعض، و عظموا قولهم، و هولوه في نفوس من لم يفهمه، و لا ريب أن فيه دقة و غموضا؛ لما فيه من الألفاظ المشتركة، و المعاني المشتبهة ، فإذا أقبل عليهم طالب علم و نفر عنهم نقلوه في مخاطبتهم درجات، كما ينقل إخوانهم القرامطة المستجيبين لهم درجة بعد درجة، و ذا ما بينه الغزالي بالتفصيل في مصنفه " **فضائح الباطنية**"" [2].

– منهج الفرار نحو التقليد، و ذا نذير تعطيل العقول، و عقال الفكر على فكرة دون غيرها، والانقياد بلا بصيرة، في كل كبيرة و صغيرة، فرأس الفرق، و إمام الطائفة، مقاله عمدة

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج3، ص384.

[2] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج1، ص203.

المذهب، و لو كان به تناقضات، أو أوردت عليها اعتراضات، فإن قال؛ فقوله الحق لا مبدل لكلماته، و لا معقب لمقاله، و بقى كلامه " دائرا في الأتباع، يدرسونه كما يدرس المؤمنون كلام الله، وأكثر من يتكلم به لا يفهمه، و كلما كانت العبارات أبعد عن الفهم؛ كانوا لها أشد تعظيما: **و هذه حال الأمم الضالة، كلما كان الشيء مجهولا؛ كانوا أشد له تعظيما**"[1].

و المـــتأمل لأيام الله في الدول، يرقب التخلف بحضائرها حال تغلو المقلدة، و عموم بلوى الغلو في الشخصيات، و تقديس المقالات، والحمية حمية الجاهلية لمعان غريبة و مفاهيم مجملة، حتى ينزلها قوم في مقام لا مساس، تروى و تطوى، و ما تينه اب تيمية من تدبره لحال الأمة و حال بعض " الطوائف المخالفين للكتاب والسنة – ولو في أدنى شيء ممن رأيت كتبهم، و ممن خاطبتهم، وممن بلغني أخبارهم – **إذا أقيمت على أحدهم الحجة العقلية؛ التي يجب على طريقته قبولها، و لم يجد له ما يدفعها به، فر إلى التقليد**، و لجأ إلى قول شيوخه، وقد كان في أول الأمر يدعو إلى النظر و المناظرة، والاعتصام بالعقليات، والإعراض عن الشرعيات، ثم إنه في آخر الأمر لا حصل له علم من الشرعيات، ولا من العقليات "[2].

و أمثال من يقلد تعصبا في مقابل النص كما قال تعالى(**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ)(الحج:3)**.

و قال تعالى (**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ) (الحج : 8)**.

و قال تعالى (**وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)(الأنعام : 110)** ، و قال تعالى (**أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا)(الفرقان : 44)**.

و قال تعالى (**وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا)(الفرقان : 27 - 29)**.

[1] المصدر نفسه: ج3، ص63.

[2] المصدر نفسه: ج3، ص(265-266).

و قال تعالى (يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا)(الأحزاب : 66 - 68).

الفرع السابع: إلجام العوام عن دقائق الكلام[1].

يتوهم الكثير ممن يتصدر للأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أن كل ما يعلم يقال، و ذي وصمة جهالة في كثير من عوام أتباع أهل السنة والجماعة، وخاصة في طلبة العلم الصغار، فتراهم يتفكهون بإثارة مسائل يتصبب من عرضها الكبار عرقا، و يستفزون من يخالفون بالتهكم والاستقواء بأدلة الأئمة، بل يخوضون في النزاع و الخصام، و الولاء و البراء على مسائل ومباحث دقيقة؛ لا يعلم أحد صنفها في أبواب الولاء و البراء، و يصرون على امتحان الناس عليها، وذا نفسه بدعة افتروها بجهلهم و سوء أدبهم، فلا هم عرفوا قدرهم، ولا دروا قدر العلم الذي يخوضون فيه.

و ابن تيمية يجعل امتحان الناس في دينهم بأقوال خلافية لم يثبت عن السلف قاطبة فعلها، من البدع التي استحدثها الخوارج و تبعه عليها الروافض و النواصب و المعتزلة، فلا يمتحن مسلم علم إسلامهم، ولا يقرر بسريرته، فله ما جاهر به، و يحاكم بعلانيته، و يوكل صدره لعلام الغيوب.

و لا يفاتح أو يناقش دقائق العلم بين من لا يعيه، و لا يعي أصول الخلاف، لا في المسائل العقدية و لا حتى الفقهية، بل يخاطب العوام على قدر عقولهم، و الأولى أن يخرص من لا يعي ضابط ما يعرض و ما يسكت عنه، إلا صار رأس فتنة.

من ذلك مسألة رؤية الكفار لله، فقد حدث بها فتن سالت فيها دماء، عبد أن تحول جدال بخناجر، لجدلٍ بخناجر، بين عوام و أصاغر علم، حتى أرسل لابن تيمية ليفصل بينهم، فكان من نصحه في "رسالته إلى أهل البحرين"، و اختلافهم في صلاة الجمعة حتى آل أمرهم إلى قريب المقاتلة، مع أن الخلاف في المسألة أمر خفيف، و لا يترتب عليه ولاء و لا براء، غير أن حمية الجاهلية في ثوب الغيرة على دين الله تعالى تعرضه في أعين المتعصب العوام على أن

---

[1] أنظر لابن تيمية: إقامة الدليل على إبطال التحليل: ج5، ص(403-406) . مجموع الفتاوى: ج3، ص348/ ج6، ص504.

إنكار الرؤية من قواصم أركان الدين، بل لو قلنا بذلك تنزلا فهل يتعامل مع هاته القضايا بتلك التصرفات ؟

و خبايا السلوك تنبئ عن بواطن أسرار القلوب من نوايا التعصب للمذهب لا الاعتصام بحبل الله تعالى و درء الفرقة.

و قد بين ابن تيمية أن الذي يجب اعتقاده أن المؤمنين يرون ربهم في الدار الآخرة في عرصات القيامة، و بعد ما يدخلون الجنة، على ما تواترت به الأحاديث. .. أما "**مسألة رؤية الكفار**"؛ فتنازع فيها العلماء، **و أمسك عن الكلام فيها قوم** ، و تكلم فيها آخرون؛ فاختلفوا فيها على ثلاثة أقوال.

و يصرح ابن تيمية جازما من استقرائه للمقالات: " **ما علمت أن أولئك المختلفين فيها تلاعنوا، و لا تهاجروا فيها؛ إذ في الفِرَق الثلاثة قوم فيهم فضل و هم أصحاب سنة**.. (و) **هذه المسألة ليست من المهمات التي ينبغي كثرة الكلام فيها**، و إيقاع ذلك إلى العامة و الخاصة، حتى يبقى شعاراً، و يوجب تفريق القلوب، و تشتت الأهواء. **و ليست هذه المسألة فيما علمت مما يوجب المهاجرة و المقاطعة** "[1].

ثم عرض ابن تيمية مسائل اختلف فيها علماء السلف في العقيدة، و اجتهدوا في بحثها، و لم يكن منهم هجر و لا تدابر، بعدها بين جملة من الآداب العلمية و العملية التي تراعى في مثل هاته المسائل، و هي:

"**1 ـــ** من سكت عن الكلام في هذه المسألة.. فإنه لا يحل هجره، و إن كان يعتقد أحد الطرفين؛ **فإن البدع التي هي أعظم منها، لا يهجر فيها إلا الداعية دون الساكت.**

2 ـــ لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة و شعاراً يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم؛ فإن مثل هذا مما يكرهه الله و رسوله.

3 ـــ لا يفاتحوا فيها عوام المسلمين، الذين هم في عافية و سلام عن الفتن، ولكن إذا سئل الرجل عنها، أو **رأى من هو أهل لتعريفه ذلك**، ألقى إليه مما عنده من العلم، ما يرجو النفع به، بخلاف الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة؛ فإن الإيمان بذلك فرض واجب لما قد تواتر فيها عن النبي – صلى الله عليه وسلم — و صحابته و سلف الأمة.

---

[1] المصدر نفسه: ج3، ص 346.

4 ـــ ليس لأحد أن يطلق القول بأن الكفار يرون ربهم من غير تقييد "[1].

و هنا شرط ابن تيمية في عرض دقائق المسائل، و هي أهلية المتكلم و أهلية السامع، و اقتضاء الموضوع البحث و المناقشة. فلا يحمل كبار المسائل الشادي المبتدي ليلقي في مجالس أناس هم بين عامي وأمي، و يحكي فيما لا نفع لهم بهم؛ عرفوه أم جهلوه، فليدع الناس على فطرهم، وما لم يكن له مقتضى الحاجة يكتم في كتبه أو حلقات العلم.

و كثير ممن يتلذذ بالمراء في دقائق المسائل، يرى منهم القصور في العمل بالعلم، كثلاثة اختصم اثنان منهم في نزول ربهم، بذاته أو علمه؛ من مغرب الشمس لغسق الفجر، فاستفتاهم ثالثهم؛ بعيد قرآن الفجر، أنت نزل ربك بذاته، و أنت بعلمه، أيكما بالأسحار استغفره وقت نزوله ؟! فهذا و ذاك كمن يبني قصرا؛ ثم يهدم مصرا.

فمن " نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالا متعددة لفظا، و يرجع حاصلها إلى قول أو قولين بمعنى واحدا، فقد ضيع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح، فهو كلابس ثوبي زور "[2].

الفرع الثامن: مصدرية الكتاب و السنة[3].

الكتاب و السنة مصدران للناقد في العقائد لدى ابن تيمية، فما خالف رد، و ما وافق قبل، فتجد ابن تيمية أول ما يرد على المخالفة ينظر أدلتها من الكتاب و السنة، و يبحث ما عارضها منهما، و الأخذ من الكتاب و السنة يكون على أصوله و مناهج علماء السلف والأئمة، فليس كل من قال بآي قوله الحق، فالنزاع ليس في استحضاره لدليل من الكتاب و السنة؛ بل وجه الاستدلال منهما، وذا الأمر ضبطه علماء التفسير و الأصول.

و من ناظر ابن تيمية بالقرآن والسنة رد عليه قوله بنفس دليله، وبين علة فهمه السقيم، " فالقرآن قد دل على جميع المعاني التي تنازع الناس فيها دقيقها و جليلها.. و ليس كل ما قال

---

[1] المصدر نفسه: ج3، ص(347 - 348).

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج13، ص368.

[3] أنظر لابن تيمية: إقامة الدليل على إبطال التحليل: ج5، ص301. الفتاوى الكبرى: ج6، ص642. شرح العقيدة الأصفهانية:ص13. درء التعرض:ج2،ص115/ ج7،ص286. معارج الوصول:ص(23-24). مجموعة الرسائل والمسائل:ج4،ص62 / ج5،ص199. مجموع الفتاوى:ج4،ص157 / ج5، ص(15-16). شرح العقيدة الأصفهانية: ص13.

رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمه كل الناس و يفهمونه، بل كثير منهم لم يسمع كثيرا منه، و كثير منهم قد يشتبه عليه ما أراده "[1].

و ابن تيمية ممن يكثر الاستدلال بآي القرآن، و يعمل النصوص ويحاكم إليها، و يفسر القرآن بالقرآن، و يتتبع السنن والآثار، لذا تجده يعتذر لبعض الأفاضل بعدم مبلغهم من السنة، كما يحاجج أهل الكلام والفلاسفة بالقرآن و إن و كان لا يورد آيات غير أنه يعرض أدلة عقلية استنبطها من الكتاب والسنة، و لا يباحث بمنهج أو دليل يرى مانعا له من القرآن والسنة، فكما أنه خاطب أهل الفنون والمنطق والفلسفة بمصطلحاتهم وإن أنكرها عليهم لما تحويها من دلائل خاطئة، أو مخالفات شرعية، فهو بين جواز ذلك من الكتاب والسنة، وشرح حكم الاستدلال على المناظر بمصطلحاته الحادثة وإن ترتب عنها أثر حال تبنيها واعتقادها، غير أن حكاية المنكر ليست بمنكر، فهي لبيان مقال المخالف لا أكثر، و محاججته بحر كلامه.

و إيراد ابن تيمية للنصوص جلي متكاثر في تضاعيف مصنفاته، و لا يهمل بيان أوجه الاستنباط، إذ من ضل أو زل في مسائل العقائد كثيرا منهم استدل بنصوص من الكتاب والسنة، وإن كان في استنباطه خلل منهجي، أو قلة فهم و إحاطة بما لم يعلم من غيرها من النصوص، أو ضعف في إعمال قواعد وأصول الاستنباط، والناس في ذا درجات، من أجل ذلك؛ لم يغفل ابن تيمية تبيان مسالك الاستدلال في المسائل العقدية، و صنف في توضيح و تأصيل قواعد وضوابط الاستدلال بالكتاب والسنة، فكتب رسالة في أصول التفسير، أوضح فيها المنهج الصحيح لتفسير كلام الله تعالى، وهذا المنهج نقله ابن كثير في مقدمة تفسيره، ثم طبقه في تفسيره في فهم آي القرآن، ملخصها:

أولا: تفسير القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان بين في آخر، وما اختصر في موضع؛ بسط في غيره.

ثانيا: التفسير بالسنة، فإنها شارحة للقرآن، وما بها إلا ما فهم من القرآن.

ثالثا: التفسير بأقوال الصحابة الذين عاصروا نزول القرآن، فهم أقرب لعهد النبوة، و أعلم بحال المسلمين و لغة العرب.

رابعا: أقوال أئمة التابعين.

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية.ج1، ص105.

خامسا: اللغة العربية، مع إعمال الدلالة الإستعمالية[1].

فالتفسير هو إدراك مراد الله تعالى من كلامه، و القرآن نزل بحرف عربي مبين يفسر بعضه بعضا، و يبني الرسول ما أشكل على البعض فهمه، لذا مدار تفسيره فهم بلغة من أنزل عليهم كما أريد أن يفهموه في مجمله، وإن كانت بعض آياته يعيها أهل الذكر إجمالا لا تفصيلا، وما فصله من بعدهم فلا يخرج عن مجمل كلامهم، بأوجه أو نظائر، أو تخريج على فهم، و إن خرج كان فيه نظر، إذ دلالة الكلام على المراد تعرف تارة بالضرورة، وتارة بالاستدلال، ويستدل على ذلك بما نقله الأئمة، وبما كان يقوله السلف يفسرون به القرآن، وبدلالة السنة، وسائر الآيات وغير ذلك، و " كل من كان له عناية بألفاظ الرسول و مراده بها، عرف عادته في خطابه، و تبين له من مراده ما لا يتبين لغيره "[2].

و علة ذاك؛ حكمة المخالطة و المداولة للخطاب، وإدامة النظر في الكلام، مما يكسب الإحاطة بالأسلوب، و معرفة المحكم و المتشابه من القول، و الدراية بالدلالة الإستعمالية للألفاظ، والمعاني المرام وصولها من لغة المخاطب، و يُرى ذاك جليا في أهل الحديث، لكثر عنايته بكلام الرسول، ودرايتهم بأساليب خطابه، و يتعارف على هذه الحال بين الخاصة بالملكة، وهي في جميع الصنائع، فمن كثر تداوله لشيء ما؛ تعمق إدراكه به، و تميزه عن غيره، وتنبهه للمدخول، و يجد من ذلك خاص كل فن، فحفظة القرآن تراه يسترعي انتباه أي خطا في القرآن من كلم أو أداء، و إن لم يستحضر الآية أو السورة؛ لتغلغل أسلوب القرآن في صدره، و العربي سليقة يلحظ اللحن و إن لم يدري إعراب الكلم، ومن أكثر قراءة كتب عالم ما، ميز أسلوبه و لغته، و منهج عن غيره، وإن لم يقطع يقينا في جملة ما أنه لم يقرأها؛ غير أنه لا يستسيغها، مثل أولئك كالصائغ المحنك؛ يدري زائف الذهب من لحظ.

" و لهذا ينبغي أن يقصد إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث؛ أن يذكر نظائر ذلك اللفظ، ماذا عنى الله بها و رسوله، فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث، و سنة الله و رسوله التي خاطب بها عباده، و هي العادة المعروفة من كلامه.. و لا يجوز أن يحمل كلامه على عادات حدثت بعده في الخطاب "[3].

---

[1] الإمام ابن تيمية و قضية التأويل: محمد السيد الجليند. ص (150-151).

[2] الإيمان الكبير: ابن تيمية. ص65.

[3] المصدر نفسه: ص81.

و سيرة ابن تيمية هدي السلف في مناظراهم وجدالهم لأصحاب الرأي: إيتوني بأثارة من كتاب أو سنة، أو أخرجونا لنا ما لكم من علم، حتى نجيبكم. و ذاك أن الناس لا يفصل بينهم نزاع في ربهم؛ إلا وحي من السماء، و إن ردوا لعقولهم فلكل ما يعقل، هو أداة لعلمه الضروري، وذا ينازعه فيه قوم آخرون؛ أوتوا عقولا و منطقا، وتقعروا علوما، وتبحروا فنونا، و هم في خصامهم متشاكسون، ينزع كل لهوى عقله، و حجته أن ما يقن هو علم جازم، فما كان قول أئمة السلف جوابا لهم؛ أءنتم أعلم أم الله ؟ فإن قالوا نحن؛ كفروا، و إن وافقوا خُصموا، فقل الحمد لله.

الفرع التاسع: درء تعارض العقل و النقل[1].

كان من قانون بعض المتكلمة تقديم العقل على النقل بداعي التعارض، فكانت قضية نفي التعارض جوهرية في فكر ابن تيمية، فهو كلما أورد أدلة سمعية أجلى منها أدلة عقلية، و إن عرض أدلة عقلية بين جوازها الشرعي، فالنقل عنده حجة على العقل بالعقل، والعقل آلة لفهم النقل، و خطاب الأنبياء لمن أرسلوا لهم أصله ومبدؤه العقلي، فتعرض أمر الرسالة شيء فشيء حتى يعيه العقل، ويقبله القلب، فإن تم الإذعان كان من مسائله ما تورد ليسلم بها، بعد حصول اليقين القلبي، الناتج عن الإدراك العقلي، لصحة الوحي ومصداقيته ومكانته المعرفية، أما عدم معرفة بعض علل الأحكام فداعيه قصور عقلي، لا انعدام الخطاب العقلي في النص النقلي.

و عرض ابن تيمية شبهة توهم التعارض الأدلة السمعية والعقلية، ، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية، فقيل فيها "

أنه إما أن يجمع بينهما، و هو محال لأنه جمع بين النقيضين.

و إما أن يردا جميعا.

و إما أن يقدم السمع، و هو محال لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحا في العقل، الذي هو أصل النقل، و القدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحا في

[1] أفرد للمسألة مصنفا بكامله. و قد كرر تفصيلها و ذكرها في مواضع عديدة من المجموع و الإيمان الكبير و النبوات، و غيرها.

النقل و العقل جميعا، **فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول و إما أن يفوض**"[1].

و مثل هذا القانون أوجس في الناس خيفة، لكثرة المعارض العقلي القائم بهم، حين توارد الشبه عليهم، فهم بين ملل ونحل، و فسيفساء طائفية، تترسب المعتقدات في عقولهم و تتراكم ولا دليل لمنع واحد عن أخرى، حتى حدى بقوم أن كفروا بكل شيء، وآخرون آمنوا بكل الأديان، و بعض أخذ نصيبه من الجنون، و أسلمهم تائه حيران.

" و لما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي، و امتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء، بينا .. فساد القانون، الذي صدوا به الناس عن سبيل الله، و عن فهم مراد الرسول، و تصديقه فيما أخبر، إذ كان أي دليل أقيم على بيان مراد الرسول لا ينفع؛ إذا قدر أن المعارض العقلي القاطع ناقضه، بل يصير ذلك قدحا في الرسول، و قدحا فيمن استدل بكلامه"[2].

و ابن تيمية يصر و يجهر و يسر؛ بأن كل ما خالف دين الرسل هو مخالف لصريح العقل، و أن " أصول الدين.. قد بينها الله في القرآن؛ أحسن بيان.. هو حق و صدق، وتدل عليه الأدلة العقلية، فهو ثابت بالسمع و العقل، والذين خالفوا الرسل ليس معهم لا سمع و لا عقل، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله "[3]. **(كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ (8) قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ (9) وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ)(الملك:8-11).**

و قال تعالى لمكذبي الرسل **(أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ)(الحج:46) .**

ذكر ذلك بعد قوله **(وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ (42) وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ (43) وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ)(الحج: 42-44)**. ثم قال **(كَأَيِّنْ مِنْ**

[1] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج1. ص(1-3).

[2] المصدر نفسه: ج1،ص(9-10).

[3] النبوات: ابن تيمية. ص139.

قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ)(الحج:45).

الفرع العاشر: المرجعية السلفية[1].

التحاكم لأقوال و آثار السلف قاعدة لا يخلو نقاش لابن تيمية حول شرعية مقالة عقدية إلا أوردها لتقييم و نقد الآراء أو أصحابها، فيجعل ابن تيمية فهم السلف للكتاب والسنة حجة، و مقدما على غيرهم، ويتحاكم إليه فيما أشكل من الاجتهادات، و أي خلاف لهم هو خلاف للكتاب والسنة لأنهم الأعلم بهما و بمعانيها و لغتهما والمراد منهما.

فيكثر ذكر "**أئمة السلف**"، " **علماء السلف**"، "**جمهور السلف**"، و يستدل في نقد المصطلحات الحادثة، والمفاهيم الدخيل بعدم معرفتها من قبل السلف، و يرد كل قول أو رأي يخالف ما قاله السلف، و يحاجج في إثبات المفاهيم و تأصيل المصطلحات، والتنظير للمقالات بطل موافقتها لفهم السلف أو منهجهم وقواعدهم بعد بسط أدلة من الكتاب والسنة.

من تتبع كتابات ابن تيمية نلحظ أنه يركز على مناقشة التوسع في مفاهيم المصطلحات على حساب فهم السلف لها، و صرفها عن مرادهم، مثل " التأويل؛ بمعنى صرف اللفظ عن مفهومه إلى غير مفهومه، فهذا لم يكن هو المراد بلفظ التأويل في كلام السلف. اللهم إلا أنه إذا علم أن المتكلم أراد المعنى الذي يقال أنه خلاف الظاهر، جعلوه من التأويل الذي هو التفسير، لكونه تفسيرا للكلام وبيانا لمراد المتكلم به، أو جعلوه من النوع الآخر، الذي هو الحقيقة الثابتة في نفس الأمر؛ التي استأثر الله بعلمها لكونه مندرجا في ذلك، لا لكونه مخالفا للظاهر .

وكان السلف ينكرون التأويلات التي تخرج الكلام عن مراد الله ورسوله، التي هي من نوع تحريف الكلم عن مواضعه، فكانوا ينكرون التأويل الباطل، الذي هو التفسير الباطل ،كما

---

[1] أنظر لابن تيمية: أحاديث القصاص. تح: محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي: بيروت. ط(3)، 1988. ص59. اقتضاء الصراط المستقيم: ج1، ص472. ج2، ص (194،294،353،360). العقيدة الواسطية: ص(34، 83، 84،). الرسالة التدمرية في التوحيد والأسماء والصفات والقضاء والقدر. شركة الشهاب: باتنة. ط ( )،1989.ص(2، 27،29، 39، 52، 77). الفتوى الحموية. تح: حمد بن عبد المحسن التويجري. دار الصميعي: الرياض. ط( )،1998.ص19.

ننكر قول من فسر كلام المتكلم بخلاف مراده، وقد ينكرون من التأويل الذي هو التفسير ما لا يعلم صحته، فننكر الشيء للعلم بأنه باطل أو لعدم العلم بأنه حق، ولا ينكرون ترجمة الكلام لمن لا يحسن اللغة، وربما أنكروا من ذلك ما لا يفهمه المستمع، أو ما تضره معرفته "[1].

و ابن تيمية يصنف الفرق في قربها من الحق والإسلام الصافي بمدى قربها من كلام السلف و مفاهيمهم، وأقوالهم ومنهجهم في الاستنباط، " فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل"[2].

" و اعلم أنه ليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلا؛ لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق فمن كان في قلبه شبهة وأحب حلها فذلك سهل يسير. ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة – من المتأولين لهذا الباب – في أمر مريج"[3].

و المقصود هنا: أن السلف كانوا أكمل أهل الإسلام في معرفة أدلته، و الجواب عن ما يعارضه، و ليس لكل منهم يقوم بجميع ذلك، و ليس كل ما عرفه الإنسان، أمكنه تعريف غيره به.

الفرع الحادي عشر:لغة العلم محكمة[4].

يبرز التعامل بلغة الفن و اصطلاحات أهل المقالات كثيرا في تأصيلات ابن تيمية، مع مناقشة للاصطلاحات و تعريف بمعاني و ألفاظ من يرد عليهم، و يرى أن من جودة الفكر إدراك لغة فن المخاطَب، و وعي مصطلحات ومراد من ينتقد، و إدراك عرف أهل الاصطلاحات ومقاصدهم من ألفاظهم.

---

[1] الصفدية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: محمد رشاد سالم. ط(2)، 1406.ج1، ص291 .

[2] التدمرية: ابن تيمية.ص77.

[3] الحموية: ابن تيمية.ص19.

[4] أنظر لابن تيمية: درء تعارض العقل و النقل: ج1، ص(222-223). في بيان أن بعض مصطلحات أهل الكلام على غير ما ورد في اللغة و القرآن. الرد على المنطقيين: ج1، ص250. في بيان مفهوم الدليل عند المعتزلة. بيان تلبيس الجهمية: ج3، ص(192-193)/ ج6، ص(461-462). جامع المسائل: ج5، ص46. في بيان مفهوم الحجة عند المتأخرين. مجموع الفتاوى: ج12، ص106. في بيان مفهوم القضاء و الأداء.

فالأساس في قبول الاصطلاحات أو ردها هو صحة المعاني العقلية أو بطلانها، و ليس هو الألفاظ المعبر بها، فإن العبرة بالمعاني لا بالمباني، فمتى صحت المعاني عبر عنها بأي اصطلاح لمن يفهم ذلك بشرط ألا تشتمل هذه الاصطلاحات على معنى فاسد.

و إنما كان ذم السلف والأئمة للكلام وأهله؛ لاشتمال العبارات على المعاني الباطلة، و ليس " لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ " **الجوهر**" و " **العرض**" و" الجسم" وغير ذلك.. فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات؛ و وزنت بالكتاب و السنة بحيث يثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة، كان ذلك هو الحق"[1].

فلا يرى ابن تيمية غضاضة من مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحاتهم، إذا احتيج لذلك و كان بالقدر اللازم، كمخاطبة غير العرب بلغاتهم، بشرط مقارنة المعاني التي قصدها أولئك باصطلاحاتهم بالمعاني الثابتة في الكتاب والسنة، باعتبارهما معيارا للحق الذي ينبغي قبوله.

" و قد يعتمد المخالفون للأنبياء استعمال الاصطلاحات المجملة المشتبهة لترويج باطلهم، فهم يعمدون إما إلى أخذ معاني الملاحدة، و التعبير عنها بعبارات المسلمين .. للتمويه على من لا يعرف حقيقة قولهم، حتى يُتوهم أن أولئك الأئمة المعظمين عند المسلمين قصدوا بالعبارات الموجود في كلامهم نفس ما قصده هؤلاء الملاحدة بعباراتهم، وإما إلى أخذ المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، والتعبير عنها بالألفاظ المستقبحة للتوصل إلى نفيها "[2].

و على كل حال " فالأمور العقلية المحضة لا عبرة فيها بالألفاظ، فالمعنى إذا كان معلوما إثباته بالعقل لم يجز نفيه، لتعبير المعبر عنه بأي عبارة عبر بها، وكذلك إذا كان معلوما انتفاؤه بالعقل لم يجز إثباته بأي عبارة عبر بها المعبر وبين له بالعقل ثبوت المعنى الذي نفاه وسماه بألفاظه الاصطلاحية "[3].

فلا بد إذن لمن حاور أهل الباطل أن يمتنع عن موافقتهم فيما يطلقونه من العبارات المحدثة المبتدعة المحتملة للحق والباطل حتى لا تنطلي عليه حيلهم، و إما أن يستفصل وستفسر عن مقصدهم، حتى يتميز الحق عن الباطل، وتظهر الأمور الصحيحة على الشبهات الباطلة.

[1] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج1، ص127.
[2] الرد على المنطقيين: ابن تيمية.-ج1، ص488.
[3] درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج1، ص240.

و قد سلك ابن تيمية هذا المنهج الأمثل في التعامل مع اصطلاحات الفلاسفة و من تابعهم من المتكلمين، و وضح أن ما من أهل فن إلا و لهم ألفاظ يتفهمون بها مرادهم ،كما لأهل الصناعات العملية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم، و هذه الألفاظ هي عرفية عرفا خاصا، لا عرفا على أصل اللغة، سواء كان ذلك المعنى حقا أو باطلا.

و الفلاسفة و الباطنية و الإتحادية؛ إذا خوطبوا بلغتهم، فقد يفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن. فالمخاطب لهم: إما أن يفصل فيفسروا مرادهم، و إما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيا أو إثباتا، فإن امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى العجز والانقطاع. و إن تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا و باطلا [1].

الفرع الثاني عشر: تنويع مقامات الخطاب[2].

مسالك الناس في إثبات صدق القضايا، و بلوغ الحقيقة، و تبيان الصواب، متفاوتة ومتنوعة، فلكل علم منهج استدلال و قواعد استنباط، و لكل فرقة أو نحلة مصادر للحقيقة و مرجعية للتحاكم، تبني عليها إثبات أصولها، فما يرى فيه دليلا لدى طائفة لا يحتج به عند أخرى، وما يعرض كمقدمة بديهية للترتيب عليها؛ محل نزاع عند آخرين، و مسالك الاستدلال من مصدر واحد تتنوع بل تختلف من مذهب لآخر، فنظر أهل الكلام في القرآن غير نظر أهل الحديث غير نظر أهل التصوف، و مناط تحقيق الاختلاف تفصيل نظرية المعرفة لكل مذهب، و فهم أصوله و مصادره التي يستقي منها، و منهجية استدلاله، ومراتب الأدلة عنده، وشروط تصديق القضايا، ثم معرفة نسقه العام الذي يجمع مذهبه ككتلة معرفية متراكمة منسجمة خالية من التناقض المنهجي في قبول ورد صحة القضايا، فما يقال عنه راجح في مسألة يراعى فيه قواعد أنزلت على غيرها؛ وإن في أبواب أخر، حيث لا يلتفت للتعارض في معالجة إشكالية ما.

---

[1] المصدر نفسه: ج3، ص185.

[2] أنظر لابن تيمية: جامع الرسائل والمسائل: ج5، ص171. درء تعارض العقل والنقل: ج1، ص(156، 161-162، 238-241)/ ج5، ص258. مجموع الفتاوى: ج8، ص 158.

مثال لذا؛ منهج ابن حزم في قبول القياس الأرسطي و رده للقياس الأصولي، فقد رماه البعض بالتناقض في ذا، غير أن المتدبر للمنطق الأرسطي في صور قياسه، وهو ما يوضحه بجلاء ابن تيمية في نقضه للمنطق و رده على المنطقيين، يعي أن حرفية ابن حزم كامنة في نصية المنطق الأرسطي، فالقياس الأرسطي لا يأتي بجديد ناتج غير ما كان في المقدمة الأولى الكبرى، فلا تخرج النتيجة من رحم المقدمة الثانية الصغرى، بل هي ضمنية فيالتي سبقتها، وذا مقال ابن حزم في الدلالة النصية للوحي، أن ما قيل به قياسا هو في الأصح ضمني في الأصل.

نجد أن ابن تيمية " في معالجته للموضوعات المتنوعة يصطنع تارة طريقة المحدثين والمفسرين فيكثر من النقل.. و قد يصنطع تارة طريقة المتكلمين و المناطقة فيكثر من الاستدلال العقلي، و يعرض لأقوال المخالفين لرأيه، فيناقش جميع الفروض الممكنة و يذكر الإلزامات التي تلزمها، مقتدر "[1].

ففي نقده أو نقضه للأقوال يراعي المخاطب و منهج المردود عليه، فمن يعتصم بالكتاب والسنة يجادل بغير ما يجادل به من يقدم العقل على النقل، والكافر يجادل بغير ما يجادل به المسلم، والمناطقة لا ترد أقوالهم بمسالك يجادل بها أهل الفرق، فما كان محل نزاع لا يورده ابن تيمية في مناقشته للأقوال ونقض لها، و الناس درجات في استيعاب الأدلة و مراتب في قبولها، فمن اعتاد المسائل العويصة، والمباحث الدقيقة لا يملأ شغفه عن الحقيقة إجمال في الاستدلال أو موعظة بتتبع منهج السلف، ولا حتى فتوى من إمام، بل يروم تفصيلا و تحليلا و تعليلا، و ردا بنفس المستوى أو أكبر، فهو يبغي جودة في الفكر، وحنكة في حياكة الردود و ترتيبها، و ذي النفسية لا يمكن الإنكار عليها في ما تطلبه.

فالمناظر بما ثبت من نصوص الوحي، و سردها على المخالف لإقناعه، " تصلح إذا كان المناظر داعيا، و أما إذا كان المناظر معارضا للشرع بما يذكره، أو ممن لا يمكن أن يرد إلى الشريعة؛ مثل من لا يلتزم الإسلام، و يدعو الناس إلى ما يزعمه من العقليات، أو ممن يدعي أن الشرع خاطب الجمهور، وأن المعقول الصريح يدل على باطن يخالف الشرع، ونحو ذلك، أو كان الرجل ممن عرضت له شبهة من كلام هؤلاء؛ فهؤلاء لا بد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها: إما بألفاظهم، وإما بألفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم "[2].

[1] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم عقيلي. ص(105-106).
[2] درء تعارض العقل و النقل: ابن تيمية. ج1، ص156.

فالمصطلحات الحادثة لا تذم لحدوثها، فذلك من ضرورات تكون العلم و تطوره و تهذيب الفنون، ونظمها بعد تدوينها، و هي سنة حضارية، و أحد مقومات تكامل العلم ومسايرته لعصره، و ضبطه لأصوله، و السلف حين ذموا الكلام " لفساد معناه أعظم من ذمهم لحدوث ألفاظه، فذموه لاشتماله على معان باطلة مخالفة للكتاب والسنة، ومخالفته للعقل الصريح، ولكن علامة بطلانها مخالفتها للكتاب والسنة، وكل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل قطعا، ثم من الناس من قد يعلم بطلانه بعقله ومنهم من لا يعلم ذلك"[1].

فيكفي في رد بعض المسائل لدى طائفة من الناس أن يبين ذم علم الكلام جملة لا تفصيلا، وعند آخرين تفصل مسائله، و تبحث دقائقه، فيرد بإجمال الضرر و قلة النفع، أو يتعمق في نقض أصوله، أو يفرك مسألة مسألة، و مدراك العقول هنا متفاوتة، والمواقف متعددة، و بالجملة فالخطاب له مقامات، يفصلها ابن تيمية إلى:

– **مقام الدفع**: لمن يلزمه و يأمره ببدعة، فيعتصم بالكتاب والسنة، و ذا هو الواجب.

– **مقام الدعوة و النظر**: عليه بالكتاب والسنة، و له أن يبين الحق بالأقيسة العقلية و الأمثال المضروبة.

– **مقام النقض**: لمن عارض بالعقل النصوص، فيحتاج لحل شبهته و إبطالها، و في عليه استفصال السائل عن المراد من المصطلحات المجملة [2].

الفرع الثالث عشر: الهدم بكشف التناقض[3].

ينطلق ابن تيمية من يقين راسخ في تفكيره و منهجية، أن كل ما عارض ما في كتاب الله و سنة نبيه و معتقد السلف هو متناقض لزاما، حتى قبل أن ينظر فيه، فما دام من عند غير الله فسيجد فيه اختلاف كثيرا، و المتبصر بكلام الله يعلم علم اليقين " أن جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية؛ إنما تدل على الحق، لا تدل على قول المبطل، و هذا ظاهر

---

[1] المصدر نفسه: ج1، ص157.

[2] أنظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج1، ص(161-162).

[3] أنظر لابن تيمية: التسعينية: ص(271-272). درء التعارض العقل والنقل: ج4، ص(173-182، 290)/ج7، ص(134-135). الصفدية:ج1، ص294. النبوات: ص(154-155. 361-362). نقض المنطق: ص(25-26)، مجموع الفتاوى: ج4، ص28). منهاج السنة: ج3، ص68.

يعرفه كل أحد، فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا على حق، لا على باطل، يبقى الكلام في أعيان الأدلة، و بيان انتفاء دلالتها على الباطل، و دلالتها على الحق هو تفصيل هذا الاجمال"[1].

و مراد ابن تيمية من هذا؛ أن نفس أدلة أهل الباطل تحمل أوجه دلالة عليهم، تنقض مقالاتهم و آراءهم، لكن العبر في الذهن الوقاد، و تبصر الدليل بعينه و إعطائه حقه، ليتميز ما فيه من حق و باطل، و هذا من عجيب تقريرات ابن تيمية في المناظر و الجدل .

و ما تأمله جعله تحد بينه و بين مخالفيه، أن لا يستدل عليهم إلا بما استدلوا به من الكتاب والسنة، فيرد أقوالهم بحر كلامهم. لذا يسعى دائما لنقض الأقوال، بضربها ببعض، و كشف تناقض من يرد عليه، أو بيان لوازم مذهبه مما يفقده توازن النسق المعرفي في مذهبه، فاكتشاف التناقض عامل هادم بإجماع العقلاء قاطبة، وهو يخفف على ابن تيمية جهد الرد و اقناع الخصم، و إن كان يتوسع أحيانا حتى بعد بيان التناقض، لعله يسعى لحصار القول من كل جانب على المخالف و على أتباعه و غيرهم، وهنا يراعي مقامات المخاطب، فما يراه ابن تيمية تناقضا قد لا يستوعبه غيره، وقد لا ينزلون عند مقاله، و ذا جلي حتى عند خصوم ابن تيمية، فكثير منهم يرميه بالتناقض في مسائل، هو لا يراها كذلك، بل ولا تلامذته و أتباعه ممن يناصرونه.

الفرع الرابع عشر: الاحتجاج بالمقال الفاسد على ما هو أفسد منه[2].

بعض المسائل من دقائق المباحث فهمها عسير على بعض مدارك العقول، فتجد ابن تيمية لا يعتمد كشف التناقض دليلا واحدا كافيا لنقض القول، فيعرض في المسألة الواحدة أقول الطوائف المختلفة و مقالات الإسلاميين، و يرد بعضها بالبعض الآخر، و يبقى مذهب السلف هو الحق والعدل، " و هذا أعظم ما يستفاد من أقوال المختلفين الذين أقوالهم باطلة، **فإنه يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى،** فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال..فيكون ممن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وممن له قلب يعقل به و أذن يسمع

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج6، ص288.

[2] أنظر لابن تيمية: التدمرية: ص(190-191). جامع المسائل: ج1،ص167. درء تعارض العقل مع النقل:ج3،ص 18/ ج5،ص8. الرد على المنطقيين: ص(142-143). السبعينية:ص11. منهاج السنة: ج1،ص313 / ج2،ص(252-268، 94-96،97- 98). الصفدية:ج1،(58-59). مجموع الفتاوى: ج4،ص18 / ج 3،ص281.

بها، بخلاف الذين قالوا (وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ)(الملك:10) "[1].

فمقالات الإسلاميين وإن كان بها خلاف وتفاوت، فبعضها يقوى على بعض، و هم فيما اختلفوا فيه يتنازعون، فترى أن بعض الردود يكون فيها قوة منطق، وحجج دامغة، مما يقل المؤونة، ويخفف من عناء البحث، وابن تيمية كثيرا ما يرد على طوائف بكلام و قواعد طوائف أخر، لأن الحق واحد، نطق به مخالف أم موافق، فهو حشد في الرد على المنطقيين ونقض منطقهم وفلسفتهم نظار المسلمين، كأنما هي اجتماع للجيوش الإسلامية لصد الفلسفة اليونانية، فأخذ من نظار الشيعة و المعتزلة والكرامية والأشاعرة، فليس عيب عند ابن تيمية أن يقتنص حقا ممن يراهم خصومه؛ فضلا عمن يراهم من أهل السنة، و خالفوا في مسائل، فالنظرة النسبية لابن تيمية في مسائل الرد والنقض والتقييم للعلوم والطوائف والأشخاص، تجعله يرتب القريب والبعيد من المسلمين والكفار، وتفريقه بين الحكم على القائل في دينه والحكم عليه في علمه، فيكون الكافر أو المبتدع عند ابن تيمية حجة في مسائل وفنون ومرجع فيها، كما يفرق بين القائل وقوله، فمن نقض كلامه في مسائل لا يعني اسقاطه جملة وتفصيلا، ومن مدح علمه ودينه لا يرى أنه حجة في كل ما يخوض فيه.

و " المناظرة تارة تكون بين الحق و الباطل، و تارة بين القولين الباطلين لتبين بطلانهما، أو بطلان أحدهما، أو كون أحدهما أشد بطلانا من الآخر، فإن هذا ينتفع به كثيرا في أقوال أهل الكلام والفلسفة وأمثالهم، ممن يقول أحدهم القول الفاسد، وينكر على منازعه ما هو أقرب منه إلى الصواب، فيبين أن قول منازعه أحق بالصحة إن كان قوله صحيحا، وأن قوله أحق بالفساد إن كان قول منازعه فاسدا، لتنقطع بذلك حجة الباطل، فإن هذا أمر مهم، إذ كان المبطلون يعارضون نصوص الكتاب والسنة بأقوالهم "[2].

و الأدلة العقلية يحشد أقواها وأقربها للحق، ولو التقطها من كافر، فهو كفر فلاسفة لكنه لم يزعم أن كل ما معهم باطل، بل ذكر فوائدهم ولطائفهم، سواء فلاسفة المسلمين أو اليونان، والحقيقة بأبوابها، فيراهم حجة في علوم دون علوم، ثم يجادلهم فيما هم حجة فيه،

[1] جامع المسائل: ابن تيمية.ج1، ص167.

[2] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج3، ص18.

فيرد ما يراه خطأ بعلومهم، ويقبل ما يعتقد صوابه بعد مناقشة لأقوالهم و تتبع لمذاهبهم، وذا تجده في المنطق والفلسفة والفلك والنجوم والإحصاء و الكيمياء و اللسانيات.

مثال ذلك مسألة "علم الله"، بسط القول فيه وجمع أقوال المخالفين من فلاسفة و متكلمين، فأطال في ذكر مناقشات، ونقول عن ابن سينا وابن رشد والطوسي، و رد بعضهم على بعض، ونقض أقوال بأقوال أخر، ثم قال:" وبيان بطلان أقوالهم النافية للصفات يطول، **وإنما القصد هنا إبطال بعضهم لقول بعض،** فإن هذا يؤنس نفوسا كثيرة، قد تتوهم أنه ليس الأمر كذلك "[1].

و قد يناقش شخص بعينه، كما في درء التعارض "فصل تابع كلام ابن سينا في مسألة علم الله تعالى"، ويتتبع تناقض كلامهم ليهدم بعضه ببعض، فمن المقدمات البديهية أن التناقض ينقض المقالة.

فابن سينا – مثلا- عند ابن تيمية حجة في الطبيعيات من طب و كيمياء، قليل البضاعة في الشرعيات، ضال في الإلهيات، ويقر بفضله وفضل أمثاله في فنون دون أخر: " **نعم، لهم في " الطبيعيات" كلام غالبه جيد،** و هو كلام كثير واسع، ولهم عقول عرفوا بها ذلك، **وهم يقصدون الحق لا يظهر عليهم العناد،** لكن جهال بالعلم الالهي إلى الغاية، ليس عندهم منه إلا قليل؛ كثير الخطأ.

و ابن سينا لما عرف شيئا من دين المسلمين، وكان قد تلقى ما تلقاه عن الملاحدة، وعمن هو خير منهم من المعتزلة والرافضة أراد أن يجمع بين ما عرفه بعقله من هؤلاء، وبين ما أخذه من سلفه، فتكلم في الفلسفة بكلام مركب من كلام سلفه، ومما أحدثه؛ مثل كلامه في النبوات، و أسرار الالهيات و المنامات، بل وكلامه في بعض الطبيعيات و المنطقيات، وكلامه في واجب الوجود، ونحو ذلك "[2].

---

[1] المصدر نفسه: ج6، ص107.

[2] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج1، ص143.

الفرع الخامس عشر: المسائل العلمية تقرن بالعملية[1].

يعد ابن تيمية في كتاباته ممن يقرن القول بواقعه، و العلم بتطبيقاته، فلا يكتفي بالتنظير الفكري، بل ينزل الأحكام على الواقع، ويبين منهجية تفعيل العقائد القلبية في الحياة العملية، فإن ذم مقالة بيَن خطورتها على عقيدة المسلم العلمية و حياته الاجتماعية، فهو يؤصل خطورة البدعة بضرارها بالأمن العقدي و الاجتماعي و السياسي، فإن حكم بالعقوبة على أهل طائفة، يكثر من بيان خطرهم على الوحدة الاجتماعية والسياسية، وغدرهم بالمسلمين، و خيانته لعهد الولاء للأمة، فهو أفتى بقتال الخوارج و الرافضة و الباطنية و القرامطة والنصيرية وطوائف الزنادقة، وبعض الأفراد من أصحاب المقالات الشائنة، و سكت عن طوائف من الشيعة والجهمية والمعتزلة؛ بل حتى عن النصارى الذميين، لأن أصله من قاتل قوتل، ومن دعا لقتال المسلمين – و لو في تنظيراته– قوتل، و من علم العلماء أن خلافاته منزع للصراع و اباحة دماء المسلمين؛ استبقه الحاكم بالعقوبة قبل أن تقوى شوكته، فيحرض ابن تيمية على التربص بهم؛ قبل أن يكثر سوادهم فلا يقوى عليهم الجند.

و كان يقرن أول دليلا في بيان مشروعية قتالهم؛ أنهم هم بدؤونا أول مرة، وأن جهادهم جهاد دفع، لأن أولئك خطر كلامهم في أنه تحريض للكيد بالإسلام والمسلمين، بينما تجده يعتذر لأقوام و نظار أهل الكلام وطائفة من الفلاسفة؛ ممن يصفهم هو بأهل الضلال و يرميهم بالبدعة، فيعتذر لهم بصدقهم، أو عدالتهم في خدمة الإسلام، و حرصهم على وحدة المسلمين.

و ذي لفة يجب التنبه لها في النظرة الشمولية الاستراتيجية للأمن القومي لأمة الإسلامية، فالعقيدة هويتها و ركن وحدها، بل من مقومات تماسك المجتمعات الإسلامية في عصور عصفت بها فتن ونزلت عليها قواصم؛ أن علماءها و عقلاءها كانوا يعون وحدة الرسالة، وتنوع الإجابة، فخلاف أهل السنة والجماعة وبعض الفرق هو في كيف ينزل الإسلام في واقعة الأمة، لا هل يطبق أم لا، أما من جادل في ذا فكان العلماء عليه حرب، لا كرامة له، ولذا يفتي ابن تيمية مع ردوده على أصحاب وحدة الوجود بعقوبتهم حدا، و هي دعوة لهدم

---

[1] أنظر لابن تيمية: الرسالة القبرصية: ص(54، 71-72)، دعوته لملك النصراني للإسلام، و طلب تحرير أسرى المسلمين لديه، و إعلامه بأن ابن تيمية ساهم في تحرير أسرى النصارى من التتار.

مجموع الفتاوى: ج11، ص(456-457). ذكر فيها متابعته لطائفة البطائحية التي شوهت.

للأديان، ونسف عقيدة الولاء و البراء، وتحويل دين المسلم إلى ما يراه هواها، و إحداث شرخ في القاعدة العقدية التي ترص المسلمين في صف موحد، وهدم للمنظومة القانونية الفقهية والعقدية و الثقافية، و قطع الصلة بين العبد و ربه، لأن الإنسان صار ربا، و بلغ رشدا؛ يغنيه عن وحي السماء، بعدما ارتقى للفلك الأعلى، واقتبس من اللوح المعارف اللدنية.

مع التنبيه أنه لا يساوي بينهم، فبعض من قال بوحدة الوجود مقلدة لا يعي لوازم قوله، و كثير منهم يلتمس له عذر الجهل، كالجهمية؛ يكفرهم مقالة لا قائلا، أي أن قولهم كفر محض، أما الحكم على أفرادهم فلكل معين أحكامه، و ذا نفسه ما يكون في مقالة وحدة الوجود، فبعض أصحابها لا يجهرون بها، وبعضهم لا يلتزمها؛ غير أن مؤدى كلامه يقتضيها.

أما من دعا لها صراحة و نظر لها بمنطوق اللفظ و جاهر بظاهر المعتقد، فإنه " يجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم أو أثنى عليهم، أو عظم كتبهم، أو عرف بمساعدتهم، و معاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم.. بمعاذير لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم؛ و لم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات، لأنهم أفسدوا العقول والأديان.. **وهم يسعون في الأرض فسادا، ويصدون عن سبيل الله** "[1].

فذهاب دين المسلمين نذير ذهاب دنياهم، و أيام الله شاهد على ذا، فالدنيا دُولة بين مُكنة مسلم بدينه؛ وتسلط كافر عليه؛ متى باعد صراط الله المستقيم، و افرك صحائف من مضى عصرا عصرا؛ سينبئك أهل الأخبار بذا الكلام، و أن وعد الله ليمكنن الذين اتقوا وأقاموا الصلاة و يورثهم الأرض، و يمدهم بأموال و بنين، ويجعلهم أكثر نفيرا، و وعيده إن أفسدوا بالشرك و الظلم؛ ليبعثن عليهم عبادا أولي بأس شديد، يجوسون خلال الديار، ليسوؤوا وجوهم، و ليستبيحوا بيضتهم، و ليدخلوا حصونهم، وليتبروا ما علوا تتبيرا، وكان وعد الله مفعولا.

و قد كان لابن تيمية مواقف عملية تقترن بما نظر في مؤلفاته مثل كسره للأصنام و هدمه لأماكن و مشاهد و مقامات تعظم من دون الله، و حين أسر نصارى قبرص مسلمين عزل بادر بمراسلة ملكها برسالة عرفت " الرسالة القبرصية " إلى ملك قبرص – سرجوان – يدعوه إلى الإسلام.

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية.ج2 ، ص 132.

و لابن تيمية مناقشات لبعض رهبان النصارى[1]، و مواقف عدة مع غلاة الصوفية أشهرها مع الدجاجلة البطائحية، ففضح أحوالهم الشيطانية و استتابتهم و أظهروا له الموافقة والطاعة، و أقروا بأن يلتزموا بالكتاب والسنة و من خرج عنهما ضربت عنقه.
و قد " كانوا لفرط انتشارهم في البلاد، واستحواذهم على الملوك والأمراء والأجناد، لخفاء نور الإسلام، واستبدال اكثر الناس بالنور الظلام، وطموس آثار الرسول في أكثر الأمصار، ودروس حقيقة الإسلام في دولة التتار، لهم في القلوب موقع هائل، ولهم فيهم من الاعتقاد ما لا يزول بقول قائل "[2].

و قد استتاب ابن تيمية العديد من المشعوذين و الدجالين ممن يتلصصون على الصوفية، و بعض مسقطي الأحكام و مدعي المهدية، و أفتى بجهاد الرافضة الذين خانوا المسلمين، و قاتلهم هو و أمراء دمشق.

الفرع السادس عشر: النقض بالتدرج[3].

فهم المقالات قبل نقضها شرط صحة في تفكيكها، لذا لابد من التدرج في عرضها، "فإن الكلام فيها بالتدريج مقاما بعد مقام؛ هو الذي يحصل به المقصود، وإلا؛ فإذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها و طرقها والجواب عما يعارضها، كان إلى دفعها والتكذيب بها أقرب منه إلى التصديق بها، فلهذا يجب أن يكون الخطاب في المسائل المشكلة بطريق ذكر دليل كل قول، و معارضة الآخر له حتى يتبين الحق بطريقة لمن يريد الله هدايته ، (وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ)(النور:40) "[4].

فالنقض لابد أن يكون بالجملة والتفصيل، لا أن يلقى بفتوى التضليل ثم يترك المخالف وقوله، فمن اعتقد قولا بيقين لا يحيد عنه إلا بيقين؛ لا بشك و وهم مصادرة الحقيقة، بل يعرض عليه مثلما يطالب به، فيبسط في تفكيك المقالة و ينظر في أدلتها فرادى، و ينقض الواحد تلو الآخر، و هذا هو منهج الأنبياء في نقض الشرك و هدم أركان الكفر، فالإستدلال

---

[1] الجواب الصحيح: ابن تيمية. ج2، ص172.
[2] جامع الرسائل والمسائل: ابن تيمية. ج1، ص(121-146).
[3] أنظر: المصدر نفسه: ج1،ص378.
[4] المصدر نفسه.

قبل النقض يقابله الإعتراض بما هو ثابت في القلب، لذا لما حاج النبي المشركين (وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (المؤمنون: 78-80).

كان اعتراضهم بما رسخ في قلوبهم وعقولهم مما ترك آباؤهم الأولون(بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ).

فنقض الله عليهم قولهم بأن سألهم (قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ لْ أَتَيْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ(المؤمنون:90)

الفرع السابع عشر: النقض قبل التنظير[1].

قبل بيان القول الحق و الرأي الصواب للمخالف، يجب مناقشة اعتقاده و تخلية عقله من تصور الصواب فيما يرى، ثم تبصيره بالجواب الصحيح، و أحيانا يحتاج المنقش إلى معاودة قراءة لا أكثر لبعض الأقوال التي تفرض نفسها بهيبة قائلها، فلو عرض على أتباعه المقالة دون نسبة تنبه الكثير لفسادها، أو ضعف أدلتها، فهي كبيت عنكبوت، إن نظر صغير لبانيه خيف منه، وإن اقترب من البيت عرف أنه أهوى من أن يصمد.

و " القول الباطل إذا بُين؛ فبيانه يظهر فساده، حتى يقال: كيف اشتبه هذا على أحد، و يتعجب من اعتقادهم إياه، ولا ينبغي للإنسان أن يعجب، فما من شيء يتخيل من أنواع الباطل؛ إلا وقد ذهب إليه فريق من الناس. ولهذا وصف الله أهل الباطل بأنهم أموات، وأنهم

[1] أنظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج17، ص159.

(صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ)، و أنهم **(لَا يَفْقَهُونَ)**، و**(لَا يَعْقِلُونَ)**، و أنهم **(فِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ)**، وأنهم **(فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ)**، وأنهم **(يَعْمَهُونَ)**"[1].

فهدم باطل الخصم، و نقض مقالة المخالف مسبق على بناء الحق مكانه، ولذلك سأل الجهمية أحمد بن حنبل عن كلام الله؛ أهو الله، أو غير الله، قال لهم أحمد: ما تقولون في علم الله، أهو الله أو غيره. فعارضهم أحمد بالعلم فسكت المناظر." فإن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصل فاسد، **فينبغي إذا كان المناظر مدعيا أن الحق معه، أن يبدأ بهدم ما عنده**، فإذا انكسر و طلب الحق؛ فأعطه إياه، و إلا فما دام معتقدا نقيض الحق؛ لم يدخل الحق إلى قلبه، كاللوح الذي كتب فيه كلاما باطل، امحه أولا، ثم أكتب فيه الحق"[2].

الفرع الثامن عشر: النقض يدا بيد[3].

لكشف الشبهة في المرجوح من القول، وذا من قذف الباطل بالحق حتى يتلجلج، ليبقى الحق بعده أبلج، وقد يَهِن الحق لوهاء النقد، فيزيد في تعمية الصواب؛ إن لم يكن بالصنيع ذا؛ إعانة لشد عضد الباطل، أو مستمسك لبقاء الخطأ؛ تحت سقف " اختلاف أوجه نظر"، و من غايات النقد السليم كشف مراتب الخلاف، فقد يكون الخلاف حقا؛ اختلاف أوجه نظر، وقد يكون من باب التنوع المحقق للتكامل، فيأزر الحق بالحق، مع تنوع العبارة.

و يحذر من ذكر الشبهة نقدا وردها نسيئة، بأن يحلل ويفصل القول المرجوح، ويعرض مقاصد قائله، و يبسط بيان أدلته و وجه الدلالة فيها، ثم يختم بالإحالة على الجواب في موضع آخر أو مصنف مغاير، فذا مسلك متردد أبدا؛ بين العجز و الحيدة، و في كل منهما هضم للحق، و تقوية للباطل، وكسر لجانب الصواب، وسلامة لجنب الخطأ، فتلصق الشبهة في ذهن القارئ، وهيهات إن وقع نظره على الرد، أو وعى بعدها النقد، فمقتضى النقد يدا بيد، و هاء بهاء.

و منهج ابن تيمية في جواب الشبهة أن يكون قويا، حتى ينقضها ويعيبها على قائليها الذين، كما تجده ينكر منهج البعض بإيراد شبه لا وجود لها بعرض قوي و أسئلة محيرة، ثم

---

[1] جامع الرسائل: ابن تيمية. ج1، ص233.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج17، ص159.

[3] أنظر: بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية. ج1، ص8.

الجواب بنفس ضعيف، " و مما يعجب منه أن بعض المنكرين لمجادلة الكفار، بناء على ظهور دلائل النبوة، نجده هو ومن يعظمه من شيوخه- الذين يعتمد في أصول الدين على نظرهم و مناظرتهم، و يزعمون أنهم قرروا دلائل النبوة- قد أوردوا من الشبهات و الشكوك و المطاعن على دلائل النبوة؛ ما يبلغ نحو ثمانين سؤالا، وأجابوا عنه بأجوبة لا تصلح أن تكون جوابا في المسائل الظنية، بل هي إلى تقرير شبه الطاعنين؛ أقرب منها إلى تقرير أصول الدين، وهم مثلهم الغزالي وغيره بمن يضرب شجرة ضربا يزلزلها به، وهو يزعم أنه يريد أن يثبتها.

وكثير من أئمة هؤلاء مضطرب في الإيمان بالنبوة، اضطرابا ليس هذا موضع بسطه، وهم مع ذلك يدعون أنه قد ظهر عند أهل الكتاب؛ ما لم يظهر عند شيوخ هؤلاء النظار، وينهون عن إظهار آيات الله وبراهينه، التي هي غاية مطالب مشايخهم، وهم لم يعطوها حقها، إما عجزا؛ و إما تفريطا "[1].

وكان من أولئك ما عرف عن الرازي بتقريره لمذاهب المخالفين بجودة، و رده عليها ببساطة و ضعف في النقض، و الشهرستاني و الآمدي ونحوهم، " فهم ناظروا الفلاسفة مناظرة ضعيفة، و لم يثبتوا فساد أصولهم كما بين ذلك أئمة النظر، الذين هم أجل منهم. و سلم هؤلاء الفلاسفة مقدمات باطلة، استزلوهم بها عن أشياء من الحق، بخلاف أئمة أهل النظر كالقاضي أبي بكر، وأبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي "[2].

و قد صنف سراج الدين المغربي السرمساحي المالكي كتاب " **المآخذ على مفاتيح الغيب**"، و كان ينقم عليه كثيراً إيراده شبه المخالفين على غاية ما يكون قوة التحرير و التقرير، ثم إيراد الرد في جواب واهي. و ذا دأبه في غالب مصنفاته، لأجل ذلك تناقضت آراؤه، و داعي ذلك: أنه كان شديد الاشتياق لترصد الحق، فيستفرغ وسعه و يكد قريحته في تقرير شبه الخصوم، حتى لا يبقى لهم بعد ذلك مقال، فإذا تم له أمرهم؛ ضعفت قريحته عن جوابهم على الوجه المطلوب في مثل تلك المسائل[3].

[1] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تح: علي حسن ناصر، عبد العزيز إبراهيم العسكر، حمدان محمد. دار العاصمة: الرياض. ط(1)،1414. ج1، ص243.

[2] بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية. ج1، ص8.

[3] أنظر: لسان الميزان: ابن حجر. ج 4، ص(427-428)

و ابن تيمية قد يجمل في عرض بعض أقوال المخالفين إذا اشتهرت أو لم يحوجه المقام لتفصيلها، لتركيزه على هدمها، كما أن الشبهة شبهة على البعض في عرضها و ردها، لذا يكتفي العرض بالمعنى، " و هذا العرض غالبا ما يتسم بالإجمال و الإيجاز، مما قد يؤدي من غير قصد إلى تشويه قول الخصم، ثم يكون الرد عليه بالتفصيل مع ذكر ما يلزم من الشناعات التي لا يرضاها صاحبه، وهذه الطريقة خلاف المنهج الذي يتبعه الغزالي في تناوله لآراء خصومه إذ يعرض لها بالتفصيل، و يرد عليها باقتضاب مما يجعله في نظر القارئ بمثابة مقرر لأقوالهم لا غير"[1].

الفرع التاسع عشر: ثبوت الراجح بتمام تصور المرجوح[2].

كثير هم من يعرضون أقوالهم؛ ثم يهدمون آراء غيرهم على مبدأ: من خالف ما نحن عليه فهو رد، و تجد تصدير الكلام في مسائل خلافية اجتهادية عويصة، بعبارة الراجح كذا، أو حكاية ما هو خلاف بسياق الإجماع، يوحي للقاري المبتدي أن لا أقوال فيه؛ حتى بين أهل السنة والجماعة، أو عرض أراء المخالفين باقتضاب، و ربما بصيغ التهكم و التصغير للمقالة، مما يحدى بقارئها لاستصغار مقام القائل.

و نسي أولئك؛ أن دأب العلماء في مفهوم " الراجح"؛ أن مرادهم: الراجح عندنا. و هذا المنهج فيه تجني على مقام العلم قبل العلماء، وإن كان من رد عليه مخطئ ومجانب للصواب، فاحتقار مقاله وأدلته، تصغير للعلماء الذين أجهدوا أنفسهم في الرد عليه، وبالله عليكم أيدوس الكبار تيسا ميت في قارعة الطريق، أو يلتفت العملاق لصخب قزم ؟

---

[1] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي. ص104.

[2] أنظر لابن تيمية: - جامع الرسائل و المسائل: ج1، ص231. منهاج السنة النبوية: ج2، ص489. يبين أن نفس تصور القول الباطل يبين فساده.

- مجموعة الرسائل والمسائل: ج4، ص(4-17). فصل في بيان أن تصور مذهب هؤلاء (الإتحادية) كاف في بيان فساده.

- درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج10، ص314. في بيان فصل النزاع.

- الإيمان: ص(189-239)، مجموع الفتاوى:7، (509، 543-550)/ ج3، (48-50)/ ج18، (270-271، 276). بيان أصل الخلاف في مفهوم الإيمان.

مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج13، ص368.

لو لم يكن من خالف مقامه في الفهم، و قدره في الخلاف كبيرا، ما تصدى له الكبار، فهل تبارز العصي بالحسام، أم تطرق اللينة بزبر الحديد ؟

فلا " يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني – فضلاً عن الروافض – قولاً فيه حق أن نتركه، بل لا نرد إلا ما فيه من باطل، دون ما فيه من الحق.. و ليس مما أمر الله به رسوله، و لا مما يرتضيه عاقل أن نقابل الحجج القوية بالمعاندة و الجحد، بل قول الصدق و التزام العقل لازم عند جميع العقلاء، وأهل الإسلام أحق بذلك من غيرهم، إذ هم ـــ ولله الحمد ـــ أكمل الناس عقولاً، وأتمهم إدراكاً، وأصحهم ديناً، وأشرفهم كتاباً، وأفضلهم نبياً، وأحسنهم شريعة "[1].

و قوة الحجج لا يعني إصابتها للحق، بل القوة نسبية، فإن كان للمخالف قوة وحسن حبكة وجودة صياغة فيما أخطئ؛ فأهل السنة أقوى؛ و حقهم دامغ، إلا أن السيف لا تنفع حدته مع اليد المرتعشة.

فمنهج ابن تيمية في الحكم على المبتدعة باختلاف مللهم و نحلهم ما اقتضاه الشرع و الواقع، ما أيده الفقه الصحيح و الواقع الماثل الصريح؛ لا الأهواء الشخصية والخلفيات الحزينة الضيقة، فيعطي كل ذي حق حقه .

فالمعتزلة أعقل فهماً وأعلم و أدين، والكذب والفجور فيهم أقل منه من الرافضة، و الزيدية من الشيعة خير منهم و أقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس في أهل الأهواء أصدق و لا أدين من الخوارج في هذا، و الفلاسفة بهم عقلاء و لهم ملكة في الطبيعيات و الرياضيات و ليس فيهم عناد في بحث الحقيقة، و الأشاعرة أفاضل المتكلمين، و أقرب الناس للحنابلة، و الأكثر تعظيم للسن و الآثار في أهل الكلام، و هم من أهل السنة و الجماعة.

و أهل التصوف قوم تخوف و نسك، فيهم و عليهم، ومن خالف السنة و آثار السلف ليس منهم، بل هو دخيل عليهم، و التصوف ينكر ما حدث فيه من المتأخرين، و يثني على أصله، وهو المشروع من متابعة السلف في النسك والزهد والورع، وأهل الفضل والعلم فيه ما أخطأوا فيه وهو قليل هم فيه أهل اجتهاد، لهم أجرهم، و لا عليهم ضير أن غلا فيهم من خلفهم.

[1] درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج5، ص358.

و النصارى خير من اليهود و فيهم رأفة و أوبة للحق، و أهل الكتاب خير من الفلاسفة الخارجين عن الملل، وأصح عقلا ودينا، ولهذا كان خيار الصابئة من انتسب إلى ملة من الملل، وقد اتفق أئمة الدين على إقرار اليهود والنصارى بالجزية، وعلى حل ذبائحهم ونسائهم، وإن خالف في ذلك أهل البدع.

فأهل السنة يسمعون فيهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم البعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض.

فحكاية الخلاف بالتفصيل، يبسط للقاري الإدراك؛ ليتصور أوجه الاختلاف، ويستوعب طرق الاستنباط، و مزالق الفهم، و يعي منهجية انزال القواعد على الأحكام، و مسالك نقض المقالات المخالفة لمنهج السلف، والخوف من التصاق الشبه؛ فذا يكون على المبتدي، فما له و الخلاف، فيكفيه تأصيل صحيح المعتقد.

و لما سئل ابن تيمية عن الهم بالمعاصي- و عدم فعلها- هل يعاقب عليه ؟ أجاب بقوله " هذه المسألة- و نحوها - تحتاج قبل الكلام في حكمها إلى حسن التصور لها "[1].

و ابن تيمية يبين أن الأصل في الفتوى مبني على معرفة الواقعة و حسن التصور لها، ثم معرفة الأدلة الشرعية و حكم الله فيها[2].

فالنقض يكون يدا بيدا، عرضا و بسط، واحدة بمثلها أو أكثر، و لا يبخس الناس أشياءهم، ولا يطفف في ميزان مقالهم، فيوفي البيع والشراء، و" هذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف **أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام**، و أن ينبه على الصحيح منها، و يبطل الباطل، و تذكر فائدة الخلاف وثمرته، لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم.

فأما من حكى خلافا في مسألة؛ و لم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكى الخلاف و يطلقه؛ ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضا، فإن صحح غير الصحيح عامدا؛ فقد تعمد الكذب، أو جاهلا فقد أخطأ "[3].

---

[1] الزهد و الورع و العبادة: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية؛ تح: حماد سلامة، محمد عويضة. مكتبة المنار: عمان. ط(1)،1407. ص 151.

[2] موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود. ج1، ص 197.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج13، ص368.

و النزاع قد يكون بوجهين:

أحدهما: فيما لا فائدة فيه، و ما لا يضر الجهل به، و لا يستزاد شيء بعلمه. كما لو تنازع اثنان في لون كلب أصحاب الكهف، أو صهر النبي موسى.

الثاني: أن يفصل النزاع ببيان الخطأ من الصواب، لبحث الراجح من الأقوال، و بلوغ الصواب من الآراء[1].

المطلب الثالث: قواعد نقد المعين.

قبل بيان منهج ابن تيمية في الحكم على المعين؛ يجب مراعاة تقعيده بأن ليس كل من خالف السلف في شيء من أصول الدين وقع في بدعة، و ليس كل من قارف بدعة صح مسماها عليه.

لأن ابن تيمية يقرر أن البدع درجات ما بين كفر و صغائر، كما أن ليس كل من قال بكفر كفر، فلا يساوى عند ابن تيمية بين الإطلاق و العموم و التقييد و التعيين. لأن السلف يقسمون البدع إلى كفرة و فسق، و الفسق إلى كبائر و صغائر، و لهم اجتهادات في مسمى البدعة و ماهيتها و تقسيماتها.

و لابن تيمية اجتهاد في تقسيم البدع إلى علمية و عملية، و العلمية يرى أن أكثر من يقع فيها هم العباد، أما العلمية فهي المسائل العقدية؛ و غالب من يقع فيها أهل الكلام . و حين النقد يراعي ابن تيمية أصل التفاوت في البدع و في حال أصحابها، فتكون منهجيته مبنية على نظرة شمولية.

و النظرة الشمولية اقتضت من ابن تيمية الموازنة في تقييم المعين بمراعاة القصد و العدالة و سيرته بين الناس، فينظر العمل و التقوى، ثم ينظر في العلم و الملكة، فيكون الحكم عقب تصور حال المعين، مع تنبيه ابن تيمية إلى تغليب جانب النظر للحسنات قبل الالتفات للسيئات، و عدم تغليب السيئة على الحسنة، و حال غلبتها فالحكم و العقوبة يراعى فيها مقاصد الإسلام في حفظ الدين و الغرض و النفس.

---

[1] درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج10، ص314.

الفرع الأول: الموازنة[1].

قد يتوهم البعض أن كل من انتقد، و ظهر عيب قوله أو وهن أدلته؛ قد نقص من مقامه، أو سقط من مراتبه، غير أن الحق أن يوزن كلام العلماء، و يوضع الرجال في مقاماتهم، لذا ينبه حال الرد أو نقد أحد الأفاضل أو الأئمة أو العلماء لمقامهم في العلم و خدمة الإسلام، ولا تغمض العين عن حسناتهم، فلهؤلاء الأعلام – على أخطائهم – جهودا و مساع لا تنكر في الجهاد في سبيل الله، و نصرة العقيدة الإسلامية، و الرد على الدهرية و الفلاسفة و الرافضة وغيرهم، و من الغبن الاستفاء في كيل الذم، و البخس في محاسن المدح.

و قد أكد ابن تيمية أن الموازنة في بيان حال الناس شملت الملوك والأمراء، فكيف لا تُعمل في كلام من هم أجل منهم مقاما ؟

فذا يزيد بن معاوية، لما كثر حوله الخلاف، و امتحن الناس بالولاء له أو لعنه، من أتباعه وأعدائه، و هي بدعة افتراها الشيعة الرافضة، و النواصب، غير أن ذاك لم يمنع أئمة السنة من نقده والإنكار عليه وذم بعض أفعاله، والعدل فيه؛ فيما كان من مناقبه.

" و لهذا قيل لأحمد بن حنبل: أيُؤخذ الحديثُ عن يزيد؟ فقال: لا، و لا كرامة، أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل؟ و قيل له: إنّ قومًا يقولون: إنا نحب يزيد، فقال: وهل يحب يزيدَ مَن يُؤمن بالله واليوم الآخر؟ فقيل له: أولا تلعنُه؟ فقال: متى رأيتَ أباكَ يلعنُ أحدًا؟

و مع هذا فيزيدُ أحد ملوك المسلمين، له حسناتٌ وسيئات، كما لغيره من الملوك، وقد روى البخاري في صحيحه، عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **أول**

---

[1] أنظر لابن تيمية: التحفة العراقية في الأعمال القلبية: تح: حماد سلامة. شركة الشهاب: باتنة. ط( )، دت. ص2. حيث بين أن المعين يجتمع فيه مقام المدح و الذم، والحسنة و السيئة.

– درء تعارض العقل مع النقل: ج1، ص346. كلامه عن أبي ذر الهروي/ ج8، ص275. في تقييم عام لأعلام الأشاعرة، و جهودهم في خدمة الإسلام و سنة النبي.

– جامع الرسائل: ج1، ص216. مجموع الفتاوى: ج4 (12-13).كلامه عن أبي الحسن الأشعري.

– الرد على المنطقيين: ج5، ص(55-58). كلامه عن ابن سينا.

– مجموع الفتاوى: ج4، ص(24- 26). مقارنته بين أهل الحديث و أهل الكلام.

جيش يغزو القُسطَنطينية مغفورٌ له "[1]. و أول جيش غزاها كان أميرهم يزيد، غزاها في خلافة أبيه معاوية"[2].

فالحق الدامغ لا يرده إلا الجهول، و الناقد الواعي يراعي الفرق بين جرحه لمن يرد عليه، و الاستفادة مما معه من علم، فيلتقط شذرات الذهب من بين الرغام، و يفرك عن الزخرف بين الركام. كما يتنبه أهل الفضل لفضائل الرجال، و لو رأوا منهم زلات، و المنصف يسدد و يقارب، و يوازن بين الأقرب و القريب، ويراعي الأهم قبل المهم.

" و ليس مما أمر الله به رسوله، و لا مما يرتضيه عاقل؛ أن نقابل الحجج القوية بالمعاندة و الجحد، بل قول الصدق؛ و التزام العقل؛ لازم عند جميع العقلاء، و أهل الإسلام أحق بذلك من غيرهم.. و من المعلوم في دين الإسلام أن اليهود والنصارى خير من الفلاسفة الخارجين عن الملل، و أصح عقلا ودينا، ولهذا كان خيار الصابئة من انتسب إلى ملة من الملل "[3].

فمنهج ابن تيمية في نقد وتقييم الناس؛ قائم على الموازنة بين السلبيات والإيجابيات، بين المصالح و المفاسد، و مراعاة قدر من يتكلم فيه في العلم ومقامه بين الناس، و التنبه للزمان والمكان الذي يعرض فيه النقد، و لمن يعرض، فأهمية التوازن في نقد الرجال، من ضرورة العدل والإنصاف مع كل أحد، فعرض الخلاف بصورة الشر المطلق، أو الموافق بالخير المطلق، ينافي منطق العقل و حال الواقع، و منهجُ أخذ الكل أو رد الجل، يمنع خيرا جما، و يغلق سبلا عدة.

و حين تكلم ابن تيمية عن أبي الحسن الأشعري و سيرته و ما قيل عن رجوعه، و تكذيب ذلك من طائفتين، واحدة تبرره بمداراة، و أخرى ترميه بالتقية، فختم الكلام، " و ليس المقصود هنا إطلاق مدح شخص أو طائفة، و لا إطلاق ذم ذلك.

فإن الصواب الذي عليه أهل السنة و الجماعة أنه: قد يجتمع في الشخص الواحد و الطائفة الواحدة ما يحمد به من الحسنات؛ و ما يذم به من السيئات، و ما لا يحمد به و لا

---

[1] لم أجد هذا اللفظ في صحيح البخاري، وإنما فيه حديث أم حرام : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول "أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم"، فقلت: أنا فيهم يا رسول الله ؟ قال: " لا ".
- صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في قتال الروم، رقم:2787.

[2] جامع المسائل لابن تيمية: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية؛ تح: محمد عزير شمس. دار عالم الفوائد: بيروت. ط(1)، 1422. ج6، ص261.

[3] درء التعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج5، ص358.

يذم. من المباحث و العفو عنه من الخطأ والنسيان. بحيث يستحق الثواب على حسناته، و يستحق العقاب على سيئاته بحيث لا يكون محمودا و لا مذموما على المباحات و المعفوات. و هذا مذهب أهل السنة في فساق أهل القبلة و نحوهم، و إنما يخالف هذا الوعيدية من الخوارج و المعتزلة، و نحوهم الذين يقولون: من استحق الذم لم يستحق الثواب"[1].

فالنسبية عامة في الأحكام و التصنيف، و أهل الضلال ليسوا سواء، فكيف بمن خالف و ثبت له مسمى الإسلام و السنة؟ و قول أئمة السنة " أن جنس المتكلمين أقرب من جنس الفلاسفة، وإن كان الفلاسفة قد يصيبون أحيانا، كما أن جنس المسلمين خير من جنس أهل الكتاب، و إن كان يوجد من أهل الكتاب من له عقل و صدق و أمانة، و لا يوجد في كثير من المنتسبين إلى الإسلام "[2].

كما قال تعالى **(وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)(آل عمران:75)**.

فكوكبة المخالفين أجمعين في سلة الضالين، ثم رميهم عن قوس واحدة، بدعاوى بيت الضلال زمرة واحدة؛ ذا منهج الرد بالمثل لا الأمثل، و تشبه بأهل البدع في تكفيرهم و تبديعهم لكل من خالفهم.

فينساق البعض لدك بعض الأفاضل في صنف الأراذل، فتحشر الصفوة معهم لهفوة، و لو أنزلت أحكام بذي الصورة على المسلمين، لما سلم أحد بعد النبي، فالمسلم مهما كمُل دينه، و رسخ مقامه في الإسلام؛ عرضة للزلات و العثرات، فلا يستساغ طرح فضائله لدعاوى سيئاته، بل ينظر من كلامه وأقواله الموافقة للحق و تقبل، و يعرض عن أخطائه.

و الأخطاء درجات، فلا تساوى الكبائر بالصغائر، ولا مسائل الخلاف والاجتهاد بأصول الدين، ولا يتبع عالم ذو فضل لتأويل، فقد يخطأ و يُرَد قوله؛ غير أنه يسلم عرضه و دينه، وليس كل من درى خطأ لأحد؛ مؤهل للطعن في صاحبه أو تصنيفه؛ فضلا عن الحكم عليه،

[1] إقامة الدليل على إبطال التحليل: ابن تيمية. ج4 ، ص169.

[2] درء التعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج5، ص361

فبين تبصر الخطأ و إنفاذ حكم في المخطئ مقامات، و شروط و موانع، والخلط في المسألة بملازمة الإثم للمخطئ بدعة افتراه الخوارج وتبعهم فيها قوم آخرون.

فتقييم الناس بمجرد تتبع الأخطاء، وتصيد العثرات، والغفلة عن حسنات الناس، دليل فساد نية وسوء قصد، و الكتاب والسنة يدلان على المنهج القويم في نقد الناس و جرحهم، بالموازنة بين الفضائل والسيئات، (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)(آل عمران:75).

و أهل الكتاب مع كفرهم (لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ (113) يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ) (آل عمران:113-114).

و منهم أمة قائمة بأمر الله مطيعة لشرعه، يقيمون الليل ويكثرون السجود ويتلون كتاب الله و يتدارسونه، (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَناً قَلِيلاً)(آل عمران:199).

و الآيات تنص على أن " **الشخص الواحد قد يجتمع فيه الحسنات المقتضية للثواب، و السيئات المقتضية للعقاب،** حتى يمكن أن يثاب ويعاقب، وهو قول جميع أصحاب رسول الله، وأئمة الإسلام، وأهل السنة و الجماعة، الذين يقولون: أنه لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من ايمان.

و أما القائلون بالتخليد كالخوارج و المعتزلة، القائلين أنه لا يخرج من النار من دخلها من أهل القبلة، وأنه لا شفاعة للرسول؛ ولا لغيره في أهل الكبائر، لا قبل دخول النار؛ ولا بعده؛ **فعندهم لا يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب، وحسنات وسيئات،** بل من أثيب لا يعاقب، ومن عوقب لم يثب"[1].

و كثير ممن يخوض في نقد العلماء و الدعاة و أهل الفضل بغير علم ولا روية، صنيعه يشوبه اعتزال، و مقاله به لوثة الخوارج، و إن كان يتبرأ منهم، غير أن تشديده على طلب

[1] التحفة العراقية: ابن تيمية. ص2.

كمال الفعال و الأقوال من الغير، فما إن يلحظ زلة — قد تكون محل خلاف- تراه مستنفرا كأنما هو قسورة، لا يألوا فيما من يتكلم إلا ولا ذمة، و لا يراعي مقاما و لا همة، فيهدم ما له وما عليه؛ فكل عنده سواء.

و الصواب عند ابن تيمية أن من جعل طريق أحد من العلماء أو العباد أفضل من هدية الصحابة فهو ضال، " **و من جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور؛ مذموما معيبا ممقوتا؛ فهو مخطئ ضال مبتدع .. و أهل السنة و الجماعة يقولون .. أن المؤمن يستحق وعد الله و فضله.. و يستحق العقاب على سيئاته.**

و إن الشخص الواحد؛ يجتمع فيه ما يثاب عليه، و ما يعاقب عليه، و ما يحمد عليه، و ما يذم عليه، و ما يحب منه، و ما يبغض منه "[1].

و العدل أن يعرف للمحسن إحسانه وللمسيء إساءته، ثم يزن بين الأمور، و لا يجوز أن يغلب جانب النظر إلى السيئات؛ على النظر إلى المحاسن والحسنات، وذا هو الفيصل القاسم بين أهل السنة و كل خارجي هو في ذا مخاصم، فلا يُغلَب النظر لجهة المعاصي على التنبه لكثرة الحسنات، و من المروءة جبر نقص و عثراتهم ذوي الهيئات؛ إلا الحدود .

يقول ابن المسيب: ليس من شريف، ولا عالم، ولا ذي فضل؛ إلا و فيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تُذكر عيوبه؛ فمن كان فضله أكثر من نقصه؛ وُهب نقصه لفضله. و قال: ظلم لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم، و تكتم خيره؛ هذا من الظلم[2].

و من الحيف تتبع زلات من عُلم خيره وفضله، و صوابه أكثر من خطئه، و التشهير بها، و تضخيمها للحط من قدره، و قد بين ابن تيمية كل الأفاضل في العلم و التقوى من البعثة إلى القيامة يحصل منهم نوع من الاجتهاد الظني الذي قد يختلط بشيء من الهوى الخفي لإقتضاء الطبائع البشرية، و إن كان مثل ذا منهم لا يمس من مقامهم و ولايتهم .

و مثل تلك الآراء و الاجتهادات البشرية تكون فتنة لطائفتين، طائفة تعظم القول و تلتزمه؛ لعظمة قائله، و طائفة تذم القول و تقدح في قائله تبعا، في ولايته و تقواه، بل في بره و كونه من أهل الجنة، بل في إيمانه.

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية.ج11، ص14.

[2] البداية و النهاية: أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي؛ تح: علي شيري. دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط(1)، 1988. ج9، ص295.

" و كلا هذين الطرفين فاسد، و الخوارج و الروافض و غيرهم؛ دخل عليهم الداخل من هذا. و من سلك طريق الاعتدال؛ عَظّم من يستحق التعظيم.. **فيُعظِم الحق و يرحم الخلق، و يعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات و سيئات، فيُحمد و يُذم، و يُثاب و يُعاقب، و يُحب من وجه؛ و يُبغض من وجه**"[1].

و في مثل بيان ابن تيمية للمسألة يقرر الذهبي أن: " الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، و عُلم تحريه للحق، و اتسع علمه، و ظهر ذكاؤه، و عُرف صلاحه و ورعه و اتباعه، يغفر له، و لا نضلله و نطرحه و ننسى محاسنه، نعم؛ **و لا نقتدي به في بدعته و خطئه،** و نرجو له التوبة من ذلك "[2].

و مثله في الدعاة و الفضلاء، فالحكم بغالب الحال، و من العلماء من عرف عنه كلام مردود عليه، و باطل في المعتقد، إلا أن له فضل في الإسلام، و قدم صدق في الدعوة و الدفاع عن ملة المسلمين، و له جهود في العلوم، و لطائف و فرائد و نكت.

فصنيع أهل العلم والأدب؛ أخذ ما صلح من قوله، و إنكار ما جانب الصواب، و ذم باطل فعله أو قوله، والعدل بذكر حسن فعاله ومقاله، ومن سكت عن ذا الميزان، فهو يستفز أتباع من يقدح فيه؛ بعدم العدل في إمامهم أو عالمهم، فيجرهم للحمية له والتعصب لجميع أقواله، كما أنه يغري الأصاغر للتحرش بالأكابر، فلا يعون مقام الكبير إذا أخطأ، و لو توهموا ذاك، فتراهم يحذفونه بما يتلقفون من سفاسف الهنات، ويكأن خرافا تناطح جبالا.

يقول ابن القيم أن : " **من له علم بالشرع و الواقع،** يعلم قطعا؛ أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح، و آثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة و الزلة، هو فيها معذور، بل؛ ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته و إمامته، ومنزلته من قلوب المسلمين"[3].

فلا يتبع العالم في ما خالف من السنة و الراجح، و لا يتابع على زلته، بل ينكر القول و يستغفر للقائل، و حين انتقد ابن القيم تقرير مفهوم الرجاء عند أبي ذر الهروي في المسالك؛

[1] منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج4، ص271.

[2] سير أعلام النبلاء: الذهبي. ج5، ص325.

[3] إعلام الموقعين: ابن القيم. ج3،ص223.

لقبه " بشيخ الإسلام"، و قال:" شيخ الإسلام حبيب إلينا و الحق أحب إلينا منه.. و نحن نحمل كلامه على أحسن محامله، ثم نبين ما فيه...

فيقال: هذا و نحوه من الشطحات التي ترجى مغفرتها بكثرة الحسنات.. أوجبت فتنة على طائفتين من الناس؛ إحداهما: حجبت بها عن محاسن هذه الطائفة .. و هذا عدوان و إسراف، فلو كان كل من أخطأ أو غلط؛ ترك جملة و أهدرت محاسنه؛ لفسدت العلوم و الصناعات و الحكم، و تعطلت معالمها "[1].

و حكى الذهبي في ترجمة القفال الشاشي:" قال أبو الحسن الصفار: سمعت أبا سهل الصعلوكي، و سئل عن تفسير القفال فقال: قدسه من وجه؛ و دنسه من وجه.

أي دنسه من جهة نصره للاعتزال. قلت: قد مر موته و الكمال عزيز، و إنما يمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، و لعله قد رجع عنها، و قد يغفر له في استفراغه الوسع في طلب الحق "[2].

و ابن تيمية بنى نقده بالموازنة على أصل ثابت عنده، و هو تفاوت الطوائف في القرب و البعد من الحق، فيسلك مع كل طائفة أو عالم مبدأ مقارنته بغيره، فكثير من أقوال الأشاعرة عند ابن تيمية أقرب إلى صريح المعقول من أقوال المعتزلة، و أقوال المعتزلة أقرب إلى صريح المعقول من أقوال الفلاسفة.

و بذلك يقرر ابن تيمية قاعدة شرعية؛ بأن كل اقترب من السنة؛ قوله أقرب إلى الأدلة الشرعية و العقلية [3].

و التنويه بالإيجابيات حال النقد أو الرد لم يأتِ مستقلاً، بل على أثر و مناقشة، فتراه حال رده على بعض المسائل ومناقشة حججها يقرن ذلك بذكر ما عند المخالف من حق. فذكره لإيجابياتهم أو مدحه لهم يُقرن بالتنبيه لما عليهم من ملاحظات عامة، مع كثير من التحفظ، فليس ابن تيمية ممن يكيل المدح أو الذم جزافاً، و لو في معاصريه المخالفين له، فمدح بعضهم، و لم تأخذه سورة الغضب والمحن التي مر بها بسببهم؛ إلى أن يقول فيهم غير الحق، أو أن يغمط ما هم عليه من أتباع للسنة، فأنصف أعلام الأشاعرة، رغم مناقشاته و ردوده

---

[1] مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: محمد بن أبو بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله؛ تح : محمد حامد الفقي. دار الكتاب العربي: بيروت. ط(2)،1973. ج2، ص(36-39).

[2] سير أعلام النبلاء: الذهبي. ج16، ص285.

[3] أنظر: درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج4، ص221.

الشديدة عليهم، فذكر ما معهم من محاسن و فضائل، و ما لهم من جهود عظيمة في خدمة الإسلام و الدفاع عنه.

هذه خلاصة منهجه في ذلك، يوضح فساد الأقوال، وأحيانا بعض مواقف أصحابها، و يبين تناقضهم، و حين يصل الأمر إلى الحكم على أشخاصهم يلتفت إلى أمور أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

الفرع الثاني: الحكم عقب بيان حال الخصم[1].

من منطلق الموازنة في حال الحكم على المعين لدى ابن تيمية التركيز على بيان حال من يرميه بفسق أو بدعة أو كفر، فكما يراعي شروط و موانع تجعله يتحفظ على الحكم على بعض أهل الفضل والعلم والتقوى، فتصنيف الناس يوجد سرد دواعي ذا الحكم.

و ذا المنهج دعوي لاستيعاب النقد من طرف أتباع من يرد عليه، أو من يقبل قوله، كيما يتبصر الكلام.

فينطلق في بداية الرد إلى وجوب بيان حال أهل البدع، ولا يعتبر من الغيبة، بل هو توثيق لتقييم الشخصيات، و عرض لتفاصيل تستدعي الحكم على المعين، غير أن باب بيان حال المعين لا يقرعه من هب و دب، فضلا عن أن يدخل، فما يباح لاستثناء يحرم بالأصل.

و حين يتكلم ابن تيمية عما يباح منها يقول:" و كذلك بيان أهل العلم لمن غلط في رواية عن النبي، وتعمد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم، و كذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر من أمور الدين، من المسائل العلمية و العملية.

فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم و عدل، و قصد النصيحة؛ فالله تعالى يثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعيا إلى بدعة فهذا يجب بيان أمره للناس؛ فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق "[2].

---

[1] أنظر لابن تيمية: الأصفهانية: ص128. درء تعارض العقل و النقل: ج2، ص(32-37)/ ج5، ص236/ ج7، ص149. التسعينية: ص (286-287)/ ص(243-244). جامع الرسائل: ج1، ص348. الجواب الصحيح:ج1، ص (170-171). مجموع الفتاوى:ج28،ص(231-232). منهاج السنة:ج3،ص36. النبوات: ص120.

[2] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: ابن تيمية. ج5، ص73.

فشرط تحول الغيبة إلى شهادة العلم والعدل، فمن قفى ما ليس له به علم فهو كاذب مفتري، و من تجاوز الحد و ترك الانصاف فهو معتد قاسط، فهذان برهانان على صدق المتابعة لهدي النبوة، و لا مكرمة لمتابعة لا تخالطها نية، و هي قول القلب بالإخلاص، فيكون المراد النصيحة لله و رسوله وللمؤمنين، فمعرفة الحق شرط كمالها رحمة الخلق.

و بعد ذاك يكون الدفاع عن عقيدة المسلمين موجبا لفضح أهل الضلال و الزندقة، ليحذر شرهم المسلمون، فمن حاد عن الطريق و جاهر بالمنكر، و دعا إليه، وجب الأخذ بيده، وكف شره، عن عوام المسلمين، ألا يلبس عليهم دينه، و رد ضلاله واجب على العلماء، نصرة لدينه، و إعلاء لسنة نبيه، و إلا اندرست معالم السنن والآثار، و صارت على سنة أهل الكتاب، بأن تختفي معالم هدي النبوة.

فأئمة البدع " بيان حالهم و تحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين.. من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل و دينه.. **واجب على الكفاية باتفاق المسلمين**.

و لولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، و كان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا؛ لم يفسدوا القلوب و ما فيها من الدين إلا تبعا، و أما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء "[1].

و كثيرا ما يردد ابن تيمية في نقده لأهل الكلام أن أكثرهم قليل المعرفة بالسنة و آثار السلف في التفسير و أصول الدين، و إن كان فيهم ممن له معرفة بذلك، إلا أن و هؤلاء صنفهم ابن تيمية إلى أربعة أنواع:

مقلدة ليس لهم خبرة بالعقليات.

من أخطئ في اجتهاداته في العقليات .

من كان له معرفة بالآثار و تعظيم للسلف؛ مع قلة خبرة رواية و دراية.

من حاول التوفيق بين كلام السلف و مقالات كلامية ظنوا صحتها.

فأما النوع الأول؛ فبين ابن تيمية أن أصحابه مقلدون لأئمتهم خاضعون لمقالاتهم، و هم يؤولون النقل على أصول أئمتهم، فإما أن يظنوه موافقا لهم، و إما أن يعرضوا عنه مفوضين لمعناه.

[1] جامع الرسائل: ابن تيمية. ج1، ص348.

أما النوع الثاني؛ فمع غلطهم فيما اجتهدوا فيه من العقليات لم تكن لهم من الخبرة بكلام السلف و الأئمة ما كان لأئمة السنة.

أما النوع الثالث؛ فمع معرفتهم بالآثار السلفية و تعظيمهم للسلف؛ فلم يكن لهم الخبرة بالكتاب و السنة و آثار السلف، لا من جهة الرواية، و لا من جهة الدراية، و قد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للمتكلمين و لهذا كانوا تارة مع التأويل، و أخرى مع التفويض.

أما النوع الرابع؛ فله خبرة بالعقليات الكلامية مع موافقة في أصول، و درايتهم بمخالفة المشهورة عند أهل السنة و السلف مع ذكر على وجه الإجمال، فأرادوا التوفيق بين ما عند أهل السنة و بين موافقة الجهمية في تلك الأصول العقلية التي ظنوها صحيحة، و لم يكن لهم من الخبرة المفصلة بالكتاب و السنة و فهم السلف ما كان للأئمة، فكان مذهبهم مركبا، وكلا الطائفتين ينسبه إلى التناقض، فتجدهم يذكرون مذهب السلف على وجه الإجمال و يلتزمونه، أما مقالات أهل الكلام؛ فحكاية خبير بتفاصيلها، و هؤلاء كان كلامهم نافعا في معرفة تناقض بعض المتكلمة و فساد أقوالهم[1].

الفرع الثالث: مراعاة العدالة و القصد[2].

يراعي ابن تيمية في تقييم المعين مصداقيته الأخلاقية و مروءته، فالصادق في كلامه صادق في بحثه عن الحق والاجتهاد لبلوغ الصواب، و مجانبته للصواب ليس عن عمد و عناد؛ بل ليقين فيما عنده، و مثل هذا رجوعه للحق يسير، والله يصدق من يصدق القصد إليه.

فقد يكون صادقا في خدمته للإسلام، عدلا في تدينه، ذا مروءة وحكمة، لا يحمل غشا لأهله، فلا يتجرأ أحد أن يرميه بالكذب أو الافتراء.

فيرد ما أخطئ به، و يحفظ فضله و علمه، فكان الأصل العملي عمدة في الحكم على المعين، ثم الأصل العلمي في تقييم الملكة العلمية.

---

[1] درء تعارض العقل و النقل: ابن تيمية. ج 2، ص(32-37).

[2] أنظر لابن تيمية: إقامة الدليل على إبطال التحليل: ج4، ص(164-). بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: ج6، ص(123-127). التسعينية ص249. جامع الرسائل: ج1، ص169. درء تعارض العقل والنقل: ج1،ص162/ ج2، ص311. شرح الأصفهانية:ص123. الصفدية: ج1، ص212. منهاج السنة: ج2، ص279.

فكان ينزه من روى في مؤلفاته أحاديث أو آثار موضوعة، أو نسب للسلف ما لم يصح عنهم لا بسند و لا بمعنى، و يجل مقامه عن قصد الكذب، و ينزه مكانته العلمية عن تعمد العناد، و كان تقييمه ذا حتى للفلاسفة اليونان؛ و كثير من أئمة الكلام.

و من أولئك الغزالي، فقد وردت في مصنفاته روايات موضوعة و ما لا أصل له، بل و قصص مختلق و أكاذيب، غير أن ابن تيمية اعتذر له و قال: " **و لم يكن ممن يتعمد الكذب، فإنه كان أجل قدرًا من ذلك،** و كان من أعظم الناس ذكاء و طلبًا للعلم، و بحثًا عن الأمور و لما قاله. كان من أعظم الناس قصدًا للحق، و له من الكلام الحسن المقبول أشياء عظيمة بليغة، و من حسن التقسيم و الترتيب ما هو به من أحسن المصنفين"[1].

و قال عن الجويني حين يحكي عن المعتزلة و الكرامية قولا لا يعلم ثبوته :" و معلوم أن هذا القول لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، و لا نعرف هذا القول عن معروف بالعلم من المسلمين، و لا رأينا هذا في شيء من كتب المسلمين، و لا سمعناه من أحمد منهم.. و أبو المعالي و أمثاله أجل من أن يتعمد الكذب، لكن القول المحكي قد يسمع من قائل لم يضبطه"[2].

فخبرة ابن تيمية بسيرة أبي المعالي و درايته فضله؛ تؤكد له أن مقام الرجال ينزههم عن تلك الزلات عمدا، و الخبرة بكلامهم تمكنه من دراية مقاصدهم و التنبه لأسباب بعض الأخطاء التوثيقية.

و حين رمى بعض أهل الحديث ابن كلاب بتهمة التنصر دافع ابن تيمية عنه، و بين أن ذا افتراء من بعض الجهمية و المعتزلة الذين يرون أن إثبات الصفات من دين النصارى على أصل اعتقدوه، و كان ابن كلا من متكلمي أهل السنة و الجماعة، و له فضل في الردود على طوائف المبتدعة، غير أن من روى تلك التهم عليه من أهل الحديث أرادوا التنفير منه، فلم يحققوا تلك الإشاعات.

" و المقصود هنا: التنبيه على أصل مقالات الطوائف، وابن كلاب أحدث ما أحدثه لما اضطره إلى ذلك من دخول أصل كلام الجهمية في قلبه، و قد بين فساد قولهم بنفي علو الله ونفي صفاته، وصنف كتبًا كثيرة في أصل التوحيد والصفات، وبين أدلة كثيرة عقلية على

---

[1] بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية:ابن تيمية. ج6، ص127.

[2] درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج2، ص311.

فساد قول الجهمية، وبين فيها أن علو الله على خلقه و مباينته لهم من المعلوم بالفطرة والأدلة العقلية القياسية، كما دل على ذلك الكتاب و السنة "[1].

قال الزركشي: " قال الحافظ ابن عدي: قلت للربيع: ما حمل الشافعي على روايته عن إبراهيم بن أبي يحيى مع وصفه إياه أنه كان قدريا ؟

فقال: كان الشافعي يقول: لأن يخر إبراهيم من السماء أحب إليه من أن يكذب.

و قال الخطيب: و تحقيق ما ذكرناه أن أئمة الحديث كالبخاري ومسلم وغيرهما رووا في كتبهم عن أهل الأهواء حتى قيل: لو حذفت رواياتهم لابيضت الكتب "[2].

الفرع الرابع: الاجتهاد عذر[3].

طلب الحق بصدق و أهلية يبرئ ذمة المسلم، و التقوى بقدر المستطاع، و المشقة تسقط الكلفة، " فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض؛ ليس له غرض سوى الحق، و قد سلك طريقه. و أما متبع الهوى المحض؛ فهو من يعلم الحق و يعاند عنه.

و ثم قسم آخر- وهم غالب الناس- وهو أن يكون له هوى، وله في الأمر الذي قصد إليه شبهة، فتجتمع الشهوة والشبهة، ولهذا جاء في حديث مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " **إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشهوات، و يحب العقل الكامل عند حلول الشبهات**"[4].

فالمجتهد المحض مغفور له أو مأجور، وصاحب الهوى المحض مستوجب للعذاب. وأما المجتهد الاجتهاد المركب على شبهة وهوى؛ فهو مسيء، وهم في ذلك درجات بحسب ما يغلب، وبحسب الحسنات الماحية.

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج5، ص555.

[2] البحر المحيط: الزركشي. ج4، ص270.

[3] أنظر: منهاج السنة: ابن تيمية. ج5، ص54.

[4] ورد في: مسند الشهاب القضاعي، إن الله يحب البصر النافذ عند مجيء الشهوات. حديث:1003. قال العراقي: أخرجه قال العراقي: أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث عمران بن حصين ، و فيه حفص بن عمر العدني، ضعفه الجمهور.

- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: أبو الفضل زين الدين بن إبراهيم العراقي. دار ابن حزم: بيروت. ط(1)، 2005. ج 4، ص 401.

و أكثر المتأخرين من المنتسبين إلى فقه أو تصوف مبتلون بذلك"[1].

فتوافر الضبط و الإتقان في المعين، و أن ذا الذي قاله هو مبلغ علمه، أو تقليد لغيره في هذه المسائل، مع صدقه في طلب الحق النافع، و تحري الصواب في الأقوال و الفعال،" فالمجتهد المستدل من إمام و حاكم، و عالم و ناظر، و مناظر ومفت وغير ذلك، إذا اجتهد واستدل، فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب؛ إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة، خلافا للجهمية المجبرة.

و هو مصيب؛ بمعنى أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر، وقد لا يعلمه؛ خلافا للقدرية والمعتزلة؛ في قولهم: كل من استفرغ وسعه علم الحق، فإن هذا باطل كما تقدم، بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب"[2].

و لا يفرق بين المسائل العقدية و الفقهية، لذا أنكر على من كفر المعتزلة أو الكرامية، فالاجتهاد في مسائل العقيدة واقع، و الخطأ في مسائل العقيدة يتصور و معذور أو مأجور، و حديث أجر المجتهد المخطئ ينزل كذلك على من اجتهد في مسائل الفقه العملية.

و السلف " تنازعوا في مسائل علمية اعتقادية، كسماع الميت صوت الحي، وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد – صلى الله عليه وسلم – ربه قبل الموت، مع بقاء الجماعة و الألفة.

و هذه المسائل منها ما أحد القولين خطأ قطعًا، ومنها ما المصيب في نفس الأمر واحد عند الجمهور اتباع السلف والآخر مؤد لما وجب عليه بحسب قوة إدراكه"[3].

فالاجتهاد عذر مقدم، ولا يتبع مجتهد فيما أخطأ، و "كثير من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد، و هي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة.

بخلاف من والى موافقه و عادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه؛ دون موافقه في مسائل الآراء و الاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من

[1] القواعد النورانية الفقهية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تح: عبد السلام محمد علي شاهين. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)،1994. ص16.

[2] منهاج السنة: ابن تيمية. ج5، ص54.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية.ج19، ص123.

أهل التفرق و الاختلافات. و لهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع الخوارج المارقون"[1].

الفرع الخامس: القرب من السلف قرب من الحق[2].

يقرر ابن تيمية أنه: كلما كان الناظر قريبا من منهج أهل السنة و الجماعة، في المقالات و المنهج والسلوك؛ كان قريبا من الحق الذي دلت عليه نصوص الوحي.

لأجل ذلك نجد ابن تيمية يتتبع فيما ينتقد تعظيمه لأقوال الأئمة و السلف، وأعلامهم وشيوخهم، واقتفاؤه للسنة والحديث، و يدفع عن بعض المتكلمين و يعدهم من أهل السنة والجماعة لما لهم من فضل وتعظيم للسنن، و دفع لأصحاب المقالات الفاسدة كالجهمية، و من قال بمقالهم، "و كان ممن انتدب للرد عليهم أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، **و كان له فضل و علم ودين.. و هو خير وأقرب إلى السنة** "[3].

ثم بين ابن تيمية أن تهمة التنصر التي ألصقت به كذب، أشاعه عنه طائفة من الجهمية و المعتزلة، لإعتقادهم أن من أثبت الصفات فقد قال بقول النصارى. ثم جاء طائفة من اهل الحديث ممن ينفرون من مقالاته فحكوه دون تحقيق و لا تثبت لينفروا منه، و ذا مسلك باطل لازال قائما إلى يومنا، و منطقه و منطلقه أن الغاية تبرر الوسيلة، و من وقع في بدعة أو وقع عليه مسماه استبيح عرضه و دينه لغاية التنفير منه و من بدعته، و يستعينون بالغث و القش فقط لإحراقه.

" و من المعلوم- بعد كمال النظر و استيفاء- أن كل من كان إلى السنة وإلى طريقة الأنبياء أقرب، كان كلامه في الإلهيات بالطرق العقلية أصح كما أن كلامه بالطرق النقلية أصح، لأن دلائل الحق وبراهينه تتعاون و تتعاضد، لا تتناقض و تتعارض "[4].

---

[1] المصدر نفسه: ج3، ص348.

[2] أنظر لابن تيمية: التسعينية:ص(256-257). درء تعارض العقل و النقل:ج2،ص308/ج6،ص248/ ج7،ص(238-239). شرح الأصفهانية: ص(77-78). الصفدية:ج1،ص(160-161). مجموع الفتاوى: ج 8، ص230. النبوات: ص198.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج5، ص555.

[4] درء تعارض العقل و النقل: ابن تيمية. ج6، ص248.

و كلام ابن تيمية مبني على استقراء و تفحص لمصنفات و مقالات أهل الكلام و دراية بخلفياتها و مسالكهم في النظر و الدلالة، فكان أن تقرر لديه أن الكلابية العراقيين كأبي الحسن الأشعري و الباقلاني و أمثالهم: أقرب إلى السنة و أتبع لأحمد بن حنبل وأمثاله، من أهل خراسان المائلين إلى الكلابية.

و أكد ابن تيمية في كذا موضع من تضاعيف كتبه أن أبي الحسن الأشعري أقرب إلى مذهب أحمد بن حنبل و أهل السنة من كثير من متأخري الحنابلة ممن مال لمقالة المعتزلة[1]. و هو أقرب إلى السلف من كثير من أتباعه[2]. و من ثم كان الأشاعرة أقرب الطوائف إلى السلف[3].

فقول الأشعري أقرب إلى صريح المعقول من قول غيره، و ذا ما أفصح عنه ابن تيمية في مواضع عديدة، و قرر بناء على تلك الأمثلة أن:" كل من كان أقرب إلى السنة فقوله أقرب إلى الأدلة الشرعية، فكذلك قوله أقرب إلى الأدلة العقلية [4].

الفرع السادس: خدمته للإسلام[5].

يتقدم النظر في الشخصيات الإسلامية مراعاة خدمتها لدين الله تعالى و الانتصار له، من جهاد لأهل البدع الغالية، و دفاعه لصولات أهل الكفر باللسان و السنان، و دعوته للكفار و نشره للإسلام و لو مع شبهة أو بدعة، لذا نلحظ إنصاف ابن تيمية لأعلام الأشاعرة:" وعلى الرغم من مناقشاته الشديدة لهم؛ إلا أنه ذكر ما عندهم من إيجابية، وما لهم من جهود عظيمة في خدمة الإسلام و الدفاع عنه "[6].

---

[1] جامع الرسائل والمسائل: ابن تيمية. ج3، ص(130-131).

[2] شرح الأصفهانية: ابن تيمية. ص (77-78).

[3] النبوات: ابن تيمية. ص198.

[4] درء تعارض العقل و النقل: ابن تيمية. ج7، ص(238-239) .

[5] أنظر لابن تيمية: درء تعارض العقل و النقل: ج،4 (279-281)/ ج8، ص275. الرد على المنطقيين: ص(142-143). الصفدية (270/1-271). مجموع الفتاوى: ج4، ص18/ ج3، ص281/ ج4 (12-13)/ ج5، ص(557-558)/ ج13، ص99.

[6] موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود. ج2، ص199.

و مهما قيل في الردود على الأشاعرة و الماتريدية و الكلابية و بعض أعلام الصوفية من أهل السنة و الجماعة؛ فإن تعظيمه عند المسلمين لم يكن إلا لخدماته لدين الله تعالى، " **فإن الواحد من هؤلاء له مساع مشكورة في نصر ما نصره من الإسلام** .. فحمدهم .. بما لهم من السعي الداخل في طاعة الله و رسوله.. و ما من أحد من هؤلاء ومن هو أفضل منه إلا و له غلط في مواضع "[1].

فمن قواعد أهل السنة والجماعة التي قررها أئمة السلف؛ التزام العدل والإنصاف مع أعدائهم، فيعرفون لمن خالفهم مكانه، و يحفظون له قدره، فالمخالفين درجات، فيقرون بما للخصوم من حق؛ فضلا عن من خالف و هو منهم، و لم يعادهم، و لا يعميهم ما يجدونه عندهم من ضلال فيصدهم عن قول الحق فيهم، أو يجرمنهم ألا يقسطوا فيه، أو يتحروا الصدق و اليقين فيما ينسب لغيرهم من مقال أو فعال.

" و من هذا الباب هجر أحمد للذين أجابوا في المحنة قبل القيد، ولمن تاب بعد الإجابة، ولمن فعل بدعة ما، **مع أن فيهم أئمة في الحديث والفقه والتصوف والعبادة، فإن هجره لهم والمسلمين معه؛ لا يمنع معرفة قدر فضلهم** "[2].

فأهل السنة يلتزمون السنن و السند مع أنفسهم و مع من يخالفهم، ولذلك فهم يقسمون من عاداهم إلى قسمين:

أ- أهل كفر و عناد؛ فهؤلاء يجاهدونهم، و يكشفون باطلهم، و يردون عدوانهم و بغيهم.

ب- أهل بدعة أو عصيان؛ فهؤلاء يحمدون لهم ما عندهم من إيمان و جهاد و خير، و سبق في خدمة للإسلام، يعيبون ما هم عليه من بدعة، وينقضون ما فيها من ضلال مخالف لمذهب أهل السنة[3].

و يفرقون بين الساكت عن بدعته و المجاهر، و بين الداعي و المكتفي بنفسه، فلا يقررون أحدا، و لا يستنطقون ساكتا، و لا يتهمون سرائر مسلم، بل هم مع المسلمين كافة على أصل العدالة حتى يثبت بيقين خلاف الأصل[4].

---

[1] درء تعارض العقل و النقل: ابن تيمية. ج8، ص275.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج10، ص377.

[3] موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود. ج1، ص71.

[4] أنظر: إقامة الدليل على إبطال التحليل: ج1، ص441. الفتاوى الكبرى: ج6، ص442.

و من كان داعيا إلى بدعته فالموقف منه يشتد؛ حسب خطورة المقالة الضالة التي أتى بها، فيقدرون المخالفة بقدرها، ولا ينفخون في الصغائر و اللمم، و يغلون في النكير على الحقير، بل يعملون مقاصد الإسلام ومسالك النقد و النقض، و مراتب الأولويات، وحسب المصلحة التي تنجم عن كشف البدعة وتفسيق صاحبها، أو الستر و الرد بإجمال.

و كثير من أهل الكلام خاضوا فيما تكلموا بصدق نية و جهاد في الإسلام، و خدمة للمسلمين، " **ثم ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة** و حسنات مبرورة، له من الرد على كثير من أهل الإلحاد، و الانتصار لكثير من أهل السنة و الدين، **مما لا يخفي على من عرف أحوالهم، و تكلم فيهم بعلم وصدق، و عدل و إنصاف**"[1].

و حكى ابن تيمية نشر المعتزلة لتعاليم الإسلام في مواطن بعيدة؛ و إن كان فيه بدعة فهم نقلوا أناس من الكفر و الشرك إلى دين التوحيد، و كثيرا ما يمدح الأشاعرة دفاعهم عن السنة و ردودهم على المعتزلة و الجهمية و الرافضة و الباطنية و أهل الكتاب. " **فصاروا بما يقيمونه من السنة و يردونه من بدعة هؤلاء** و نحوهم لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك، وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقهوه كأبي الوليد الباجي، و القاضي أبي بكر بن العربي و نحوهما، لا يعظمون إلا بموافقة السنة و الحديث"[2].

و يعتمد منهج ابن تيمية في هاته القاعدة على قواعد سابقة و هي التفريق بين القول و قائله؛ فيميز بين الناظر و النظرية، لأن لكل حيثيات حال الحكم.

ثم قاعدة بيان حال الخصم بالنظر في تدينه و التزامه.

ثم قاعد الاجتهاد عذر مقدم.

مع تقريره أن العقيدة لا تخلو أبواب فيها و مسائل دقيقة من الاجتهاد و النظر، و الاختلاف فيها يصعب درؤه.

ثم قاعدة الموازنة و تأصيل أن الخطأ لا يهدم كل ما للمجتهد المخلص، و التوبة بل الحسنات تمحي السيئات و كثرة الصواب يغفر قليل الأخطاء.

---

[1] درء تعارض العقل و النقل: ابن تيمية. ج1، ص346.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص18.

الفرع السابع: العبرة بالخواتيم[1].

من باب التفريق بين الحكم على المقالة و الحكم على صاحبها؛ النظر في خاتمة هذا العالم أو الفاضل أو القائل، فقد يكون ممن رجع و تاب، و صرح بذلك، أو أنه في آخر عمره رضي مسلك أهل الحديث. و من كثر اضطرابه في أقواله ينظر في المخالف منها و يفرك، و يقبل الصواب و يذكر، فله حسنات وله سيئات، و من أعلى النكير بتغليب السيئات على الحسنات فيما لا نص فيه، فإنما يثير حمية الخصوم و تعصب الأتباع، فيحرك فتنة كانت موءودة، و يستحدث خلافا قُبر، و لو نقد بعلم و أدب، لوسع الخاطر؛ و أجلى نظر الناظر، فيتبصر القاصر عن فهم حقيق كلام شيخه، و يعيد النظر في ما شابهه.

و العبرة بالخواتيم، خاصة في من كثر اضطراب النقل عنهم، أو اختلف حالهم في أواخر أيامهم، أما من كان مجاهرا بالفجور و مقالات الكفر و الضلال، فالعبرة فيه بأصله الظاهر، و يقضي فيه أهل العلم بما علم منه يقينا، و يجرح باليقين الثابت، ولا يتوقف إلا فيمن أُشكل أمره.

و ممن توقف ابن تيمية في الحكم عليهم و أحال العلم بآخر عملهم إلى الله تعالى لاضطراب كلامهم و النقل عنهم ابن عربي، لأنه يرى أنه أقرب الاتحادية إلى الاسلام " لما يوجد في كلامه من الكلام الجيد كثيرا، و لأنه لا يثبت على الاتحاد ثبات غيره، بل هو كثير الاضطراب فيه، **و الله أعلم بما مات عليه** "[2].

و بعد أن فصل بيان حال الطوسي من مجاهرة بإسقاط التكاليف و عداء للإسلام و المسلمين، قال: " و مع هذا فقد قيل: إنه كان آخر عمره يحافظ على الصلوات، و يشتغل بتفسير البغوي و الفقه ونحو ذلك، **فإن كان قد تاب من الإلحاد فالله يقبل التوبة عن عباده و يعفو عن السيئات** "[3].

---

[1] أنظر لابن تيمية: الاستقامة: ج1، ص(79-80). درء تعارض العقل و النقل: ج6،ص 210. جامع الرسائل والمسائل: ج1، ص(116-117). مجموع الفتاوى: ج 2، ص143/ ج 3، ص 33. منهاج السنة النبوية: ج2، ص123.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج 2، ص143.

[3] منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج2، ص123.

و حين فرك ابن تيمية مقالة الاتحادية و سبر أغوارها و رصد مقاصدها، و فرز لوازمها، بين أنها مقالة أهل الإلحاد و أصحابها من يجب جهادهم و بيان ضلالهم، خاصة في تشبيههم للأولياء بالأنبياء.

ثم ختم الفصل بقوله: " و المقصود هنا رد هذه الأقوال، و بيان الهدى من الضلال، و أما توبة من قالها و موته على الإسلام، فهذا يرجع إلى الملك العلام، فإن الله يقبل التوبة عن باده ويعفو عن السيئات ومن الممكنات أنه قد تاب جل أصحاب هذه المقالات والله تعالى غافر الذنب قابل التوب شديد العقاب "[1].

الفرع الثامن: العقوبة مقاصدية[2].

من استقرأ أقوال الأئمة في الهجر يتبصر أنها فتاوى أعيان، يعلم المفتي حقيقة حال المهجور، و واقعه المحيط به، و ملابسات ما يجعله يحكم بذلك، بعد النظر في محيط المعاقب، و مراعات الأولويات، وإعمال مقاصد الإسلام في العقوبة الفردية.

" فإن الهجر نوع من أنواع التعزير و العقوبة، نوع من أنواع الهجرة؛ التي هي ترك السيئات.. فالهجر تارة نوع من التقوى، إذا كانت هجرًا للسيئات، كما قال تعالى(**وإذا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ * وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**)(الأنعام:68 – 69) "[3].

[1] جامع الرسائل والمسائل: ابن تيمية. ج1 ، ص117.

[2] أنظر لابن تيمية: إقامة الدليل على إبطال التحليل:ج3،ص425. اقتضاء الصراط المستقيم:ج1، ص(181-186). العبودية: ص85. مجموع الفتاوى: ج3،ص(285 - 286)/ ج28،ص(212 - 216). منهاج السنة النبوية:ج1،ص (27-29).

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج28، ص 210.

و يوضح ابن تيمية أن باب الهجر كعقوبة مشروط بالقدرة،" يختلف اختلاف الأحوال من قلة البدعة و كثرتها و ظهور السنة و خفائها و أن المشروع قد يكون هو التأليف تارة و الهجران أخرى "[1].

و يقسم ابن تيمية الهجر إلى هجر ترك و هجر عقوبة، و تقديره بالمصلحة الشرعية التي يراها القاضي أو المفتي، لذا لا يصح من الطلب التصدر لتقرير من يهجر و إصدار الأحكام عليه؛ لفقدانهم للأهلية التي تمنحهم أحقية تقدير المصلحة الشرعية و الدنيوية في ذلك إما لقلة علم أو قلة حلم.

فإذا لم يكن في الهجر انزجار أحد، و لا انتهاء أحد، بل بطلان حسنات، و تعطل درء سيئات، كانت المداراة أولى لدفع الضرر إن وجد، و لعله فيه تأليف الفاجر القوي.

فإذا تعذر إقامة الواجبات إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب: كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيرًا من العكس.

و كثير من أجوبة الأئمة خرج على سؤال سائل، قد علم المسؤول حاله، أو خرج خطابًا لمعين قد علم حاله، فيكون بمنزلة قضايا الأعيان الصادرة.. إنما يثبت حكمها في نظيرها. و قد أخطأ من جعل ذلك عامًا، فاستعمل من الهجر و الإنكار ما لم يؤمر به [2].

مع تنبيه ابن تيمية على ضابط التفريق بين "**المبتدع الساكت**" و "**المبتدع الداعي**"، **و هذه من أهل أصول السلف، و المخالفون لها على دين الجهمية و الخوارج و المعتزلة و هم قد كان الخوارج أول من امتحن المسلمين في عقائدهم، لأن الأصل في المسلم العدالة في دينه حتى يجاهر أو يظهر علنا ما ينقض إسلامه و يخرجه من الملة، و يشهد عليه العدول و يحكم القاضي، و إلا فلا يقرر بسريرته، و يستنطق عن معتقده.**

كذا من أصول السلف اليت يقررها ابن تيمية في الهجر أن يكون في البدع الظاهرة المنكرة مما لا يخفى على جمهور المسلمين، لا في الدقائق، و ما لا يتبصره حتى طلبة العلم أو العلماء أنفسهم، خاصة حال كثرة الاضطراب و شدة الاشتباه، أو عموم البلوى بتلك البدعة، فإن كان العلاج الهجر؛ فمن يدعو و يبين السنة ؟

[1] منهاج السنة: ابن تيمية. ج1 ، ص28.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج28، ص 210.

الفرع التاسع: الولاء باق مع البدعة[1].

الحكم على المخالف للكتب والسنة بالبدعة لا ينفي بقاءه في زمرة المسلمين، وبقاء حقه من الولاء من إخوانه المسلمين، فالعقوبة لا تنفي الولاء، و البراء من الفعل لا يوجب سقوط الولاء مطلقا، فالبراء متجزئ بحسب المسائل، و بعض من صنف في الولاء و البراء، يلزم الاقتران الفعلي بينهما، ويستدل بنصوص من القرآن نزلت في كفار ومنافقين، ويتبع بآثار للسلف كانت فتاوى تعيين، و يهمل آثار تثبت البراء مع بقاء أصل الولاء.

فأهل الكلام على درجات " منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، و منهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

و من يكون قد رد على غيره من الطوائف .. فيكون محمودا .. لكن يكون قد جاوز العدل في رده.. فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها...

و هذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة و الجماعة. و مثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ "[2].

و تقعيدهم لتلازم البراء ينفي الولاء، أصله تأثيم المخطئ، و ملازم السيئة للخطء، و هو خلاف ملازمتها للخطيئة، و هو أصل اعتزالي بتحقيق الوعيد، ونفي اجتماع الحسنات مع السيئات، و الجمع بين المدح و الذم، و عدم اعتراف بتفاضل الحسنات، وتفاوت السيئات، فيتبرأ من القول و يسلم جانب القائل، ويتبرأ من القائل لفعل، و يوالى لأفعال أخر.

فقد " يقترن بالحسنات سيئات إما مغفورة؛ أو غير مغفورة، و قد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة؛ إلا بنوع من المحدث، لعدم القائم بالطريق المشروعة علما و عملا"[3].

و مثال لذلك موقف ابن تيمية من ابن مخلوف، فقد أرسل رسالة من السجن يحكي فيها الخلاف معه والفتنة الواقعة لأجل ذلك، و ضمنها قوله " وأنا والله من أعظم الناس معاونة على

---

[1] أنظر لابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم: ج1، ص(126-133). جامع الرسائل: ج2، ص(255-261). مجموع الفتاوى: ج 3، ص(227، 288)/ ج6، ص503/ ج7، ص507/ ج6، ص503/ ج10، ص377/ ج24، ص 174/ ج28، ص(205- 210).

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج3، ص 382.

[3] المصدر نفسه: ج10، ص366.

إطفاء كل شر فيها و في غيرها، و إقامة كل خير، **و ابن مخلوف لو عمل مهما عمل؛ و الله ما أقدر على خير إلا و أعمله معه، و لا أعين عليه عدوه قط** "[1].

فإذا توافرت هاته الصفات في أي إنسان، و لو تلبس ببدعة، فذاك لا يمنع ابن تيمية من إيراد كلامه و الاستدلال به في مضانه، و الحكم فيه بالعدل والإنصاف، و بيان فضائله و حسناته، مع شدة تحذيره من البدع و أهلها، فهو يجعل لكل مقام مقاله، فلا يمتنع عن الكلام فيهم بقسط و إنصاف، " فإن كثيرا من المنتسبين إلى السنة ردوا ما تقوله المعتزلة و الرافضة و غيرهم من أهل البدع بكلام فيه أيضا بدعة و باطل، و هذه طريقة يستجيزها كثير من أهل الكلام، و يرون أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد "[2] .

" فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاويًا وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وإذا كان قادرًا على أن يولي في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع و الفجور منعه "[3].

و اعتقاد خلو دين المسلم من الأخطاء و البدع بعد عصر النبوة جهالة مركبة من فكر متطنع يحدو غالبا للتعميم و المطلق في الحكم و النظر، و يميل للتنفير، و يتطلع لفرك السيئات مع غض البصر عن الحسنات و لو عظمت، فلا يدرأ بالحسنة السيئة بل يتبع الحسنات سيئة تمحوها بكلها.

و لو عدى لهدي السلف نجد أحمد بن حنبل -إمام السنة- حين فتن الناس في عصره بالقول بخلق القرآن بل سعى الجهمية إلى إجبار الناس على ذا المعتقد بالقوة و الإكراه و الترهيب، و امتحنوا المسلمين في عقائدهم و قرروهم بسرائرهم، و من لم يوافق عوقب بالضرب و الحبس، و القتل و العزل عن الولايات، و قطع الأرزاق، و رد الشهادة، و ترك تخليصهم من أيدي العدو، لأن أولي الأمر من الجهمية يكفرون كل من لم يكن جهميًا: **فلا يولونه ولاية، و لا يفتكونه من عدو، و لا يعطونه شيئًا من بيت المال و لا يقبلون له شهادة و لا فتيا و لا رواية. و يمتحنون الناس عند الولاية و الشهادة و الإفتكاك من الأسر وغير**

---

[1] المصدر نفسه: ج3، ص271.

[2] منهاج السنة: ابن تيمية. ج2، ص159.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج 3، ص288.

ذلك. و من كان داعيًا إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه أو حبسوه، و رغم ذلك فإن علماء السلف استغفروا لهم .[1]

و هؤلاء الجهمية بعقليتهم المزاجية في فرض الرأي على الآخر، يقابلهم متشددو أهل السنة و الجماعة بنفس العقلية في تبني المعتقد و الإلزام به.

لذا يتميز أصحاب هذا المزاج العقدي الفكري بسلوكيات مفرطة في تتبع العورات و ترصد العثرات، و همة عالية في التفريق بين الصفوف و تصنيف المسلمين بمعايير لم يرص قواعدها أهل العلم، لأن طبعهم التعالم و التجاسر على الأكابر. فكان من نتاج فكرهم أن المسلم المبتدع يذم مطلقا و يحذر منه، و ليس له حق عليهم، بل يقربون و يبذلون الجهد في الدعوة بالتي هي أحسن مع الكفار، و لا يلقون من وقع في بدعة إلا متجهمين منه، لأن غرضهم التميز بالانفراد بالحق، و الاعتزاز بالقلة النخبوية، فلا يهمهم الدعوة و زيادة الخير و تكثير السواد، بقدر ما تشرئب أعناقهم بالصياح على من يزل لطرده من جماعة المسلمين أهل السنة و الجماعة.

فكان من أصولهم في البراء من المبتدعة و الغلو في ذلك تسليط خصومهم و أعدائهم عليهم، و إن كان العدو مسلما قد اختصم في شؤون دنيوية، و إسقاط أخوة الإسلام عنهم، بل سلوك أفراد من هؤلاء يتطرف أكثر حدة من سلوكهم مع أهل الكتاب و غيرهم، لدرجة محاولة التفريق بين الزوجين؛ و قد رأيت و سمعت غرائب حدثت في بلادنا منهم.

كما صدهم معتقدهم الفاسد في مفهوم الولاء و البراء إلى التصادم مع المجاهدين و المقاتلين معهم في صف واحد ضد عدو كافر ملحد محتل لأفغانستان، حتى تسارع كبار العلماء لتخفيف الأزمة، و إفهام هؤلاء أن الخلاف غالبه علمي، و إن كان عقدي، فليس البراء من المعتقد لدرجة رصف المسلم المبتدع مع العدو الكافر الحربي، أو ترك التعاون أو إعانة المسلم المبتدع على الكافر الحربي.

و في مجال الإغاثة الإنسانية و الجمعيات الخيرية الدعوية و الإجتماعية، حصل منهم الكثير بمنع أموالهم عن التبرع لها، بل و السعي في تعطيل نشاطها في دولة جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا بعد استقلالها، بداعي أنها جمعيات ينشط فيها مبتدعة.

[1] المصدر نفسه: ج6، ص503.

و عجب منهم أنهم يقدمون ابن تيمية في مصاف من يرجع لقوله، و هو قد مدح المعتزلة بالرافضة على إخالهم قوم من المشركين إلى الإسلام، لنشاطهم الدعوي في السعي في أقاصي الأرض، و قرر أن دخول المشركين إلى الاعتزال أو الرفض لا ينفي دخولهم للإسلام، و عذر الجهل مقدم، و على الداعي السني أن يسعى فيما سعى فيه غيره؛ فإن سبقوه فقد خففوا عنه جانب من الدعوة و نقلوا المدعو درجة نحو الإسلام فبقي له أن ينقله درجة نحو السنة.

فابن تيمية لم يكن من منهجه غض الطرف عن حسنات الأفراد أو الجماعات و الطوائف؛ إن وجدت لهم، مع العلم أن وجودها لا يزيد لصاحبها فضيلة تمحي انتقاده فيما أخطأ.

و من كان سعيه تجهيل و تفسيق، بل الطرد مباشرة من الفرقة الناجية لكل من وردت منه زلة، أو اقترف بدعة، فهو على دين الطوائف الغالية من الرافضة و الخوارج و جهال النساك من القبوريين، إذ منطلقهم واحد و هو تقديس الفرد الموالى، و تدنيس الفرد المخالف، و مبدؤهم: **انتفاء اجتماع الحسنة و السيئة.**

فمن رؤي منهم زلل ترك كلية، و لا يرقب فيه و لا منه خيرا، بل يغمط ذكره الحسن، أبدا، و أكثر ينكر على كل من مدح فعلا عنه، و لو كان ذلك الفعل أو القول صائبا.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: نماذج نقد ابن تيمية للعقائد.

نقد المخالف في العقيدة يستدعي ملكة في جمع الأقوال، و استيعاب المفاهيم، و تبصر بالمقالات، و دراية بتقاسيم الفرق و مسالك استدلالها، و فهم لمصطلحاتها، و تنبه لخلفيات نظرياتها، مع إحاطة بقواعدها العامة و أصولها، و ما تفرع عنها من طوائف أو اجتهادات لبعض أتباعها، و أحسن ما يكون في حكاية الخلاف؛ أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، و أن ينبه على الصحيح منها، و يبطل الباطل، و تذكر فائدة الخلاف، و ثمرته، لئلا يطول النزاع و الخلاف فيما لا فائدة تحته.

و الخلاف منشأه النزاع، و هو في نوعين، أحدهما فيما لا فائدة ترجى منه، كلون كلب أصحاب الكهف، و لون النملة التي كلمة سليمان، و ناقة ثمود، و مقدار سفينة المساكين، و الذي مر بالقرية في سورة البقرة، و صهر موسى في مدين، فظاهر القرآن يدل على أنه مطلق لا معين، و لو أريد التعيين لنص عليه.

و الثاني نزاع ببيان الخطأ من الصواب، مما استشكل في فهم النصوص و السنة، و ما وسعه الخلاف، و ذا النزاع مما وقع في القرون المفضلة الأولى، و هو من علامات الاجتهاد، و تحري الصواب، و التنقيب عن الحق.

و السلف كانوا أكمل الناس في معرفة الحق و أدلته، و الجواب عما يعارضه، و إن كانوا في ذلك درجات، و ليس كل منهم يقوم بجميع ذلك، بل هذا يقوم بالبعض، و هذا يقوم بالبعض، كما في نقل الحديث عن النبي؛ و غير ذلك من أمور الدين.

ليس كل ما عرفه الإنسان، أمكنه تعريف غيره به، فلهذا كان النظر أوسع من المناظرة، فكل ما يمكن المناظرة به، يمكن النظر فيه، و ليس كل ما يمكن النظر فيه، يمكن مناظرة كل أحد به[1].

[1] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج4، ص184.

المبحث الأول: نقد الأعيان.

الكلام في الرجال و نقدهم يستدعي أمورا في تعديلهم و ردهم، منها أن يكون المتكلم عارفا بمراتب الرجال و أحوالهم في الانحراف و الاعتدال، و مراتبهم من الأقوال و الأفعال، و أن يكون من أهل الورع و التقوى؛ مجانبا للعصبية و الهوى، خاليا من التساهل، عاريا عن غرض النفس بالتحامل، مع العدالة في نفسه، و الاتقان، و المعرفة بالأسباب التي يجرح بمثلها الانسان، و إلا لم يقبل قوله فيمن تكلم، و كان ممن اغتاب، و فاه بمحرم[1].

و من ابتلي بترصد عثرات العلماء، و زلات الفضلاء؛ إنما أوتي من جهله بالطريق، و الجهل بهاو بآفاتها و المقاصد لها؛ يوجب التعب و النصب و قلة الفائدة، فإن صاحبه: إما مجتهد في نافلة مع إضاعة للفرض، أو في عمل الجوارح دون مواطأة من القلب، عمل بالباطن و الظاهر لم يتقيد بالإقتداء...

لذا تقرر عند العقلاء؛ أن لكل صنعة أهلها، و الله قسم بين الناس معايشتهم، و من ذاك مراتب الإدراك و العلم، فكان فوق كل ذي علم عليم، و لكلٍ فُتح باب، و سبل السلام كثيرة- و الصراط المستقيم واحد- فتوجب على السائل أن يعود أهل الصنعة، و على المتطفل أن يراعي للعلم قدره، فمن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، و مما لا يعنيه ما لا يعيه، و لو سكت كل جاهل؛ لقل الخلاف.

المطلب الأول: منهجية النقد.

مما تقرر عند العقلاء؛ أن لكل صنعة أهلها، و الله قسم بين الناس معايشهم، و ن ذلك مراتب الإدراك و العلم، فكان فوق كل ذي علم عليم، و لكل فتح باب، و سبل السلام كثيرة، و الصراط المستقيم واحد؛ فتوجب على السائل أن يعود أهل الصنعة، و على المتطفل أن يراعي للعلم قدره، فمن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، و مما لا يعنيه ما لا يعيه، و لو سكت الجاهل؛ لقل الخلاف.

[1] الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر: ابن ناصر الدين الدمشقي؛ تح: زهير الشاويش المكتب الإسلامي: بيروت. ط(1)، 1393. ص14.

و النقد من الدعوة، و الدعوة تكون بعلم و حلم، و من فاته فقه الدعوة ما نفع ما معه من فقه الدين، و إدراك أساليب الدعوة يقتضي تتبع سير العلماء بين مجتمعاتهم المتداخلة التركيب بين نحل و ملل، فكان من صحيح النظر؛ تأصيل مناهجهم في الدعوة بالقلم و اللسان، بالنقد و الردود و المناظرات.

الفرع الأول: الناحية النظرية.

نقد الأفراد بالتعيين و التسمية غير الكلام فيهم عموما كطوائف أو مذاهب، فحرمة المسلم توجب التحرز في الحكم عليه، أو على أفكاره.

و التباين في تقدير المصلحة و المفسدة لدى تزاحم الأحكام؛ تتصدر أولويات المشاكل المطلوب التنظير لها و إجلاؤها، نظرا لاتساع جبهات الهجوم على الإسلام و المسلمين.

و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر؛ لا قوام له دون ضوابط علمية و أخلاقية، فمن يعرف الحق و لا يفقه الدعوة إليه؛ عليه بالصمت، و من دري نقطة من علم؛ ما له و النكير على من خالفه؟ و لو علم قدره؛ لآوى لركن يلتقط منه نبذ العلم.

فليس كل من انتقد في مسألة ما، أو رد عليه العلماء قوله، و نبذوا مقاله؛ يعد عدو للإسلام، و خطرا على المسلمين، بل منهم أئمة و فضلاء، و حتى ممن رمي؛ ببدعة منهم من له أياد بيضاء على المسلمين، و فضل في نشر دعوة الإسلام، و حث على العلوم، و نصرة للإيمان، و جهاد لأعداء الدين.

وبعض أهل العلم تسحبه كثرة نظرته للسيئات؛ على غلبة النقد الجارح أكثر من الموازنة، فتراه لا يكتفي برد القول حتى يَرِد على قائله؛ بشتمه أو لعنه أو استصغاره، كتعرض ابن حزم لكثير من العلماء، و تعرض هو لقدح جارح من بعض السادة المالكية، و حدة بعض الحنابلة على أهل الكلام لدرجة الغلو في الإنكار، مثل ذاك ما حكى أبو إسماعيل الأنصاري: سمعت الحسين بن أبي أمامة المالكي يقول: سمعت أبي يقول: **لعن الله أبا ذر الهروي،** فإنه أول من حمل الكلام إلى الحرم، و أول من بثه في المغاربة.

و تعقيبا على ذا قال ابن تيمية:" **أبو ذر فيه من العلم و الدين، و المعرفة بالحديث و السنة، و انتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة، و غير ذلك من المحاسن والفضائل، ما هو**

معروف به.. "[1].

ثم ذكر ابن تيمية جملة من العلماء الذين أخذوا عنه طريقته و هم من أعلام الأشاعرة، بعدها قال فيهم: " ثم إنه ما من هؤلاء؛ إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، و حسنات مبرورة، و له في الرد على كثير من أهل الإلحاد و البدع، و الانتصار لكثير من أهل السنة و الدين، ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، و تكلم فيهم بعلم و صدق و عدل و إنصاف. لكن لما التبس عليهم هذا لأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة – و هم فضلاء عقلاء–، احتاجوا إلى طرده و التزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم و الدين "[2].

و من أجل ذلك أوضخ ابن تيمية سبب اختلاف الناس فيهم، بين من يعظمهم؛ لما لهم من المحاسن و الفضائل. و من يذمهم؛ لما وقع في كلامهم من البدع و الباطل.

ومن قواعد ابن تيمية في التقييم الموازنة بين الأعمال فتكون خيار الأمور أوساطها، و هذا ليس مخصوصا بهؤلاء، بل وقع لطوائف من أهل العلم، و الله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات، و يتجاوز لهم عن السيئات **(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَ لَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ)** (الحشر:10).

و المخالفون لابن تيمية من معاصريه، كان له معهم سجال، و معارك فكرية شامية و مصرية، و سعى به البعض لدى السلطان لحبسه أو نفيه، و مقتضى النفوس البشرية أن يبث فيها مكر كذا؛ أن تتجاوز في النقد، و تغلو في النكير، فليس الذي بينك و بينه عداوة؛ كالولي الحميم، و لا يلقى ذاك إلا ذو حظ عظيم، و قليل ما هم، فتقل المتابعة لغيرهم؛ إن وقعوا في مثل ذا، فالأنفس بشرية، و لها سلطان على العقول حتى في المسائل العلمية.

غير أن ابن تيمية في مثل ذاك؛ له مع خصومه " موقفان، دالان على أدب و خلق رفيع: أحدهما: عملي، حيث كان يدعو لهم، و يأبى الانتصار لنفسه في حالة تمكنه من ذلك.
و الثاني: موقف نظري، عند مناقشته لهم، حيث كان يعتذر لهم، و يبين أنهم كانوا يقصدون

---

[1] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج1، ص346.

[2] المصدر نفسه.

الحق و أنهم مجتهدون "[1]. مثال ذلك قوله فيهم: " و أكثر الطالبين للعلم و الدين ليس لهم قصد من غير الحق المبين، لكن كثر في هذا الباب الشبه و المقالات.. حتى صار القول الذي لا يشك من أولي العلم و الإيمان أنه مخالف للقرآن و البرهان.. قد جعله كثير من أعيان الفضلاء أنه من محض العلم والإيمان .. و لهذا كان السلف و الأئمة يكفرون الجهمية في الإطلاق و التعميم، و أما المعين منهم فقد يدعون له و يستغفرون له "[2].

و مدح ابن تيمية كثيرا من الأشاعرة، بل تلقى عنهم العلم، و صرح بالاستفادة منهم. فمقام العدل؛ الموازنة في الأخذ و الرد، و حينما يُفقد العدل و التوازن في الحكم على الآخرين و نقدهم؛ تتكاثر الاتهامات الباطلة، و تشبع الافتراءات، حتى يصل الحد عند بعض الناس إلى أن يرمي المسلم بالابتداع، و الخروج عن الدين بهفوة غير مقصودة، أو خطأ وقع؛ ظنه صواباً بعد اجتهاده، " و لا ريب أن من اجتهد في طلب الحق و الدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ و أخطأ في بعض ذلك؛ فالله يغفر له خطأه، تحقيقا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه و للمؤمنين، حيث قالوا (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)(البقرة:286).

و من اتبع هواه و ظنه، و أخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صواباً بعد اجتهاده، و هو من البدع؛ لمخالفته للسنة، فإنه يلزمه نظير ذلك.. فقَل من يسلم من مثل ذلك من المتأخرين؛ لكثرة الاشتباه و الاضطراب" [3] .

و لابن تيمية مقاربات حتى بين طبقات المتكلمين و مراتبهم العلمية، و جودة تفكيرهم و تنظيرهم للمسائل، و قوة حبكهم للنقض، و جودة صياغتهم للنقد؛ حينما يناظرون أهل الملل و الفلاسفة، فيقارن بين المتقدمين و المتأخرين من طبقة الشهرستاني و الرازي و الآمدي ونحوهم، " فهم ناظروا الفلاسفة مناظرة ضعيفة، و لم يثبتوا فساد أصولهم كما بين ذلك أئمة النظر، الذين هم أجل منهم. و سلم هؤلاء الفلاسفة مقدمات باطلة، استزلوهم بها عن أشياء من الحق، بخلاف أئمة أهل النظر "[4].

---

[1] موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود. ج3، ص 209.

[2] نقض التأسيس: ابن تيمية. المخطوط. ج1، ص(5-6).

نقلا عن: موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود. ج3، ص209.

[3] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج1، ص371.

[4] بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية. ج1، ص(8-9).

ثم عدد ابن تيمية جملة من أهل الكلام عدهم من نظار المسلمين؛ من الشيعة و المعتزلة و الكلابية و الكرامية و الأشاعرة ممن ردوا على الفلاسفة، و كانت مناظرتهم خيرا من مناظرة أولئك[1].

الفرع الثاني: الناحية العملية.

أساليب المعاملة بالحسنى للناس من مقامات الدعوة العملية التي تهيئ النفوس لقبول الخير، و المتابعة في الصواب، و الداعية إن تمتع بالخصال الحميدة، و الصفات العالية، و الأخلاق الزاكية، و رأى الناس في مقاله و فعاله العدل والإنصاف لكل المسلمين، بل لكل الناس، كان لكلامه بالغ الأثر في التصديق و الإيمان بما يدعو إليه، فأثر السلوك أبلغ من أثر الكلام، والفضل يعرف بالفعال لا بالمقال.

و ابن تيمية ممن جرت في حياته معارك فكرية، و فتن و محن، و حرض بعض العلماء عليه العامة والخاصة، غير أن كيد البعض و غيظهم منه، لم يبرز في ردوده، و لا ظهر في فعاله معهم، حين تمكن منهم، فالجدل العلمي مواقعه المجالس، لا المحاكم و السجون.

و قد تعرض لنقد لاذع، و بهتان عظيم من أعدائه، فرموه بكل نقيصة، و كفروه، و كفروا من قال بقوله، أو سماه بشيخ الإسلام، و أهدر قضاة و مفتون دمه، إلا أنه تجاوز جرحهم العاري عن الشرعية، إذ سمة نقدهم الحسد و الحنق الذاتي، و يعلم من خالطه أنه صبور على مر التجريح، عدلا في ذمه لهم و ردوده عليهم، فكلامه و حطه لهم و لرؤوسهم؛ و إن كان به حدة، فهو يقابل حدة خطر مقالاتهم، و لا ينكر أحد أنه قسط عن غير شنآن، غايته حفظ الدين، وهو أقرب للتقوى، و لم يجرأ نقاده على الطعن في قصده أو نواياه، فهم شهود أنه عدل في خطابه، و أقصى مناهم أن يساق الكلم الطيب برفق و لين؛ لعل و عسى؟

يقول عن نفسه: " فإن الناس يعلمون أنّي من أطول الناس روحاً و صبراً على مرّ الكلام، و أعظم الناس عدلاً في المخاطبة لأقل الناس.. "[2].

---

[1] المصدر نفسه.

[2] النبوات: أحمد بن عبد الحليم تقي الدين بن تيمية الحراني الدمشقي؛ تح: رمضان إبراهيم. دار الفكر اللبناني: بيروت. ط(1)، 1996.ج 4، ص 8.

و استفتاه الملك الناصر في قتل بعض من حرض على حبسه، فمدحهم، و شكر لهم، وقال له أنّ هؤلاء لو ذهبوا؛ لم تجد مثلهم في دولتك [1].

و هذه النفسية ما يلقاها إلا ذو حظ عظيم، أعداؤه بالأمس؛ أعناقهم ببنت شفه، يومئ أي نعم؛ فضرب الرقاب، غير أنه يدفع عنهم القتل ظلما، و يدافع عن مكانتهم العلمية لا عن شخوصهم، بل عن حاجة الدين و الدنيا لهم، فهم و إن ظلموه؛ و إن خالفوه؛ فقد خلطوا عملا صالحا و آخر طيبا، و اجتهدوا فأخطأوا و لم يؤثموا، و العامة في حاجة لعلمائها، و خلافه معهم لا يرقى حد هدر دمائهم، أو الأمر بحبسهم، أو التضييق عليهم، ثم عفا عنهم.

و ابن مخلوف من خصوم ابن تيمية، و هو ممن سعوا بالأمر بحبسه و أفتى بضلاله، و كفر حتى من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام، و سعى به لدى السلطان، فلما قدر عليه ابن تيمية عفا عنه، فقال ابن مخلوف: " ما رأينا مثل ابن تيمية، حرّضنا عليه، فلم نقدر عليه، و قدر علينا، فصفح عنّا، و حاج عنّا "[2]، و قال أيضا: " ما رأينا أتقى من ابن تيمية، لم نبق ممكناً في السعي فيه، و لما قدر علينا عفا عنّا "[3].

روى ابن عبد الهادي أن جماعة بجامع مصر قد تعصبوا على الشيخ، و تفردوا به و ضربوه. فأتى إليه أتباعه و مريدوه من الطلبة و الجند و الفرسان، يبغون الانتقام له، فردهم، و عذر من اعتدى عليه بداعي الجهل بأقواله، أو الخطأ في ما يعتقدون، ثم قصد مسجد من اعتدى عليه، فخطب فيهم و بين معتقده، فخرج أتباع خصومه و هم يقولون: و الله لقد كنا على غلط في هذا الرجل بقيامنا عليه، و الله الذي يقوله هو الحق، و لو تكلم هذا بغير الحق لم نمهله إلى أن يسكت، بل كنا نبادر إلى قتله، و لو كان هذا باطن خلاف ما يظهر، لم يخف علينا، و صاروا فرقتين يخاصم بعضهم بعضاً[4].

يقول طه جابر العلواني:" شيخ الإسلام لم يكن يعمد إلى رفع سلاح التكفير و التفسيق والتبديع بوجه الفرق المخالفة من أول الأمر، بل كان يستفرغ وسعه و طاقته للولوج إلى عقولها من المداخل المعرفية، فإذا لم يجد استجابة، اشتد به الأسى و الأسف و الحنق و التوتر،

[1] العقود الدرية: ابن عبد الهادي.ص298.

[2] البداية والنهاية: ابن كثير. ج14، ص54.

[3] العقود الدرية: ابن عبد الهادي. ص(282-283).

[4] المرجع نفسه.

و قد يتحول إلى مقاتل، قد يرمي مخالفيه بشيء من ذلك، مدفوعا بحدة طبع؛ زادت ظروف الأمة وأحوالها المتردية من شدتها، و جعلته في كثير من الأحيان يبدو شديدا على مخالفيه"[1].

و ابن تيمية علم أن الدين ليس انعزالا في زاوية عبادة، و تيقن أن العلم ليس بالتصنيف والتدريس فحسب، لا سيما و أنه ظهر في عصر يموج بالبدع و الخلافات، و الحق مغمور بين خلافات كثيرة، فانبرى للدعوة، و حمل الأمانة، و تطهير المجتمعات من البدع و الخرافات، لرد الأمة إلى الكتاب و السنة، فألف كتبا كالعقيدة الواسطية و الحموية و التدمرية، و المراكشية و القبرصية، و التحفة العراقية، و الردء والرد على المنطقيين، وبيان تلبيس الجهمية ، ومنهاج السنة النبوية، و سعى لتصحيح نواحي العبادة و الأحوال السلوكية التي أنكرها و أبطلها، و ألف فيها الكتب.

فسيرة ابن تيمية تميزت " بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله، فلم يكن العالم القابع في بيته، المتفرغ للإفتاء و التدريس والتأليف – و إنما كان رحمه الله – رابطا العلم بالعمل، فعلمه يدفعه إلى تحمل مسؤوليته فيبادر إلى القيام بالحق والجهاد في سبيل الله و ردع أهل الباطل"[2] .

و سعى ابن تيمية إلى فعل ما قال، و كان سباقا في النهي عما أنكر، حيثما تمكن بالضوابط الشرعية، فأزال مشاهد و أعمدة كانت تعظم من دون الله تعالى، و أنكر على من يحلفون بغير الله عند قبور بعض من يُزعم من الصالحين. و كانت قبرص موطنا للنصارى في عصر ابن تيمية، فراسل ابن تيمية ملك قبرص سرجوان؛ يدعوه إلى الإسلام، لما علم من ديانته، وحبه العلم و حسن المعاملة، و فضح ما يفعله القسس و الرهبان من الكذب، فقال: " و أنتم تعلمون أن دين الله لا يكون بهوى النّفس، و لا بعادات الآباء و أهل المدينة.. و إني لما رأيت من الملك رغبةً في العلم و الخير؛ كاتبته و جاوبته عن مسائل يسألها.. فإنّ الملك و قومه يعلمون أنّ الله قد أظهر من معجزات رسله عامّة، و محمد صلى الله عليه وسلّم خاصّة، و أيّد به دينه، و أذلّ الكفّار والمنافقين.. "[3].

---

[1] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي. ص22.

[2] موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود. ج1، ص 133.

[3] الرسالة القبرصية: تقي الدين أحمد بن تيمية؛ تع: علاء دمج. دار ابن حزم: بيروت. ط()،1990.ص(9-13).

ثم عقب بعد ذلك بذكر مواقفه من التتار، و كيف أنه لما خاطبهم بإطلاق الأسارى، و أبى إلا أن يُطلق جميع الأسارى من اليهود و النصارى، و لا يقتصر على المسلمين، بعدها بين لهم أن المسيح صلوات الله عليه لم يأمر بجهاد، لاسيما بجهاد الأمّة الحنيفية، و لا الحواريين بعده.

فاستنكر عليهم استحلال سفك الدماء و سبي الحريم، و ذكرهم أن في ديار المسلمين من النصارى ما لا يحصى عددهم إلاّ الله، و حسن معاملتهم معروفة، فكيف يعامل أسرى المسلمين بما لا يرضى به ذو مروءة، و لا ذو دين. و ما يخالف عهود المسيح، و سائر الأنبياء التي توصي بالبر و الإحسان[1].

و في ردوده على صوفية زمانه كان النقد و الإنكار باللسان و اليد، و له مواقف مع الدجاجلة البطائحية الرفاعية، و هي من الطوائف الصوفية المسقطة للتكاليف، المجاهرة بالمخالفات، "و هي من أعظم ما تصدى له و قام به شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية قدس الله روحه من إقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و إحياء السنة، و محاربة البدعة، بعد أن أهمل ذلك الحكام، فالعلماء، ففشت البدع، و صار كثير منها يعد من شعائر الدين، أو خصائص الصالحين"[2].

و بينه و بينهم وقائع عدة، بين مناظرات و سجال، و فضح أحوالهم الشيطانية التي يزعمونها ربانية، و عزم على أن يدخل معهم النار التي يزعمون أنها من أحوالهم و خوارقهم، و قد استتابهم و أظهروا له الموافقة و الطاعة، و لكنهم في تاسع جمادي الأولى سنة 705 هـ ذهبوا شكوه للأمير، و طالبوه بالتسليم لحالهم، و تحدوا بالدخول في النار و هي برد و سلام عليهم، فعزم ابن تيمية الدخول معهم بشرط أن يغسلوا أجسامهم بالخل و الماء الحار، ثم قال لهم:" و مع هذا فلو دخلتم النار، أو طرتم في الهواء، و فعلتم ما فعلتم؛ لم يكن دليلا على صحة ما تدعونه من مخالفة الشرع "[3]، و بعد ما غلبوا و بهتوا؛ أقروا بأن يلتزموا التزاما تاما بالكتاب والسنة، و من خرج عنهما ضربت عنقه.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] جامع الرسائل: ابن تيمية. ج1، ص69.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج11، ص466.

فقضى ابن تيمية على هذه الفتنة، و جعل كيد أولئك في نحروهم، و كشف للناس الجهل المعشش في عقولهم، بأن صار أهل التحريف و الشعوذة، يفتنونهم في دينهم بألاعيب السحرة.

و البطائحية "كانوا لفرط انتشارهم في البلاد، و استحواذهم على الملوك و الأمراء و الأجناد- لخفاء نور الإسلام، و استبدال أكثر الناس بالنور الظلام، و طموس آثار الرسول في أكثر الأمصار، و دروس حقيقة الإسلام في دولة التتار- لهم في القلوب موقع هائل، و لهم فيهم من الاعتقاد ما لا يزول بقول قائل "[1].

و أقام ابن تيمية الحد على بعض من استهزأ بآيات الله، و استتاب الكثير من غلاة الصوفية، الذين يلبسون على الناس أمر التصوف و الدين، و هؤلاء تكاثروا زمن الفتن، و لهم طوائف و زوايا و دور، و هم بين جهول يترأس طائفة، و فاجر يجاهر بالمعاصي.

فناقش ابن تيمية أمر تصوفهم، و ردهم إلى أصول تصوف أئمة أهل السنة و الجماعة، ثم ناظر شيوخهم، و أنكر على غلاتهم باللسان و اليد[2].

و في سنة 699 هـ قام ابن تيمية مع أصحابه على الخمارات و الحانات؛ فكسروا آنية الخمور، و أراقوها، و عزروا جماعة من أهل الحانات، **ففرح الناس بذلك**[3].

و ألف ابن تيمية رسالة مختصرة بعنوان "الاستغاثة"، فرد البكري(ت847 ه)[4] على هذه الرسالة بالحكم على ابن تيمية بالكفر و الزندقة، و بالغ في إيذاء ابن تيمية بالقول و العمل، و استعداء العوام عليه، و تحريض الجند و أصحاب الدولة، و التشهير به.

و في محنته مع بعض الصوفية سنة 707هـ حول قضية الاستغاثة؛ طالب بعضهم بتعزيره، إلا أن البكري طالب بقتله.

و في سنة 711هـ تجمهر بعض العوام من الصوفية بزعامة البكري و تفردوا به ثم ضربوه، وفي حادثة أخرى تفرد البكري بابن تيمية و وثب عليه و نتش أطواقه و طيلسانه، و بالغ في إيذاءه. في المقابل تجمع الناس و شاهدوا ما حل بابن تيمية من أذية و تعدي فطلبوا

---

[1] مجموعة الرسائل و المسائل: ابن تيمية. ج1، ص131.

[2] العقود الدرية: ابن عبد الهادي. ص 274 . البداية و النهاية: ابن كثير. ج14، ص(10-123) .

[3] البداية و النهاية: ابن كثير. ج14، ص(10-123).

[4] محمد بن حسن بن علي التيمي البكري الشاذلي، أبو عبد الله شمس الدين الحنفي: صوفي مصري، من أهل القاهرة. اشتهر بأخبار مع السلطان فرج بن برقوق وغيره. - الأعلام: الزركلي. ج13، ص223.

البكري فهرب، و طُلب أيضا من جهة الدولة فهرب و اختفى، و ثار بسبب ما فعله فتنة، و حضر جماعة كثيرة من الجند، و العامة لابن تيمية لأجل الانتصار له، و الانتقام من خصمه الذي كفره و اعتدى عليه. فأجابهم ابن تيمية بما يلي: " أنا ما أنتصر لنفسي "[1] !!

و لما اشتد طلب الدولة للبكري، و ضاقت عليه الأرض بما رحبت؛ **هرب و اختفى في بيت ابن تيمية**؛ لما كان مقيما في مصر، **حتى شفع فيه ابن تيمية عن السلطان و عفا عنه** !!

المطلب الثاني: نماذج لنقد الأعيان.

كثيرون من انتقدهم ابن تيمية في ثنايا مؤلفاته، و بعضهم صنف كتبا في الرد على مقالات شاعت عنهم، و كان فيها خطر على عقيدة الأمة الإسلامية، لكن لكل واحد منهم ما يؤخذ عليه ابن تيمية، و ما يأخذ منه.

و ابن تيمية لا يُعمِل الموازنة في كل موضع، و مع كل مناقشة، بل حال التقييم تكون، أما حال الرد فهو ينظر للمقالة لا إلى قائلها.

الفرع الأول: أبو الحسن الأشعري(ت330 هـ)[2].

أبو حسن الأشعري إمام المذهب، نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه، ثم رجع و صرح بتضليل المعتزلة، و بالغ في الرد عليهم[3] .

و كثيرا ما يقرن ابن تيمية الأشعري بابن كلاب، و الأشعرية بالكلابية، و يشهد أنهما خير من طوائف المتكلمين، و أنهم الأقرب لطرق السلف الموافقة للطرق القرآنية، فمن اقترب من طرق السلف في السمعيات كان الأكثر صوابا في العقليات، كما قال تعالى(**وَيَرَى**

---

[1] العقود الدرية: ابن عبد الهادي. ص (267-282). البداية و النهاية: ابن كثير. ج14، ص(53-54) .

[2] هو الشيخ أبو الحسن على بن إسماعيل بن أبي بشر- إسحاق- بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. اختلف في تاريخ ولادته فقيل سنة 260 هـ، وقيل سنة 266 هـ (2) ، وقيل سنة 270 هـ. و الأول هو الأرجح و الذي عليه الأكثرية مترجميه. أما وفاته، فقد قيل: إنه توفي سنة 320 هـ، وقيل: 330 هـ وهو أرجحها، وقد رجحه ابن عساكر. تبيين كذب المفتري: ابن عساكر. (ص 146- 147). سير أعلام النبلاء : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي؛ تح: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط( )، دت. ج15، ص 85.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص72.

الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)(سبأ:6)،و قال تعالى (وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) (الفرقان:33)، " و لهذا كان المتكلمة الصفاتية كابن كلاب، و الأشعري، و ابن كرام، خيرا و أصح طريقا في العقليات و السمعيات من المعتزلة، و المعتزلة خيرا و أصح طريقا في العقليات و السمعيات من المتفلسفة، و إن كان في قول كل من هؤلاء ما ينكر عليه، و ما خالف فيه العقل و السمع، و **لكن؛ من كان أكثر صوابا و أقوم قيلا، كان أحق بأن يقدم على من هو دونه تنزيلا و تفصيلا**"[1].

و يحرص ابن تيمية على بيان فضل أبي الحسن الأشعري، و قربه من السنة، و ينوه لعلو مقامه بين الفرق الإسلامية، فيفاضل بينه و بين المعتزلة، و إن عده من المتكلمين، فأهل الكلام عند ابن تيمية ليسوا سواء، لا في درجات العلم و التنظير، و لا في القربة من السنة، و لا في خدمة الإسلام و الدفاع عن عقائد الملة، و قمع البدع و أهلها، و " لا ريب أن قول ابن كلاب و الأشعري و نحوهما من المثبتة للصفات ليس هو قول الجهمية، بل و لا المعتزلة، بل هؤلاء لهم مصنفات في الرد على الجهمية و المعتزلة، و بيان تضليل من نفاها، بل هم تارة يكفرون الجهمية و المعتزلة، و تارة يضللونهم "[2].

و بعض ما ناقش ابن تيمية فيه الأشاعرة أو أعداءهم، بين بطلان نسبته للأشعري، و بين أن بعضهم نسب إليه أقوالا إما جهلا؛ و إما عن سوء نية، لما عُلم به الأشعري من جهاده للقدرية و المعتزلة و طوائف أخر، قال أبو محمد الجويني (ت 438ه)[3]:" و ربما نسب المبتدعون إليه ما هو بريء عنه، كما نسبوا إليه أنه يقول ليس في المصحف قرآن، و لا في القبر نبي، و كذلك الاستثناء في الإيمان، و نفي القدرة على الخلق في الأزل، و تكفير العوام، و إيجاب علم الدليل عليهم. و قد تصفحت ما تصفحت من كتبه فوجدتها كلها خلاف ما

---

[1] شرح العقيدة الأصفهانية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: إبراهيم سعيداي. مكتبة الرشد: الرياض. ط(1)، 1415. ص81.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج12، ص202.

[3] هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه، الشيخ أبو محمد الجويني. توفي بنيسابور. وكان إماما فقيها، بارعا في مذهب الشافعي، مفسرا نحويا أديبا.. قعد للتدريس والفتوى. و كان مجتهدا في العبادة، مهيبا بين التلامذة، صاحب جد و وقار. – تاريخ الإسلام: الذهبي. 9، ص574.

نسب إليه "[1] .

فمذهب الأشعري يعده ابن تيمية أقرب المذاهب للحنابلة و السلف في العقائد، و يرى أن للأشعري إلماما و إمامة في الكلام دون أقوال أهل الحديث، و إن كان أخذ السنة و مذهب أصحاب الحديث عن زكريا بن يحيى الساجي[2]، " **فالأشعري، لم يكن له خبرة بمذهب أهل السنة و أصحاب الحديث**، و إنما يعرف أقوالهم من حيث الجملة، لا يعرف تفاصيل أقوالهم، و أقوال أئمتهم، و قد تصرف فيما نقله عنهم باجتهاده في مواضع يعرفها البصير.
و أما خبرته بمقالات أهل الكلام؛ فكانت خبرة تامة على سبيل التفصيل "[3].

و هنا يراعي ابن تيمية تتبع كلام الأشعري لتقييم مكانته العلمية و قربه من السلف، و يزن درايته بأقوالهم و آثارهم، و ينظر في خدمته للإسلام و جهاده لأهل البدع، و يقدم إمامته و اجتهاده، كلها مجتمعة للحكم عليه و تقييم و موازنة خيره و فضله؛ بأخطائه و مخالفاته.

فابن تيمية وسعه طول نفسه في البحث؛ للتنبه لمخالفة متأخري الأشاعرة للمتقدمين، بل كان حذقا في انتزاع الأقوال التي انفرد بها بعض المتقدمين و نسبوها لمذهب الأشعري ثم شاعت في المتأخرين على أنها عمدة قول أبي الحسن، و انتشرت بين الأتباع و الخصوم، حتى عسر تمييزها، مثال ذلك مسألة الاستواء، فالشائع في مذهب الأشاعرة هو خلاف قول إمام المذهب و كبار سلف الأشاعرة، و ذا ما رواها ابن تيمية عن أبي بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني[4]، الذي صنف رسالة " **الايماء إلى مسألة الاستواء** "، فذكر اختلاف

---

[1] إقامة الدليل على إبطال التحليل: ابن تيمية. ج2، ص126.

[2] هو: زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن عدي الضبي البصري الساجي، أبو يحيى (ت 307 ه): محدث البصرة في عصره، كان من الحفاظ الثقات، له كتاب جليل في (علل الحديث) يدل على تبحره. ومن كتبه" اختلاف الفقهاء"، توفي بالبصرة. – الأعلام: الزركلي. ج6، ص115.

[3] التسعينية (ص: 286-287).

[4] علي بن محمد بن الحسن الحضرمي: من سكان غرناطة، قيرواني الأصل، أبو الحسن المرادي؛ روى عن أبي بكر أبيه الفقيه الأصولي الأديب.. و كان محدثاً فقيهاً ذا حظ من الادب وقرض الشعر، واستقضي ببعض الكور.
– السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول و الصلة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي؛ تح: إحسان عباس. دار الثقافة: بيروت. ط(1)، 1965. ص301.
كان رجلاً نبيهاً، عالماً بالفقه، و إماماً في أصول الدين، ذا حظٍّ وافر من البلاغة و الفصاحة.

المتأخرين في الاستواء، ثم ذكر قول الأشعري و الباقلاني؛ و هو أنه سبحانه و تعالى مستو على عرشه بذاته. و قرر أنه الصحيح الذي يقول به.

و قد علق أبو عبد الله القرطبي – صاحب التفسير الكبير- في كتاب "**شرح الأسماء الحسنى**"؛ بعد أن حكى كلام الحضرمي: هذا قول القاضي أبي بكر في كتاب " **تمهيد الأوائل**" له، و قاله الأستاذ ابن فورك[1] في " **شرح أوائل الأدلة**"، و هو قول عمر بن عبد البر و الطلمنكي[2]، و غيرهما من الأندلسيين، و قول الخطابي في "**شعار الدين**"، و ذكر القرطبي في الاستواء أربعة عشر قولا، ثم ختم أنه ما تظاهرت عليه الآي و الأخبار أن الله على عرشه كما أخبر في كتابه و على لسان نبيه، بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقاة [3].

فقد فصل ابن تيمية روايات علام الشاعرة المتقدمين، و أشهد على المتأخرين كبار محققي الأشاعرة المجتهدين، فبين مخالفتهم للأولين من السلف و الأئمة المذهب في تلك المسألة.

و بعض من يطالع ردود و نقد ابن تيمية للأشعري و أتباعه من العلماء، و تتبعه لأقواله؛ يتوهم إخراجهم من دائرة السنة، أو أهل السنة والجماعة، لما يلتبس عليه من حدة الجدل العلمي في المسائل النقدية، فيسحب ذاك على الأحكام على الرجال بالتعيين، و يظن تبديعهم جملة و تفصيلا، ناسبا ذلك لابن تيمية، و ذا خلاف صريح قوله عند الموازنة بين معتقد

-كتاب الصلة في تاريخ الأندلس: أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال؛ تح: عزت العطار الحسني. مكتبة الخانجي: القاهرة. ط(2)، 1994. ج1، ص97.

[1] ابن فورك(ت 406 هـ) محمد بن الحسن بن فورك الانصاري الأصبهاني، أبو بكر: واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، سمع بالبصرة و بغداد، و حدث بنيسابور. – الأعلام: الزركلي. ج6، ص83.

قال الذهبي: ابن فورك، الإمام المتكلم، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني المتكلم، صاحب التصانيف في الأصول و العلم.. كان ذا زهد و عبادة، و توسّع في الأدب و الكلام والوعظ والنحو.

– ذيول العبر في خبر من غبر: شمس الدين الذهبي؛ تح: تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية: بيروت. ط( )،1985.ج1، ص181.

[2] أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافري الأندلسي الطلمنكي(ت 429 هـ) ، أبو عمر: أول من أدخل علم القراءات إلى الاندلس. كان عالما بالتفسير و الحديث. أصله من طلمنكة Talamanca (من ثغر الأندلس الشرقي) وسكن قرطبة و رحل إلى المشرق. – الأعلام: الزركلي. ج1، ص212.

[3] بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. مطبعة الحكومة: مكة المكرمة. ط(1)، 1392. ج2، ص331 .

الأشاعرة و معتقد غيرهم، من أهم الأكثر نصرة للسنة و إقامة للحديث، " كما أن العراقيين المنتسبين إلى أهل الإثبات من أتباع ابن كلاب كأبي العباس القلانسي، و أبي الحسن الأشعري، و أبي الحسن علي بن مهدي الطبري، و القاضي أبي بكر الباقلاني، و أمثالهم، أقرب إلى السنة، و أتبع لأحمد بن حنبل و أمثاله.. إذ كان الأشعري و أصحابه منتسبين إلى أحمد بن حنبل و أمثاله من أئمة السنة، و كان الأشعري أقرب إلى مذهب أحمد بن حنبل و أهل السنة، من كثير من المتأخرين المنتسبين إلى أحمد؛ الذين مالوا إلى بعض كلام المعتزلة "[1].

و " كان **الأشعري و أصحابه منتسبين إلى السنة والجماعة**، و كان منتحلاً للإمام أحمد، ذاكراً أنه مقتد به متبع لسبيله، و كان بين أعيان أصحابه من الموافقة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف، حتى أن أبا بكر عبد العزيز[2] يذكر من حجج أبي الحسن من كلامه؛ مثل ما يذكر من حجج لأصحابه؛ **لأنه كان عنده من متكلمة أصحابه**. و كان من أعظم المائلين إليهم التميميون، أبو الحسن التميمي[3] و ابنه و ابن ابنه "[4].

و التيميون من الحنابلة، و هم و الحنابلة حرب على أهل البدع من الجهمية و المعتزلة، غير أن وعي الكبار للخلاف، واستيعابهم لتحديات المرحلة الزمنية و المكانية التي يعاصرونه، و تبصرهم بأقوال أشاعرة زمانهم، و معرفتهم لهم و لآرائهم و مقالاتهم، و معاشرتهم و مخالطتهم لأئمته؛ جعلهم ينصفونه، و يقولون فيهم قول الصدق، فينتقدون ما يرونه باطلا، و يذكرون ما عرفوا عنهم من خير و حق و صدق في الدين، و اجتهاد في العلم، بل كان بينهم مودة و قربى.

---

[1] جامع الرسائل: ابن تيمية. ج1، ص216.

[2] غلام الخلال الشيخ الامام العلامة، شيخ الحنابلة، أبو بكر، عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي الفقيه، تلميذ أبي بكر الخلال، ولد سنة خمس وثمانين ومئتين.. كان كبير الشأن، من بحور العلم، له الباع الأطول في الفقه. - سير أعلام النبلاء: الذهبي. ج16، ص143.

[3] أبو الحسن التميمي(ت371ه)؛ عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث، أحد فقهاء الحنابلة الأعيان. كان جليل القدر، له كلام في مسائل الخلاف، و مصنف في الفرائض. – الوافي بالوفيات: الصفدي. ج6 ،ص196.

قال ابن حجر العسقلاني: " أبو الحسن التميمي الحنبلي من رؤساء الحنابلة و أكابر البغاددة".

– لسان الميزان: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت. ط(2)، 1971. ج4، ص20.

[4] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص167.

و من كان قدره عاليا، و سهمه في العلم متعاليا، ابتلي بمن يغلو فيه بالحب أو الحسد، فهو بين معظم و حاط من قدره، فإن علم منه خير؛ وُليت الوجوه عنه، و إن شاع باطلا؛ كانوا سماعين له، لذا كان بعض متأخري الأشاعرة و الحنابلة ينفون قربه و صلته بمذهب أحمد، و إن ثبن من تصانيفه، إذ " الأشعري ابتلي بطائفتين، طائفة تبغضه، و طائفة تحبه، و كل منهما يكذب عليه، و يقول: إنه صنف هذه الكتب تقية، و إظهارا لموافقة أهل الحديث و السنة من الحنبلية.

و هذا كذب على الرجل، فإنه لم يوجد له قول باطن؛ يخالف الأقوال التي أظهرها، و لا نقل ذلك عن خواص أصحابه، و لا يخرج عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته"[1].

و قد ذكر أبو علي الأهوازي[2] أن الحنابلة لم يقبلوا منه تصنيف " **الإبانة**"، لأن جعله **وقاية له و لأصحابه من أهل السنة**، يتولون به العوام من أصحابنا [3]. و ذا الرأي رده ابن عساكر و أنكره فقال:" لو كان الأمر كما قال لنقلوه عن أشياخهم. و لم أزل أسمع ممن يوثق به أنه كان صديقا للتميميين "[4].

أما الفريق المدافع عنه: " رأوا المنتسبين إليه لا يظهرون إلا خلاف هذا القول، و لكنهم اتهموه بالتقية.

و ليس كذلك، بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السنة ..لكن كانت خبرته بالكلام مفصلة، و خبرته بالسنة مجملة، فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم "[5].

فالأشعري و أمثاله برزخ بين السلف و الجهمية، و هو حرب على أعداء السنة من المعتزلة و الشيعة و غيرهم من الطوائف، فقد تتبع شبه و آراء المعتزلة و الرافضة و الفلاسفة، فهدمها حجرا حجرا، " حتى قيل: إن الأشعري حجرهم في قمع السمسمة.. بما أبداه من

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج12، ص204.

[2] الأهوازي (362 – 446هـ) الحسن بن علي بن ابراهيم بن يزداد، أبو علي: مقرئ الشام في عصره. من أهل الأهواز. استوطن دمشق و توفي بها. كان من المشتغلين بالحديث، و طعن ابن عساكر في روايته. قال الذهبي: لو لم يجمعه لكان خيرا له، فإنه أتى فيه بموضوعات و فضائح! – الأعلام: الزركلي. ج5، ص143.

[3] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج9، ص134.

[4] المصدر نفسه: ج9، ص135.

[5] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج12، ص204.

تناقض أصولهم، فإنه كان خبيرا بمذاهبهم.. و بما أظهره من تناقض المعتزلة .. و نحوهم؛ صار له من الحرمة و القدر ما صار له "[1].

و المتتبع لنقد ابن تيمية المتبصر بمذهب أبي الحسن الأشعري؛ يتنبه لإطلاع و إحاطة ابن تيمية بأقوال و مؤلفات الأشعري، فتراه ينفي ما نسب إليه من أقوال حتى من أصحابه، فهو واع لأقواله و آراء أصحابه في مسائل عدة، و منتبه للخلاف بينهم، و أن المذهب الأشعري من أكثر المذاهب تحررا في مسألة التقليد، لذا تميز بما عرف بالمدارس، فكان لكل إمام اجتهاداته مما قد يخالف فيه شيخه، أو حتى رأس المذهب الأشعري نفسه، فينبه لمختلف آرائهم، و ينكر على بعضهم إن نسب قولا لم يثبت لأحد أئمة الأشاعرة، مثال لذلك؛ الاختلاف في مسألة الصفات الخبرية، فقد ذكر ابن تيمية أن للأشاعرة أقوالا " و أما الأشعري نفسه و أئمة أصحابه فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، و في الرد على من يتأولها.. و هذا مذكور في كتبه كلها .. و هكذا نقل سائر الناس عنه حتى المتأخرون كالرازي و الآمدي .. و لكن هذا فعل طائفة من متأخري أصحابه، كأبي المعالي و نحوه، فإن هؤلاء أدخلوا في مذهبه أشياء من أصول المعتزلة"[2].

الفرع الثاني: الباقلاني (ت 403 هـ) [3].

" الملقب بشيخ السنة، و لسان الأمة، المتكلم على مذهب المثبتة، و أهل الحديث، و طريقة أبي الحسن الأشعري.. كان شيخ المالكيين في وقته، و عالم عصره، المرجوع إليه فيما أشكل على غيره.. و إليه انتهت رئاسة المالكيين في وقته، و كان حسن الفقه، عظيم الجدل، و كانت له بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة"[4].

قال عنه الذهبي: " الإمام العلامة، أوحد المتكلمين، مقدم الأصوليين، القاضي أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني، صاحب التصانيف، و كان يضرب المثل بفهمه و ذكائه.. و كان ثقة إماما بارعا، صنف في الرد على

---

[1] إقامة الدليل على إبطال التحليل: ابن تيمية. ج4، ص141.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج12، ص203.

[3] الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. - الأعلام: الزركلي. ج6، ص445.

[4] ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي؛ تح: أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة: بيروت. ج1، ص481 .

الرافضة و المعتزلة و الخوارج و الجهمية و الكرامية، **و انتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، و قد يخالفه في مضائق** "[1].

شهرته وسعت أصقاع الخلافة، فاستقدمه عضد الدولة البويهي إلى شيراز، و ناظر المعتزلة في مجلسه، كما أرسله سنة 371هـ، رئيسا لبعثة إلى ملك الروم، و حصل بينه و بين علمائهم مناظرات أبرزت نباهته و جلالته في العلم، و ملكته في المناظرة و الجدل. انتقد ابن تيمية الباقلاني في مسائل، و نبه لما يراه من أقوال الباقلاني خلافا لمذهب السلف، أو ما يخطئه فيه من مسائل فقهية أو عقدية، كمسألة الإيمان، فقد " نصر قول جهم في مسألة الإيمان، متابعة لأبي الحسن الأشعري، و كذلك أكثر أصحابه"[2].

و في كتاب "**النبوات**" عرض أقوال الأشاعرة بالتفصيل، و رد عليها، و اهتم حين عَرْضِه لأقوال الأشاعرة، بأقوال القاضي أبو بكر الباقلاني، حيث انتقده في كتابه "البيان"، و رد على أقواله، و ناقشها، و بيَّن أنها مجانبة للصواب، و كَرَّ على ما بُنيت عليه من قواعد، و وضّح لازمها، و حذر منها.

ونقل عن كبار الشافعية نقدهم و تبرؤهم من بعض أقوال الباقلاني، كأبي حامد أحمد بن الإسفرائيني؛ كان يقول: " اشهدوا علي بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قال أحمد بن حنبل لا كما يقول الباقلاني.

و تكرر ذلك منه في جمعات، فقيل له في ذلك؛ فقال: حتى ينتشر في الناس، و في أهل الصلاح، و يشيع الخبر في البلاد أني بريء مما هم عليه- يعني الأشعري- و بريء من مذهب أبي بكر الباقلاني "[3].

و مع تلكم الردود و النقد يعد ابن تيمية الباقلاني فحل الطائفة الأشعرية، و هو " أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله، لا قبله و لا بعده"[4]، و مدح فيه جهاده للباطنية، و الجهمية و المعتزلة، و قوة ردوده، و ملكته في المناظرة و الجدل، و مواقفه العظيمة مع النصارى، فكان إمام صدق و علم و جهاد، ينفذ لأوجه الاستنباط من أسرع الوجوه،

---

[1] سير أعلام النبلاء: الذهبي. ج17، ص190 .

[2] الإيمان الكبير: ابن تيمية. ص68.

[3] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج9، ص29.

[4] العقيدة الحموية الكبرى: ابن تيمية. ص73.

جيد القريحة قوي النباهة، لا يعجزه سؤال عن سرعة الجواب، رأس أهل زمانه و إمام مذهبه، نصر السنة، و ذاد عن حياض الأمة.

و قال عنه: " و قال أوحد وقته في فنه؛ القاضي أبو بكر الباقلاني رضي الله تعالى عنه"[1].

الفرع الثالث: الجويني(ت 478هـ)[2].

اشتهر الجويني بإمام الحرمين، بعد فتنة الأشاعرة التي بسببها جاور في الحرمين، و عرف كأحد أعلام الشافعية و أساطين الأشعرية بعد تدريسه في نظامية نيسابور؛ قرابة ثلاثين عاما إلى أن توفي.

و لا يذكر المذهب الأشعري إلا و يرِد لقبه، و يعد رمزا لعهد و مدرسة في المذهب، فهو متحرر الفكر و النظر، و لا يشده انتسابه لمذهب عن تدبر الأقوال و مخالفة مشايخه؛ بل الرد عليهم و نقدهم، فكان نادرة أهله، و خاصة مذهبه، لذا كان جليل القدر حتى في عيون خصومه.

و استعراض عقيدته و آرائه ترشد لأشعريته و موافقته لشيوخه؛ غير أنه امتاز بالتجديد الذي خاضه في داخل المذهب الأشعري، فهو و إن نحى مسالك شيوخه السابقين و نقلها؛ إلا أنه رد و ناقش و نقد ما لم ير فيه الصواب و الرجحان، بل نقد و ضعف أقوالا لرأس و إمام المذهب أبو الحسن الأشعري؛ و الذي يذكره الجويني غالبا بقوله: " شيخنا"، و نقد أقوالا للباقلاني، و أبو إسحاق الإسفراييني، و ابن فورك.

ويكاد يطبق الباحثون على تأثر الجويني بالمعتزلة أكثر ممن سبقه من الأشاعرة، فقد سعى ليخفف من حدة المعركة بين الأشعرية و المعتزلة في مسألة خلق القرآن، و صرح بأن المذهب الأشعري لا يعارض قول المعتزلة، و دفاع عن المعتزلة فيما نقل من مذاهبهم، كمسألة التحسين و التقبيح العقلي. و هو ممن أقحم مسائل المنطق و الكلام في أصول الفقه،

---

[1] الفرقان: ابن تيمية. ص61.

[2] عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد أبو المعالي، ركن الدين(419 - 478 هـ)، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين، شافعي. ولد في جوين بنيسابور، و رحل إلى بغداد، و ذهب إلى المدينة فأفتى و درس، جامعا طرق المذاهب. - الأعلام: الزركلي. ج4 ،ص160 .

و تأثر بمنهجه هذا من جاء بعده من الأشاعرة و غيرهم كالغزالي و الرازي و الآمدي و غيرهم.

يقول النشار في عرضه لمسألة إدخال المنطق الأرسطي في أصول الفقه: " **أما الأشاعرة فقد احترزوا بأصولهم عن منطق أرسطو**، و نجد هذا واضحا لدى عدو ممتاز للتراث اليوناني؛ أبي بكر الباقلاني.. و لكن ما لبث علم الأصول أن اتجه وجهة أخرى على يد إمام الحرمين، .. **تجد عنده أول محاولة لمزج منطق أرسطو بأصول الفقه**.. كما أنه خالف متكلمي أهل السنة في القول بالواسطة أولا، ثم **وافق أبا هاشم الجبائي في أقوال له كثيرة** "[1].

و الجويني ممن يترصد الحق و يتتبع خطواته، لذا حسن مقصده، و لم يستعصي عليه أن يراجع بعض أقواله، و يتراجع عن مرجوح آرائه، بل عن الخوض في علم الكلام، فقد " كان بارعا في فن الكلام.. **لكثرة مطالعته لكتب أبي هاشم ابن الجبائي.**

فأما الكتاب و السنة و إجماع سلف الأمة و قول أئمتها؛ فكان قليل المعرفة بها جدا.. فهو قليل الاعتماد عليها و الخبرة بها "[2].

و قد انتقد ابن تيمية الجويني في مسائل، و أنكر عليه نسبته إلى أهل السنة ما ليس من مذهبهم، و مع كونه ممن مال إلى المعتزلة أكثر ممن سبقه من الأشاعرة، فابن تيمية يدافع عنه تهمة الكذب أو قصد العناد، " **و أبو المعالي و أمثاله أجل من أن يتعمد الكذب**، لكن القول المحكي قد يسمع من قائل لم يضبطه، و قد يكون القائل نفسه لم يحرر قولهم.. و قد يحكيه الحاكي باللوازم التي لم يلتزمها القائل نفسه "[3].

فهو يبرأ مقامه من تعمد الكذب، و يلتمس له العذر بعدم درايته لمذهب السلف و السنة، و يشيد بفطنته في مواضع، و يحكي أنه " أذكى المتأخرين من الأشعرية النافية للصفات الخبرية و إمامهم"[4].

كما مدح ابن تيمية الجويني في مسائل خالف فيها الأشاعرة، و استحسن رأيه كمسألة النفس التي خالف بها بعض الأشاعرة ، " **و أحسن في مخالفتهم**، فقال: إن الروح أجسام

[1] مناهج البحث عند مفكري الاسلام: علي سامي النشار. دار النهضة العربية: بيروت. ط(3)،1984. ص 73.
[2] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج6، ص598.
[3] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج2، ص22.
[4] بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: ابن تيمية. ج1، ص496.

لطيفة مشابكة للأجسام المحسوسة أجرى الله العادة بحياة الأجساد ما استمرت مشابكتها لها، فإذا فارقتها تعقب الموت الحياة في استمرار العادة"[1].

الفرع الرابع: أبو حامد الغزالي(ت 505هـ).

هو حجة الإسلام، من أقطاب الأشاعرة الذين دافعوا عن المذهب الأشعري ضد مناوئيه، من مختلف الطوائف، و هو إمام عصره و حجة زمانه، نادرة علم الأصول، ينزل عند فتواه الملوك و الأمراء، منظر التصوف، و رافع رأس أهل السنة في مواجهة المعتزلة و الباطنية و الفلاسفة.

و مصنفاته تهذيب للمذهب، و تقعيد لأصوله، و تلخيص لمسائله، بصياغة جديدة، و أسلوب سهل، و ذي سمة غالب عليه حتى في ردوده على الطوائف الضالة كالباطنية.

و ابن تيمية من القلائل الذين حققوا ما انتهى إليه الغزالي في كتبه المختلفة، و بينوا مذهبه، و آثار الفلسفة في آرائه، التي صاغها بعبارات و مصطلحات أصولية و صوفية، فأصبح متفلسفا صوفيا إشراقيا.

و قد انتقد ابن تيمة إدخاله للمنطق في علوم المسلمين بتغيير عباراته، زاعما أنها من علوم الدين، دافعا بمصطلحات الفلاسفة و المناطقة اليونان للتربع على عرش الفنون، رغم أن " نظار المسلمين ما زالوا يصنفون في الرد عليهم .. و يبينون خطأهم .. و لم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفت إلى طريقتهم، بل المعتزلة و الأشعرية و الكرامية و الشيعة؛ و سائر طوائف النظر، كانوا يعيبونها و يثبتون فسادها.

و أول من خلط منطقهم بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي، و تكلم فيه علماء المسلمين بما يطول ذكره "[2].

و انتقده في أسلوب ردوده بتقرير مقالات الطوائف بقوة عبارة، و ضعف في الرد كأنما يقرر مذاهبهم.

و نقل ردود العلماء عليه، إلا أنه أنصفه و مدحه، و حفظ له قدره العلمي و فضله في الإسلام، فبرأه من تعمد الكذب في مسائل رواها عن أهل السنة، مثل ما حكى في ما نسب

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج17، ص341.

[2] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج6، ص96.

إلى الإمام أحمد أنه يقول بالتأويل، و نقله عن مجهول لا يعرف، و ذلك المجهول أرسله إرسالا عن أحمد، و لا يتنازع من يعرف أحمد و كلامه أن هذا كذب مفترى عليه، و نصوصه المنقولة عنه بنقل الثقات الأثبات، المتواتر عنه ترد ما نقله عنه[1].

ثم يعقب عن الغزالي: " و لم يكن ممن يتعمد الكذب، كان أجل قدرا من ذلك، و كان من أعظم الناس ذكاء، و طلبا للعلم، و بحثا عن الأمور، و لما قاله ؛كان من أعظم الناس قصدا للحق، و له من الكلام الحسن المقبول أشياء عظيمة، بليغة، و من حسن التقسيم و الترتيب؛ ما هو به من أحسن المصنفين. لكن كونه لم يصل إلى ما جاء به الرسول من الطرق الصحيحة؛ كان ينقل ذلك بحسب ما بلغه لاسيما مع هذا الأصل، إذ جعل النبوات فرعا على غيرها "[2].

و هنا يقصد ابن تيمية قاعدة تقديم العقل على النقل حال تعارض النقل مع العقل، فقد بدأ طرحها الغزالي، ثم عظم الأمر في أتباعه و أتباع مذهبه كالرازي، فتوسعوا و نظروا و قعدوا لها.

و الغزالي يعلم تلامذته و أهل الحديث أنه مزجى البضاعة في السنن و الآثار و أقوال السلف، عظيم الجاه في الكلام و الفقه و أصول الفقه و التصوف و الفلسفة و المنطق، وعاء لمقالات الإسلاميين و الفرق الغالية، كثير التنقل بين المناهج، يتلمس الهدى، و ذا صنيع رجل فاضل يبحث عن النور، يروم الصراط المؤدي له، فيستخبر المقالات، في زمن كثر فيه الخلاف، و عمت الشبه، و ليس بالمماري يتفكه بجمع الآراء و تصنيف المذاهب.

و قد عاب ان تيمية على الغزالي مسائل في التصوف جعلها من أصول الحقائق غاية المطالب، و جوهرها قائم على عقد الصائبة، تغيرت عباراتهم و ترتيباتهم، ثم جعلها السر النبوي و النور الإلهي الذي يوجه الأقطاب و الأولياء لكشف الأسرار، و وزن مفاهيم الشريعة بها.

و هنا يقحم أبو حامد المطلع على علومه في اضطراب و حيرة من مكنته العلمية، فتارة تجد الرجل جبلا في أصول الفقه و الفقه و العقليات، صادق الوعد و القصد، و أخرى لا يدرى أكلامه أم يحكي على لسان قوم آخرين.

[1] شرح حديث النزول: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. المكتب الإسلامي: بيروت. ط(5)،1977، ص96.

[2] نقض التأسيس: ابن تيمية.ج3، ص100. نقلا عن: – موقف ابن تيمية من الأشاعرة: المحمود.ج2، ص206.

" و سبب ذلك أنه كان قد علم بذكائه و صدق طلبه ما في طريق المتكلمين و المتفلسفة من الاضطراب، و أتاه الله إيماناً مجملاً -كما أخبر به عن نفسه- و صار يتشوق إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشايخ الصوفية ما هو أقرب إلى الحق، و أولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة و المتكلمين؛ و الأمر كما وجده.

و لكن لم يبلغه من الميراث النبوي .. و ما وصل إليه السابقون الأولون من العلم و العبادة، حتى نالوا من المكاشفات العلمية.. فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق، **حيث لم يكن عنده طريق غيرهما** "[1] .

فنظرة ابن تيمية للغزالي تقييم بموازنة بذكر فضائل علمه و محاسن مقاصده و صنائعه، و نقض مخالفاته في مسائل العقائد و الأصول و المنطق، فينقد الرجل بعلم و حلم، بأدب و إنصاف، بل يستقي من الغزالي أقوالا و آراء يرد بها على المناطقة و الفلاسفة و الباطنية و المعتزلة و ابن رشد، و مدحه كثيرا في أقواله ومذاهبه في حبكة الرد في التهافت، و صنفه من كبار النظار، ممن أعجزوا الفلاسفة، و إن كان نبه لما تسرب من أصولهم له، غير أنه يقيل عثرة ذو الهيئة، و إن لم يكن أبو الحامد من أولي الهيئات فمن بعده ؟

و يعترف للغزالي بمكانته في جهاد أهل الضلال، و ردوده على الفلاسفة، و يمتدحه كثيرا في ذلك، و ينقل ابن تيمية ردوده على الباطنية و الفلاسفة و المناطقة، و يقارن بين كلام أبي حامد الغزالي و رد ابن رشد عليه، فيذكر مثلا في مسألة نفي الصفات: " ما ذكره أبو حامد مستقيم، مبطل لقول الفلاسفة، و ما ذكره ابن رشد إنما نشأ من جهة ما في اللفظ من الإجمال و الاشتراك "[2].

ثم يعلق على كلام ابن رشد في تهافت التهافت: " و هذه الطريق التي سلكها أبو حامد في مناظرته إخوانك؛ هي طريق صحيحة، و قد تبين أن ما ذكره أبو حامد عن احتجاجهم بلفظ المركب جواب صحيح "[3].

و بين ابن تيمية أن ابن رشد في مسألة حدوث العالم و معاد الأبدان " رد على أبي حامد في تهافت التهافت ردا أخطأ في كثير منه، **و الصواب مع أبي حامد**.

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص(63-64).

[2] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج2، ص(327-351).

[3] المصدر نفسه.

.. و بعضه استطال فيه على أبي حامد، و نسبه فيه إلى قلة الإنصاف.. و قد تكلمت على ذلك **و بينت تحقيق ما قاله أبو حامد في ذلك من الصواب الموافق لأصول الإسلام**.. **و ما قصر فيه أبو حامد من إفساد أقوالهم الفاسدة، فيمكن رده بطريق أخرى، يعان بها أبو حامد على قصده الصحيح** "[1].

و كثيرا ما يمتدح ابن تيمية طريق الغزالي في مناقشة الفلاسفة، كما حكى في مسألة إثبات الصانع: " و هذا الوجه الذي ذكره أبو حامد أحسن فيه، و كنت قد كتبت على توحيد الفلاسفة و نفيهم الصفات كلاما، بينت فيه فساد كلامهم في طريقة التركيب، قبل أن أقف على كلام أبي حامد، ثم رأيت أبا حامد قد تكلم بما يوافق ذلك الذي كتبته "[2] .

و أبو حامد له زلات، و له حسنات كالجبال، و ميراث علمي ضخم، و صلاحه و صدقه لا ينكره عليه أهل الفضل و العلم، و رجوعه عن مسائل و أقوال متى تبين له بطلانها؛ مما يعلم من كتبه، فهو وقاف عند الحق، أواب للصواب، " و لهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح[3] يقول فيما رأيته بخطه: أبو حامد كثر القول فيه، فأما هذه الكتب – يعني المخالفة للحق– فلا يلتفت إليها، و أما الرجل فيسكت عنه، و يفوض أمره إلى الله .

و مقصوده؛ أنه لا يذكر بسوء .. **لا سيما مع كثرة الإحسان، و العلم الصحيح، و العمل الصالح، و القصد الحسن** "[4].

و رغم انتقاد ابن تيمية لرأي أبي حامد في مسائل التزكية و الكشف و الطريق للنور الإلهي، و نكيره على أقوال بعض الصوفية في مدارج السالكين و أحكام المريد، إلا أنه يُعمِل قاعدة التفريق بين القول والقائل، و مراعاة حال القائل من علم و صدق في الكلام، و إخلاص في البحث و الإجتهاد لبلوغ الحق والصواب، و سبقه في خدمة الإسلام، فإن جاء للحكم عليه تلمس له الأعذار، و حاسب بأصل صلاح النية، و عدالة الديانة، " و أما أبو حامد و أمثاله

---

[1] منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج1، ص191.

[2] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج4، ص450.

[3] ابن الصلاح(577 - 643 ه) عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير و الحديث و الفقه و أسم الرجال.— الأعلام: الزركلي. ج9، ص63.

[4] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص65.

ممن أمروا بهذه الطريقة، فلم يكونوا يظنون أنها تفضي إلى الكفر.. و أبو حامد يكثر من مدح هذه الطريقة في الإحياء و غيره، كما أنه يبالغ في مدح الزهد، و هذا من بقايا الفلسفة عليه"[1].

الفرع الخامس: ابن حزم الظاهري(ت 456 هـ)[2].

عرف أن لسان ابن حزم كسيف الحجاج على من خالف؛ يندب حظه العاثر من تسلطا عليه.

من أجل ذلك كان ابن حزم رغم إمامته و ديانته؛ مثار جدل، لسوء أدبه مع أئمة و علماء كبار، و تهوينه من قدرهم، حتى صار من يدمن كتبه لا يرقب أدبا ولا ذمة في من يخالفه، بل كان من ترقية العلماء للطلبة في مقامات العلم و مدارج الأدب؛ أن ينذروهم الاقتراب من مصنفات ابن حزم؛ حتى يعوا الخلاف، وأدب الاختلاف، ومقامات العلماء، ويحفظوا أدب الطالب مع مشايخه و أئمة العلم، ويكتسبوا سمت الطلب بالأدب، والاعتراض بلباقة، و السؤال للعلم و الفهم.

فقد كان ابن حزم سليط اللسان على من خالفه، و اشتدت سياطه على المالكية حتى مقتوه، و عيروه بأمور خرج فيها بعضهم عن الأدب؛ لما ألحق بهم من الأذى حتى الغيظ منه، فهو يناقش قول جبال في العلم كأنما يتحدث عن فتى في كتاب، بل يصرح بألفاظ شتم و تحقير لعلماء في مسائل خلافية اجتهادية.

كما له زلات في مسائل عقدية في الصفات؛ و هفوات في فتاوى فقهية، و مغالاة في الحرفية النصية، درجة استنطاق نصوص فوق ما تحتمل.

لكن لا ينكر أحد –إلا جاحد– أنه كان أمة لوحده، هو في جانب لوحده بعلمه و عبقريته، و المذاهب الأربعة تقابله بعلمائها و أتباعها و مريديها و مدارسها ومساجدها و تراثها الفقهي الضخمة، ابن حزم فرد ؛ مواجهة لجماهير الأمة الإسلامية في منهجه الفقهي و البحثي، أمام مذاهب بها أساطين العلماء.

---

[1] مجموعة الرسائل والمسائل: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ علق عليه : السيد محمد رشيد رضا. لجنة التراث العربي: القاهرة. ط ( )، دت. ج5 ،ص87 .

[2] علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري القرطبي، أبو محمد: عالم الأندلس في عصره، و أحد أئمة الإســـلام. انتسب بمذهبه خلق كثير، ولد بقرطبة، و كانت له و لأبيه رياسة الوزارة، فزهد بها و انصرف إلى العلم، فكان من صدور الباحثين، فقيها حافظا. – الأعلام: الزركلي. ج9، ص194.

و لا ينكر مطلع على زمن ابن حزم أنه كان رأس حربة في الجهاد لإعلاء الكتاب والسنة في عمت البلوى بالتقليد الجامد، بل بلغ في عصره أن صرح بتقديم أقوال المذهب على النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة إن تعارضتا في مسألة ما، و القطعية الدلالية تسقط لمخالفتها لأقوال المذهب.

و هذا الغلو في التقليد قابله ابن حزم بتشدد في النصية الحرفية، و التشديد على المقلدين، والشدة على أهل الرأي والتقليد و القياس الفقهي.

فكان ابن حزم نصرا لإحياء السنن، و إعلاء من مقام النص، و حرفيته النصية كانت رد فعل على الغلو في التقليد، و إهمال نصوص الوحي من متأخري المذاهب الفقهية، كما أن الرجل مذهبه الظاهري: نصي منطقي أرسطي، فأعمل المنطق في الفقه وأصوله و أصوله.

و إمامة ابن حزم و علو كعبه في العلوم جلية في تضاعيف مصنفاته " فيما صنفه من الملل والنحل، و إنما يحمد هو بموافقة السنة و الحديث.. لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، و يعظم السلف، و أئمة الحديث "[1].

و إذ من قواعد ابن تيمية في تقييم الشخصيات العلمية: مدى قربها من السنن و الآثار، فلا يحمد قائلا إلا بما أعلى من السنن و الآثار، فمن رفع مقام الكتاب و السنة، ارتفع مقامه في أعين الناس، و في تقييم ابن تيمية و تزكيته له، حتى لو رأى منهم هفوات أو زل في مسائل. فمعيار التقييم بالمدح أو الذم هو إعلاء الهدي النبوي، و التحاكم للكتاب والسنن، و الموافقة لسلف الأمة من صحابة وتابعين وأئمة الدين من بعدهم، فيمدح دين الرجل ما رأى منه اعتزاز بالميراث النبوي، و تواصلا منهجيا مع نقلة الميراث، فينظر في الرجل الذكاء و الزكاء، يقيم علومه و فهومه، يفحصه علمه وعمله.

و أئمة أهل الكلام ممن مُدحوا- رغم ما ذموا عليه من أقوالهم- إنما مدحوا و رفع شأنهم لما رفعوا مقام السنن، و كذلك ابن حزم، بخلاف ما انفرد به، و قد علم منه آرائه أنه وافق المعتزلة و الفلاسفة في اللفظ؛ و وافق أهل الحديث في المعنى. و بمثل هذا صار يذمه من يذمه من الطرفين، باتباعه لظاهر لا باطن له.

إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، **و إن كان له من الإيمان و الدين، و العلوم الواسعة الكثيرة، ما لا يدفعه إلا مكابر.**

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص19.

و تحوي مصنفاته نفائس الأقوال، و تنبي عن فرط استيعاب للمسائل و مضائقها، و معرفة بالأحوال، و تعظيم لدعائم الإسلام، و لجانب الرسالة، مما لا يجتمع مثله لغيره، و له من التمييز بين الصحيح و الضعيف، و المعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء[1].

فابن تيمية مدح ابن حزم من جهة، و ذم و نقد ما خالف فيه السلف من جهة أخرى، و مسلكه هذا طبقه حتى على الحنابلة وأئمة السنة والجماعة، فنبه لبعض أخطائهم، بل نبه لأقوال عدها هو من البدع صدرت من أفاضل من الحنابلة.

و ليس كل ما انتقد فيه ابن حزم يذمه فيه، فمسائل الذم تكون مما قدح في العقائد على غير وجه يعذر فيه من خلاف الأركان والأصول، أما ما كان خلافيا اجتهادية حتى في العقائد، أو كثر فيه الاشتباه، و تجاذبته أقوال العلماء، أو صنف من الدقائق، والمخالف فيه من أهل الاجتهاد والبحث عن الصواب والسنن، فينقض قوله، و يسلم مقامه.

و ذي قاعدة يهملها كثير ممن يخوض في الردود، خاصة على أهل السنة والجماعة، فلا يفرق بين الخلاف العلمي و الخلاف العيني، بين النقد و النقض، بين العدالة الدينية و الثقة العلمية، بين القول و قائله.

فما إن يقع على زلة حتى يستصرخ بها رهطه، و يصيح بقائلها في مجامع الناس، و يشهر به في مجالس العلم، و يتعمد تضخيم المخالفة، و التهويل من شر ما حدث، فتراه يقيم النحيب على مسائل فرعية، و يسارع للتبديع، في مباحث خلافية اجتهادية، و يُحمل لازم القول ما لا يعقل؛ فضلا أن يحتمل، و يهيج بحمية جاهلية، طاعنا في مقاصد من يراه أخطأ، فيستأصل خضراءه، و لا يرقب فيه رحم السنة، و لا يرعى حرمة إسلام، لا ييأس همزا، و لا ينفك لمزا،، ولا يبرح غمزا، ديدنه التشويش، و مطيته التحريش، وسجيته الإثارة والتحريش.

فإن عُرض عليه قول منهم حجة عليه؛ بأن مقالهم مثل ما أنكر على غريمه، بهت ثم تأتأ، ثم فكر و قدر، فأسُكت كيف قدر، (ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَ بَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَ اسْتَكْبَرَ) (المدثر:23)، فقال ليس قصده مما يؤثر، إن هو إلا مكر و شر.

و الأمثل في زمننا على هذا تصدع السماع، فشيخ يرمي آخر بالرفض و الخبث، لأنه قال في شرح قصة غزوة حنين؛ أن الجند من الصحابة رضوان الله عليهم؛ كان بهم غثائية.

[1] المصدر نفسه: ج4، ص20.

رغم أن القائل من أهل الحديث، و ممن يعلو كعبه في السنن، و له فضل و سبق خير، و خدمة في نشر علوم المصطلح و إحياء السنن، بل إنه سأل من رماه بالرفض، أن يرمي النووي بذلك؛ لأن العبارة للنووي.

و قد ألف شيخ فاضل من أكابر العلماء و النصحاء رسالة، ناصحا " **رفقا أهل السنة بأهل السنة**"، لما رأى فتنة "**الجرح و التشريح**"، يخوض فيها الأصاغر بتحريض من بعض المشايخ، حتى صُرف طلبة العلم عن مجالس العلم و الذكر، و افترق أمر العوام، و من قبلهم طلبة العلم، فإذا ببعضهم سارب بالليل مستخف من مكانة الشيخ بالنهار، يفشي لأتباعه بمدن و بلدان؛ أن من يوزع الرسالة يبغي الفتنة، و لا يفرح بالرسالة إلا أهل البدع !

فهل لا رمى من ألفها بالبدعة ؟! لقُلبت عليه دنياه، و جعل بسافل الأرض، و دك ببطن مقبرة التاريخ.

الفرع السادس: ابن سينا[1].

رد ابن تيمية على ابن سينا كثيرا، و ناقش آراءه الفلسفية، خاصة في درء التعارض، و النبوات، و الرد على المنطقيين، و نقض المنطق، و أغلظ له الكلم في مسائل الألوهية و التوحيد، و تلفيقاته في الصفات، و أقواله في النبوة و الإشراق، مما بين أبو حامد الغزالي أنه كفر محض، و كلامه في نشأة الخلق، مما هو تخريف أكثر منه فلسفة مجانين، و اشتد عليه في رأيه في الصحابة و استنقاصه لهم، و إباحته لكبائر لا يفعلها إلا الفساق من خمر و زنى، والتمتع بعشق الغلمان، و مجالس الفحش، و جعله عشق الألحان الماجنة و الصور الفاضحة من القربات، و ذا دين الصابئة[2]، و ابن سينا من الرافضة الباطنية الإسماعيلية الحاكمية، وهو يصرح بأخذه مبادئ الباطنية من بيته، و يقول " إنما اشتغلت في علوم الفلاسفة ، لأن أبي كان من أهل دعوة المصريين، يعني من بني عبيد الرافضة القرامطة "[3].

---

[1] ابن سينا (428 هـ)، الحسين بن عبد الله أبو علي شرف الملك: الفيلسوف الرئيس، صاحب التصانيف في الطب، و المنطق و الطبيعيات و الالهيات. أصله من بلخ، و مولده في إحدى قرى بخارى. طاف البلاد، و ناظر العلماء، و تقلد الوزارة في همذان. – الأعلام: الزركلي. ج5، ص30 .

[2] الاستقامة: ابن تيمية. ج2، ص239.

[3] إقامة الدليل على إبطال التحليل: ابن تيمية. ج2، ص154.

و الباطنية من أكثر الناس خلطا و تلفيقا للعلوم، و مزجا للفلسفات المختلفة و الأديان، كل ذلك لهدم كل القيم و الأديان، و كثير من الملاحدة انتسبوا إلى الإسلام شعارا لا أكثر، و خلطوا علومهم بلغة المسلمين[1]، و هم من الدهرية[2]، ولا يعلم أحد منهم شهد له العلماء و أئمة السلف بالإسلام، بل هم أنفسهم لا يجدون حرجا في الجهر بعقائد يكفر بها البشر قاطبة عدى شرذمة على نحلتهم، و أخر ما سمع بها أهل الأديان من اليهود و النصارى.

و ابن سينا ممن يعلي من الفلسفة اليونانية على كلام السلف، بل على السنن و على الكتاب والسنة، بل على الوحي كله، و هو على دين الفلاسفة الملاحدة، و " هؤلاء المتفلسفة؛ قدرية في جميع حوادث العالم.. من أضل بني آدم.. و لا يثبتون محدثا للحوادث، و حقيقة قول القوم؛ الجحود لكون الله رب العالمين.. بل غايتهم أن يجعلوه شرطا في وجود العالم، و في التحقيق هم معطلة لكون الله رب العالمين"[3].

فلا يعد ابن تيمية الفارابي و ابن سينا و السهروردي من المسلمين، بل منتسبين إلى الإسلام[4]. و لا يرى ابن تيمية صحة التسمية "**بفلاسفة الإسلام**"، بل الفلاسفة الذين كانوا في عهد الإسلام، فليس فيهم أحد شهد له بالإسلام، و ليس للفلسفة مقام في الإسلام، و إن تُنزل معهم بحكم السياق الحضاري و النسيج الإجتماعي الكلي للحضارة الإسلامية؛ فهم فلاسفة المسلمين، باعتبار من لم ينكر منهجهم، و إن أنكر مقالاتهم، و من كانوا في محيطهم المكاني و الزماني .

يقول ابن تيمية في ذاك: " و كان يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف الإسلام في وقته، أعني الفيلسوف الذي في الإسلام، **و إلا فليس الفلاسفة من المسلمين**، كما قالوا لبعض أعيان القضاة الذين كانوا في زماننا ابن سينا من فلاسفة الإسلام؛ فقال: **ليس للإسلام فلاسفة**"[5].

---

[1] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج6، ص60.

[2] نقد مراتب الإجماع: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ عناية : حسن أحمد إسبر. دار ابن حزم: بيروت. ط(1)، 1998. ص307.

[3] منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج36، ص12.

[4] الجواب الصحيح: ابن تيمية.ج3، ص22.

[5] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج5، ص114.

فليس في معتقداهم في الخالق و لا أصل الخلق ما يمت بصلة لدين؛ فكيف بالإسلام، " فإن **كفر هؤلاء أعظم من كفر اليهود والنصارى،** بل و مشركي العرب فإن جميع هؤلاء يقولون: إن الله خلق السماوات والأرض وإنه خلق المخلوقات بمشيئته و قدرته.. و لكن متأخروهم كابن سينا وغيره أرادوا أن يلفقوا بين كلام أولئك وبين ما جاءت به الرسل فأخذوا أشياء من أصول الجهمية والمعتزلة، و ركبوا مذهبا قد يعتزى إليه متفلسفة أهل الملل، و فيه من الفساد والتناقض ما قد نبهنا على بعضه في غير هذا الموضع "[1].

و كُفر مقالات ابن سينا و أتباعه و أئمته مما يعلم من الدين بالضرورة بإجماع أهل الأديان الكتابية قاطبة، و المتوقف في ذا إما جاهل بمقالاهم أو جهول بالتوحيد أصلا، و لا يعذر بفهمه؛ فإن الكفر في كلامهم صريح ليس بخفي، و لا يتيه عن معناه الصبيان.

و حين تفصيل ابن تيمية الرد ابن سينا؛ يعمل قاعدة أصل نشأة المقال و قائلها، فيبين حاله، و تطور أفكار مذهبه، فيذكر أن ابن سينا " تكلم في أشياء من الإلهيات و النبوات و المعاد و الشرائع؛ **لم يتكلم فيها** سلفه، و لا وصلت إليها عقولهم، **و لا بلغتها علومهم"**[2].

فهنا يبين إطلاعه على كلام الأوائل و مصادر ابن سينا في التأصيل لمقالاته، و يوضح أن تفوق ابن سينا أتى من إطلاعه لكتب المسلمين و عقائدهم وجدلهم الكلامي فاستفاد ما اهله للتميز في التنظير الفلسفي عمن سبقه، كما استفاد من الملاحدة الإسماعيلية العبيدية، و قد نشا بينهم، بل أهل بيته من أهل دعوة الحاكم بأمره العبيدي مدعي الألوهية.

" و قد صنف المسلمون في كشف أسرارهم، و هتك أستارهم؛ كتبا كبارا و صغارا، **و جاهدوهم باللسان و اليد، إذ كانوا أحق بذلك من اليهود و النصارى.. و المقصود هنا أن ابن سينا أخبر عن نفسه أن أهل بيته أباه و أخاه كانوا من هؤلاء الملاحدة،** و أنه إنما اشتغل بالفلسفة بسبب ذاك "[3].

و أُلف في الرد عليهم القاضي أبي بكر محمد بن الطيب، و عبد الجبار بن أحمد، و أبي حامد الغزالي، و أبي إسحاق، و ابن فورك، و القاضي أبي يعلى، و ابن عقيل، و الشهرستاني، و غير هؤلاء مما يطول و صفه.

[1] أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: ابن تيمية. ص(74-79).

[2] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج5، ص(55-58).

[3] المصدر نفسه: ج5، ص58.

لكن ابن تيمية في تقييم مستوى ابن سينا العلمي في الفلسفة و الطبيعيات و الطب، و مقارنته بغيره ممن ينحو مذهبه، يقول عنه أنه أفضل متأخري الفلاسفة، بل يمدح مستوى فلاسفة المسلمين في الطب و الحساب و المنطق "و كتب الفلاسفة التي صارت إلى الإسلام من الطب والحساب والمنطق و غير ذلك؛ **هذبها المنتسبون إلى الإسلام فجاء كلامهم فيها خيرا من كلام أولئك اليونان** "[1]. بل يعترف حتى لفلاسفة اليونان بما لهم، فيقول: " **نعم لهم في الطبيعيات كلام غالبه جيد، و هو كلام كثير واسع، و لهم عقول عرفوا بها ذلك، و هم قد يقصدون الحق، لا يظهر عليهم العناد**؛ لكنهم جهال بالعلم الإلهي إلى الغاية، ليس عندهم منه إلا قليلٌ؛ كثيرُ الخطأ "[2].

ذا تقييم للفلاسفة، و موازنة في مستواهم العقلي والعلمي و الأخلاقي، ثم يذكر ما زاد ابن سينا عليهم، و تفوقه " لما عرف شيئا من دين المسلمين، و كان قد تلقى ما تلقاه عن الملاحدة، **و عمن هو خير منهم من المعتزلة و الرافضة**؛ أراد أن يجمع بين ما عرفه بعقله من هؤلاء؛ و بين ما أخذه من سلفه، فتكلم في الفلسفة بكلام مركب من كلام سلفه، و مما أحدثه مثل كلامه في النبوات، و أسرار الآيات، و المنامات، بل و كلامه في بعض الطبيعيات، و المنطقيات، و كلامه واجب الوجود، و نحو ذلك..."[3].

و هنا يكشف ابن تيمية عن ملكاته البحثية في تقصي خلفيات من ينتقدهم و دورهم في مجالات العلوم و العناصر المؤثر فيهم و المتأثر بهم، و المعارف المكتسب لديهم و مدى تطورها. فبين أن ابن سينا " **أصلح تلك الفلسفة الفاسدة؛ بعض اصلاح**، حتى راجت على من لم يعرف دين الإسلام من الطلبة النظار، و صاروا يُظهر لهم بعض ما فيها من التناقض، فيتكلم كل منهم بحسب ما عنده، و لكن سلموا لهم أصولا فاسدة في المنطق و الطبيعيات و الإلهيات، و لم يعرفوا ما دخل فيها من الباطل "[4].

فإنكار البديهي الواضح للعيان؛ يستفز النفوس المعتدلة في قبول كل النقض، لما وقع من الحيف في حق من انتُقد، و تشمئز من استخفافها، كمن يجعل تفوق الكفار على المسلمين في

[1] الجواب الصحيح: ابن تيمية. ج3، ص22.
[2] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج5، ص(55-58).
[3] المصدر نفسه: ج5، ص57.
[4] المصدر نفسه: ج5، ص58.

عصرنا منقبة للمسلمين أن سخرهم لنا، أو يطمس فضل أو كفاءة الكفار؛ بما يراه من ضلال المعتقد، فيخلط مقاما بمقام، بزعم الولاء و البراء، و أن مقتضى البراء كره و بغض الكافر و كل ما للكافر، فهل البغض يقتضي نفي الواقع العيني؟

و هل مدح الكافر بكفاءة عمل أو جودة علم؛ يعني حبه و الولاء له ؟

هل إعجاب و انبهار مسلم ببراعة اختراع، أو جودة صناعة، أو عبقرية فكرة، أو تفوق تقنية - و كلها من مصدر كافر- أن به خلل في مبدأ الولاء و البراء ؟

فلينظر التاريخ من يحمل في بنيات فكره مثل تلك المفاهيم:

دروع و سهام و بعض رماح الصحابة، صنعها اليهود و الفرس المجوس، بل إن الصحابة كانوا يفضلون تقنية صناعة أقواس الفرس المجوس، على غيرها، لجودتها و دقتها و قوة إطلاقها للسهم، و التقاسيم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فارسية، بل فكرة الخندق من سلمان الفارسي رضي الله عنه فارسية.

و الحلي بالمدينة يهودية الصنع، و الأقمشة شامية من أرض النصارى، و فضل النبي البردة اليمنية لاستقبال الوفود، وما كان أهل اليمن كلهم مسلمين، و لا حياكتهم التصميم ظهر في عهد الإسلام.

و للقاري أن يزن ذا الأثر؛ روى مسلم عن المستورد بن شداد القرشي؛ أنه حدث عند عمرو بن العاص، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول:" تقوم الساعة و الروم أكثر الناس"، فقال عمرو: أبصر ما تقول، قال: أقول ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: لئن قلت ذلك؛ **إن فيهم لخصالا أربعا:**

إنهم أحلم الناس عند الفتنة، و أسرعهم إفاقة بعد مصيبة.

و أوشكهم كرة بعد فرة.

و خيرهم لمسكين و يتيم و ضعيف.

و أمنعهم من ظلم الملوك "[1].

فذا كلام صحابي قاتل الروم، و تبرأ بالفعل و القول من معتقد النصارى، غير أن شنآنهم؛ لم يجرمهم أن لا يعدل فيهم، فقال ما هم عليه من الخير، و قد قاتلهم لما عليهم من الشر. و ما حكى من خصالهم؛ هي مقومات قيام أي دولة و لو كفرت بأديان الأرض، و لو

[1] مختصر صحيح مسلم: في الفتن، باب تقوم الساعة والروم أكثر الناس، رقم2026.

قامت فهي منقبة لها، و على المسلم الواعي الاحترام لها، و التحسر على حال قومه، فهو و من معه فتنة للكفار قبل أن يفتنهم الكفار، و يعلمن عين اليقين؛ إنما المسلمون بدنيتهم هم الفتنة، و بعزهم هم القدوة، و يمتحن ذا القول، و يدعو (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا وَ اغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (الممتحنة: 5)، بأن تجعلنا فقراء و هم أغنياء؛ فيفتنوا و يقولوا: لو كان هؤلاء على شيء؛ لآتاهم الله مما أفاض علينا من رزقنا.

أو تجعلنا ضعفاء و هم أقوياء، فيقولوا: لو كان هؤلاء على أمة؛ لما سلطنا الله عليهم، بل نحن أحباء الله، و أولياءه، فاصطفانا أن نسوسهم.

أو يقولوا نحن أقوم طريقة و أهدى سبيلا، و الأرض و السماء تشهد أين نحن، و أين أنتم، أوتينا أمولا و بنينا، و بأسا شديدا، لأنّا اتبعنا صراطا رشيدا، و آية ذلك؛ أنّا أشد قوة و منعة.

و لما خالف ابن سينا بقية الفلاسفة في مسألة علم الله مدحه :" و كون ابن سينا خالفهم في هذا هو من محاسنه وفضائله، التي علم فيها ببعض الحق، والحجة معه عليهم، كما أن أبا البركات كان أكثر إحسانا منه في هذا الباب فكل من أعطى الأدلة حقها، وعرف من الحق ما لم يعرفه غيره كان ذلك مما يفضل ويمدح "[1].

الفرع السابع: ابن عربي(ت 638 هـ)[2].

صاحب كتاب الفتوحات المكية، به دقائق و غرائب، و عجائب ليست توجد في كلام غيره، شهد له من طالعه، بأنه أوتي نهاية قدرة الإطلاع، و توقد الذهن، و غاية الحفظ و الذكر، و كل من وقف على كتابه علم قدره، و هو من أجلّ مصنفاته.

و ابن عربي ظاهري المذهب فقها، زاهد متفرد، تعبد و توحد، و سافر و تجرد، و أتهم و أنجد، و عمل الخلوات، و علق شيئا كثيرا في تصوف أهل الوحدة.

---

[1] درء تعارض العقل مع النقل: ابن تيمية. ج6، ص134.

[2] الشيخ محيي الدين ابن عربي محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الشيخ محيي الدين أبو بكر الطائي الحاتمي الأندلسي المعروف بابن عربي. ولد في 560 بمرسية..كان ظاهري المذهب في العبادات، باطني النظر في الاعتقادات، روى عن السلفي بالإجازة العامة. - الوافي بالوفيات: الصفدي. ج1، ص510.

و كان ابن عربي منقبضاً عن العامة، لا يعلم حقيق أمره إلا آحاد الاتحادية ممن اجتمع بهم، يكتم عقيدته عن العامة و الخاصة، و لم يشتهر معتقده الباطن إلا بعد موته بمدة، لذا تمادى أمره، و فتن به قوم، لما له من علوم و فنون ودقائق كلام في كتبه " و من أردإ تواليفه كتاب الفصوص، فإن كان لا كفر فيه؛ فما في الدنيا كفر ! نسأل الله العفو و النجاة، فوا غوثاه بالله ! ..و لا ريب أن كثيرا من عباراته له تأويل؛ إلا كتاب الفصوص "[1].

انتقد ابن تيمية مذهب ابن عربي في رسائل عدة، وفي الجزئين الأول والرابع من مجموع الرسائل والمسائل يبين ما فيه من زيف وباطل، وألف رسالة " الرد الأقوم على ما في كتاب فصوص الحكم"، صدرها بقوله: " ما تضمنه كتاب فصوص الحكم وما شاكله من الكلام فإنه كفر باطنا و ظاهرا، وباطنه أقبح من ظاهره، و هذا يسمى مذهب أهل الوحدة و أهل الحلول و أهل الإتحاد، و هم يسمون أنفسهم "المحققين"[2].

" و ممن أفتى بأن كتابه الفصوص فيه الكفر الأكبر؛ قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة، و قاضي القضاة سعد الدين الحارثي، و العلامة ركن الدين عمر بن أبي الحرم الكتاني، و جماعة سواهم "[3].

و قد عظمه جماعة من الاتحادية و الفلاسفة، و من الصوفية من تكلف لما صدر منه ببعيد الاحتمالات، " و إن فتحنا باب الاعتذار عن المقالات، و سلكنا طريقة التأويلات المستحيلات؛ لم يبق في العالم كفر و لا ضلال، و بطلت كتب الملل و النحل، و اختلاف الفرق.

.. قلت: بتقدير صحة العقيدة فلا كلام، و إنما الكلام فيمن يقول: العالم هو الله، كقوله في الفصوص إنه عين ما ظهر و عين ما بطن، و هو المسمى بأبي سعيد الخرّاز، و غير ذلك من أسماء المحدثات. و من طالع كتبهم؛ علم علما ضروريا بأنهم اتحادية، مارقة من الدين.. "[4].

و أكثر دلالة أن غالب شراح كتاب الفصوص هم من الرافضة الإسماعيلية، و كفر هؤلاء صارخ بواح، يشقق له الصخر، و يذهل بسماعه الحليم.

---

[1] سير أعلام النبلاء: الذهبي. ج48،ص23.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج2، ص364.

[3] تاريخ الإسلام: الذهبي. ج47،ص 280.

[4] المصدر نفسه.

و يرى ابن تيمية أن ابن عربي أقرب الاتحادية إلى الاسلام " لما يوجد في كلامه من الكلام الجيد كثيرا، و لأنه لا يثبت على الاتحاد ثبات غيره، بل هو كثير الاضطراب فيه، و إنما هو قائم مع خياله الواسع الذي يتخيل فيه الحق تارة و الباطل أخرى، **و الله أعلم بما مات عليه** "[1] . و مذهب الاتحادية ظاهر في كتاب الفصوص و " إذا فهمه المسلم [علم] بالاضطرار؛ أن جميع الأنبياء و المرسلين و جميع الأولياء و الصالحين، بل جميع عوام أهل الملل؛ من اليهود والنصارى والصابئين: **يَبْرؤون إلى الله تعالى من بعض هذا القول؛ فكيف منه كله؟**"[2].

و ذا دين الاتحادية، و هو مما لا يجهد ذهن ليعي كفره، و هم في عرض معتقدهم على درجات، و في عباراتهم على شطحات، " **لكن ابن عربي أقربهم إلى الإسلام، و أحسن كلاما في مواضع كثيرة، فإنه يفرق بين الظاهر و المظاهر، فيقر الأمر و النهي، و الشرائع على ما هي عليه، و يأمر بالسلوك بكثير مما أمر به المشايخ، من الأخلاق و العبادات.**

و لهذا كثير من العباد يأخذون من كلامه سلوكهم، فينتفعون بذلك، و إن كانوا لا يفقهون حقائقه، و من فهمها منهم؛ و وافقه فقد تبين قوله "[3].

و الاتحادية من الملاحدة الذين يعرضون الدين في قالب فلسفي، و هم ينازعون الوحي بالحكمة، ويناطحون السماء بعقولهم، فيبتدعون مصطلحات و مفاهيم، بزخرف القول، ما بين بسط الكلام في الولاية أو المكاشفة أو الإشراق أو الفناء، و يأخذون من أفاضل الصوفية و الزهاد أحسن كلامهم، ثم يلبسونه آية أو حديث؛ و يحملونه مفاهيمهم، و يمعنون في التفلسف بلغة الإسلام، غير أن حقيقة قولهم و مبلغ معتقدهم؛ أن دينهم خير من دين الرسل، وأن عقولهم قد تتفوق على ما أتى به الرسل، إما بأن يصعدوا للخالق أو ينزل هو إليهم، في نهاية الأمر هم أعلم بملكاتهم، و لهم الصدارة و الأولوية في الإدارة و التنظير و التشريع للمدينة الفاضلة، غير المحيط من حولهم، يجعلهم يسترون صريح المعتقد بألفاظ براقة، و سلوكيات مخادعة، كادعاء الشطح والسكر والفناء، فيتدرجون في الجهر بعقائدهم، غير أن الزمن كفل أن يجهر بها أتباعهم إن وصلوا لمقام الصدارة بكثرة الأتباع و المال و النفوذ، فظهرت طوائف

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج2،ص 143.
[2] جامع الرسائل: ابن تيمية. ج1، ص84.
[3] المصدر نفسه.

عبدة الشيطان، و تيارات التوحيد بين الأديان، و مذاهب الإتحادية و الحلول، و فلسفات الإلحاد، و كلها تستقي من ركاياهم، و مصادرها ومراجعها وأئمتهم لا يماري أحد في حالهم، و ذي كتبهم تشهد.

" و هؤلاء الملاحدة يدعون أن الولاية أفضل من النبوة، و يلبسون على الناس فيقولون: ولايته أفضل من نبوته و ينشدون: مقام النبوة في برزخ ... فويق الرسول و دون الولي.. و هؤلاء قد يقولون كما يقول صاحب الفصوص ابن عربي؛ أنهم يأخذون من المعدن الذي يأخذ منه الملك؛ الذي يوحي به إلى الرسول، و ذلك أنهم اعتقدوا عقيدة المتفلسفة، ثم أخرجوها في قالب المكاشفة "[1].

ثم ذكر ابن تيمية أن ابن عربي يقول أنه: " **يأخذ من المعدن الذي أخذ منه الملك، الذي يوحي به إلى الرسول**. و **المعدن** عنده هو **العقل**، و **المَلك** هو **الخيال**، و الخيال تابع للعقل.. فلهذا صار عند نفسه فوق النبي.. و النبوة أمر وراء ذلك، فإن ابن عربي و أمثاله؛ و إن ادعوا أنهم من الصوفية، **فهم من صوفية الملاحدة الفلاسفة**، ليسوا من صوفية أهل العلم، فضلا عن أن يكونوا من مشايخ أهل الكتاب و السنة "[2].

و قد " اشتهر بالقول بوحدة الوجود بعض كبار المتصوفة مثل ابن عربي في "**الفتوحات**" و "**الفصوص**"، و ابن الفارض في تائيته، و الحلاج في شطحاته، و سواهم "[3].

و أمر ابن عربي التبس على الكثير، لما له من علوم و نكت في كتب، و طوام في أخر، كما التبس أمر الباطنية والقرامطة والعبيدية (الفاطمية) على البعض، و لذا كان من مال إليهم أحد رجلين؛ إما زنديق منافق، و إما جاهل ضال.

يقول ابن تيمية عن ابن سبعين و ابن عربي و أمثالهما ترتيب دعوتهم أنهم:" من جنس ملاحدة الشيعة الباطنية. فإن عقيدتهم في الابتداء عقيدة الشيعة، ثم ينقلون المستجيب لهم إلى الرفض، ثم ينقلونه إلى ترك الأعمال، ثم ينقلونه إلى الانسلاخ من خصوص الإسلام، ثم إلى

[1] أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: ابن تيمية. ص74.

[2] المصدر نفسه: ص80.

[3] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي. ج16.

الانسلاخ من الملل، إلى أن يصل إلى البلاغ الأكبر، و الناموس الأعظم عندهم، فيصير معطلا محضا "[1].

فابن عربي ممن أوتي علما و قلما، و ليس ممن يجبك بلا خبرة، فهو له ملكة في الفنون و الشعر و بلاغة الكلم وجودة العبارة، وقوة الاستدلال، وذا يبسط سلطانه على القارئ فيهاب مقامه، و يعلو شأنه في أعينه، بل ابن تيمية نفسه كان يحسن الظن فيه و يعظمه قبل أن يطالع الفصوص، لما في كتبه من الفوائد، **و لم يطلع على حقيقة مقصوده**، إلا بعد النظر في كتاب "**الفصوص**" و نحوه [2].

و نجد في مناقشات ابن تيمية يتتبع أقوال ابن عربي، و قد يستدل ببعضها على آخرين ليرد عليهم، و يبين الفرق بينه و بين غيره من الإتحادية و فلاسفة الصوفية، من مزيد علم، و ستر حال، فلم يكن ممن يجاهر بفسق و فجور كالتلمساني، و لا يسقط الشرائع والتكاليف كما شاع عن غيره. فابن عربي يميل في الفتوحات المكية إلى التسليم بظاهر الشرع من جهة، و شرط الإيمان التسليم بكل ما جاء به الرسول على ظاهره، و لا سيما آيات الصفات، و ينكر على أهل الكلام تقديمه العقل على النقل، و يجعل التأويل سببا في ضلال هذه الأمة:" فما ضل من ضل من المشبهة إلا بالتأويل، و حمل ما وردت به الآيات والأخبار على ما سبق؛ إلى الأفهام من غير نظر فيما يجب لله تعالى من التنزيه، فقادهم ذلك إلى الجهل المحض والكفر الصراح، و لو طلبوا السلامة و تركوا الآيات و الأخبار على ما جاءت؛ من غير عدول منهم فيها إلى شيء البتة، و وكلوا علم ذلك إلى الله و رسوله، و قالوا لا ندري لكان يكفيهم قوله تعالى(لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ)"[3].

و لابن عربي نكت في تعريف العبودية، و الحرية، و تصنيف العلوم، و له تقسيمات وتبويب رائع في نظرية المعرفة في تعريف العلم ومراتب العلوم من علم العقل و علم الأحوال وعلم الأسرار، والكلام في طريق أهل الحق، وبيان الدواعي من الخاطر و الإرادة والهمة والعزم

---

[1] الصفدية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة: القاهرة. ط(2)، 1406. ج1، ص273.

[2] مجموعة الرسائل والمسائل: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ علق عليه: السيد محمد رشيد رضا. لجنة التراث العربي: القاهرة. ط( )، دت. ج1، ص171.

[3] الفتوحات المكية: محي الدين بن عربي؛ عثمان يحي، إبراهيم مدكور. الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة. ط( )، 1986. ج1، ص(119، 222)/ ج3، ص(2، 52).

والنية، والكلام عن البواعث من رغبة و رهبة و تعظيم، و نوادره في علم الأخلاق، و الحقائق الربعة للذات المقدسة والصفات المنزهة والأفعال والمفعولات، وكلها شعب تجمعها الأحوال والمقامات.

و ذي التقاسيم وما يخوض في مفاهيمها لا يلقاها إلا ذو علم؛ خبير بالصناعة، متمرس بحبكة اللفظ، مطلع على الفنون و لغة العلوم. و كتابه الفتوحات وغيره كان مما يتذاكره ابن تيمية وأصحابه، و يستفيدون من علومه و طرائفه، ويستقون من دقائقه في السلوك و المعارف، غير أن الفصوص فصص القول حول ابن عربي، بين من يذهب مذهب الإتحاد فهو له من التابعين سلفا، ومن أعجب بما له في الطريق و مقامه في الطائفة فغض الطرف عما في الفصوص وتحمل له التأويلات، وبين من هدم السقف عليه بما له وما عليه، وبين أولئك من يزع الأشواك و يتمتع بلطائف النكات، فينزع الدرر بالملاقيط، و تسلم يديه مما تفرق شماطيط، بين الإتحادية و الفلاسفة و الملاحدة، غلاة الصوفية الحلولية، و أمر ابن عربي إلى الله هو يتولاه.

و يعد ابن تيمية قضية "وحدة الوجود"؛ المحور المركزي الفكري لدى ابن عربي، و خاصة موقفه من تأويل القرءان، و كتاب "الفصوص" ذو أهمية خاصة في فهم مذهب ابن عربي في وحدة الوجود، و كان له أثر كبير في علو نبرة ابن تيمية في نقده.

و ابن تيمية في نقده لمذهب وحدة الوجود، لا يهتم بجزئيات المذهب و لا بفروعه، و ما ترتب عليها من تحريف لكتاب الله، و انتقاص لمقام الأنبياء، و إنما يعمد إلى أصول المذهب فيبين تهافتها، و مصادمتها للمنطق العقلي السليم، و عما جاء به الدين القويم، و إذا تم له هدم الأساس الذي بنى عليه المذهب؛ فلا عليه بعد ذلك أن يقيم ابن عربي مذهبا خاصا في التأويل، لأن فساد باطل كذا بائن بعرضه فقط، و يُعلم بالضرورة من أول نظرة، فضلا عن أن المذهب كله لا قوام له ولا أساس له في عقل و لا دين، فهو كبناء القصور على الرياح.

و يوضح أن مذهب ابن عربي في وحدة الوجود أشبه بقول النصارى في المسيح، و إن كان ابن عربي يكفرهم في تخصيص الاتحاد بالمسيح دون سواه، لكن النصارى كانوا أقرب إلى المعقول من ابن عربي حيث نزهوا الله عن أن يتحد بالكلب والخنزير وخصصوه بالمسيح ابن مريم[1].

---

[1] الرسائل والمسائل: ابن تيمية.ج1 ،ص(11-183).

وفي نقده لمقالة ابن عربي يتبع منهجه في بيان أصول المقالة التي بنيت عليها، ليختصر الرد ثم يبسط، فهو يذكر خلاصة ما فهم من كلام من ينتقد، و يرتب الأصول التي منها استمد تصوره لقالته، ثم يشرح أصوله تاريخيا، و يبين مفهومها عند صاحبها من حر كلامه، وعند غيره، ثم يستدل بنصوص من ينتقد، بعدها يفند أصوله، فإن سقطت انهار سقف الكلام، و ما نفع ما بسط بعده.

و في نقضه لمقالة ابن عربي في وحدة الوجود، يرى ابن تيمية أن ابن عربي بنى مقالته على أصلين هما:

" **أحدهما: أن المعدوم شيء ثابت في العدم**... و أول من ابتدع هذه المقالة في الإسلام **أبو عثمان الشحام** شيخ **أبي علي الجبائي**، و تبعه عليها طوائف من القدرية المبتدعة من المعتزلة و الرافضة.. لكن هؤلاء.. يعترفون بأن الله خلق وجودها، و لا يقولون أن عين وجودها عين وجود الحق.

و أما صاحب الفصوص و أتباعه فيقولون: **عين وجودها عين وجود الحق**، فهي متميزة بذواتها الثابتة في العدم، متحدة بوجود الحق العالم بها، و عامة كلامه ينبني على هذا لمن تدبره و فهمه.."[1].

و هنا يفصل ابن تيمية حقيقة مقالة ابن عربي و من خاض في هاته الفلسفة المبنية على نظرية الفيض الغنوصية العرفانية، ذات الأمشاج المتعددة في كثير من الفلسفات الروحانية.

" **و أما الأصل الآخر**: فقولهم؛ **أن وجود الأعيان نفس وجود الحق و عينه**. و هذا انفردوا به عن جميع مثبتة الصانع .. و إنما هو حقيقة قول فرعون، و القرامطة المنكرين لوجود الصانع.."[2]. ثم بين ابن تيمية أن من فهم هذا؛ فهم فلسفة ابن عربي و أدرك مراده في " نظمه و نثره، و ما يدعيه من أن الحق يقتدي بالخلق، لأن وجود الأعيان معتمد بالأعيان الثابتة في العدم، و لهذا يقول بالجمع من حيث الوجود، و بالفرق من حيث الماهية و الأعيان، و يزعم أن هذا هو سر القدر، لأن الماهيات لا تقبل إلا ما هو ثابت لها في العدم في أنفسها،

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج1، ص(332 -336)

[2] المصدر نفسه: ج1، ص336.

فهي التي أحسنت و أساءت، و حمدت و ذمت، و الحق لم يعطها شيئاً إلا ما كانت عليه في حال العدم. فتدبر كلامه كيف انتظم شيئين: إنكار وجود الحق. و إنكار خلقه لمخلوقاته"[1].

فابن تيمية ينقض مقالات ابن عربي التي يرى بطلانها، و يفصل كلامه فيها، و يبحث معتقده، لكنه يميز خير ما عنده، ليفرق بينه و بين غيره، و يوضح وجه التباس أمره على أفاضل من الناس، فلا يمنعه نسبته لابن عربي للإتحادية أن يعلي مقامه فيهم، و أن يذكر ما يفضل به ابن عربي عليهم، بل لم يمنعه كفر مقالة ابن عربي؛ أن يتوقف في تكفيره، لما علم من جودة علمه وصلاحه الظاهر، فاستوقف في الحكم عل الباطن لاضطراب قول ابن عربي، وذا ما توقف فيه الذهبي نفسه في ترجمة ابن عربي[2].

المبحث الثاني: نقد مقالات النحل و الملل.

عني ابن تيمة بدراسة المذاهب المختلفة من فلسفية و كلامية، و هو لم يقصد من وراء تلك الدراسة إلى البحث عن عقيدة صالحة يأخذ بها، و يدعو لها، و لكن رغبته في نقد المذاهب هي التي دعته إلى دراستها تلك الدراسة العميقة[3].

---

[1] المصدر نفسه: ج1، ص(336 -338).

[2] سير أعلام النبلاء: الذهبي. ج23، ص49.

[3] ابن تيمية السلفي و نقده لمسالك المتكلمين: محمد خليل الهراس. ص37.

المطلب الأول: نقد الفرق.

بين ابن تيمية أن دلالة الكتاب و السنة على أصول الدين ليست بمجرد الخبر، و هو ما يعتقده بعض أهل الكلام و الحديث و الفقهاء و الصوفية و غيرهم، بل الوحيين دلا إلى البراهين المبينة لأصول الدين.

و كان منهجه في نقد الفرق المحاكمة للسلف فيما استنبط من الكتاب و السنة، و النظر في أقوال الفرق و الطوائف، بتتبع مصادرها، و قال: " و اجتهدت في اتباع سبيل الأمة الوسط، الذين هم شهداء على الناس، دون سبيل من قد يرفعه فوق قدره في اعتقاده و تصوفه؛ على الطريقة التي أكمل و أصح مما ذكره؛ علما و حالا، و قولا و عملا، و اعتقاد و اقتصادا.

أو يحطه دون قدره فيهما، ممن يسرف في ذم أهل الكلام، أو يذم طريقة التصوف مطلقا "[1].

و قسم ابن تيمية طرائق العلماء و النظار في أخذ العقائد الإسلامية إلى أربع أحزاب:

1- الفلاسفة: و أصل مقالتهم أن " القرآن جاء بالطريقة الخطابية و المقدمات الإقناعية التي تقنع الجمهور، و يدعون أنهم هم أهل البرهان اليقيني "[2].

2- أهل الكلام: من الجهمية و المعتزلة و الرافضة و من نحا طرقهم، ذكر أنهم يقدمون قضايا عقلية على النظر في الآيات القرآنية، و يجعلون المحكوم حاكا.

3- طائفة من أهل الحديث: ممن ينظرون إلى القرآن من جهة ما اشتمل من أدلة هادية مرشدة منتجة للحق، و ليست لمجرد الإقناع، بل يعتبرون ما في القرآن من آيات دالة على التوحيد و الصفات من ناحية أنها اخبار، لا أدلة مثبة.

و هؤلاء عرفوا من بدع أهل فأنكروها، و عرفوا ما في القرآن و كلام الله، " لكنهم قد يخلطون الآثار صحيحها بضعيفها، و قد يستدلون بما لا يدل على المطلوب. و .. يستدلون

[1] الاستقامة: ابن تيمية. ج1، ص90.

[2] معارج الوصول: ابن تيمية. ص5.

بالقرآن من جهة إخباره؛ لا من جهة دلالته.. و جعلوا الإيمان بالرسول قد استقر، فلا يحتاج إلى يبين الأدلة الدالة عليه"[1].

4- طائفة من متكلمة اهل السنة: و هم الكلابية و الأشاعرة و الماتريدية " آمنوا بكل ما جاء به السلف، لكنهم لم يسلكوا في الاستدلال طريق استخراج الأدلة من القرآن، بل سلكوا المسلك العقلي، بسبب الخصومة الشديدة التي وقعت بينهم و بين المعتزلة، فاضطروا أن يستخدموا أسلحتهم، و المحارب مأخوذ دائما بسلاح خصمه "[2].

فذا الحزب " قد عرف تفريط هؤلاء، و تعدي أولئك و بدعتهم؛ فذمهم، و ذم طالب العلم الذكي الذي اشتاقت نفسه إلى معرفة الأدلة، و الخروج عن التقليد إذا سلك طريقهم.
و قال: إن طريقهم ضارة، و أن السلف لم يسلكوها، و نحو ذلك مما يقتضي ذمها؛ و هو كلام صحيح. لكنه إنما يدل على أمر مجمل لا تتبين دلالته على المطلوب، بل قد يعتقد طريق المتكلمين مع قوله إنه بدعة، و لا يفتح أبواب الأدلة التي ذكرها الله في القرآن، التي تبين أن ما جاء به الرسول حق، و يخرج الذكي بمعرفتها عن التقليد و عن الضلال و البدعة و الجهل "[3].

و عاب ابن تيمية على هؤلاء إعراضهم عن أصول الدين المبينة في كتاب الله و سنة رسوله، لأنه قرر أن دلالة النص خبرية نقلية و برهانية عقلية.

و أنكر على طائفة من أهل الحديث الذي قصروا دلالة النص على الخبر و السمع، فعطلوا الدلالة الاستنباطية العقلية، فصار الوحي يخبر عن المصدق به سالفا و فقط، و لا يبين أو يجادل المعارض.

و ذا قصور في استيعاب عالمية الرسالة الإسلامية، لأن الخبر الصادق قبل تصديقه يحتاج لإثبات المصداقية، فكان الخطاب النبوي بداية عقلي، ثم خرق قواعد السنن الكونية؛ لإثبات ملكة المخبر على اتصاله بعالم الغيب، و قدرته على تجاوز طور العقل، ثم إقناع العقل بالحجج العقلية بما رسخ في الفطرة البديهية، فإن صار الخبر صادقا ثم ارتقى لليقين ثم للمقدس، أصبح للنص سلطان التسليم فيما ليس للعقل طاقة ببحثه.

---

[1] المصدر نفسه: ص3.
[2] ابن تيمية: أبو زهرة. ص205.
[3] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج1، ص321.

و ذي السنة سارية فيمن سبق و باقية في من لحق، و لا يكتفى بانتشار الإسلام، إذ العقول ملكات، و التراث العقدي و الفكري يورث اضطراب الأدلة و الشبه، و لانتزاعه يحتا لما هو من جنسه، مع قوة و فعالية، و ذا مقرر في الوحي و فيه ما يغني عن طرائق قددا. لأن وضوح الدلائل النبوية و القرآنية نسبي، ليس لقصور الجلاء في البيان، بل لتعلق حصول العلم بالذات المدركة لا بالموضوع المدركة، فالواضح الجلي للبعض؛ خفي غامض لآخرين.

فابن تيمية لم ينكر الحجاج العقلي، بل استنكر جعل الوحي ظهريا، مرجعا للإستئناس؛ لا مصدرا للإستدلال و الإستنباط، فكان غالب من يغلو في مصدرية العقل يستنقص النقل، أو لا يحكي به إلا نزرا، و هو مرقوم في صحائف المتكلمة: بضع آيات؛ ثم سلال من المسالك النظرية المنطقية التي سمية عقلية. فلا يدرى أدين فلاسفة أم دين الله ؟ و إن كان؛ فهل قصر الوحي عن تلك الأدلة و الأوجه ؟

الفرع الأول: أهل الحديث.

يعد ابن تيمية نفسه من أهل الحديث و من أهل السنة والجماعة المتبعين لسلف الأمة من القرون الثلاثة المفضلة.

غير أن انتماؤه للجماعة لا يمنعه من نقد بعض أتباعها، و لا بيان الخلل في قول أو سلوك طائفة من أفراد علمائها، في أزمنة متباعدة أو متقاربة، فهو ينظر حتى لطعون الفرق و الطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة، بل حتى المناهض للمسلمين، إذ نظرته شاملة لعموم الأمة الإسلامية، و منطلقه في منهجية الرد؛ غايته توحيد عقيدة الأمة و تطهيرها لحصول الوحدة الاجتماعية التكاملية، و هذا الوحدة لا تتناقض مع الاختلاف في جزئيات اجتهادية، لأن اختلاف التنوع ضرورة حضارية.

لأن القاعدة الداعية لابن تيمية في الخوض في النقد والنقض؛ أنه يرى أن البدع من دواعي التفريق بين أفراد الأمة، فرقة تؤدي إلى النزاع و الاقتتال، و ذهاب ريح المسلمين، فيتسلط عليه أعداؤهم، عكس ما يرى في مفهوم الاختلاف في المسائل الفقهية الاجتهادية، و حتى بعض القضايا العقدية، حيث يرى وجوب الاجتهاد، و ترك التقليد لمن أوتي الآلة و الأهلية، و الدعوة للاجتهاد نص قطعي على جواز المخالفة عن بينة، أو الثبات عن يقين.

فابن تيمية لا يعترض على الاختلاف؛ إذ هو طبيعة جبلية في الإنسان، ضرورية لحركية العلوم، و لو فقد توقف الاجتهاد، و تحجرت الأقوال، فتتعطل المسيرة الحضارية، و التي سرها الإلهي " العلم"، و العلم بالتنمية نحو التقدم؛ فإن ثبت جمد، و الزمن لا ينتظره.

و مكن الاستجابة لأمر الله تعالى **(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ)(الأنفال:60)**، العدو لمسارعة العدو في العلوم، و مواكبة التحديات، و إلا كانت الفجوة الحضارية، فيبسط لأعداء الله في المال والبنون، و العتاد و العدة و العديد، و يؤتوا سر الحديد؛ فإن كان، صار لهم البأس الشديد.

و أهل الحديث بين الطوائف وسط، و قوامه بالعدل سيرة لازمة لسلوكهم، فإن شذ منهم أحد قوموه، فهم أرحم لليهود والنصارى من أقوامهم و إخوانهم في الدين، و أرأف بأتباع الفرق ممن خالفهم، والتاريخ شاهد، لما قال الجهمية بمقالتهم و اشتبه أمرهم، تتبع زنادقة الجهمية، وتوقف القضاة في العوام والأتباع ومن غلم حسن إسلامه، لكن لما تسلط المعتزلة أيام المأمون أكرهوا العامة والخاصة، وقطعوا معايش أقوام، و سجنوا و عذبوا علماء وشرفاء وأفاضل القوم، و أذلوا أعزة قوم، فقط ليكرهوهم على معتقدهم الذي لم يفه به أحد قبلهم، ولو أن به صحابي لنكلوا به.

ولما قام قبلهم الخوارج، كانوا يهدرون دم كل من خالفهم، و الشيعة فضائحهم تزكم الأنوف، و هم بين أهل السنة والجماعة في أمانة و موادعة، فإن عاشروا طوائفهم بطشوا بهم، فما قامة لهم دولة إلا أكرهوا بالعنف الناس على معتقدهم، و ركب السيف علماء السنة، و ابن تومرت لما اشتد بأسه كفر كل من لم يقل بمقاله، و أهدر دماء المسلمين، و سمى دعوته بدولة الموحدين؛ أن مخالفهم كافر، و هو معتزلي النزعة تكفيري خارجي، و الأشعرية منه براء و من فظائعه، و عقده و سلوكه.

و كمن دولة أقاموه فامتحنوا الناس في عقائدهم، بل نصبوا أقوالا ليجاهر بها من يوالي، أما أهل السنة والجماعة فمجمعون على أن المسلم لا يمتحن في عقيدته إن جهر بالشهادتين، ولا ينصب لأفراد الأمة قول أحد من العلماء ليتمحص عقائدهم، بل لهم سرائرهم، و يحاكموا بظواهرهم، ومن أصول السلف فيمن حق فيه مسمى البدعة و سمي بالمبتدع؛ لم يصح استنطاقه، بل متى سكت سكت عنه، و إن دعا لبدعته نقض قوله، و رد عليه، فإن كان في مقالته فتنة للمسلمين وتفكيك لوحدتهم و تشتيت لشملهم، بأن كانت مقالته مقالة كفر

أو فجور أو إباحة دماء، حق عليه ما نص عليه الكتاب و السنة من حد لا يزاد، كما صنع بالجعد لما أنكر صريح القرءان و جاهر بالكفر علانية، فقتل حدا، وكما ثبت في قتل الخوارج، و دعاة الباطنية، و الزنادقة، و أمثالهم كثر.

غير أنهم أقيمة عليهم الحجة و ناظرهم العلماء، و أمهلهم القضاة، و نص الأئمة على كفر المقالة و الفرق إجمالا لا تعيينا، و هو نص أحمد و ابن تيمية و ابن القيم، و نص عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في القدرية.

" و في الحنبلية أيضا مبتدعة، و إن كانت البدعة في غيرهم أكثر، و بدعتهم غالبا في زيادة الاثبات في حق الله، **و في زيادة الانكار على مخالفهم بالتكفير و غيره،** لأن أحمد كان مثبتا لما جاءت به السنة؛ منكرا على من خالفها، مصيبا في غالب الأمور، مختلفا عنه في البعض، و مخالفا في البعض"[1].

و الزيادة في الإنكار و توسيع دائرة الخلاف، و اعتماد الترك أو الاستئصال سمة طاغية على الطائفة الغالية في أهل السنة والجماعة؛ ممن يتابعون ابن تيمية و أحمد في العقيدة، فيكثر فيهم الرمي بالتبديع في مسائل لا تقتضي ذلك، و يختلط عليهم التفريق بين مسمى البدعة والمبتدع، و الخطأ و الإثم، لذا بعضهم هو قائل بمقالة الخوارج والمعتزلة من حيث لا يدري، بمسارعته بتأثيم المخطئ، وتبديع من اقترف بدعة، بل بتطبيقه منهج معنا أو ضدنا، و الذم يمحي المدح، و السيئات تهدم كل الحسنات، و تغليب النظر للسلبيات على الانتباه للإيجابيات، بل و خرج طائفة منهم ترى أن الموازنة في تقييم المخالفين بدعة، و تتهم من يراها منهجا في النقد إما بالبدعة أو الضلال.

"و إذا قابلنا بين الطائفتين أهل الحديث و أهل الكلام، فالذي يعيب بعض أهل الحديث و أهل الجماعة بحشو القول؛ إنما يعيبهم بقلة المعرفة، أو بقلة الفهم.

أما الأول؛ فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أو بآثار لا تصلح للاحتجاج.

أما الثاني؛ فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين، و لا يهتدون للخروج من ذلك.

و الأمر راجع إلى شيئين:

- إما زيادة أقوال غير مفيدة يظن أنها مفيدة كالأحاديث الموضوعة.

---

[1] مجموع الفتاوي: ابن تيمية. ج20، ص186.

- و إما أقوال مفيدة لكنهم لا يفهموها "[1].

ثم يبين ابن تيمية أن اتباع السنة يقتضي تحصيل علم الرواية و علم الدراية، و الخلل يقع لبعض أهل الحديث بترك إحدى المقدمتين. فيحتجون بأحاديث موضوعة، و آثار مفتعلة، و قد يذكرون من النصوص ما لا يفهمون معناه، و ربما تأولوه على مراده و لا موضعه.

و يحذر ابن تيمية من نتائج هذا الخلل؛ حيث أنهم بالمنقول الضعيف، و المعقول السخيف، قد يكفرون و يضللون و يبدعون أقواما من أعيان الأمة، و يجهلونهم. و هذا ما هو عليه بعض أدعياء السلفية، فيحملون النصوص و الآثار ما لا تدل عليه، و ينزلون الأحكام المستنبط من الثابت رواية على صور لا قرينة لهم عليها بربطها بها.

ففي بعضهم تفريط في الحق، و تعدي على الخلق؛ يتصاعد من الصغائر إلى الكبائر إلى بدع من الأقوال و الأحكام و الأفعال، خاصة في باب معاملة الناس؛ و هذا لا ينكره إلا جاهل، أو ظالم.

فذه جوانب نقص وعيب في طوائف من أهل السنة والجماعة، أدت إلى غلو بعضهم في النكير على من خالف، و التشدد في مسائل؛ المسلمون في عن من عناء الخوض فيها، و إلزام الخصوم بما لا يصح في مذاهبهم، و يرمونهم بما لا يقبل شرعا، فما من طائفة أو مذهب، بنحلة أو ملة؛ إلا و به مفرطون و مفرطون، ومن ابتغى التستر على ذلك، فهو مماري قاسط في اعتزازه بطائفة، أو جاهل بمن حوله، فإن درى الباطل و تكتم؛ نصرة لحزبه، فأولى به أن يكف لسانه عن المسلمين نصرة لحزب الله، غير أن النصيحة لله و رسوله وللمؤمنين تقتضي نصح أولي القربى، و تصحيح أهل المذهب قبل النظر لغيرهم، و إصلاح النفس قبل التطلع لغيرها.

ثم يقدر ابن تيمية تلك النقائص و الأخطاء التي يقع فيها بعض أهل الحديث، و ينظر فيها مع غيرهم من الفرق و الطوائف، فيكون أهل الحديث مع غيرهم في ذلك؛ كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل، و كل شر يكون في بعضهم؛ هو في غيرهم أكثر، و كل خير يكون في غيرهم؛ فهو فيهم أعلى و أعظم. و فضول الكلام الذي لا يفيد في بعض أهل الحديث هو في المتكلمة و المتفلسفة أضعاف، من احتجاجهم بالحدود و الأقيسة الكثيرة العقيمة، التي لا تفيد إلا جهلا و ضلالا.

[1] المصدر نفسه: ج4، ص24.

و قلة الدراية بفوائد الرواية يقابلها التكلف أقوال بغير علم فيما هو أعظم. و ما أحسن قول الإمام أحمد: ضعيف الحديث خير من رأي فلان.

و لأهل الحديث مزية أن أدلتهم حق في نفسه و إن أخطأوا في وجه الدلالة. و أما المتكلمة فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه، و لا يعلمون أنه حق، و أهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل، بل إما في تأييده، و إما في فرع من الفروع. و بعض المتكلمة يحتجون بأقيسة فاسدة في نقض أصول.

إذا عرف هذا فقد قال الله تعالى عن أتباع الأئمة من أهل الملل المخالفين للرسل (**فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ**)(غافر:83).

و قال تعالى (**يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا**)(الأحزاب:66)، و مثل هذا في القرآن كثير[1] .

الفرع الثاني: الخوارج.

تعد فرقة الخوارج من أوائل الفرق السياسية الدينية التي خرجت على المسلمين واستحلت دماءهم، و لم يكن لها بادئ الكر آراء كلامية، بل شبه و تعصب و جفاء أدى إلى المصادمة، ثم تبلورت التوجهات من خلال الجدل و المناظرات؛ لتفرز آراء خاصة في مفهوم الإيمان و العبادات والإمامة.

و إذا رجعنا إلى كتب الحديث الموثوقة، و مقالات الإسلاميين، و كتب التاريخ؛ نرى النزعة الخارجية و أصل الخروج نبت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، و من ثمة فهو سابق للثورة على الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه(ت35 ه\656م)، وعلى معركتي الجمل (36ه\657م) ، والصفين(37ه\657م)، وما تلاهما من فتن و محن.

أخرج البخاري(ت256ه/870م) عن أبي سعيد الخدري سعد بن مالك الأنصاري (ت74ه\694م) **قال: "بينما النبي صلى الله عليه وسلم يقسم، جاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي، فقال: اعدل يا رسول الله، فقال: و يلك من يعدل إن لم أعدل؟ فقال عمر بن الخطاب (ت23ه\644م): دعني أضرب عنقه، قال: دعه؛ فإن له أصحابا يحقر**

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص(25- 26).

أحدكم صلاته مع صلاتهم، و صيامه مع صيامهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية "[1].

و قد و ردت عدة أحاديث فيهم، أخرج البخاري منها ثلاثة، و مسلم سائرها. و تصف الروايات المختلفة ذاك الرجل الخارجي أنه أول قرن يخرج على الأمة، يبدو عليه أثر السجود[2]، و بأنه رجل يعجبنا تعبده، كان يغزو مع الرسول، و يطيل الصلاة، و يرى في نفسه أنه أخير الصحابة، و أفضل منهم جميعا، متخشع، مجزوز الرأس محلوقه[3]، و أنه رجل من **أهل البادية، حديث عهد بالإسلام**[4]. و ممن أشار بأن أول الخوارج ذو الخويصرة: أبو محمد ابن حزم[5] و الشهرستاني[6].

أما الخوارج كفرقة إسلامية، ظهرت في عهد الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، نتيجة الخلافات السياسية التي بدأت في عهده، و كانت لها آراء أحدثت شرخا سياسيا في بناء الأمة.

و أول ظهور لها تحديدا في معركة صفين التي جرت أحداثها بين علي و معاوية رضي الله عنهما، و عندما اجتمع الحكمان – أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص – اتفقا على تأجيل التحكيم إلى رمضان، فرجع علي بمن معه من صفين إلى الكوفة، إلا أن الخوارج انقلبوا على موقفهم، و أعلنوا البراءة من التحكيم، و **رأوا فيه ضلالا و كفرا**[7].

ففرقوا الجماعة إذ انحاز اثنا عشر ألفا منهم إلى حروراء، فأرسل إليهم عليٌّ رضي الله عنه عبدَالله بن عباس رضي الله عنهما. و قال له: لا تعجل إلى جوابهم و خصومتهم حتى آتيك، **فاستعجلوا محاورته**؛ فحاورهم رضي الله عنه، **فلجوا في خصامه**[1].

---

[1] الجامع المسند: البخاري. كتاب استتابة المرتدين و المعاندين و قتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف؛ و أن لا ينفر الناس منه. رقم 3610.

[2] منهاج السنة: ابن تيمية. ج2، ص 39.

[3] فتح الباري: ابن حجر العسقلاني. ج 6، ص(226-227).

[4] المصدر نفسه: ج12، ص 246.

[5] الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم. ج4، ص 157.

[6] الملل والنحل: الشهرستاني. ج1، ص 116.

[7] تاريخ الطبري: ابن جرير الطبري. ج5، ص(48-57). الكامل في التاريخ: ابن الأثير: ج3، ص(317-322)

و يذهب الشهرستاني إلى أن نزعة الخوارج قائمة على أساس عقلي، و هو القول "**بالتحسين و التقبيح العقلي**"، ذلك أن أول خارجي حكم بهواه العقلي، و عارض النص، الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا عُد من خرج على الإمام علي رضي الله عنه خارجيا؛ فمن أنكر على رسول الله أولى بأن يوسم بتهمة "الخروج"[2].

و عامل العصبية القبلية، و الأصل البدوي يعتبر من أهم عوامل ظهور الخوارج، فيذهب الكثير من علماء التاريخ إلى إثبات عروبة الخوارج، فهم من القبائل الربعية في الغالب؛ مثل قبائل تميم و بكر و أهل اليمن[3]، وقد كان لهم شأن في الجاهلية[4]. ويذهب أحمد أمين إلى أن الموالي الذين انضموا إلى الخوارج لم يكونوا ذوي أثر عددي[5]، فقد استهوت الموالي دعاوي الخوارج أن الحكم لا يحصر في قبيلة ما أو عرق ما، وكونهم من غير العرب توهموا أن الخوارج قد يقبلون بهم كحكام و لو عليهم، فرغم المساواة التي رفعوها شعار لتكثير السواد، فلا يوجد بين أمراء الخوارج أعجمي، بل حينما بايع بعض النجدات ثابت الثمار عزله غيرهم و قالوا لا يقوم بأمرنا إلا رجل من العرب[6].

و يرى نايف معروف أن الخوارج في بدء أمرهم، **كانوا عربا خلصا، ومن أعراب البادية بشكل خاص**"، فقد وُصفوا عند معارضيهم بأنهم: "من **أعاريب بكر و تميم**"[7]، و لعل قبائل بني تميم أمدت الخوارج بأكبر رصيد من العساكر و القادة، حتى يمكن القول أن هذه الحركة ولدت في أكناف بني تميم و تحت رايتها، وكان ذلك حين مر بهم الأشعث ليقرأ كتاب التحكيم، ثم كان أمير القتال فيهم **ابن ربعي التميمي**، و **مسعر بن فدكي التميمي**، و **عروة**

---

[1] البداية و النهاية: ابن كثير. ج7، ص(308-319). مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج19، ص(89-92).

[2] الملل و النحل: محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني؛ تح: أحمد فهمي محمد. دار المعرفة: بيروت. ط ()، 1980. ج1، ص 21.

[3] تاريخ الجدل: أبو زهرة: ص(150-151).

[4] صور من التاريخ الإسلامي: العبادي. ص 186.

[5] فجر الإسلام: أحمد أمين. ص 262.

[6] دراسة الفرق و تاريخ المسلمين: أحمد محمد أحمد جلي. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية: الرياض. ط(2)،1988. ص63.

[7] تاريخ الطبري: الطبري. ج6، ص3353.

بن أدية التميمي، و **مرداس بن أدية التميمي**، بل رأس الخروج هو **حرقوص بن زهير السعدي التميمي**[1].

و إن كان في بني تميم من يعارضهم؛ بل و يقاتلهم[2]، ولعل أصدق برهان على نزعة الخوارج القبلية، و عصبيتهم ضد قريش وسلطانها، أننا لا نجد في صفوفهم لفترة طويلة من تاريخ وجودهم قرشيا واحدا.

فالخلفاء الأربعة من قريش و بنوا أمية من قريش، و هم يحسدون قريشا لاستحواذها النبوة والخلافة معا، و دليل ذاك أنهم كلهم أجمعين من القبائل الربعية، التي كانت بينها و بين القبائل المضرية إحن جاهلية، توارت شيئا ما بعد إسلامهم، لكن ما لبث أن برزت في صور من التدين، و ألبست ثوب زور باسم الدين، و لنا دليل في مقولة الأشعث بن قيس في رفضه لاختيار ممثل الإمام علي رضي الله عنه، حين اعترض على ترشيح عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قائلا: " **لا والله لا يحكم فيها مضريان حتى تقوم الساعة**"[3]، **فقدم عصبيته اليمنية الربعية على راية الإمام علي رضي الله عنه.**

بالإضافة لعامل العصبية القبلية الجاهلية وبداوة الأعراب الجلية في تصرفاتهم، هنالك عامل كان مبدأ الخروج وطلوع قرن الخوارج؛ و هو" المال"، حيث قرر أبو عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري(316ه\928م) أن أول خروجهم للأثرة في القسمة، و ذلك لما عارض رأسهم النبي صلى الله عليه وسلم في قسمة الفيء. و الذين خرجوا على الخليفة عثمان رضي الله عنه اتهموه بأنه قسم الأموال بين أقاربه[4]، و روى الطبري أنهم تنادوا في داره بأن " أدركوا أدركوا
بيت المال؛ لا تسبقوا إليه".. و أتوا بيت المال فنهبوه[5].
و عندما قسم الخليفة علي أموال البصرة على من شارك في وقعة الجمل تكلمت "السبئية" في

---

[1] الخوارج في العصر الأموي: نايف محمود معروف. دار الطليعة: بيروت. ط(4)، 1397. ص28.
[2] الكامل: المبرد. ج3، ص 1129.
[3] تاريخ اليعقوبي: اليعقوبي. دار صادر: بيروت. ط ( )، دت. ج2، ص 189.
[4] منهاج السنة: ابن تيمية. ج4، ص391.
[5] تاريخ الأمم و الملوك: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار الكتب العلمية: بـــيروت. ط(3)،1991. ج5، ص391.

ذلك، و خاضت في الطعن في علي، بل أحد اعتراضاتهم عليه عدم سبي و أخذ أموال من قاتل في معركة الجمل.

و مما كتب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما إلى عثمان بن عفان يصف الخوارج: " إنما همهم الفتنة و أموال أهل الذمة"[1].

و قد كان أغلب الخوارج من "القراء" أي حملة القرآن الكريم[2]، لكن لم يثب أن فيهم صحابي واحد أو عالم فقيه، و قد بايعوا عليّ بن أبي طالب بعد مقتل عثمان بن عفان، ولما رفض معاوية بن أبي سفيان مبايعة عليّ ، ثم خرج معاوية في جيش لملاقاة عليّ وكانت موقعة صفين، نقضوا البيعة.

لم يكن للخوارج عند بدء ظهورهم منظومة أفكار تشكل مذهبهم الذي فارقوا به أهل السنة، فقد كانت مفارقتهم للمسلمين متعلقة باعتراضهم على مسألة التحكيم، إلا أن مذهب الخوارج اتسع في بِدَعِه و مخالفاته، نظرا لما استتبع اعتراضهم الأول من التزامات، و لما استجد عليهم من محدثات، فمن آرائهم:

- الخروج على الحكام إذا خالفوا منهجهم و فهمهم للدين.
- تكفير أصحاب الكبائر.
- البراءة من القعدة عن القتال[3].
- تجويز أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته، أو كان كافراً قبل البعثة[4].
- التبرؤ من الخليفتين الراشدين عثمان وعلي رضي الله عنهما.
- جواز الإمامة العظمى في غير القرشي، فكل من ينصبونه و يقيم العدل فهو الإمام، سواء أكان عبدا أم حرا، عجميا أم عربيا[5].
- طائفة منهم و هم النجدات إلى عدم حاجة الناس إلى إمام، وإنما على الناس أن يتناصفوا

---

[1] المرجع نفسه: ج5، ص 87.

[2] البداية و النهاية: ابن كثير. ج10، ص618. تاريخ الطبري: ابن جرير الطبري. ج5، ص11. الكامل في التاريخ: ابن الأثير. ج2، ص64.

[3] الملل والنحل: الشهرستاني. ج1، ص28.

[4] المرجع نفسه.

[5] الكامل في التاريخ: ابن الأثير. ج3، ص(335-336).

فيما بينهم، فإن رأوا أن لابد من إمام جاز لهم أن يقيموا لهم إماماً[1].

- إباحة قتل الأطفال المخالفين و النسوان منهم[2].

- إسقاط حد الرجم عن الزاني، وإسقاط حد قذف المحصنين من الرجال[3].

- إنكار بعضهم سورة يوسف، وهو من أقبح أقوالهم وأشنعها، وهذا القول ينسب إلى العجاردة منهم، حيث قالوا لا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن[4] !

- القول بوجوب قضاء الصلاة على الحائض، فخالفوا النص و الإجماع[5] .

و المتأمل في حركة " التفرق " التي حصلت في الأمة الإسلامية، و النظر في سمات الفرق، و حركات الغلو و التكفير و غيرها في القديم و الحديث ، يجد أن النفسية "**الغالية**" هي نفسية مهيأة ابتداء إلى تقبل "**الغلو**"، فبدايتها مع البعد النفسي، ثم تتكلف في تأصيل غلوها بتلفيقات فكرية: حتى تطمئن بأن طريقها صحيح، فالخوارج قديم أو حاليا يمتازون بالجفاء في المعاملة حتى قبل اعتناقهم للآراء الخارجية، فخوارج العصر الأول استهوتهم فكرة البراءة من عثمان و علي و بني أمية؛ حتى احتلت أفهامهم و ملكت عليهم عقولهم، وسدت كل باب للمراجعة، فمن تبرأ من عثمان وعلي وطلحة والزبير سلكوه في جمعهم وأضافوه إلى عديدهم، و تسامحوا في مبادئ أخر، كانت حال التدقيق أخطر من البراءة تلك، و لما خرج ابن الزبير على الأمويين ناصروه، فلما علموا أنه لا يتبرأ من أبيه و من تبرءوا هم منه نابذوه، و شهدوا لعمر بن عبد العزيز بالحكم الراشد والعدل في الرعية، لكن حال بينهم و بين القبول بالطاعة له؛ البراءة [6].

هذا علناً؛ أما في قرار أنفسهم فقد حال بينهم و بين أولئك الصحابة والأمويين من قريش؛ عصبيتهم القبلية، فلا يرضون إلا من هو منهم عرقا لا دينا، و" إنهم ليشبهون في استحواذ الألفاظ البراقة على نفوسهم، و استيلائه على مداركهم اليعقوبيين (فرقة نصرانية)،

---

[1] شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد. ج2، ص308.

[2] تلبيس إبليس: ابن الجوزي. ص93. الكامل في التاريخ: ابن الأثير. ج3، ص(341-342).

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج13، ص(48-49).

[4] الملل والنحل: الشهرستاني. ج1، ص(28-33).

[5] تاريخ الطبري: ابن جرير الطبري. ج5، ص(48- 55). الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حـــزم. ج2، ص25.

[6] تاريخ المذاهب الإسلامية: أبو زهرة. ص57.

الذين ارتكبوا أقسى الفظائع في الثورة الفرنسية، فقد استولت على هؤلاء ألفاظ الحرية والمساواة والإخاء، وباسمها قتلوا الناس، و أهرقوا الدماء، و أولئك استولت عليهم ألفاظ " **لا حكم إلا لله**" و"**البراءة** "، و باسمها أباحوا دماء المسلمين، وخضبوا البلاد بها، و شنوا في كل مكان غارات، و كانت الحماسة و قوة العاطفة ميزة اليعقوبيين و الخوارج"[1].

فرفعهم لشعار" لا حكم إلا لله" قديما أيام الإمام علي، و حاليا، كلمة حق أريد بها باطل، وقرار أنفسهم، ما تبديه أعمالهم أن دعواهم" لا حكم إلا لنا"، إذا أعطوا من الدنيا رضوا، وإن لم يدركهم نصيب؛ إذا هم يسخطون.

فكان فيهم التعصب للفكرة لدرجة الهوس، مع التشدد في معامل المخالف، والخشونة في الدعوة والمعاملات والدفاع عن آرائهم، فلا رفق في ما يصدر عنهم، ولعل السبب الجلي في ذلك أن أكثرهم من أعراب البادية، و من بدى جفى، و قليل فيهم أهل الحضر؛ وإن وجدوا فسيماهم حدة الطبع والجفاء، لأن أفكار و عقائد و سلوكيات الخوارج لا توائم الطباع اللينة، أو المتزنة و الهادئة، فالخوارج و اللين من الألفاظ المتناقضة لا تجتمع.

و الأُول منهم كانوا من أهل البادية في فقر مدقع، و شدة و بلاء قبل الإسلام، و بعده لبعدهم عن القرى لم تتحسن أوضاعهم كثيرا، وأصاب الإسلام شغاف قلوبهم مع سذاجة في التفكير، وضيق في التصور، وبُعد عن العلوم، وعادتهم بعدم الولاء لدولة، و لا الطاعة لإمام واحد، فميزة العرب في الجاهلية أن لكل قبيل رأس، و تجميعهم تحت لواء واحد كان من المحال، والأعراب أشد كفرا و نفاقا، و هم إن أسلموا لم يؤمنوا، وغالب من ارتد في حروب الردة كانوا من الأعراب، ومن اليمن، و هم من القبائل الربعية المعادية للمضرية التي منها قريش، ومن تبع مدعي النبوة؛ لا بتصديقهم بل لعصبيتهم لقبائلهم، و زهد الخوارج لا عن غنى؛ بل عن فقر، فهو صبر اضطراري، و طبع سارت عليه حياتهم البدوية، فحولوه دينا، لذا لا تجد التكلف في ذاك؛ لأن طباعهم اعتادت قساوة العيش و ضنك الحياة، فتولدت لهم طباع خشنة، و عقول متحجرة، وسلوكيات متهورة مندفعة، قل من تجده فيهم ذو لين في المعاملة، وتفهم للخلاف. كما أن عامل طلب الرياسة سيغطي على كل الحجج، ويرد كل القواطع، لأنه يسري في الدماء ولا يطلع على اللسان[2].

---

[1] تاريخ الجدل: أبو زهرة. ص 146.

[2] أنظر: تاريخ الجدل: أبو زهرة. ص(149-150).

و نفسية لا تقبل الوسطية و التجزؤ، فإما معها أو ضدها، لا تقبل أن تكون معها في البعض، وتخالف في آخر، فإما موافقتها حذو القذة بالقذة، أو المفاصلة و المقاطعة، والحرب التي لا تهدأ أورها، ولا تنطفي نارها.

لذا تجد من أصول ضلال هذا المنطق، أنهم " يجعلون الخطأ و الإثم متلازمين: فتارة يغلون فيهم؛ و يقولون: إنهم معصومون. و تارة يجفون عنهم؛ و يقولون: إنهم باغون بالخطأ. و أهل العلم و الإيمان لا يعصمون، ولا يؤثمون.

و من هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال، فطائفة سبت السلف و لعنتهم.. كما فعلت الخوارج "[1].

و بين ابن تيمية في نشوء الفرق أن أول قضية افترقت فيها الفرق هي مسألة اجتماع الخير و الشر، و البدعة و السنة، و المعصية و الطاعة في النفس الواحدة ، فيقرر أن الخوارج قالوا لا يجتمع في الإنسان خير و شر ، و لذا كفّروا بالمعصية، لأنهم يرون استحالة أن يجتمع في الإنسان طاعة و معصية ، فإن وقع في معصية انتفى أصل إيمانه، و المرجئة في المقابل قالوا لا يضر مع الإيمان ذنب، و أما أهل الحق والسنة؛ فقالوا يجتمع في الإنسان خير و شر، و طاعة و معصية، فيوالى على قدر ما به من طاعة ويعادى على قدر ما به من.

و مجمل الصفات النفسية للخوارج هي:

– **غلظة في الطبع** ، فلن تجد غاليا في التاريخ وهو لين العريكة ، سهل المعشر ، مخفضا الجناح للناس ، بل تجد أن الصلف في القول ، والشدة مع المخالف ، و التجرؤ على الآخرين سمة من سمات " الغلاة " على مدار التاريخ.

– **الورع الزائد عن حده،** الخارج عن السنة المخالف للشرع، فتراهم يتركون أمورا واجبة بادعاء الورع، و يجعلون الجبليات واجبات، فيؤثمون غيرهم فيما لا إثم فيه، و" تورعوا عن الظلم، و عن ما اعتقدوه ظلماً، من مخالطة الظلمة في زعمهم، حتى تركوا الواجبات الكبار.. و أهل هذا الورع مما أنكره عليهم الأئمة.. و لهذا يحتاج المتورع إلى علم كثير بالكتاب والسنة، والفقه في الدين، وإلا فقد يفسد تورعه الفاسد أكثر مما يصلحه "[2].

---

[1] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج3، ص446.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج20، ص (140- 142).

– **الإجمال و كره التفصيل**، فهم يكفرون بالجملة دون تفصيل أو استثناء، و لا يحب الخارجي في الغالب أن يدخل في التفاصيل التي تمنعه من ممارسة هوايته في النكاية بالناس و التفكه بالطعن في أعراضهم، فسمات الخوارج الأخذ بالمتشابه من الآيات دون دخول في مقاصدها و معانيها وتفاصيلها، بالرجوع إلى المحكم من الآيات، أو الأحاديث الصحيحة.

" و الخوارج لا يتمسكون من السنة إلا بما فسر مجملها دون ما خالف ظاهر القرآن عندهم، فلا يرجمون الزاني، و لا يرون للسرقة نصاباً، و حينئذ فقد يقولون: ليس في القرآن قتل المرتد"[1].

– **الشدة على المخالف حال الإنكار عليه**، مع تعظيم الذات والانتصار لها ، فالغالي يفجر في خصومته، لأنه لا يدعو لله بل لنفسه؛ بأنه الأعلم و هو الأسبق إلى معرفة الصواب، يرى أن مسائله كلها محسومة من بعدها النظري، فهو على حق مطلق ، وخصمه على باطل مطلق، و هذا ما يجعل غلوه في تصاعد مستمر، حين لا يتيح لنفسه التراجع عن أفكاره، بل لو فوجئ بدليل دامغ تراه يستشيط غضبا، وقد يفجعك بشبهة تافهة تصيبك بسكة فكرية.

– **الثقة الزائدة عن حدها**؛ في كل ما يراه، فيجعله يقاطع الناس على كل رأي مخالف، فترى الغالي من أقل الناس خلطة للناس، و صبرا على أذاهم و التبسط معهم ، و في مقابل ذلك فهم يتيمون ببعضهم البعض، و يعظمون بعضهم بعضا إلى درجة كبيرة ، ولذا تجد هذه الصفة حاضرة في الخوارج، فحين يتكلمون بخصومهم يكيلون لهم كل قبيحة، وحين يتحدثون عن بعضهم فإن الواحد ينفخ في صاحبه وهو لا يساوي بقلة .

– **العناد**، فهي نفسية جلدة على حمل الفكرة؛ حتى لو وقف الناس كلهم في طريقه، و لو راجع فيها أعلم القوم، و سردت أدلة الوحي كلها على خطئه، ما زاده من المخالف إلا نفورا.

– **التسرع و فقد فقه الأولويات**، و معرفة الأهم فالأهم، وهذا بسبب السذاجة والتهور الذي يمتازون به، فأصابهم العمى عن الموازنة و المقاربة بين الأمور.

– **كثرة الجدل و الخصومة**، يدافع عن مذهبه و يتلقط الحجج له ولا يترك لخصمه ناحية إلا سعى إلى إضعافها، و إن خصمه على حق وهو على باطل، بل لا يزيد إيراد الحجج على الخارجي إلا تنقيبه عن الشبه لرد قواطع الأدلة.

[1] المصدر نفسه: ج 13، ص(48-49).

و لهم رغبة جامحة في المناقشة و استعراض ما لهم من ملكات، و مساجلة الآراء حتى و هم في صلب المعركة، فالتعالم طاغي عليهم، و التجرؤ على العلماء ميزتهم.

– **التعصب لآرائهم**، فلا يسلمون لخصومهم بحجة مهما تكن قريبة من الحق، لاستيلاء آرائهم على نفوسهم، و تغلغل مذهبهم في قلوبهم، و لأنهم يناظرون تعصبا لا لبيان الحق و إتباعه إن ظهر، ففيهم لدد شدة منازعة و خصومة بدوية، وكلما أردت لهم دليل و رددت لهم شبهة أتوك بأخرى، و لنا في مناظراتهم للإمام علي و عبد الله بن عباس أكبر دليل.

يرعى ابن تيمية النسق التاريخ للأفكار، ثم ينظر في السلوكيات و الأحوال النفسية و الملكات الفكرية، فدراية أسباب نزوع الفرق للبدع يكون بتتبع النشأة التاريخية، فيبين ابن تيمية أن بدعة الخوارج " هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه؛ فظنوا أنه يجوب تكفير أرباب الذنوب؛ إذا كان المؤمن هو البر التقي. قالوا: فمن لم يكن براً تقياً؛ فهو كافر، و هو مخلد في النار.. فكانت بدعتهم لها مقدمتان:

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه؛ فهو كافر.

و الثانية: أن عثمان و علياً و من والاهما كانوا كذلك "[1] .

و الخوارج و الروافض نقيضان، لهما نفس المقدمات، و هي:

– الخروج على الأئمة إن خرجوا عن العدل.

– ما خالف معتقدهم هو كفر.

– ترتيب أحكام للتكفير.

فالمقام الأول قطعوا السند إلى الوحي بالطهن في نقلته، فصار نص الوحي وهو حمال ذو وجوه لخاصيته العربية و مجامع الكلمة الكامنة فيه، فيخوضون بأهوائهم في فهم الوحي.

و بالمقام الثاني صار الحق المطلق معهم، والباطل المطلق مع من خالفهم، سواء خالف في صغير أو كبير، فمقتضى المخالفة هي المقاطعة والبراء.

و بالمقام الثالث صاروا أهل تشريع للأحكام، فيفتون بما لم يرد في كتاب ولا سنة ، ولا نص عليه اهل الاستنباط، فيكون الحق ما ساير أهواءهم، و ذي خصلة فيهم جلية في آرائهم الكلامية والفقهية.

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج 13، ص(30-31).

فهذه ثلاث مقامات للمارقين من الحرورية و الرافضة ونحوهم، في كل مقام تركوا بعض أصول دين الإسلام، حتى مرقوا منه كما مرق السهم من الرمية [1]. ففارقوا جماعة المسلمين وأئمتهم، بخروجهم عن السنة، و جعلهم ما ليس بسيئة سيئة، أو ما ليس بحسنة حسنة، ثم التكفير بالذنوب و السيئات، و يترتب عليه استحلال دماء المسلمين و أموالهم، و أن دار الإسلام دار حرب، ودارهم هي دار الإيمان [2].

و في تحليله لبدع الخوارج، و مقارنتها مع غيرها، يبين أنهم لم يصنفوا في أصولهم وتفريعاتها؛ "و أقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم لم نقف لهم على كتاب مصنف"[3].

الفرع الثالث: الرافضة الشيعة.

تكلم ابن تيمية كثيرا عن الشيعة و أكثر بكثير عن الرافضة، فما إن يتطرق لأصول البدعة أو أوائل المقالات إلا و ذكرهم، وما مثل بأعداء المسلمين من المنافقين و الزنادقة إلا وصفهم، ثم إنه أفرد لهم مصنف "**منهاج السنة النبوية**" ردا عل كتاب "**منهاج الكرامة**" لابن المطهر الحلي(ت726 ه/1325 م)، و في الكتاب سرد تاريخهم و فظائعهم و فضائحهم، و ناقش أصولهم و نقضها عليهم.

أثبت مؤرخو الفرق أن التشيعُ مرَّ بمراحل هي:

المرحلة الأولى: ظهر بعد مقتل الخليفة الراشدي عثمان رضي الله عنه، حيث كان بعض التابعين من أهل الكوفة و غيرها يرون أن عليًّا رضي الله عنه أفضل من عثمان رضي الله عنه، فتشيعوا لعلي، و لم يكن هناك خلاف بأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أفضل هذه الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

و مع هذا فقد كان من هؤلاء الفقيه والمحدِّث و الزاهد، وقد روى عنهم أهل العلم، و نقلوا آراءهم .

المرحلة الثانية: ظهرت طائفة تنكر خلافة عثمان رضي الله عنه، بعكس الفرقة الأولى، و رد

---

[1] المصدر نفسه: ج 28، ص497.

[2] المصدر نفسه: ج 19، ص(72-73).

[3] المصدر نفسه: ج13، ص49.

عليهم أهل السنة والجماعة، و لا يقبل من حديثهم إلا ما وافق الثقات، و كان لا يتعلق ببدعتهم .

المرحلة الثالثة: ظهرت طائفة تفضل عليًّا رضي الله عنه على من سبقه من الخلفاء الراشدين، وقد أنكر عليهم عليٌّ رضي الله عنه بشدة، و جلدَ من فضله على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حد الافتراء.

المرحلة الرابعة: ظهرت طائفة تنكر إمامة الخلفاء الثلاثة، و تكفرهم، و تعدهم ظالمين لعلي رضي الله عنه ، و تؤمن بالوصية ، والعصمة ، والرجعة ، وهؤلاء هم الرافضة أو الشيعة الإثني عشرية أو الإمامية.

و ما زالوا يغالون في عليٍّ رضي الله عنه و بنيه حتى رفعوهم إلى مراتب أعلى من مراتب الأنبياء والمرسلين، و خرج من هذه طوائف كالباطنية و البابكية و القرامطة.

و قد اندثر التشيع الأول بعد ظهور الرافضة الذين كانوا أكثر نشاطا و تحركا في نشر دعواتهم بين الأقاليم، و أقاموا دولا باليمن و البحرين و مصر و ليبيا و تونس و الجزائر، و وصلوا لحكم بغداد عهد البويهيين و حكم التتار، وكانت لهم مراكز و منظمات سرية.

و لذلك تجد غالب كلامة ابن تيمية عن الروافض لا الشيعة، لأن في عهده سيطر الروافض و مبادئهم على جموع الشيعة.

و منهجية نقد ابن تيمية للروافض الشيعة كالآتي:

- سرد التطور التاريخي الفكري و الجغرافي لطوائفهم و آرائهم.
- بيان أصولهم العقدية السرية و المعلنة، والتتبع التاريخي للترسبات المورث عن المجوس الفرس، و الهندوس و الصابئة، وهنا يشرح النظرية المعرفية للروافض و الباطنية.
- شرح مراحل الدعوة لأفكارهم، ومناهج التلبيس على العامة.
- بيان خطرهم على الإسلام من الناحية العقدية، بكفرهم بما في الكتاب، وطمسهم للسنن بدعاوى الإمامة.
- بيان خطرهم على المسلمين، بالتآمر مع التتار والفرنج، والكيد للعلماء، والفتك بأهل السنة متى قامت لهم دولة، أو تولى سلطانا.

و يرى ابن تيمية أن الشيعة أصل كل بلية، و هم منافقون اختلقوا آراء فاسدة، فسعوا في قتل عثمان، ثم انزووا إلى علي؛ لا حبا فيه لكن ليقيموا سوق الفتنة. و الرافضة طلعت منهم

وأظهرت الطعن على الخلفاء، و بهم تسترت الزنادقة و الطوائف الغالية من النصيرية و القرامطة الباطنية و الإسماعيلية و غيرهم.
و لهذا تجد الشيعة ينتصرون لأعداء الإسلام كالمرتدين و مسيلمة الكذاب، و ينتصرون لأبي لؤلؤة المجوسي[1].

و ظهور الشيعة كقوة على الساحة الفكرية لم يكن مواكبا لحضورهم في الساحة السياسية، لأنهم كانوا يستخْفون من أهل السنة؛ إذ كبار الصحابة و التابعين يملؤون المشرقين، " و في دولة أبي العباس المأمون؛ ظهر الخرمية و نحوهم من المنافقين، و عرب من كتب الأوائل .. ما انتشر بسببه مقالات الصابئين.. (و) كان أن ظهر من استيلاء الجهمية و الرافضة .. و في دولة بني بويه ..كان فيهم أصناف المذاهب المذمومة "[2].

و إذا ما تكلم ابن تيمية عن أصول الفرق و هي ثلاث الخوارج و الرافضة و القدرية، فهو يقارن فيما بينها، فمذهب " الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين، فإن الخوارج غايتهم تكفير عثمان و علي و شيعتهما.

و الرافضة تكفر أبي بكر و عمر و عثمان و جمهور السابقين الأولين، و تجحد من سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم أعظم مما جحد به الخوارج، و فيهم من الكذب و الافتراء، و الغلو و الالحاد ما ليس في الخوارج، و فيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج "[3].

و داعي الرفض فيهم غيظهم من الإسلام و المسلمين، و غيظهم من الصحابة الذين أزالوا دولة كسرى، لذا كان الرفض والتشيع في الفرس أكثر منهم أضعافا عدة في غيرهم من الأجناس، وغيرهم من الأمم إنما استزلوهم بمكرهم ونفاقهم وكذبهم، فاستخفوا عقولهم بروايات، و استهووا نفوسهم بحب آل البيت، فرقت القلوب وترققت العقول.
و هم لأهل السنة و المسلمين كارهون، " و إذا غلب المسلمون النصارى والمشركين؛ كان ذلك غصة عند الرافضة، و إذا غلب المشركون والنصارى المسلمين؛ كان ذلك عيدا و مسرة

[1] منهاج السنة: ابن تيمية. ج6، ص190.
[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص22.
[3] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج3، ص544.

عند الرافضة "[1].

و كان من دين الرافضة إيجاب الكذب، وهو ما عُدم في الأمم والأجناس قاطبة، فمعلوم من فطر البشر استنكار الكذب، و لو فعلوه، لكن أن يجعل دينا يتقرب به لله، فإفك من الرافض دون جميع البشر، " و ليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أعظم افتراء للكذب على الله؛ و تكذيبا بالحق؛ من المنتسب إلى التشيع، و لهذا لا يوجد الغلو في طائفة؛ أكثر مما يوجد فيهم.. **و اتفق أهل العلم على أن الكذب ليس في طائفة من الطوائف المنتسبين إلى القبلة أكثر منه فيهم** "[2].

حتى أنهم كانوا أول الطوائف في الكذب على رسول الله، و على آل البيت، بوضع الأحاديث، و تلفيق الروايات، بل جعلوا لشركياتهم و بدعهم روايات، فتراهم يتركون صلاة الجماعة، و يحظون على التجمعات عند المزارات والقبور والمشاهد، " و أول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور أهل البدع من الرافضة ونحوهم، الذين يعطلون المساجد و يعظمون المشاهد"[3].

و الرافضة و الباطنية صنوان، و" هؤلاء و أولئك؛ و إن اختلفت مشاربهم إلا أنهم يجمعهم أمور، منها:

- الطعن في خيار الأمة، و فيما عليه السلف وأهل السنة.
- الطعن في أصول الدين و قواعد الملة.
- تحريف القرآن، و ادعاؤهم أن هناك باطنا امتازوا به و اختصوا به عمن سواهم "[4].

و قد تتبع ابن تيمية دعاوى الباطنية و فندها في كثير من كتبه من أهمها "**منهاج السنة النبوية**" و"**بغية المرتاد في الرد على القرامطة أهل الإلحاد**"، وأظهر كذبهم و ما اختلقوا من الأقوال.

و حين وضع ابن المطهر الحلي كتابه "**منهاج الكرامة**"، ذكر فيه عقائد الرافضة و مبادئهم

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج28، ص528 .

[2] دقائق التفسير: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس؛ تح: محمد السيد الجليند. مؤسسة علوم القرآن: دمشق. ط(2)، 1404 .ج2، ص208.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج27، ص191.

[4] المصدر نفسه: ج4، ص102.

وأدلتهم على دعاواهم، و خاصة دعوى العصمة، و وجوب الإمامة لعلي، فألف ابن تيمية كتابه "**منهاج السنة النبوية**" في الرد على "**منهاج الكرامة**" للحلي، تناول فيه ما أورد من الحجج والبراهين على عقائدهم، و بين تهافتها، و ما بها من ضعف وسخف، و تحريف و تزييف، و تبديل لكتاب الله، و اختلاق وافتراء على رسوله الله، و الروايات المكذوبة والأخبار المدسوسة على علي بن أبي طالب. فنقد الروايات متنا و سندا، و احتكم للتاريخ، و أسباب نزول السور، و زمان نزولها و مكانها، مما بين أوجه الاستنباط، و أصول التفسير، وشرح الأحاديث.

الفرع الرابع: المتكلمين.

غالب ردود و نقد ابن تيمية كان للمتكلمين، و هو أول من تصدى بقوة للمذهب الأشعري، خاصة بعد تطوراته الأخيرة، و ميل المتأخرين من الأشاعرة لبعض أقوال المعتزلة والجهمية، و انتشار قانون الرازي في التعارض، مما بعث روحا في المذاهب المتوارية كالمعتزلة و غيرهم من طوائف الكلام، وقذف شرة في الفلاسفة بعد أن ظهر التصوف الفلسفي، و انتشار الباطنية.

و المذهب الأشعري هو أكثر المذاهب الكلامية انتشارا بين المسلمين في عصر ابن تيمية، و دان به علماء كبار و أمراء و ملوك وسلاطين، مما وسع انتشاره و قبوله مذهبا لأهل السنة والجماعة، لما علم من أئمته من الذب عن السنة ضد الرافضة والباطنية و أشياعهم، و انتصاره لعقائد السلف في نقضه لمذهب المعتزلة، فكان أقرب المذاهب للحنابلة.

و " كان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعري، و انتشاره في أمصار الاسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب و جهل، حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه؛ إلا أن يكون مذهب الحنابلة.. فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات "[1].

ركز ابن تيمية جهده في نقد و نقض أقوال الأشاعرة رغم أنهم الأقرب للحنابلة، وهم من أهل السنة كما يصرح، و رغم أن ما شنع عليهم أخف مما دعا إليه غيرهم كالمعتزلة والجهمية والرافضة، فهو له ردود على كثير من الطوائف التي كانت أشد انحرافا من الأشاعرة، كالفلاسفة و غلاة الصوفية و المعتزلة و الجهمية، وغيرهم.

---

[1] الواعظ والاعتبار: المقريزي.ج3، ص104 .

غير أنها لم تكن مقصودة لذاتها، لأن أصحابها كانوا قلة شاذة في الوعي الجمعي الإسلامي، و قد كفافه شره الأشاعرة أنفسهم، فقد أنهكوا الفرق الكلامية المخالفة للأشعري، و كان المجتمع الإسلامي رافضا لها و لأفكارها.

غير أن متأخري المذهب الأشعري تغلغلت بآرائهم أقوال هذه الطوائف، و تبنى بعض أعلام الأشاعرة لها، فصار خطرها يتهدد عامة المسلمين، الذين كانوا يثقون في كثير من هؤلاء الشيوخ لأنهم علماء الأمة و فقهاءها و قضاتها.

فشمر ابن تيمية للرد عليهم جميعا، و عرض فساد أصولهم، و أطال في نقضها، و إلا لما يشغل نفسه بالرد على الفلاسفة، و المناطقة، والملاحدة، وأصولهم ينفر منه العوام فضلا عن الخاصة مثلا، لولا أن كثيرا من أصولهم صارت جزءا من كتب أهل الكلام، يعتمدون عليها، و يشرحونها في كتبهم، ويبنون عليها كثيرا من أدلتهم، حتى أصبحت هذه الأصول هي الأصل، و ما جاء به الكتاب والسنة وأقوال السلف فرعا لا حجة فيه، و لا قيمة له إلا في حدود ضيقة.

ملخص نقد ابن تيمية للمتكلمين كان في باب التوحيد، و ركز كثيرا على مسائل السماء والصفات، والنبوات، و هو جوهر قيام علم الكلام، و منبت الخلاف، وكل ما بعده تابع له، وفي نقده لهم يتدرج كالآتي:

– **بيان أصول مقالات المتكلمين:** بإرجاعها للأصول الثلاث الخوارج الرافضة القدرية، و كثير ما يتوقف عند الجهمية لما بينهما من شبه اختلاف، أو يبحث أصولها في الفلسفات والديانات الأخرى من أهل الكتاب والصابئة والمجوس.

– **نقد مذهبهم في التوحيد:** فيبين مفهومهم للتوحيد، ثم يعرض مفهوم السلف مدعوما بالأدلة و النقولات، ليقارن القاري المخاطب بين هؤلاء و أولئك، ثم يشرح أوجه الاستدلال عندهم، و ينقد مسالكهم في فهم الدليل، ثم ينقض أقوالهم المخالف لفهم السلف، كنقده أدلتهم على وجود الله، و دليل الإمكان و الوجوب، و نقده استدلالتهم بقصة الخليل.

– **نقد مسالك إثبات الأسماء والصفات:** و هو أكبر باب تكلم فيه ابن تيمية، بل ألف فيه و كرر و أعاد، واستطرد و أطال، وتتبع جميع أدلتهم، و فرز غالب مسالكهم، و صنف و رتب أقوالهم و آراءهم، و جادل و جدلهم، حتى ما أبقى لبعده كلام، غير الشرح و الإطناب.

– **اعتماد مذهب السلف مرجعية**: في اثبات المخالفة و التحاكم، فيعمد لنقض أقوالهم من الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة.

– **التفريق بين الفرق و الطوائف**: و بين أقوال المذهب و أتباعه، و بين المتقدمين و المـــتأخرين، فيراعي التطورات الحاصلة ضمن السياق العام للمذهب، و الآراء المنفردة لبعض أتباع المذهب، فلا يعممها على جميع أهل المذهب.

– **المفاضلة بين أهل المقالات**: و بين أئمة و علماء المذهب الواحد، على معيار القرب من السنة و تعظيمها، و بيان الملكات العلمية.

و إذا كان كثيرا ما يتكلم عن المنهج العام لمخالفيه مثل اتباع الهوى و الإعراض عن الكتاب والسنة، و تقديم معقولهم عليهما، و غير ذلك؛ فإنه أيفرد الكلام عن منهج بعض الطوائف بتفصيل، فيتكلم عن منهج الجهمية و ما ارتكبوه من العظائم، و يتكلم عن منهج المعتزلة و استدلالهم بدليل حدوث الأجسام، و تقديمهم للدليل العقلي على دليل السمع.
ثم هو يقسم الطوائف إلى طبقات، فالفلاسفة و الصوفية من أتباع الفلاسفة، هم أبعد عن الحق من المعتزلة، و المعتزلة أقرب منهم، و متكلمة أهل الإثبات من الكلابية و الكرامية و الأشعرية و السالمية أقرب من المعتزلة، و السلف و أهل الحديث أقرب الطوائف إلى الحق.

و قد يكون في كلام المبتدعة و أهل الكلام ما هو حق، لأنهم قد يذكرون معاني حسنة صحيحة، ولكن الضلال جاء من جهة أنهم نفوا ما زاد عليها من الحق، مما يثبته أهل السنة، ويذكر أمثلة لذلك و منها:" ما يثبته المتكلمة من أن العبد يتقرب ببدنه و روحه إلى الأماكن المفضلة، التي يظهر منها نور الرب كالسموات و المساجد، و كذلك الملائكة، فهذا صحيح.. ثم بعض المتسننة و الجهال إذا رأوا ما يثبته أولئك من الحق؛ قد يفرون من التصديق به.. و ربما كان الإقرار بما اتفق على إثباته؛ أهم من الإقرار بما حصل فيه نزاع "[1].

ويفاضل بين أهل الكلام و الرافضة وغيرهم، و يعترف للمعتزلة بقدرهم و الحق الذي تميزوا به عن غيرهم، " **و لا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة و من الخوارج**، فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، و كلهم يتولون أبا بكر و عمر و عثمان.. و الذي عليه عامتهم تعظيم علي.. **و يعظمون الذنوب، فهم يتحرون الصدق**.. و لا يرون أيضا اتخاذ دار غير دار

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج6، ص25.

الإسلام كالخوارج، و لهم كتب في تفسير القرآن، و نصر الرسول، **و لهم محاسن كثيرة**.. قصدهم إثبات توحيد الله.. لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه "[1].

فلم يكن أصل دينهم تكذيب الرسول، لكنهم احتجوا بحجج عقلية أدت إلى المخالفة، بل يفضل بعض أقوال المعتزلة في مسائل على أقوال الأشاعرة، و إن كان كلاهما على خطأ، كمسألة خلق القرآن، حين قالت الأشاعرة حروف القرآن ونظمه ليس كلام الله، فاتفقوا هم والمعتزلة على أن حروف القرآن ونظمه مخلوق، لكن قالت المعتزلة هو كلام الله، و الأشاعرة ليس كلام الله، و من قال أنه كلام الله انقطعت حجته على المعتزلة، فصارت المعتزلة خيرا[2].

أما الأشاعرة فقد أكثر من نقدهم و نقض آرائهم التي يرى مخالفتها للكتاب و السنة، لكنه عرض جوانبهم الإيجابية، و اعترف بما عندهم من فضائل ومحاسن الأقوال، و المتتبع لما كتب بكتب يلفت نظرهم في جوانب الردود والمناظرات لأهل الكلام عامة والأشاعرة خاصة، أنه يعلي من شأن الأشعري و أتباعه، و يثني على أئمة الأشاعرة الأولين، و يذكر فضائلهم وفضائل من تبعهم، وله وقفات كثيرة منها:

– **وصفهم بأنهم من أهل السنة** في مقابل المعتزلة والرافضة، بل وصفهم في كلام انهم من أهل السنة والجماعة، وهم أقرب الطوائف لمذهب الإمام أحمد، خاصة أبي الحسن، وكان ينكر على متأخريهم قربهم من المعتزلة والفلاسفة، ونسبتهم للمذهب بعض ما يخالف أقوال إمامه ومن خلفه.

– **تفضيله أقوالهم على أقوال غيرهم** من المعتزلة و الجهمية و الفلاسفة، فكثيرا ما يستفيد منها لقمع آراء المعتزلة و مقالات كثير من الطوائف، و ينقض بها أقوال الفلاسفة والمناطقة، كما صنع بكلام أبي حامد ومن سبقه حين صنف في الرد على الفلاسفة والملاحدة والباطنية والمناطقة.

– **ذكر إيجابياتهم**، و ردودهم على الباطنية والملاحدة وغيرهم، فيثني على مصنفاتهم وجهودهم في قمع أهل البدع و الزنادقة، و حظهم للعلماء والأمراء على مقاومتهم، و دعوتهم للرد عليهم، و كشف خطرهم على الأمة الإسلامية، فكانت أول الردود في فضح الباطنية و تلبيساتهم على العامة والخاصة من علماء الأشاعرة، بل كانت الأشاعرة عضد للحنابلة في

---

[1] دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية: ابن تيمية. ج2، ص144.

[2] إقامة الدليل على إبطال التحليل: ابن تيمية. ج4، ص146.

قمع البدع، " و لم تزل الحنابلة ببغداد؛ في قديم الدهر؛ على ممر الأوقات، تعتضد بالأشعرية على أصحاب البدع، لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات، فمن تكلم في الرد على مبتدع فبلسان الأشعرية يتكلم، و من حقق منهم في الأصول في مسألة؛ فمنهم يتعلم "[1] .

و ابن تيمية " من خلال هذا المنهج المتكامل سار على طريقة متوازنة، فالأشاعرة الذين رد عليهم طويلاً لم تمنعه هذه الملاحظات من أن يقول عنهم: إنهم من أهل السنة، وإنهم ليسوا كفاراً باتفاق المسلمين، كما لم تمنعه من التنويه بجهودهم العظيمة في الدفاع عن الإسلام، و الرد على خصومه الحاقدين عليه من الفلاسفة والباطنية و الرافضة و المعتزلة[2] وغيرهم " [3].

و في ردود على الأشاعرة مصنفات منها:

– **العقيدة الحموية**: و هي جواب لسؤال ورد من حماه، وموضوع السؤال آيات الصفات كالاستواء وأحاديث الصفات كالأصابع والقدم، فأجاب شيخ الإسلام بهذه الرسالة التي سميت " الفتوى الحموية الكبرى"، و قد يكون هناك فتوى حموية صغرى قبلها، و كان قد كتبها في قعدة بين الظهر والعصر.

و الحموية خالصة في الرد على الأشاعرة، بأسلوب تقريري قوي، وتعد من المختصرات التي يؤصل فيها ابن تيمية معتقده، لذى هي مليئة بالقواعد الأصولية.

و في الحموية نقد مقولة بعض الأشاعرة: **مذهب السلف أسلم، و مذهب الخلف أعلم وأحكم**.

و تكلم عن نشأة تأويل الصفات و أرجع تأويلات ابن فورك و الرازي و الغزالي إلى تأويلات المريسي، ثم ختمها بنقول كثيرة للعلماء الذين ينتسب إليهم الأشاعرة و غيرهم، و فيها ما يرد عليهم. ثم صنف جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية، ويقع في أربعة مجلدات، وقد ألفه في مصر.

– **نقض أساس التقديس**، ردا على كتاب" أساس التقديس" للرازي ، و يسمى " نقض تأسيس الجهمية"، و هو أكبر من درء تعارض العقل والنقل.

[1] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج9، ص133.

[2] لم يعد ابن تيمية المعتزلة من الحاقدين على الدين و لا كفرهم.

[3] موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن المحمود. ج3، ص191.

و كتاب الرازي حشد فيه خلاصة أدلة الأشاعرة بأسلوب عقلي قوي، و أفرده في مسائل الصفات فقط.

- **درء تعارض العقل والنقل،** في الرد على الأشاعرة الذين يقولون بوجوب تقديم العقل على النقل إذا تعارضا، وجعلوا ذلك قانونا كليا لهم، و من الذين قالوا بهذا القانون الرازي و أتباعه، و الغزالي، و الجويني ، و القاضي أبو بكر بن العربي، و غيرهم.

- **القاعدة المراكشية،** و هي أيضا في الرد على الأشاعرة في مسألة " العلو" و الاستواء على العرش، و سبب تأليفها حدوث نزاع بين بعض المغاربة المالكيين حول مسألة العلو، و اختلافهم حول معنى ما جرى لمالك مع السائل له عن الاستواء.

و قد ورد سؤال في ذلك وجه لابن تيمية فأجاب بهذه القاعدة التي سميت " القاعدة المراكشية"، وقد ذكر فيها أصولا مهمة تتعلق بإكمال الدين، و فهم النصوص، ثم تكلم عن العلو و ثبوته، و الرد على شبه الخالفين، ثم رد على " الواقفة "، و احتج بقول مالك، و بين خطأهم من وجوه، ثم نقل أقوال العلماء في ذلك من المغاربة و غيرهم.

- **الرسالة التدمرية،** و هي تحوي قواعد العقائد لدى اهل السنة والجماعة، في إثبات الصفات و الشرع و القدر، و الرد على الخالفين من الأشاعرة و غيرهم.

- **النبوات،** و هو في الرد على الأشاعرة، و منهم الباقلاني في مسألة معجزات الأنبياء، و الفرق بينها و بين الكرامات و الخوارق الشيطانية.

- **ا لإيمان،** و هو رد على المرجئة، ومنهم الأشاعرة، ونقل أقوالهم في الإيمان وأدلتهم ثم ناقشها.

و في كتب أخر كان يناقش مسائل كلامية، ثم يعرج للرد على الأشاعرة في تلك المسائل، و منها: منهاج السنة، و الاستقامة، و الصفدية، و الجواب الصحيح، و شرح حديث النزول، و السبعينية، و الرد على الإخنائي، و الرد على البكري المعروف بالاستغاثة، و قاعدة جليلة في التوسل و الوسيلة، و الحسنة و السيئة، و الرسالة العرشية، و قاعدة في المعجزات و الكرامات، و المسألة المصرية في القرآن، و رسالة الاحتجاج بالقدر، و رسالة في علم الظاهر والباطن، و الإكليل في المتشابه و التأويل، و تفسير سورة الإخلاص، و غيرها.

و ابن تيمية يفضل الأشعرية و أئمتها على كل الطوائف الكلامية، لما عرفوا من تعظيمهم للسنة، و إعلائهم للكتاب " و لهذا كان الشيخ أبو إسحق يقول إنما نفقت الأشعرية

عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة، و هذا ظاهر عليه و على أئمة أصحابه في كتبهم و مصنفاتهم، قبل وقوع الفتنة القشيرية ببغداد.. و قبلها؛ لا تجد من يمدح الأشعري بمدحه إلا إذا وافق السنة و الحديث، و لا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث "[1].

و هم و إن لحقهم ما يلحق من ذم أهل الكلام بالجملة، فقد بين ابن تيمية أن في كلامهم من الأدلة الصحيحة و موافقة السنة، ما لا يوجد في كلام عامة الطوائف، فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة و الجماعة و الحديث، **و هم يعدون من أهل السنة والجماعة؛** عند النظر إلى المعتزلة و الرافضة و غيرهم، **بل هم أهل السنة والجماعة** في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة و الرافضة ونحوهم .

و قد كان من بعض الحنابلة غلو في الإنكار على الأشاعرة، و من ذلك ما رواه ابن تيمية عن أبي إسماعيل الأنصاري صاحب **"ذم الكلام"**، أنه من المبالغين في ذم الجهمية، فقال عنه: " و يبالغ في ذم الأشعرية، **مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة**، و ربما كان يلعنهم"[2].

و كلامه في تفضيلهم جملة و تفصيلا في مسائل على كافة الطوائف متناثر مبثوث في كتب ابن تيمية، " فكان هؤلاء بينهم و بين أهل الوراثة النبوية قدر مشترك، بما سلكوه من الطرق الصابئة في أمر الخالق وأسمائه وصفاته، فصار في مذهبهم في الرسالة تركيب من الوارثتين، لبسوا حق ورقة الأنبياء بباطل ورثة أتباع الصائبة، كما كان في مذهب أهل الكلام المحض المبتدع كالمعتزلة تركيب و لبس بين الأثارة النبوية و بين الأثارة الصابئة، لكن أولئك أشد اتباعاً للأثارة النبوية، و أقرب إلى مذهب أهل السنة من المعتزلة، و نحوهم من وجوه كثيرة "[3].

و هذا كله بناء على قاعدة أن كل من كان إلى السنة أقرب كان إلى الحق أقرب، و لاشك أن الأشاعرة أقرب إلى الحق و السنة من طوائف المتكلمين، و في رده على ابن المطهر الحلي الرافضي (ت726 هـ / 1325 م)، يرد عليه تشنيعه على الأشاعرة، و يعتذر لهم فيقول أنهم: " خير من المعتزلة و الرافضة عند كل من يدري ما يقول، و يتقي الله فيما

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص17.
[2] المصدر نفسه: ج8، ص230.
[3] المصدر نفسه: ج12، ص32.

يقول.. وإذا قيل: إن في كلامهم .. ما هو ضعيف، فكثير من ذلك الضعيف إنما تلقوه عن المعتزلة فهم أصل الخطأ في هذا الباب، و بعض ذلك أخطأوا فيه لإفراط المعتزلة في الخطأ، فقابلوهم مقابلة انحرفوا فيها، كالجيش الذي يقاتل الكفار فربما حصل منه إفراط و عدوان "[1].

و عند مناقشته و مناظرته لمعاصريه من الأشاعرة كان يعتذر لهم، ويبين أنهم كانوا يقصدون الحق وأنهم مجتهدون، فقد يكون العلم و الإيمان ظاهرا لقوم دون آخرين، و في بعض الأمكنة و الأزمنة دون بعض، بحسب ظهور دين المرسلين، وهذه قاعدة جليلة يعملها ابن تيمية في الحكم على العيان بمراعاة القصد الحسنة فيمن أخطأ، والتماس الأعذار له، ومراعاة مكنته من العلم، والمحيط العلمي للمتكلم، فمن نبت بين ظهراني الرافضة لن يطلع بدين الخوارج، و الأولى بيان المحجة بحجة وحكمة و ترك الزمن للنفس كيما تتدبر، فمن يرد خيرا يهده الله إليه.

و قد ركز ابن تيمية في نقض منهج المتكلمين جملة والأشاعرة خاصة في اثبات وجود الله. و قد اعترف حذاق أهل الكلام بفساد هذه الطريقة، و إذا عرفت المعني التي يقصدونها و وزنت بالكتاب و السنة، يثبت ما فيها من الحق وينفي ما فيها من الباطل، كان ذلك منهجا أقوم، وطريقة أصوب في البحث، وهذا ما سلكه ابن تيمية مع المتكلمين و الفلاسفة.

و بسب هذا اللبس والإبهام عند المتكلمين نجد أن كثيرا من السلف والأئمة يوجهون ذمهم إلى المتكلمين وإلى علم الكلام والمشتغلين به، لما في ذلك من استعمال الألفاظ التي تشتمل على حق و باطل، و في نفيها نفي لبعض الحق، و في إثباتها إثبات لبعض الباطل.

وفي مقارنة بين المتكلمين والفلاسفة يقول ابن تيمية: "و أما الكلام الذي يستدل به المتكلمون في الرد على هؤلاء و غيرهم، فمنه صواب و منه خطأ، و منه ما يوافق الشرع والعقل، و منه ما يخالف ذلك، و بكل حال فهم أحذق في النظر و المناظرة، و العلوم الكلية الصادقة، و أعلم بالمعقولات المتعلقة بالإلهيات، و أكثر صوابا، و أسد قولا من هؤلاء المتفلسفة"[2].

و مدح أعلامًا ممن رموا بالبدعة، لمقالات لهم في أصول الدين خالفوا فيه مذهب السلف، و هم من المتكلمين؛ فقال " أبو طالب.. و أصحابه السالمية .. لهم من المعرفة

---

[1] منهاج السنة النبوية: ابن تيمية. ج1، ص240.

[2] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: ابن تيمية. ج1، ص 192.

و العبادة و الزهد، و اتباع السنة و الجماعة في عامة المسائل المشهورة لأهل السنة، ما هم معروفون به.. و هم في ذلك كأمثالهم من أهل السنة والجماعة.
و قَلَ طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامها نوع غلط، لكثرة ما وقع من شبه أهل البدع "[1].

و لما بسط ابن تيمية مناهج المتكلمين في تقرير التوحيد واثبات النبوات والرد على الفلاسفة و النصارى و اليهود، و دفع شبه طوائف المجوس، أقر لهم بما درأوا من الفتن و دافعوا عن الإسلام، فمقدماتهم وإن كان بها خلل في التقعيد من الكتاب والسنة، وبها أمور على خلاف منهج سلف الأمة إلا أنه " و قد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة و الجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، و انتفعوا بذلك و صاروا مسلمين مبتدعين، و هو خير من أن يكونوا كفارًا .. و الله تعالى بعث الرسل بتحصيل المصالح و تكميلها، و تعطيل المفاسد و تقليلها، **(وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ)(الأنعام:23)** "[2].

ثم بين ابن تيمية أن مخالفة أهل الكلام للسلف كانت برد باطل بباطل، لكن رد باطل الكفار بباطل المسلمين، فيصير الكافر مسلمًا مبتدعًا، و أخص منهم من يرد البدع الظاهرة الغالية ؛ **ببدعة أخف منها و هي بدعة أهل السنة.**
" و الأشعرية ما ردوه من بدع المعتزلة و الرافضة و الجهمية و غيرهم، و بينوا ما بينوه من تناقضهم، **و عظموا الحديث و السنة ومذهب الجماعة،** فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار و ردهم ما انتفع به خلق كثير "[3].

و كثيرا ما دافع ابن تيمية بإنصافه عن متكلمين من تهم وجهها لهم آخرون من أهل الكلام، فنقده للمخالفين ينبيه ابن تيمية على تحري الصحة والصدق فيما نسب لهم، ولا يكتفي بتجاهل ما افتري على مخالفه، بل ينكر بعد انكاره على مخالف، مخالفة غيره بالغلو أو الكذب، أو نسبة اشاعات له، كما صنع مع الحلاج فقد رد على مقالاته وشطحاته وبين كلام العلماء فيه، و في خضم الرد أنكر بعض ما نسب للحلاج من أتباعه أو من خصومه، و نبه لما ينسب له من رسائل لم تثبت عنه.

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج5،ص483.
[2] المصدر نفسه: ج13، ص(95-99).
[3] المصدر نفسه: ج13، ص99.

فالمعتزلة – مثلا– بينه و بينهم سجال، لكنه أنكر على من كفرهم، و ذكر أن مع مخالفتهم للسلف، فقد نصروا الإسلام في مواطن كثيرة، و ردوا على الكفار و الملاحدة بحجج عقلية.

و عاب على ابن فورك تكفيره المعتزلة، و تأليب الحكام عليهم" و كان ابن فورك في مخاطبة السلطان قصد إظهار مخالفة الكرامية .. و القيام على المعتزلة في استتابتهم، و كما كفرهم عند السلطان.. **فإن المعتزلة و الكرامية يقولون حقا و باطلا، و سنة و بدعة،** كما أنه هو أيضا كذلك؛ يقول حقا و باطلا .. فهؤلاء قدرية مجبرة؛ و المعتزلة قدرية نافية.. **و الله يحب الكلام بعلم و عدل، و يكره الكلام بجهل و ظلم** "[1].

و كان ابن تيمية حريصاً على وحدة المسلمين، و تأليف قلوبهم، و التقريب بينهم، و إزالة الوحشة التي تقع في قلوب المختلفين، و لم يقف انكاره على من هم من غير طائفته، بل أنكر على بعض الحنابلة غلوهم في الانكار، و أنكر منافرتهم للأشاعرة، والتحريض من بعض الحنابلة على أفاضل من الأشاعرة، "و الناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية و الأشعرية وحشة و منافرة، و أنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين، و طلباً لاتفاق كلمتهم، و اتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله، و إزالة عامة ما كان في النفوس من الوحشة. و بينت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد.. و لما أظهرت كلام الأشعري؛ و رآه الحنبلية قالوا هذا خير من كلام الموفق، و فرح المسلمون باتفاق الكلمة"[2].

الفرع الخامس: الصوفية.

يمثل التصوف نزعة إنسانية، تعاقب ظهورها في حضارات مختلفة، بصور متفاوتة في التعبير عن شوق الروح للتطهر و الزهد فيما يتسابق عليه الناس من خضرة و نضرة الدنيا، و رغبة في التعالي عن شهوات المادة، و نبذ حطام اللذات؛ بغية الارتقاء في سلم الصفاء الروحي، و التسامي في مراتب الكمال الخلقي.

و لم يكن المسلمون بدعا في نزوع طائفة منهم فرادى و زرافات لنبذ زخرف الدنيا، و السعي نحو زخرف الروح، بيد أن لكلٍ خصائص تميزه عن غيره، من اختلاف وسائل،

[1] المصدر نفسه: ج16، ص96.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية.ج3، ص(227-228).

و مفارقة في الغايات، فيصير لكل حضارة هويتها في ابراز تلك النزعة الإنسانية، بأن تصبغها بلغة و مفردات و عقائد تناسب نسقها العام الديني و الحضاري.

و التصوف حركة دينية انتشرت عهد الخلافة العباسية في القرن الثالث الهجري؛ كنـــزعات فردية تدعو إلى الزهد، و إن كان لها ارهاصات سابقة. فعصر بني العباس مبلغ الفتوة للحضارة الإسلامية، و فيه بلغت العلوم شأوا عظيما، و فتحت أبواب الدنيا على المسلمين، و من سنن الحضارات إن بلغت الترف المادي و العلمي؛ أن تولد الفلسفة في العلوم، و تفقص الغرائب والطرائف في الفنون، فإذا فجر العلماء؛ و فسق القراء؛ و سفك السلطان الدماء؛ و أخذ على الحكم و الحاجة الرشاء، و افتخرت العامة بكسب الحرام، و لم يغير الخاصة منكراً، صار المؤمن بين فار؛ و صامت؛ و متمن للموت أن يدركه قبل أن يفتن في دينه، و ذا الاتجاه ينزع للزهد و كثرة العبادة؛ كرد فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري، و أصحابه قد يكون بعضهم ممن غرف من الدنيا حد التخم؛ فعافها بعد أن كان لها سيد، كالملوك و الأمراء و كبار التجار و الأثرياء، و آخرون سحقتهم السنون حتى انقطع رجاؤهم من الدنيا؛ فأملوا نصيبا لهم في الدار الآخرة، و ذي طائفة عاملة ناصبة، لا تألوا جهدا في كد التعبد؛ و طول التهجد، و لا تنوء بنكد العيش؛ و لا تمل قليلا يقيم الصلب ليهب.

و بواكير التصوف التخوف؛ و كثرة التعبد و التقشف، و زهد في الدنيا و ورع في المباح، غير أن ليس كل زاهد متصوف، و لا كل فقير يسمى صوفي، و بدايات ظاهرة التصوف تكون فردية، ثم يتحلق من حولها الناس، لتنمو كما و كيفا، إحصاء و تحصيلا، و ذي سمة كل العلوم، تكون عملية ثم تصير علمية، فيُنَظر لما يتعارف عليه، و يفصل المنهج، ثم تتطور لتصبح طرقاً مميزةً معروفةً باسمِ الصُّوفيةِ، و يتوخَّى المتصوفةُ تربيةَ النَّفسِ و السمو بها؛ بُغيةَ الوصولِ إلى معرفةِ اللهِ تعالى.

و المؤثر الرئيس الأولي في بزوغ بذرة التصوف؛ هو الحياة الاجتماعية للفرد، فلازم بروز نزعة التصوف؛ الشعور بتغير الأحوال و سيرها من سيئ إلى أسوأ، و الاستدلال بفساد الظاهر على فساد الباطن، و النكير على طلاق العلم للعمل، فكان الزهد والنسك والتعبد – و هي من أساسيات مفهوم التصوف – في واقعها ثورة نفسية على سوء سعي الناس في الدنيا، و انصرافهم عن الآخرة، و أخذ زمرة العلماء والفقهاء صدارة المجالس للتفكه بالعلوم.

و أهل التحقيق متفقون على أن التصوف نشأ و ترعرع في العراق بالبصرة، حيث برزت أسماء كبرى ساهمت بتأسيسه، منها: إبراهيم بن أدهم(ت161 ه/ 778 م)، و داود بن نصير الطائي(ت 165 ه/781م)، و رابعة العدوية(ت 180ه/ 796 م)، و معروف الكرخي(ت 200ه/ 815م)،و السري السقطي(ت251 ه/ 867م)، و الجنيد البغدادي(ت 297ه/910م)، و بشر بن الحارث الحافي(ت227 ه/ 841م)، و أبو الحسين أحمد بن محمد بن عبد الصمد النوري(ت300ه/914م)،و أبو سعيد أحمد بن عيسى الخزار (ت277ه/ 890م)، و ابن عطاء البغدادي(ت309 ه/923 م)،[1]، و غيرهم خلق عظيم.

فأول " ما ظهرت الصوفية من البصرة، و أول من بنى دويرة الصوفية؛ بعض أصحاب عبد الواحد بن زيد[2]، و عبد الواحد من أصحاب الحسن، و كان في البصرة من المبالغة في الزهد و العبادة و الخوف و نحو ذلك؛ ما لم يكن في سائر أهل الأمصار؛ و لهذا كان يقال: فقه كوفي، و عبادة بصرية "[3] .

و قد ظهر على المتصوفة البصريين ما لم يحك عن سواهم من الموت، أو الإغماء عند سماع القرآن، فقد روي أن زرارة بن أوفى - قاضي البصرة- قرأ في صلاة الفجر سورة (**فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ**) (**المدثر: 8**)؛ فخر ميتا[4]، و آخرون كانوا يخرون صعقا من آيات العذاب.

و أول ما نقل التكلم بلفظ " التصوف" في أواخر القرن الثالث و أوائل القرن الرابع الهجري، فقد تكلم به غير واحد من الأئمة و الشيوخ كأحمد (ت 241ه/ 855 م)، و أبي

---

[1] التعرف على مذهب أهل التصوف: أبي بكر إسحاق الكلاباذي؛ ضبط: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)، 1993.ص(21-26).

[2] عبد الواحد بن زيد أبو عبيدة البصري شيخ الصوفية و واعظهم، لحق الحسن البصري و غيره. قال البخاري: تركوه، و قال النسائي: متروك الحديث، و قال الجوزجاني: سيئ المذهب، ليس من معادن الصدق.
- سير أعلام النبلاء: الذَهَبي. ج7، ص(178 ــ 180).
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي. دار المعرفة: بيروت. ط( )، دت. ج2، ص(372، 376).

[3] مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. مكتبة العبيكان: الرياض. ط(1)،1997.ج11، ص6.

[4] المصدر نفسه: ج11، ص7.

سليمان الداراني(ت 215ه/ 830 م)، و سفيان الثوري(ت161 ه/ 778 م)، و الحسن البصري(110 ه / 728 م).

و أول من عرف باسم صوفي في المجتمع الإسلامي هو أبو هاشم الصوفي (ت150ه/ 767م)[1]، و كان ممن يجيد الكلام[2]، قبل منتصف القرن الثاني الهجري، و أما صيغة الجمع (الصوفية) فقيل ظهرت عام 199ه، إذ " في أواخر عصر التابعين حدث ثلاثة أشياء: الرأي، و الكلام، و التصوف. فكان جمهور الرأي في الكوفة، و كان جمهور الكلام و التصوف في البصرة.

فإنه بعد موت الحسن(110 ه / 728 م) و ابن سيرين(ت110 ه /729م)؛ ظهر عمرو بن عبيد(ت144 ه/ 761 م) و واصل بن عطاء (ت131 ه /748 م)، و ظهر أحمد بن علي الهجيمي(ت 200ه/815م)، تلميذ عبد الواحد بن زيد(ت150ه/767مم)، تلميذ الحسن البصري.. و بنى دويرة للصوفية ، و هي أول ما بني في الإسلام غير المساجد؛ للالتقاء على الذكر و السماع "[3].

و قد كان السلف يسمون أهل الدين و العلم: القراء؛ فيدخل فيهم العلماء و النساك ثم حدث بعد ذلك اسم الصوفية و الفقراء.

فلفظ " **الصوفية** لم يكن مشهورا في القرون الثلاثة، و إنما اشتهر التكلم به بعد ذلك، و قد نقل التكلم به عن غير واحد من الأئمة و الشيوخ: كالإمام أحمد بن حنبل، و أبي سليمان الداراني و غيرهما، و قد روي عن سفيان الثوري أنه تكلم به، و بعضهم يذكر ذلك عن الحسن البصري "[4].

ثم بسط ابن تيمية النزاع القائم حول المعنى المضاف، و رجح النسبة إلى لبس الصوف، مع تنويهه أنهم لم يأمروا بلبس الصوف و لا التزمه غالبهم لكن اشتهر عن أعيانهم أعلامهم بالبصرة، و كان فيها من المبالغة في الزهد و العبادة و الخوف ونحو ذلك؛ ما لم يكن في سائر

---

[1] أبجد العلوم؛ الموشى المرقوم في بيان أحوال العلوم: صديق بن حسن القنوجي؛ تح: عبد الجبار زكار. دار الكتب العلمية: بيروت ،ط (1)، 1978. ج2، ص154.

[2] البيان والتبيين: أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ؛ تح: فوزي عطوي. دار مصعب: بيروت. ط(1)، 1968.ص192.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج10، ص358 .

[4] المصدر نفسه: ج11، ص(13-14).

أهل الأمصار، و لهذا كان يقال: فقه كوفي، و عبادة بصرية. **ثم أوضح ابن تيمية تحقيق تقييم أهل التصوف**، و قال أنهم في العبادات مجتهدون، و أن قوما يذمونهم و يسرفون في ذمهم، و قوم يغلون في تعظيمهم، و يجعلونهم أعلم بالفقه، و ربما فضلوهم على الصحابة. كما أن الغلاة في أولئك العباد قد يفضلونهم على الصحابة.

و هؤلاء نسبوا إلى الصوف، **و ليس طريقهم مقيدا بلباس الصوف، و لا هم أوجبوا ذلك، و لا علقوا الأمر به**، لكن أضيفوا إليه لكونه ظاهر الحال.

و لأجل ما وقع في كثير منهم من الاجتهاد و التنازع فيه؛ تنازع الناس في طريقهم، و قد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع و الزندقة؛ ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم.

و يقسم ابن تيمية الصوفية ثلاثة أصناف:

أ- **صوفية الحقائق**: مشايخ الكتاب و السنة من أهل الاجتهاد و الصلاح.

ب- **صوفية الأرزاق**: الذين وقفت عليهم الوقوف، و لا يشترط فيهم أن يكونوا من أهل الحقائق، و فيهم ثلاثة شروط:

- **أحدها**؛ العدالة الشرعية؛ بحيث يؤدون الفرائض و يجتنبون المحارم.
- **الثاني**؛ آداب أهل الطريق الشرعية.
- **الثالث**؛ ترك التمسك بفضول الدنيا، و المعاصي و الفسق الظاهر.

ج- **صوفية الرسم**: المقتصرون على النسبة في اللباس و الآداب الوضعية[1].

لم يكن ابن تيمية ليشغل نفسه بالرد على طوائف من الصوفية لولا ما كان من كثرة بدعهم، و رواجها بين العامة، و خطورتها على كيان المجتمع الإسلامي، لأن حسن الظن بمشايخ بعض الطرق أضفى على بدعهم هالة من القداسة، تحت اسم الحقيقة و الولاية، فكانوا يسقون الناس شراب الكفر في آنية الأنبياء، و ضرر هؤلاء أكثر خطرا من ضرر التتار والغزاة، لأن دور هؤلاء في كيان الأمة كالسوس الذي ينخر في العظام؛ و فشو البدع على يد هؤلاء ساعد على كسر شوكة المسلمين أمام التتار، و أطمع العدو في بلادهم، بل ساهم في دمار المعالم الحضارية، بانتشار الخرافات و الشعوذة و الجبر و التواكل و الانصراف عن العلوم.

و عقائد الصوفية و آراءهم كانت بادي الأمر تستند على القرآن و الحديث، ثم شهود الأولياء

[1] المصدر نفسه: ج11، ص(14-19).

و روايات المشايخ و الأقطاب، ثم أخذت تتجه في القرن السادس رويدا إلى التعليقات الفلسفية و المباحث الكلامية.

و أخذ هذا الاتجاه الصوفي في البروز في بغداد، و ذا نتيجة رد فعل لشيوع المذاهب الفلسفية و الكلامية، و لكن رافقه بعض المشعوذين و الدجالين، حتى شاعت في صفوفهم دعاوى الخوارق و المنامات، و تأثرت الصوفية كثيرا بالباطنية في هذا القرن، بأفكارهم و عقائدهم الفلسفية، و يبدو ذلك واضحا عند عملية المطاردة لأتباع الفرق الباطنية، مما جعل الكثير منهم يختفون في حلقات الصوفية.

و ذا كان له أثر خطير على أفكار الصوفية، فظهر منهم الغلاة المتأثرون بأفكار الإسماعيلية الباطنية و فلسفتها، الذين زعموا وحدة الوجود و الإلحاد أمثال السهروردي المقتول و غيره[1].

و ابن تيمية و ابن القيم " ظهرت في مؤلفاتهم روح النقد بارزة، بين ما هو شرعي و ما هو غير ذلك، و اتضح فيها عداؤهم للتصوف، بمظاهره التي تلبس ثياب الأفلاطونية المحدثة أو المسيحية .. أو غيرها، و كان هذا العداء أشد قوة من عدائهم للفلسفة و علم الكلام. كما لم يقبل ابن تيمية بصفة خاصة كل ما تلقاه من كتب التصوف ..لأنه طبق قاعدته المنهجية في قراءاته "[2].

و المتتبع لخصوم الصوفية، يرى عن الكثير منهم تأل بالإجمال، وادعاء الانتصار بكلام ابن تيمية وابن القيم، غير أن الراجع لحقيق موقفهما من التصوف وأهله يجد خلاف ما يدعي أولئك، و نقولهم عن ابن تيمية صحيحة؛ لكنها تستعمل في غير محلها، وتخرج عن سياقها، و منهج ابن تيمية في نقد الفرق يعتمد التفصيل والبسط خاصة حال الحكم على الفرقة كلها أو أتباعها، أو نقض مذهبها.

أما كلامه عن التصوف والصوفية، فمن يقرأ ما سلف تسطيره، يحسب أن هذا ليس حر كلم ابن تيمية، فهو يبسط تاريخ التصوف واسمه وأئمته، ويبين أن ما يقال فيهم يقال في عيرهم من أهل الفقه والحديث والكلام، فيهم قوم سباقون مجتهدون من أكابر أهل العلم و التقوى، وفيهم القاسطون، بل تتبعت نصوص ابن تيمية في نقض آراء المتصوفة، يلاحظ أنها

---

[1] جهود علماء السلف في القرن السادس الهجري في الرد على الصوفية: محمد بن أحمد بن علي الجوير. مكتبة الرشد: الرياض. ط(1)، 2003. ج1، ص(113-114).

[2] ابن تيمية و التصوف: مصطفى حلمي. ص 36.

يسبقها دائما بما يؤكد "**التبعيض**"، أي أنه قول طائفة أو طريقة أو فرد بعينه، بل يكثر من الرد على غلاة المتصوفة و القبوريين والفلاسفة والإباحيين بكلام أئمة التصوف من سلف الأمة.

فالتصوف كعلم هو عند ابن تيمية كالفقه، فيه أهل السنة والحق و الصواب، و فيه أهل البدعة و الباطل و الخطأ. فرد على طوائف، و نقض مقالات، و سلوكيات لطرق، لكنه لم يقل أن التصوف كظاهرة هو بدعة.

و استدلال البعض بنصه على حدوث الرأي والكلام والتصوف بعد القرن الثاني، انحياز لفهم، وتحكم في نص، فالحدوث قائم في الفقه، ومراده حدوث التسمية و النظرية المعرفية، ودليل بطلانه، نصه بمقارنة أهل التصوف بأهل اجتهاد في الفقه و الرأي.

و كثير من الباطل في التصوف إنما شاع في المتأخرين، و في عصرهم كان طورا كثر فيهم المندسون من طلبة الدنيا و الرافضة و المتفلسفة، " ثم إن كثيرا من الفقهاء و أهل الفتيا انتدبوا للرد على هؤلاء المتأخرين في هذه المقالات و أمثالها، و شملوا بالنكير سائر ما وقع لهم في الطريقة.. في أربعة مواضع:

– **أحدها**: الكلام على المجاهدات و ما يحصل من الأذواق و المواجد...

– **ثانيها**: الكلام في الكشف، و الحقيقة المدركة من عالم الغيب، مثل الصفات.. و الوحي.. و الروح و حقائق كل موجود غائب أو شاهد.

– **ثالثها**: التصرفات في العوالم، و الأكوان بأنواع الكرامات.

– **رابعها**: ألفاظ موهمة الظاهر.. يعبرون عنها ..بالشطحات، تستشكل ظواهرها ".[1]

و ما عابه بعض أهل العلم على الصوفية، هو مسائل في مجملها ليست من كلام سلف الصوفية، و لا قال بها أئمة السلف و السنة من أهل التصوف؛ و هي:

- التعبد بما لم يشرع الله.
- التفرقة بين الشريعة و الحقيقة.
- تحكيم الذوق و رفض العلم.
- القول بسقوط التكاليف.
- القول بوحدة الوجود.

[1] المقدمة: ابن خلدون. ج1، ص163.

و هذه المسائل كلاها ينكرها أئمة التصوف، بل حرروا كتب و رسائل في نقضها، و الإنكار على مدعيها، و أخرجوا من قال بها من دائرة الصوفية. و كلامهم شاهد، و شهادة ابن تيمية حجة على من يستدل ببعض كلامه.

فلا تحاسب دعوة أو علم أو مذهب بأخطاء أتباعه، بل ينظر في أصوله، و عيب منهجي أن يأخذ خطأ أفراد ثم يعمم على الكل، بل و ينسب للمذهب، فهذا الطرح السمج؛ لو تنزل بقبوله لهدم مذهب أهل السنة و الجماعة نفسه، فكم من فاضل و عالم له زلل و خطأ و شطط في مسائل هي من الأصول، و لينظر في مصنفات خصوم السلفية، و مخالفي أهل السنة و الجماعة، غالب ما يعيبون به هو ثابت من أفراد؛ أو مجمل غير مفصل. فكيف لو نزلنا لأتباع الدعوة من العوام ممن يتشبه بطلبة العلم، و يحكي فيما لا يعي ؟ بيننا و بينهم أن يقرؤوا ردود الخصوم، و سيهالهم قول الأتباع، قبل تجني الخصوم.

أ- مآخذ ابن تيمية على بعض الصوفية:

المسائل التي ناقش ابن تيمية فيها بعض مشايخ التصوف و فلاسفة الصوفية فهي خاصة بطوائف و أقوام أو أفراد، وهي في الجملة كالآتي:

1- مسألة التوحيد:

قسم بعض مشايخ التصوف التوحيد لثلاثة أوجه؛ و هي:

توحيد العامة: يصح بالشواهد و ما قامت عليه الأدلة من الآيات المتلوة و المرئية.

توحيد الخاصة: يثبت بالحقائق، بإسقاط الأسباب الظاهرة و الصعود عن منازل العقول و التعلق بالشواهد. فلا يشهد مع التوحيد دليلا، و لا مع التوكل سببا، و لا مع النجاة وسيلة.

توحيد خاصة الخاصة: قائم بالقدم، اختصه الحق بنفسه و استحقه بقدره، و ألاح منه لائحا إلى أسرار طائفة من أهل صفوته، و أخرسهم هدى عن نعته، و أعجزهم عن بثه"[1].

انتقد ابن تيمة بعض المفاهيم العامة للتوحيد لدى طائفة من الصوفية، و شمل النقد النقاط الآتية:" **أولا**: اشتمال هذه التقاسيم على الألفاظ المجملة...

ثانيا: جعلهم للتوحيد الأول توحيد العامة، مع أنه هو التوحيد الذي جاءت به الرسل...

ثالثا: لم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية "[2].

---

[1] مدارج السالكين: ابن القيم. ج3، ص(480-487).

[2] منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد: البريكان. ج1، ص(188-189).

و مسائل التوحيد التي زل فيها طائفة من الصوفية تختلف من طائف لأخرى، بين اجتهادية و خلاف ظاهر، و بين دقائق و مضائق المباحث و أصول ظاهرة بينة، و بين أمور بدعية و أخرى كفرية، غير أن ذا النقد لا يشمل كل الصوفية، و لا التصوف كعلم قائم بذاته.

و إن كان بعض الباحثين و الدعاة من خصوم التصوف أو الباحثين فيه، يصدرون الكلام في التوحيد بعنوان " التوحيد عند الصوفية"، أو أهل التصوف، ثم يقتبسون كلاما مجملا أو مقول لطائفة أو طريقة أو شيخ؛ ثم يعممون، دون سبر و لا تقسيم و لا تفصيل، فيكون كلامهم مجملا و حكمهم عاما على أهل الطائفة أجمع.

غير أن منهج بن تيمية يبرز التفصيل و التقسيم و التفريع كميزة في بحث مقالات الفرق، و ذا ينم عن سعة إطلاع، و جهد في الإستقراء، و تبصر بمراد كل مقالة و أصحابها، فتراه يصدر نقده و دراسته لمقالات و آراء الصوفية بعبارات مثل: " **قوم يزعمون**"، " **آخرون يقولون**"، " **طائفة من السالكين**"، " **من الشيوخ**"، " **طائفة من أصحابه الصوفية**"، " **منهم من يقول**"، " **منهم من يرى**"، " **منهم من يظن**"[1]، و غيرها من صيغ التبعيض و التقييد للقول بأهله أو صاحبه بلا تعميم يوقع التعتيم في تبرئة الغير مما أخطأ فيه البعض.

و الحاصل من كلامه أنه لا علي النكير على "**علم التصوف**" مثل موقفه من "**علم الكلام**"، فهو يرى الخلل المنهجي قائم في **نظرية المعرفة** لدى المتكلمة، غير أن أهل التصوف طرئ عليهم الخلل في النظرية في الأجيال اللاحقة، بينما كعلم هو باب من أبواب التوحيد، له أصوله عند السلف، قائمة على أسس من الكتاب و السنة.

و لابن تيمية تقسيم للتوحيد بمفاهيم و اصطلاحات صوفية، فيصحح ما يراه يجانب الصواب، و قد شرح التوحيد من كلام عبد القادر الجيلاني، و علق على أخطاء من فسر كلام الجيلاني على غير سياقه و لا مراد الإمام، و ناقش من أخرج أقوال مشايخ التصوف المتقدمين على غير ما تحتمل، فيعلق مثلا في شرحه لبعض المقامات في التصوف: " و هذا الموضع قد يغلط فيه طائفة من السالكين.. و هذا الموضع يلتبس على كثير من السالكين.. و هذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين.. و كثير من الشيوخ زلقوا في هذا الموضع.."[2].

---

[1] جامع الرسائل: ابن تيمية. ج2، ص(113-127).

[2] المصدر نفسه.

و هنا نجد النقد داخلي؛ أي أنه نقد صوفي لبعض آراء مشايخ الصوفية بلغة أهل التصوف. مثال لذلك كلامه عن "**الفناء**"، حيث عرض أقوال أهل الطائفة في الإرادة، ثم بين أن من أهل التصوف من يجعل: " الفناء في شهود توحيد الربوبية هو الغاية؛ و قد يسمون هذا **الجمع و الفناء و الاصطلام**، و نحو ذلك.

و كثير من الشيوخ زلقوا في هذا الموضع، و في هذا المقام كان النزاع بين الجنيد بن محمد و بين طائفة من أصحابه الصوفية؛ فإنهم اتفقوا على شهود توحيد الربوبية.. و سموا هذا **مقام الجمع**"[1].

و بعد مناقشة للآراء المختلفة بين أهل الصوف أنفسهم؛ يثبت التوحيد الصحيح لمشايخ الكتاب و السنة من الصوفية المتقدمين، و يكشف أن الخلل لم يكن في أقولهم، بل في تحميل و تحريف كلامهم عن مواضع من طوائف صوفية، تسعى لتحميل مصطلحات المتقدمين مفاهيم المتأخرين لاكتساب الشرعية الوراثية لعلم الأولين، و المصداقية الشرعية و الصوفية.

و بعد عرض ابن تيمية لآراء طوائف من الصوفية في تقاسيم التوحيد و مفاهيمه، يبين أصح التقاسيم من كلام مشايخ الطائفة، فيقول: " إن التوحيد الجامع لتوحيد الألوهية و الربوبية أو توحيد أحدهما للعبد فيه ثلاث مقامات:

– **أحدها**: مقام الفرق و الكثرة؛ بإنعامه من كثرة المخلوقات و المأمورات.

– **الثاني**: مقام الجمع و الفناء: بحيث يغيب بمشهوده عن شهوده، و بمعبوده عن عبادته.. فهذا فناء عن إدراك السوى.

– **الفناء الكامل المحمدي**: هو الفناء عن عبادة السوى، و الاستعانة بالسوى.. و هو شهود التفرقة في الجمع، و الكثرة في الوحدة "[2].

ثم يتلو ذلك شرح للمقامات، و الأخير هو مقام الربوبية و الألوهية، و فيه شهادة بفعل المأمورات مع كثرتها، و ترك الشبهات مع كثرتها؛ لله وحده لا شريك له. و هذا هو الدين الجامع العام الذي اشترك فيه جميع الأنبياء، و الإسلام العام، و الإيمان العام.. و إليه يشير مشايخ الطريقة و علماء الإسلام.

ثم ينبه ابن تيمية أن بعض "**ذوي الأحول**" قد يحصل له حال الفناء القاصر سكر و غيبة فتقع

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج10، ص(496-497).

[2] مجموعة الرسائل و المسائل: ابن تيمية. ج1، ص(166-171).

منه بعض الشطحات، و كلمات السكر يرى ابن تيمية أنها تطوى و لا تروى، و لا تؤذي إذا لم يكن سكره بسبب محظور، أما حال وجود المحظور لم يكن السكران معذورا.. و من ذا الباب اشتبه على بعض الجهال الغالية من النساك الاتحاد النوعي الحكمي بالاتحاد العيني الذاتي[1].

و ما عرض ابن تيمية من مقالات أهل التصوف، كان على بساط النقد، فإرتأى منه جملة و رد طائفة من المفاهيم لدى المتأخرين خاصة، و قد بسط في الشرح و البيان على لغة و مفردات أهل الطائفة، و لنا نزع نسبة النقد إليه: سيخلص لدينا نقد صوفي للآراء صوفية.

فهو تكلم بحديث من صحب القوم و عاشرهم، و درى عباراتهم و أحوالهم، و فطن للطائفهم، و استوعب دواعي الشطحات لديهم، فأفرز بين غلبة الحال و تكلف الأحوال لدى المريدين و المشايخ، ففرق في الحكم على شخوصهم؛ و خلص إلى عدم الالتفات لها حال التقييم و الحكم، لأنها ليست أصل ظاهر مضطرد.

و من يعبيهم ابن تيمية يسميهم "**ضلال الصوفية**"، و يجعلهم في صف النصارى وغلاة الشيعة، و مكمن ضلالهم في الغلو في المشايخ درجة التقديس، بالاستغاثة و التوسل بهم و الحلف بهم، و دعاء الموتى، و شد الرحال لقبورهم و ذا من بدع الروافض. و تقديم كلامهم على الكتاب والسنة، فاتخذوهم أرباب من دون الله، فشاع في متأخري الصوفية" تقديم الولاء و الطاعة العمياء لمشايخهم، حتى لو أمروهم بمعصية. بحجة أن الشيخ ادرى بالمصلحة.. و دعاوى.. علم الغيب و التصرف في الكون كثيرة جدا، تطفح بها تراجم ساداتهم و كبرائهم "[2].

و الشرك في هؤلاء كثير، و قد انتشروا عهد المماليك، حتى صار لهم سلطان على العامة و الأمراء، بل زعم قوم منهم تسيير شؤون الكون.

و هذا – و غيره- كثير لم يكن في أئمة الصوفية من طبقة الحارث و معروف و الفضيل و الجنيد، و لا دري عنهم، و لا كان في أهل الصلاح من مشايخ التصوف و من خلفهم.

2- مسألة النبوة:

[1] المصدر نفسه.

[2] جهود علماء السلف في القرن السادس الهجري في الرد على الصوفية: محمد الجوير. ج1، ص 418.

و هاته من المسائل التي انحرف فيها فلاسفة الصوفية، وهم طائفة من الملاحدة الفلاسفة، و من زمرة الباطنية، جعلوا النبوة مكتسبة، بل جعلوا امكانية منافسة الحكيم للنبي و التفوق عليه، و زعموا ا، الفيلسوف الحكيم يعلم الحق الذي اطلع عليه النبي بصورة أعمق و أدق " **و هؤلاء يفضلون الفيلسوف الكامل على النبي**، و يفضلون الولي الكامل الذي له هذا المشهد على النبي.. و هذا في الجملة قول المتفلسفة و الباطنية كالملاحدة الإسماعيلية، و أصحاب رسائل إخوان الصفاء، و الفارابي، و ابن سينا، و السهروردي المقتول، و ابن رشد الحفيد، **و ملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب و السنة**"[1].

و لأن مفهوم الولاية كثر فيه الاشتباه؛ فطائفة منهم صار يطلبها [2]، و يرتب لها الطريق و المراحل، والرياضات، و يبني لها المقامات، و يصف الأحوال، و هنا يلبس على الأتباع و على الخصوم، فأما الأتباع فقد علموا هاته المصطلحات من أئمة السنة والحديث من الصوفية، فيختلط عليهم الأمر، لتدرج الداعي و زخرفته للقول، وما أوتي من بديع اللفظ و جمال التقسيم، وما بسط له من ملكة الفنون، فتأخذهم الهيبة من مقامه، وأن الأمر تشابه عليهم، فيحملون مصطلحات الأئمة بمفاهيم شيخهم المتفلسف.

أما الخصوم فنظروا في إفك هؤلاء الملاحدة، و شناعة مقالتهم، ثم التفتوا -حينا- لتشابه المصطلح و الكلم؛ بين هؤلاء و أولئك الأئمة الأفاضل، فقذفوهم بما رموا به ملاحدة الفلاسفة المتصوفة، وتراهم يقولون ببدعية التصوف و كفرياته ثم يستشهدون من كلام الملاحدة.

و مشايخ السنة و من الصوفية من مقالة أولئك براء، بل ابن تيمية يصرح أن فلاسفة الإشراق والصوفية ليسوا من أهل التصوف فضلا أن يحشروا في زمرة المشايخ الأفاضل" فإن ابن عربي و أمثاله؛ و إن ادعوا أنهم من الصوفية، **فهم من صوفية الملاحدة الفلاسفة، ليسوا من صوفية أهل العلم، فضلا عن أن يكونوا من مشايخ أهل الكتاب والسنة** "[3].

---

[1] درء تعارض العقل و النقل: ابن تيمية. ج1، ص3.

[2] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ص 483.

- درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج10، ص(204-205).

- الفرقان بين أولياء الرحمن و أولياء الشيطان: ابن تيمية. ص (196-199)، (236-237).

[3] أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: ابن تيمية. ص80.

3- مسألة الولاية:

و هي قضية بلغ بها الصوفية الطرقية مبلغ الضلال، فجعلوا للأولياء مراتب، وصلاحيات شرعية و كونية، وقسموهم لأبدال و أوتاد و غوث و قطب، وهي من لبوس الباطنية التي اخترقت في أيامها فكر الصوفية، وصار عقيدة شيعية رافضي باطنية اسماعيلية خالصة، ليس بينهم وبين أولئك إلا بعض الفروقات، والترضي على أفراد من الصحابة، و استمر الحال بعد سقوط الدولة العبيدية، وإن خف في جوانب، ففي جانب الولاية توسع لأن فضل الولي على النبي، حتى اضطر ابن تيمة لبسط المسألة و بيان مفهوم الولاية، والفرق بين أولياء الرحمن و أولياء الشيطان. لأنهم " قد يجعلون الولاية فوق النبوة، موافقة لغلاة المتفلسفة الذين قد يجعلون الفيلسوف الكامل فوق النبي.

و كذلك **جهال القادرية و الأحمدية و اليونسية**؛ قد يفضلون شيخهم على النبي، أو غيره من الأنبياء، و ربما ادعوا في شيخهم نوعا من الإلهية. و كذلك **طائفة من السعدية**؛ يفضلون الولي على النبي "[1].

و يبين ابن تيمية أن نظرية "**عصمة الأولياء**" مشتركة بين الصوفية و الشيعة، و يرى أن القدر المشترك بين "**غلاة جهال النساك**"، و بين الرافضة هو: الغلو و الجهل والانقياد لما لا يعلم صحته.

و تلك مظاهر لفشو التخلف الحضاري، و تردي المستوى العلمي، و كان غالب أولئك متكاثرين في عصر ابن تيمية، و مفاهيمهم المعرفية لمصادر الاستدلال وطرق الوصول للحقيقة، ومراتب الأدلة، و أوجه الدلالة؛ كانت تصيب الناظر في كلامهم فبل المناظر لمتكلميهم بسكة فكرية، أو جلطة معرفية، فهم كانوا يحكون خرافات على أنها من اليقينيات فقط لأن شيخهم قال بها، بل يقولون بما هو كفر عند الشر قاطبة، وما لا يتفق مع عقل انسان، كل ذلك ناتج عن المصدرية المعرفية التراكمية في أن الولي مقامه مقدس و علمه منزه، فهم أم لم يفهم، و إن جاء الدلائل الواضحات على بطلانه.

كأن يزعم حياة الخضر، و لو كان فالأولى برؤيته النبي حين تمنى صبر موسى عليه، بل نواميس الحياة تنطق أن لا خلود لبشر.

[1] مجموع فتاوى: ابن تيمية. ج 3، ص 8.

و الهدف من ادعاء الولاية لدى أدعياء ذلك من أهل الضلال؛ الحصول على صلاحية التشريع، و مخالفة النص، والاعتراض على الإجماع، والقول بلا دليل، بل اباحة المحرمات، وتحريم الحلال.

4- مسألة المعجزات و الكرامات:

من دعائم اثبات الولاية المقدسة زعم الكرامات المقاربة في المفاهيم الدلالية الواقعية عند طوائف للمعجزات الخاصة بالنبوة، وهو من تلبيس طائفة لادعاء النبوة، أو ادعاء المفاضلة بين النبوة والولاية، فرد قوم بإنكار الكرامات جملة وتفصيلا، دفعا لهذا الغلو.

فعمدة ادعاء الولاية ظهور الكرامة و خرق العادة، " مثل أن يشير إلى شخص فيموت، أو يطير في الهواء إلى مكة، أو غيرها.. و ليس في شيء من هذه الأمور ما يدل على أن صاحبها ولي الله، بل قد اتفق أولياء الله على أن الرجل؛ لو طار في الهواء، أو مشى على الماء لم يغتر به؛ حتى ينظر متابعته لرسول الله "[1].

فالكرامة الإلهية لا تعرف إلا حتى يعلم تقوى صاحبها وإخلاصه ومتابعته، وليس شرط في صدق مذهبه، بل شرط الصحة اتباع الكتاب والسنة و أثار سلف الأمة.

و مصطلح المعجزة عند " المتقدمين: الآيات، لكن كثير من المتأخرين يفرق .. فيجعل المعجزة للنبي، و الكرامة للولي.

و جماعهما الأمر الخارق للعادة.. فما كان من الخوارق من باب العلم.. يسمى كشفاً و مشاهدات، و مخاطبات. فالسماع مخاطبات، والرؤية مشاهدات، و العلم مكاشفة.. و ما كان من باب القدرة فهو التأثير، وقد يكون همة و صدقاً و دعوة مجابة، وقد يكون من فعل الله الذي لا تأثر له فيه بحال، مثل هلاك عدوه بغير أثر منه "[2].

فسلف الأمة متفقون على اثبات المعجزات للأنبياء والكرامات لأولياء الله من المؤمنين، بصور عدة متفاوتة على قدر درجات الإيمان، و القرب من الله.

إلا أن بعض الطرق الصوفية وأتباعها صارت لهم طلبا، و شرطا لتحقق الطريق، و نحى بعض للشعوذة والسحر لادعاء الكرامة، بالدخول في النار، و تدفق الماء من اليد، والطيران في الهواء، و المشي على الماء، و ادعاء اطلاع الغيب، و معرفة الأرزاق، في زمنا تخدرت فيه العقول،

[1] الفرقان بين أولياء الرحمن و أولياء الشيطان: ابن تيمية. ص62.

[2] جامع الرسائل: ابن تيمية. ج1، ص(193-194).

و قنطت القلوب، فصار الناس يتعلقون بمثل هذا، و كثير ممن كان يدعي الكرامات هو من الفساق الفجار، و ممن لا دين له و لا ملة، و بعضهم يزيد كذبا على مشايخه من أمور لا صحة فيها، كيما يحظى بنصيب من تقديس الناس لطائفتهم و طريقتهم.

و يقسم ابن تيمية الخوارق إلى ثلاثة أقسام؛ هي:" محمود في الدين، و مذموم في الدين، و مباح لا محمود و لا مذموم في الدين.

فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة، و إن لم يكن فيه منفعة كان كسائر المباحات التي لا منفعة فيها كاللعب و العبث "[1].

و قد ظهر في المتأخرين الولع بالسعي لتحصيل الكرامات، و جعلها حجة تنصب للعيان لبيان بلوغ مقام الولاية، و ذا ما لم يحكى عن سلف الطائفة و لا دري منهم تربية مريديهم على ترصد الكرامات و السعي لتحقيقها، فهي عندهم علامات ليست لا غاية تطلب و لا وسيلة يستعان بها.

و الحكمة من حصول الكرامة للسالك " أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة تفنناً، فيقوى عزمه على هذا الزهد في الدنيا، و الخروج من دواعي الهوى.. و من كوشف بصدق اليقين أغنى بذلك عن رؤية خرق العادات، **لأن المراد منها كان حصول اليقين**.. ثم إذا وقع في طريقه شيء خارق؛ كان كأن لم يقع، فما يبالي و لا ينقص بذلك، وإنما ينقص بالإخلال بواجب حق الاستقامة.

فتعلم هذا لأنه أصل كبير للطالبين، والعلماء الزاهدين، و مشايخ الصوفية "[2].

5- مسألة العبادات البدعية:

و هم في ذلك بين صغائر وكبائر، حيث اتخذوا الذوق و المنامات منهج للاستدلال على صحة العبادات، و خالفوا اجماع بأن العبادات توقيفية، يلزم قبولها؛ صحة الإخلاص و المتابعة.

فالتشريع للقربات خاص بالنبي، لا يثبت إلا بكتاب وسنة مع إقرار الإجماع على صحة ما فهم مما بينه سلف الأمة، و إلا صار لكل فرد دينه وقرباته، وعباداته، وذا ما جرى على طوائف من الصوفية، أن كان لكل فريق مسالكه و أوراده و أحزابه و نوافله و قرباته، فكانت البدع سمة خالصة للتصوف أيام انحطاطه، بل ضار شعار لمخالفة السنة، فكان لا يجتمع وصف

[1] مجموع الرسائل: ابن تيمية. ج5، ص7.

[2] المصدر نفسه: ج5، ص7.

فقيه صوفي.

و لم يكن صنيع مشايخ الصوفي من التابعين ومن تبعهم على ذا النهج، بل شعارهم طريقنا هذا على الكتاب والسنة، وكلامهم مبثوث في مصادرهم، و نقولات ابن تيمية وابن القيم عنهم كثيرة. و قد أثر عن أبي حفص عمر بن مسلمة الحداد[1] (ت 260ه/876م) قوله: "من لم يزن أفعاله و أحواله في كل وقت بالكتاب و السنة، و لم يتهم خواطره؛ فلا تعده في ديوان الرجال "[2].

و من مأثورات أئمة أهل التصوف: " الطرق كلها مسدودة على الخلق؛ إلا على من اقتفى أثر الرسول عليه الصلاة والسلام ". " من لم يحفظ القرآن، و لم يكتب الحديث، لا يقتدي به في هذا الأمر، لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة "[3].

يمكن إيجاز آراء ابن تيمية في التصوف في:

أ- التصوف علم حادث في الملة:

يقرر ابن تيمية أن التصوف علم حادث في أواخر عصر التابعين [4]، و يمثل ذا الطور طور تبلور "علم الأخلاق"، و السعي للتنظير لعلم يقابل علوم الرسوم و الظاهر، و هو علم القلوب و علم السلوك و علم الباطن، والخلاف في المصطلح هنا أساسي مع الباطنية، فالباطن باطن المؤمن لا النص، أي ما أسر في صدره من أقوال و أفعال القلب، و الظاهر ظاهر حاله من سلوك و حلية و عبادات الجوارح العلنية.

و قد" اجتمعت كلمة الناطقين في هذا العلم أن التصوف هو الخلق.. و هذا العلم مبني على الإرادة؛ فهي أساسه و مجمع بنائه، و هو يشتمل على تفاصيل أحكام الإرادة، و هي

---

[1] أبو حفص عمرو بن سلمة، وقيل ابن سلم، والأول أصح، و هو من أهل قرية يقال لها " كورداباذ" على نيسابور.. و كان أحد الأئمة والسادة توفي سنة 270، وقيل 267. – طبقات الصوفية: السلمي. ص37.

[2] التصوف في الإسلام : عمر فروخ. دار الكتاب العربي: بيروت. ط( )، 1981، ص62.

[3] مدارج السالكين: ابن قيم الجوزية؛ تح: رضوان جامع رضوان. مؤسسة المختار: القاهرة. ط(1)،2001. ج2، ص55.

[4] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج10، ص358 .

حركة القلب، و لهذا سمي علم الباطن، كما أن علم الفقه يشتمل على تفاصيل أحكام الجوارح، و لهذا سمي علم الظاهر"[1].

و كان شغل أئمة التصوف إحياء السنن و العود على بدأ، و وعظ الناس بأن ما في أيديهم قد يؤخذ منهم بمعاصيهم و انصرافهم عن السبيل المستقيم، و نقل عنهم الوصايا في ذلك [2].

فامتاز منهج المتقدمين في الجملة بالتعويل على الكتاب و السنة، و اعتبارهما مصدري التلقي و الاستدلال، و يروى عنهم نصوص كثيرة في ذلك.

ب- الموازنة في نقد أهل التصوف:

لا يحكم ابن تيمية بضلال عموم المتصوفة، فسياق كلام ابن تيمية في نقد الصوفية و الإنكار تجدها تسبق بمعاني التبعيض دائما، فلا يرد التصوف جملة أو الصوفية كلا ، بل تجده يقول: بعض، من، طوائف، غلاة الصوفية، غلاة النساك.

و لا تخلو طوائف من أهل الفضل، فليس كل المتكلمين خارجون من زمرة أهل السنة و الجماعة؛ و إن تُكلم في بعضهم بما عيب عليه من غير واحد من مقالات أو منهج، " و لكن في المتكلمين و الصوفية ممن له علم و إيمان؛ طوائف كثيرون، بل في من بعدُ من الصوفية.. **ممن هو خيار المسلمين، و ساداتهم عند المسلمين** "[3].

فيرتب ابن تمية أئمة التصوف مع الصفوة من أئمة المذاهب الأربعة عمدة علم السلف بعد الصحابة و أكابر التابعين. و إن نقد التصوف؛ فهو ينتقد تصوف أولئك، ممن خلطوه بالكلام أو بالفلسفة، أو تعبدوا بما لم يثبت شرعا، أو أسقطوا التكاليف. ففي الصوفية من هم على عقد و أصول السلف "و الثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف.. فإن في الصحيح الصريح المحفوظ عن أكابر المشايخ .. ما يبين حقيقة مقالات المشايخ "[4].

---

[1] المرجع نفسه: ج2، ص316.

[2] العقيدة الحموية الكبرى: ابن تيمية؛ تح: حمد بن عبد المحسن التويجري. دار الصميعي: الرياض. ط(1)، 1998.ص 44.

[3] شرح العقيدة الأصفهانية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس؛ تح : إبراهيم سعيداي. مكتبة الرشد: الرياض. ط( )، 1415. ص165 .

[4] الاستقامة: ابن تيمية. ج1،ص82.

و بعض المعاصرين يزعم أن لبعض من مدحهم ابن تيمية كالجنيد و معروف و التستري أخطاء عقدية، و فاته أن ابن تيمية ذكر أن من مثل تلك؛ وقعت في القرون المفضلة، و من أئمة السلف اجتهادات عقدية مخالفة للكتاب والسنة، وسبق لهم العذر، فإن لم يسلم الأئمة أيسلم من دونهم ؟

فالاعتبار بالمجمل، و هو أنه على أصول السلف، و منهج ابن تيمية في تقييم الرجال قائم على ذا، و أن لا يتبع فاضلا في زلة، و لا يتابع مخطأ في خطئه إن خالف الكتاب والسنة، فينبه للخطأ، و يرشد للصواب. بل أولئك الأفاضل هم من جمهور السلف، و هم من المنكرين على كثير من متصوفة زمانهم في سلوكياتهم و لباسهم و عباداتهم و اتخاذهم لها شعار يميزهم عن غيرهم، و ذا معلوم من كلام المحاسبي، و غيره.

فكانوا يرشدون إلى أقوال السلف، و ينكرون على من خالف الكتاب و السنة، أو ادعى سقوط الأحكام، " فأمر الشيخ عبد القادر و شيخه حماد الدباس و غيرهما من **مشايخ أهل الاستقامة – رضي الله عنهم** – : بأنه لا يريد السالك مرادا قط، و أنه لا يريد مع إرادة الله عز وجل سواها، بل يجري فعله فيه فيكون هو مراد الحق.

إنما قصدوا به فيما لم يعلم العبد أمر الله و رسوله فيه.. **فأما المستقيمون من السالكين كجمهور مشايخ السلف**.. فهم لا يسوغون للسالك .. أن يخرج عن الأمر و النهي الشرعيين"[1].

فابن تيمية يمدح خيرهم، وينبه لخطئهم، ومن كان فيهم دخيلا بمدخول المقال شهر به، و بين مخالفته لسلفه من أئمة التصوف، فيفضل الصوفية على غيرها من المعتزلة و الرافضة، وينكر على أفرادها ممن له قول شطط، و في المجمل " الصوفية هم في القدر و مشاهدة توحيد الربوبية، خير من المعتزلة، و لكن **فيهم من فيه نوع بدع**، مع إعراض عن بعض الأمر و النهي، و الوعد و الوعيد، حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية و الفناء في ذلك، و يصيرون أيضًا معتزلين لجماعة المسلمين و سنتهم، فهم معتزلة من هذا الوجه.

و قد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًا من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة "[2].

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج 10، ص 516.

[2] الرسالة التدمرية: ابن تيمية. ص183.

بل من أصاب منهم شيئا من الحق كالجنيد وغيره أثنى عليه، و أمر بالاقتداء به، فيما أصاب فيه، كمسألة الفرق بين الإرادة الكونية و الدينية، و الأمر الكوني و الديني، و كانت هذه المسألة قد اشتبهت على طائفة من الصوفية " فبينها الجنيد رحمه الله لهم، فمن اتبع الجنيد فيها كان على السداد ومن خالفه ضل"[1].

و من خالف الجنيد والفضيل والسقطي والتستري لم يعده منهم، " فإن ابن عربي و أمثاله؛ و إن ادعوا أنهم من الصوفية؛ **فهم من صوفية الملاحدة الفلاسفة ليسوا من صوفية أهل العلم**، فضلا عن أن يكونوا من مشايخ أهل الكتاب و السنة.. رضوان الله عليهم أجمعين"[2].

و منهج ابن تيمية في النقد أن ينظر في الصادر عن المسلم قولا أو فعلا، موافقته من مخالفته للكتاب والسنة، فإن كان قولا باطلا أو عملا محرما، فيقدم العذر في موضعين، لعدم تمكنه من العلم به، أو عدم قدرته على الحق المشروع. و إن عرف كذبه أنكر عليه، و إن شك فيه توقف في التسليم و الانكار حتى يتبين أمره.

و الرجل الذي صدر عنه خطأ يعطى عذره، حيث عذرته الشريعة، بأن يكون مسلوب العقل أو ساقط التمييز، أو مجتهدا مخطئا اجتهادا قوليا أو عمليا، أو مغلوبا على ذلك الفعل أو الترك، بحيث لا يمكنه رد ما صدر عنه من الفعل المنكر بلا ذنب فعله، و لا يمكنه أداء ذلك الواجب بلا ذنب فعله.

" و أما الذي لا يسلم إليه حاله، فمثل أن يعرف منه أنه عاقل يتوله ليسقط عنه اللوم.. أو يعرف منه أنه يتواجد و يتساكر في وجده ليظن به خيرا.. أو يعرف منه أن الحق قد تبين له و أنه متبع لهواه، أو يعرف منه تجويز الانحراف عن موجب الشريعة المحمدية.. فهؤلاء و نحوهم ممن يخالف الشريعة، و يبين له الحق فيعرض عنه؛ يجب الإنكار عليهم.. **و من اشتبه أمره من أي القسمين هو؛ توقف فيه، فإن الامام أن يخطئ في العفو خير؛ من أن يخطئ في العقوبة** "[3].

فكما لبعض المنتسبين إلى الطريق أقوال شائنة، فلأئمة التصوف لطائف و حكم ترد كثيرا مما شاع من سوء ظن بمفهوم التصوف، قال أبو حفص عمر بن مسلمة الحداد الصوفي:

---

[1] الفرقان بين أولياء الرحمن و أولياء الشيطان: ابن تيمية. ص91.

[2] المرجع نفسه: ص80.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج10، ص 385.

" إذا رأيت المريد يحب السماع؛ فاعلم أن فيه بقية من البطالة "، و قال: " حسن أدب الظاهر؛ عنوان حسن أدب الباطن"، و قال: "من لم يزن أفعاله وأحواله في كل وقت بالكتاب والسنة، و لم يتهم خواطره؛ فلا نعده في ديوان الرجال"[1].

و سئل: ما البدعة ؟ فقال: " التعدي في الأحكام، و التهاون في السنن، و اتباع الآراء و الأهواء، و ترك الاقتداء والإتباع"[2].

و ذي من نفائس تعريف مفهوم البدعة، و تجليت علاماتها، و بيان سمات أصحابها. و " إن الذين هاجموا التصوف و الطرق الصوفية نظروا إلى القشور و تركوا اللب.. نظروا إلى ما يفعله بعض الجهلة من المريدين والمكتسبين ممن انتسب للطرق؛ من أمور لا يرضى عنها الإسلام. و لا يضر التصوف و الصوفية ظهور هذه الفئة من المتواكلين و الدجالين و المشعوذين و البلهاء، الذين يتكسبون من وراء لبس الخرق و الهلاليل"[3].

ج- الموازنة في نقد التصوف:

لم يقبل ابن تيمية بصفة خاصة كل ما تلقاه من كتب التصوف التي وصلت إليه من العصور السابقة، لأنه طبق قاعدته المنهجية في قراءاته، فإن كتب الزهد و التصوف عنده فيها من جنس ما في كتب الفقه و الرأي [4]، ففيه المنقول الصحيح و الضعيف و الموضوع، والحق الصواب و الباطل الفاسد. و لئن استخدم اصطلاح "**التصوف المشروع**"[5] في مصنفاته، إلا أنه لا يعثر على تعريف مباشر له، كما فعل بالنسبة للزهد المشروع، أو النسك المشروع[6].

و يبين ابن تيمية أن كثيرا " من المتفقهة، إذا رأى المتصوفة و المتعبدة لا يراهم شيئاً، و لا يعدهم إلا جهالاً ضلالاً، و لا يعتقد في طريقهم من العلم والهدى شيئاً. و ترى كثيراً من المتصوفة و المتفقرة لا يرى الشريعة و لا العلم شيئاً، بل يرى المتمسك بها منقطعاً عن الله، و أنه ليس عند أهلها مما ينفع عند الله شيئاً "[7].

---

[1] الرسالة القشيرية: القشيري. ص73.

[2] طبقات الصوفية: السلمي. ص38.

[3] الطرق الصوفية في مصر: عامر النجار. دار المعارف القاهرة. ط(5)، دت . ص9.

[4] ابن تيمية و التصوف: مصطفى حلمي. دار الدعوة: الإسكندرية. ط( )، دت. ص36.

[5] بغية المرتاد: ابن تيمية . ص9.

[6] ابن تيمية والتصوف: مصطفى حلمي. ص47.

[7] المصدر نفسه: ص 19.

فيقرر ابن تيمية أن التصوف لا يخلو من حق، يؤخذ به، و يحمد فيه، و يعد صحيحه من المشروع، فيقول: " نحن ما نحكم إلا الكتاب و السنة و نحو هذا الكلام الذي هو حقيقة أهل الإيمان و شعار أهل السنة و الجماعة و حلية أهل الحديث و الفقه **و التصوف الشرعي**"[1].

و يعلن أن من خالف أهل السنة والجماعة، والكتاب والسنة، خالف التصوف المشروع؛ تصوف مشايخ السلف، وي مثل بابن سبعين" فإن ابن عربي كان أعلم بالحديث و التصوف من هذا، و إن كان كلاهما من أبعد الناس عن معرفة الحديث، و **التصوف المشروع**، بل هما أقل الناس معرفة بالكتاب و السنة، و آثار سلف الأمة "[2].

و لابن تيمية مصنفات و رسائل عن التصوف و مسائله منها:

قاعدة في الفقراء والصوفية أيهم أفضل.

رسالة في الذوق والوجد الذي يذكره الصوفية.

قاعدة في كلام ابن الشريف في التصوف كراسة.

قاعدة في تزكية النفوس نحو ثلاثين ورقة.

الفرقان بيان أولياء الرحمن وأولياء الشيطان نحو ستين ورقة.

قاعدة في الفناء و الإصطلام نحو ثلاثين ورقة.

قاعدة في الزهد والورع نحو ثلاثين ورقة.

قاعدة في أمراض القلوب وشفائها نحو أربعين ورقة.

قاعدة في بيان طريقة القرآن في الدعوة والهداية النبوية وما بينها وبين الطريقة الكلامية والطريقة الصوفية.

قاعدة في السياحة والعزلة وفي الفقر والتصوف وهل هما اسمان شرعيان.

قاعدة في مشايخ العلم ومشايخ الفقراء أيهم أفضل.

التحفة العراقية في العمال القلبية.

و في نقده للصوفية و آرائهم في السلوك والعقيدة، يعرض رأيه عن نشأة التصوف بمنهج تاريخي، متتبعا الحداث و الوقائع التي أفرزت المقالات، و يعقد المقارنات بين أهل العصور

---

[1] بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية. ج1، ص245.

[2] بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة و القرامطة و الباطنية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس؛ تــح: موسى سليمان الدويش. مكتبة العلوم والحكم: بيروت. ط(1)، 1408.ص445.

المختلفة، و المذاهب و الفرق ومدى تأثير بعضها في بعض، أو مدى اقتراب المقالات من بعدها، كان يقول هذا الرأي قول الجهمية و المعتزلة، أو هو رأي أهل الحديث و أئمة السلف، ويفرق بين ما يجمع عليه أهل التصوف، وما كان قولا لطائفة منهم أو لشيخ و تبعه مريدوه، ثم يراعي درجة اقترابهم و ابتعادهم عن السلف، و يسوق لذلك أمثلة، فيذكر أسماء الأئمة التي يتحدث عنها، و يدور في أبحاثه كلها على مصدري الإسلام و فهم السلف، متدبرا النصوص المنقولة عنهم، باحثا في أقوال الصحابة والتابعين ثم عند أئمة المسلمين، فما وجد له سند ولا معارض مدحه، وما رأى فيه اجتهاد مخطئ رده، وما كان بدعا من القول أنكر عليه و على قائله.

الفرع السادس: أهل الكتاب.

هتك مقالات أهل الملل بالحجج الصادعة، أغيظ للكفار من هزم العساكر، و الحجاج الدامغ لا يغلب بالسلطان القامع، و أدعى للحق و النصر من الحسام الشاكي، فالفكرة لا تزيلها الدماء بل فكرة أقوى، والمؤمن أرسل رحمة للخلق، و مبلغا للحق، لأنه دين الله يخاطب العقول، و يحرك القلوب، و هذه لا يصلها الحديد، لنها ليست من جنسه.

من أجل ذلك؛ كتب الله على المؤمنين دعوة العالمين، و الدفع باللسان و السنان صول الجائرين، فكان جدال أهل الكتاب من الكتاب في آيات كثيرة، و في السنة وقائع و مناظرات، و الوحيان مرشدان لعلماء الأمة و دعاتها في حوار وجدال أهل الكتاب، دعوة لهم أو دفعا لشبههم.

فالمسافة الفاصلة بينهم و بين الهدى: ترك الهوى، " و لهذا تجد اليهود يصممون و يصرون على باطلهم، لما في نفوسهم من الكبر والحسد والقسوة، و غير ذلك من الأهواء.

و أما النصارى فأعظم ضلالا منهم، و إن كانوا في العادة و الأخلاق أقل منهم شرا، فليسوا جازمين بغالب ضلالهم، بل عند الاعتبار تجد من ترك الهوى من الطائفتين؛ و نظر نوع نظر؛ تبين له الإسلام حقا "[1].

و يلحظ بعض الباحثين انصراف بعض أهل العلم عن مواجهة أهل الكتاب، دعوة أو ردا، و هم في ذلك بين قلة عزيمة و ضعف همة، و بين تهوين للأمر، و لهم في ذاك شبه منها، الاعتداد و الركون إلى انتشار الإسلام، و يغضون الطرف عن دعوة أهل الكتاب؛

[1] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ص (467-468) .

خاصة من الحائرين الباحثين عن علاج للخواء الروحي، و من وجهة أخرى يجهلون النشاط الهائل للجماعات والمنظمات التنصيرية، والنتائج التي حققتها في ميادين كانت للمسلمين قبل حين، فلم يكتفوا من سحب مسلمين من بين صفوف الأمة، بل سحبوا دولا و أقاليم، و صار أخوك بالأمس عدوا لكل، أشد شرا و بطرا .

و من المشتغلين بالدعوة و العلم من ألهاهم الاشتغال بالفروع الفقهية، و التعصبات المذهبية، و حصر الجدال في باب المذاهب الفقهية، و مقالات الإسلاميين بين المعتزلة والأشاعرة والحنابلة، و أهل الكلام و الفلاسفة، و الإخوان والسلفيين.

و إن كان في ذاك خير، لأن الداخل أولى بالتصحيح من الخارج، و الأقربون أولى بالمعروف و أحق بالإنكار عليهم ممن بعدوا، و المذاهب الفقهية تقوى بالمناظرات و الاجتهاد؛ غير أن اهمال الخطر المحدق، و ترك أقوام هم أقرب للهدى؛ بين الضلالات، فأين عهد الأمة بالخروج للناس كافة، و تبيان دين الله و رسوله للعالمين.

و قد مرت فترات بالأمة ظهر فيها اشتغال على مستوى الورق، دون تنزيل الأحكام والمناهج للميادين، فلا دعوة ولا انكار، لا للمسلمين ولا لغيرهم، بل ذكر بعض أهل العلم زمن الأيوبيين والمماليك أنك تجد العالم يجاوره الذمي و يعالجه الذمي و يبيع له الذمي؛ و لا يُعلم له دعوة له للإسلام، و لا كتاب و لا رسالة في الرد على أهل الكتاب و بيان دعوة الحق.

" و مما يعجب منه أن بعض المنكرين لمجادلة الكفار بناء على ظهور دلائل النبوة؛ نجده هو و من يعظمه من شيوخه - الذين يعتمد في أصول النظر على نظرهم و مناظرهم- و يزعمون أنهم قرروا دلائل النبوة، قد أوردوا من الشبهات و الشكوك و المطاعن على دلائل النبوة؛ ما يبلغ نحو ثمانين سؤالا، و أجابوا عنه بأجوبة لا تصلح أن تكون جوابا في المسائل الظنية، بل هي إلى تقرير شبه الطاعنين أقرب منها إلى تقرير أصول الدين "[1].

و منهم من يرى نسخ آيات الجدال بآيات الجهاد، فيقول بأن السيف أسكت اللسان، " لاعتقاده أن الأمر بالقتال المشروع؛ ينافي المجادلة المشروعة. و هذا غلط، فإن النسخ إنما يكون إذا كان الحكم الناسخ مناقضا للحكم المنسوخ.. و قوله **(وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)(العنكبوت:46)**، فهذا لا يناقض الأمر

[1] الجواب الصحيح: ابن تيمية.ج1، ص126.

بجهاد من أمر بجهاده منهم، و لكن الأمر بالقتال يناقض النهي عنه؛ و الاقتصار على المجادلة"[1].
ثم يبين ابن تيمية ذلك في تسعة وجوه[2].

و من استقرأ الكتاب و السنة، وتتبع كلام أئمة الأمة يجد أنه لا يستثنى أحد من أهل الكتاب من أصل الجدال، فتكون المجادلة مع " أهل الذمة؛ و الهدنة؛ و الأمان؛ و من لا يجوز قتاله بالسيف؛ و قد تكون في ابتداء الدعوة؛ كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يجاهد الكفار بالقرآن؛ وقد تكون لبيان الحق وشفاء القلوب من الشبه مع من يطلب الاستهداء و البيان"[3].

ومما ينبه ابن تيمية لمراعاته في من يتقدم لدعوة أهل الكتب أو مجادلتهم شروط النقد العامة و هي:

- الأهلية العلمية للجدال بالدفاع و الرد.
- الأهلية العملية، بالتقوى و التخلق بأخلاق الإسلام.

و " كل من لم يناظر أهل الإلحاد و البدع؛ مناظرة تقطع دابرهم؛ لم يكن أعطى للإسلام حقه، و لا وفى بموجب العلم و الإيمان، و لا حصل بكلامه شفاء الصدور، و طمأنينة النفوس، و لا أفاد كلامه العلم و اليقين"[4].

و منهج ابن تيمية في نقد أهل الكتاب قائم على:

- الأصل في نقد أهل الكتاب الدعوة للإسلام، و الجدال بالتي هي أحسن.

و الجدال مع أهل الكتب يكون بعلم من جهتين، بالكتاب والسنة مما يحق لهم و كيفية بيان ما يدعون له، و مراتب الدعوة، و علم بما في دينهم و ما بطوائفهم، فيبين عن علم و يرد عن علم.

فالأولى في جدال أهل الكتاب أن يجادلوا بالكتاب و السنة، " و كثير من المصنفين في الكلام لا يردون على أهل الكتاب إلا ما يقولون: إنه يعلم بالعقل، مثل تثليث النصارى، ومثل تكذيب محمد.

---

[1] المصدر نفسه: ج1، ص(218- 219).
[2] المصدر نفسه: ج1، ص(219-246).
[3] النبوات: ابن تيمية. ص139.
[4] درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج1،ص 357.

و لا يناظروهم في غير هذا من أصول الدين، و هذا تقصير منهم ومخالفة لطريقة القرآن فإن الله يبين في القرآن ما خالفوا به الأنبياء ويذمهم على ذلك والقرآن مملوء من ذلك "[1]. و من أعوزته الحجة فلقصور فهمه، لا لعدم بيان في الوحيين.

و العلماء " قد ينهون عن المجادلة و المناظرة؛ إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة، و جواب الشبهة، فيخاف عليه أن يفسده ذلك المضل، كما ينهى ذلك الضعيف في المقاتلة؛ أن يقاتل علجا قويا من علوج الكفار، فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة"[2].

و المناظرة تكون بتفصيل ما لهم كطوائف و فرق لا بإجمال، فينسب لطائفة ما لا تدين به، و الرد يجب أن يكون في مقام الشبهة و أقوى، لذا نجد ابن تيمية حين رده يحكي ما ذكروه بألفاظهم بأعيانها، فصلا فصلا، و يتبع كل فصل بما يناسبه من الجواب فرعا و أصلا و عقدا و حلا، و يستقي من المعتمد لدى علماؤهم[3].

و مما يلتحق بهذا خطاب كل قوم بلغتهم و مصطلحاتهم، " إذا احتيج إلى ذلك، و كانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس و الترك بلغتهم و عرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة، و إنما كرهه الأئمة إذا لم يحتاجوا إليه "[4]، " و لا ريب أن الألفاظ في المخاطبات تكون بحسب الحاجات كالسلاح في المحاربات "[5].

و في مناظرات ابن تيمية لأهل الكتاب يركز على البدء من المسلمات بين الطرفين، ثم يتدرج في الإلزام. كشبهة أن اليهود والنصارى والمسلمون كلهم مقلدون، فلما الإنكار ؟

يناقش ابن تيمية الشبهة ببيان الرد من وجوه: " **أحدها**: أن اليهود والنصارى الذين يزعمون أنهم يتبعون موسى وعيسى صلى الله عليهما وسلم، إنما يتبعونهم لأجل أنهم رسل الله، و ما من طريق تثبت بها نبوة موسى وعيسى عليهما السلام إلاّ ومحمد – صلى الله عليه وسلم – أولى و أحرى"[6] .

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص107.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج19،ص 188.

[3] الجواب الصحيح: ابن تيمية. ج1، ص99.

[4] درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج1، ص 43.

[5] نقض المنطق: ابن تيمية. ص 90.

[6] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4، ص204.

ثم يعرض لأدلتهم على نبوة موسى و عيسى، فيقارنها بأدلة المسلمين و يكشف أن ما عند المسلمين أعظم مما عنده مما يحلجون به.

و لابن تيمية رسائل و كتب ألفها للدعوة أو الرد مثل " **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**" و " **الرسالة القبرصية**" التي دعا فيها ملك قبرص، و مناظرات مع النصارى لما قدم القاهرة فاجتمع به بعض معظميهم من الرهبان، و ناظره في المسيح و دين النصارى، و لما سجن بمصر سنة 707هـ، حصلت له مناظرة مع رهبان النصارى، و رد على النصارى تشبيههم ظهور اللاهوت في الناسوت بظهور الروح في البدن، و أنه إذا كان البدن يتألم بما يصيب الروح من الألم، فيلزم النصارى أن يكون الناسوت لما صلب و توجّع أن يكون أيضاً اللاهوت متوجعاً.

و ردوده على أهل الكتاب لا تمنعه من تقديمهم على غيرهم من المشركين والفلاسفة، بل و ذكر فضائلهم جمع أو فرادى على بعض المسلمين، فجنس " أهل الكتاب أكمل في العلوم النافعة و الأعمال الصالحة ممن لا كتاب له "[1].

" كما أن جنس المسلمين خير من جنس أهل الكتاب، **و إن كان يوجد من أهل الكتاب من له عقل و صدق و أمانة، و لا يوجد في كثير من المنتسبين إلى الإسلام**، كما قال تعالى (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ)(آل عمران: 75)"[2].

الفرع السابع: الفلاسفة.

كان لابن تيمية مع الفلاسفة صولات و جولات، في الردود على أهل الكلام و المناطقة، غير أن ردوده على الفلاسفة لم تكن غاية، بل هو يرمي إلى هدم أصول لدى الفلاسفة تأثر بها كثير من طوائف الكلام، و نزع الهالة التي أقيمة للفلسفة و المنطق، فناقشهم في مسائل هي نظرية المعرفة و نظرية الوجود، ثم تفرع عن ذلك مسائل التوحيد و النبوات والمنطق الأرسطي.

و الفلاسفة هم أشد خصوم ابن تيمية، خاصة فلاسفة المسلمين، و ملاحدة الصوفية، فيحكم بتكفيرهم بالإجمال و التعيين، لكن يبسط الكلام فيه كلام بحاثة واعي لمذهبهم و خبير

[1] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: ابن تيمية. ص 289.

[2] درء التعارض العقل مع النقل: ابن تيمية، ج5، ص361

بأقوالهم و مناهجهم، فإن نطق لفظ بالعجب فيهم، وكثيرون من يرون نفي الفلسفة مطلقا مذهبا لابن تيمية؛ غير أن له تفصيل بديع، ينبأ عن عليم بمذهب القوم، فيحكم فيهم بالضلال في مسائل، و يعترف لهم بجودة الرأي في أخر، و يبين أن نفي الفلسفة مطلقا أو إثباتها لا يصح لدى النظار، إذ ليس لهم مذهب واحد، و لا قول يتفقون عليه إلا الحسيات المشاهدة، و المسلمات العقلية البديهية.

و يوضح ابن تيمية أن من حكى عن جميع الفلاسفة قولا واحدا فإنه غير عالم بأصنافهم، و لا اختلاف مقالاتهم، بل حسبه النظر في طريقة المشائين و نحوهم من المتأخرين[1].

اعترف ابن تيمية للفلاسفة بتقدمهم في الرياضيات والطبيعيات و بعض العلوم العقلية، أما كلامهم في الإلهيات فهو على قول الغزالي يقول أنهم قليلو الصواب؛ كثيرو الخطأ، و مع ذلك يقول فيهم " نعم، لهم في الطبيعيات كلام غالبه جيد، و هو كلام كثير واسع، و لهم عقول عرفوا بها ذلك، **و هم يقصدون الحق لا يظهر عليهم العناد**، لكن جهال بالعلم الالهي إلى الغاية، ليس عندهم منه إلا قليل كثير الخطأ "[2]، و هم يتفاوتون في القرب والبعد عن الحق. و منهج ابن تيمية في نقض الأقوال ثم العود على تقييم قائليها، و الحكم على القائل لا يتم من قول واحد، بل يراعى مجمل ما كتب، ويفهم منهجه و يستوعب مذهبه وينظر في حاله، فالحكم العام يكون بعموم الحال، لذا كانت موسوعية ابن تيمية وإعماله القسط في تقييم المعين توجب عليه النظرة الشمولية، فرغم تكفيره للفلاسفة و تشنيعه على مقالاتهم، بين أن القوم ذووا نباهة و جودة في فنون، و أكثر من ذلك تنزيههم لعقلائهم من سوء النية في البحث، خلاف ما كان يتهم به الباطنية و غلاة الرافضة، و ملاحدة الصوفية، و الطوائف الطرقية الإباحية.

و كلامه من نوادر الموازنة في تقييم المذاهب الفكرية، فبطلان المقالة لا ينفي جودة صياغتها، و تحريم صناعة لا يسقط البراعة و العبقرية فيها، فحرمة الخمر لا تنفي لذته و منافعه. فالفلاسفة أمعنوا البحث في شتى الفنون، و تبحروا في مسائل و دقائق، و لأن؛ لا وحي معهم تاهوا في باب الالهيات و النبوات، " **و هذا القدر الذي وقع فيه ضلال المتفلسفة؛ لم يقصده عقلاؤهم في الأصل، بل كان غرضهم تحقيق الأمور و المعارف**، لكن

---

[1] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج4، ص57.

[2] الجواب الصحيح: ابن تيمية. ج3، ص17.

وقعت لهم شبهات ضلوا بها.. و لهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء و أمثالهم: **أن يوافقهم على لفظ مجمل**؛ حتى يتبين معناه و يعرف مقصوده، و يكون الكلام في المعاني العقلية المبينة، لا في معان مشتبهة بألفاظ مجملة"[1].

كما بين مخالفة أهل الكلام لهم، و كثرة اختلافهم فيما بينهم، و جودة مذهب أهل الكلام على مذاهب الفلاسفة، و ردودهم عليهم وعدم الالتفات لمذاهبهم، و أما اختلاف " الفلاسفة فلا يحصره أحد، و قد ذكر الإمام أبو الحسن الأشعري .. الجم الغفير، سوى ما ذكره الفارابي وابن سينا، و كذلك القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب **"الدقائق"** .. و كذلك متكلمة المعتزلة و الشيعة و غيرهم؛ في ردهم على الفلاسفة.. و ما زال نظار المسلمين يصنفون في الرد عليهم في المنطق.. **و لم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفت إلى طريقهم، بل الأشعرية و المعتزلة و الكرامية و الشيعة، و سائر الطوائف من أهل النظر، كانوا يعيبونها، و يبينون فسادها**"[2].

و منهج ابن تيمية في نقد فلاسفة المسلمين:

– **عرض مقالاتهم و بيان تصوراتهم**، و طرق استدلالهم[3].

و التكلم عن أهم مسائل الفلسفة الخلافية التي نشبت حول الذات الالهية، و مناقش حججهم على قدم العالم[4]. فهو يحكي المذهب و أصوله، ثم يعرضها و يبين أدلتها و أصولها التاريخية، و مراحها التي تطورت وتبلورت من خلالها، بعدها ينقد ثم ينقض[5].

– **بيان رداءة مقالاتهم عن واجب الوجود:** و تصوراتهم العقلية حول ذات الإله و وحدانيته لا أصل لها في كتاب و سنة.

– **بيان أصل مقالاتهم**، التي ورثوها عن صائبة حران و فلاسفة اليونان، ثم أرادوا أن يوفقوا بين هذه التصورات الباطلة و بين ما لديهم من معتقدات المسلمين[6].

---

[1] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج1، ص204.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج9، ص230.

[3] مجموع الرسائل والمسائل: ابن تيمية. ج3، ص159.

[4] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج6، ص333.

[5] المصدر نفسه: ج3، ص40.

[6] الرد على المنطقيين: ابن تيمية. ج5، ص58.

– **بيان تناقضاهم**، فعرض كلامهم بالتفصيل للتنبيه[1].

– **تفصيل ما أصابوا من حق**، و لو في مسائل هي باطل في المجمل، فقد علم أن الفلاسفة يعارضون الشرائع الدينية بما أتوا من مفاهيم، و لهم نظرياهم في نشأة الخلق و الخالق و النبوات و المعاد و الأحكام، غير أن كبراءهم يقرون بعجزهم بعد تكاثر الآراء عليهم، فيحيلون العامة لأنبياء أو كبار الحكماء[2].

فهو في موقفه من الفلاسفة لا يكتفي بالقول أن هذا الرأي أو ذاك خطأ، أو يصدر فتوى بتحريم القول به، بل يتبع أصول هذه المقالات تاريخيا ليضع أمام القارئ الأصول الأولى التي استمد منها هؤلاء الفلاسفة مقالاهم ليبين أها أصول غير إسلامية.

المطلب الثاني: نقد المقالات و المؤلفات.

واجه ابن تيمة المشكلات النابعة من مقالات الإسلاميين، بفرقهم و طوائفهم؛ ببحث الفروق و تتبع الدوافع و البواعث على الافتراق و الخلاف الواقع بين الفرق في أصول العقائد، متلمسا الحلول من الكتاب و السنة، و ما خالفهما شدد القول في الإنكار عليه، و إن كان قائله قد ملأ الآفاق شهرة و صيتا، فما كل مشهور حق، و لا كل مجهول باطل، و لا عليه بعدها ري الناس أم كرهوا، وافقوه أم خالفوه، مدحوه أم ذموه.

الفرع الأول: التأويل.

و موقف ابن تيمية من التأويل لا يختلف عن موقفه من المجاز، فهما في نظره مرتبطان و متلازمان، و كلاهما يشكل خطرا على النصوص، إذ يميعان ظاهرها و المراد منها، و يقلصان من دلالة العرف في الاحتجاج.

و الفرق بين التأويل و المجاز، أن الأول يذكر مع النصوص الشرعية، و الثاني مع النصوص البلاغية، لذا ينطلق ابن تيمية في نظرته للتأويل و المجاز من نظريته في علاقة اللغة و بالمعنى " و القائمة على ما سبق و انتهى إليه في نظرته المعرفية و المنهجية؛ من أنه لا يوجد في الخارج؛ إلا ما هو معين مشخص أو جزئي، و أن أي لفظ لا يتحدد معناه إلا على هذا وجه،

---

[1] درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية. ج4، ص204.

[2] مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج4،ص100.

أو بالقدر المشترك مع غيره، و إن كان اللفظ عاما فيشمل النظير و المثل، و لهذا رفض ابن تيمية التفرقة بين الحقيقة و المجاز في التعبير. و ارتأى أن أي لفظ إنما يتحدد معناه من خلال السياق الذي يستعمل فيه "[1].

و التأويل كلفظ له جذوره في لغة العرب و القرآن و السنة، و الخلاف بين ابن تيمية و غيره، لا يدور حول وجوده من عدمه، بل حول مفهومه و معناه[2].

فقد ادعى جمهور المتأخرين من المتكلمة و الصوفية و الباطنية و الفلاسفة أن معنى التأويل صرف الكلام عن المعنى الراجح لأخر مرجوح بقرينة، و منع ابن تيمية أن يكون ذا المفهوم ورد في القرآن أو الحديث، أو عرف عن أحد من السلف، بل مفهوم التأويل هو الحقيقة الخارجية التي يصير إليها الكلام لقرائن النص و اجتماع دلائل تفيد ذاك، من معرض من جنسه، و تحكيم عرف المتكلم، و اللسان العربي، أو هو تفسير الكلام و بيان المراد منه ببحث جوامعه و مفهوم المنطوق منه، و بيان لوازمه و حكمه.

و التأويل لدى السلف يرد عل مفهومين: التفسير، العاقبة. و هي الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، بوقوع الخبر، أو امثال الأمر[3].

و حين تأمل ابن تيمية مقالات المتكلمين و الفلاسفة و الصوفية و الباطنية و الشيعة، فوجد عند جميعهم مقالات لا أصل لها في كتاب ولا سنة، في حين أن جميعها تشدد في الانتساب بمقالاتها إلى الكتاب والسنة، و زاد في روعه أن كان منطق الكتاب والسنة نقيض ما يقول هؤلاء، وكان القول بالتأويل هو سبيلهم الوحيد لإظهار هذه المقالات بين المسلمين، ثم تلقاها عنهم عامة المسلمون بحسن الظن بهم، و لم ينتبهوا لخطورتها. و لذلك لا نعجب من ابن تيمية حين يكرر على قارئه بين الحين والآخر في الكتاب الواحد أن التأويل قد عطل الآيات عن مدلولها و صرف الشريعة عن أغراضها.

و هو لم يرفض التأويل بمعناه المطلق، وإنما رفض منه المعنى الحادث المتأخر، الذي لا أصل له على ألسنة الرواة و لا في عصر الاستشهاد.

---

[1] واقعية ابن تيمية: أنور خالد الزعبي. دار الأعلام: عمان. ط(1)، 2003. ص215.

[2] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية: إبراهيم العقيلي. ص149.

[3] جناية التأويل الفاسد عل العقيدة الإسلامية: محمد أحمد لوح. دار ابن عفان: الرياض. ط(1)، 1997. ص(7-8).

فالتأويل" بمعنى صرف اللفظ عن مفهومه إلى غير مفهومه..لم يكن هو المراد بلفظ التأويل في كلام السلف.. و كان السلف ينكرون التأويلات التي تخرج الكلام عن مراد الله و رسوله، هي من نوع تحريف الكلم عن مواضعه "[1].

فالتأويل بعرف المتأخرين عطل دلائل الآيات، و صرف الشريعة عن مضامينها، و صار مطية للباطنية و الإتحادية و الفلاسفة لنشر مذاهبهم بالتلبيس و التحريف و متشابه الكلم، متكئين على عكاز التأويل و عصى المجاز في كل باطل يأتون منه.

و لدى نقد ابن تيمية لمسألة التأويل، نجد كلامه مبثوثا بين الردود كلما ورد ذكر المجاز أو نفي الصفات، أو تفسير آي القرآن على غير المراد بها و ما تحتمل، و إن بسط الكلام في الرد و النقد كان يخوض في ذلك بالتحليل و مناقشة المصطلح و دلالاته و مراحل تطور مفهومه، و تراكم الدلالات عليه، فيعرض الدلالة الإستعمالية القرآنية و العرفية الأثرية، ثم يعرض مفاهيمه لدى المتأخرين و استعمالاتهم له، فينتقد المعنى الاصطلاحي المتأخر و ينقض المعنى الدلالي المفهومي، و يكشف نتائجه و آثاره على العلوم و العقائد و دلالة الكلام مطلقا، و يعرض أمثلة لما طبق عليه التأويل من نفي لدلالة النصوص الخبرية، و ما وضع من قواعد كلامية جهمية، و مراسيم باطنية، و مفاهيم غامضة. ثم يخوض ابن تيمية في بيان قواعد المتأخرين في التأويل، و أدلة ما ذهبوا إليه، مع مراجعة لها ببيان اللوازم و كشف التناقض أو البطلان، ثم يصنف أنواع التأويل الباطل، مع التمثيل لكل نوع.

بعد الهدم يرعى ابن تيمية عدم ترك طالب الهدى في فراغ؛ فيعقد فصل البيان للبديل، و تبيين قواعد التأويل السلفي، و هو التفسير و البيان و الشرح؛ على ما كان من فهم السلف و آثارهم و قواعدهم الأصولية[2].

و أنواع التأويل الباطل عند ابن تيمية هي:

---

[1] الصفدية: ابن تيمية. ج1، ص291.

[2] مجموع الفتاوى: ج17، ص(351-430) .

أنظر لابن تيمية: الإيمان الكبير: ص(19-68،21). التدمرية: ص(45، 91-157). درء تعارض العقل و النقل: ج1، ص136. الصفدية: ص(288-300).

1- كل تأويل لم يحتمله اللفظ في أصل وضعه وكما جرت به عادة الخطاب بين العرب، كتأويلهم لفظ "الأحد" بأنه: المجرد من الصفات، أو هو الذي لا جزء له ولا قسم له، فإن هذا غير معروف في لغة العرب.

2- كل تأويل لم يحتمله اللفظ بحسب التركيب الخاص من تثنية وجمع، وإن جاز أن يحتمله اللفظ في تركيب آخر، كتأويله (بيدي)، هما القدرة أو النعمة، فلفظ اليد مفردا عند إطلاقه قد يحتمل أحد هذين المعنيين، أما وهو في صيغة التثنية، وفي هذا التركيب بالذات، فإن لم يرد في لغة العرب بذا المعنى.

3- كل تأويل لا يحتمله السياق المعين، وإن جاز في غيره، كتأويلهم إتيان الرب ؛ معناه إتيان بعض آياته أو إتيان أمره، فهذا التأويل مع هذا التفصيل والتنويع، ومع هذا التقسيم الوارد في الآية، لا يحتمله السياق بحال ما.

4- كل تأويل لم يؤلف استعمال اللفظ في ذلك المعنى المراد في لغة المخاطب، وإن كان مألوفا كاصطلاح خاص، كتأويل لفظ الأفول بالحركة، فذا غير معهود في لغة العرب البتة.

6- التأويل الذي لا دليل عليه من سياق أو قرينة، لأن هذا لا يقصده المتكلم الذي يريد من خطابه هدى الناس والبيان له[1].

و أنواع التأويل الباطلة اعتبرها ابن تيمية قطب الرحى لكل ما نشأ وشاع في الإسلام من البدع التي لا أصل لها في الكتاب والسنة، والتي حاول أصحابها أن يخرجوها إلى الناس في أشكال لفظية مزخرفة بأنواع البديع وأجناس البيان التي تقرب الناس إليها، ثم حاولوا بعد ذلك أن ينفروا الناس من المعنى الأصلي المساقة له الآية متبعين في ذلك طرقا شتى منها:

1- تهجين المعنى المراد من الآية إلى نفس السامع: كتسمية إثبات الصفات تشبيها و تمثيلا و تجسيما.

و تسمية العرش بالحيز، والصفات بالأعراض، والأفعال بالإختيارات القائمة في الذات الإلهية.

2- اختيار بعض الشخصيات نبيلة الذكر بين المسلمين، فيسند إليها تأويله، ويروى على لسانها كل ما يراه ليحببه بذلك قلوب العامة[2].

---

[1] المجاز عند الإمام ابن تيمية و تلاميذه بين الإنكار و الإقرار: عبد العظيم إبراهيم المطعني. ص9.

[2] الإمام ابن تيمية و قضية التأويل: محمد السيد الجليند. ص155.

و لأجل ما ورد جعل ابن تيمية قواعد للتأويل الصحيح، نثرها في عديد مصنفاته، و جمعها في رسالة أصول التفسير، و هي: تفسير القرآن بالقرآن و بالسنة. تفسير القرآن بالمأثور عن الصحابة، و التابعين. تفسير القرآن بلغة العرب الذين نزل عليهم[1].

الفرع الثاني: المؤلفات.

لأن دين الإسلام أمانة؛ فقد راع العلماء عمن يأخذون دينهم، و إذ كتب الله على أولي النهى بيان دينه؛ لزمهم بيان ما يرشد له، و النهي عما يحرفه أو يبدله، و من ذا نقد المؤلفات؛ خاصة الرائجة، إما لتقييمها و بيان قيمتها العلمية و الدعوية، أو للرد عليها، و ربما التحذير منها، أو من بعض ما ورد فيها، ألا تقع بين نظر العامة و صغار الطلبة فتعلق بقلوبهم شبه، و تضطرب عليهم مفاهيم و عقائد، فيعسر عليهم متابعة الطريق، و تحمل مدارج السالكين لسبل السلام.

و ابن تيمية ليس بدعا من أولي النهى في نقد المؤلفات، و الإرشاد للمفيد منها، و تفصيل مراحل الطلب، ببيان مستوى من يمكنه النظر فيها و البحث منها، و ترتيب المصنفات على معيار المؤهل العلمي للطالب.

كما حكى فيما اختلف فيه الناس من كتب لما وقع في تقييمها التباس، و رتب المؤلفات في الفنون من حيث الجودة و الملمة العلمية و الفائدة التعليمية، و القيمة الدعوية، و حذر من تضاعيف بها مخالفات و بدع، أو أخطاء و آراء شاذة أو ضعيفة، و قد يوازن في المصنف الواحد بين محاسنه و معايبه.

و قد كان طلبته يستفتونه في المؤلفات التي حذر منها البعض، أو يستنصحون في ترتيب قراءاتهم، أو مواطن المسائل الشائكة لديهم في أمات المصنفات.

فسئل عن كتب العقائد و المقالات و الفرق، و الحديث و المصطلح و الرجال، و السير و الشمائل، و التفسير و علومه، و مصنفات الرقائق و التصوف.

و من ذلك أنه سئل: وأي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة: الزمخشري، أم القرطبي، أما البغوي، أو غير هؤلاء ؟

---

[1] المرجع نفسه: ص(150-151).

فأجاب أن أصح التفاسير تفسير محمد بن جرير الطبري، لذكره مقالات السلف بالأسانيد الثابتة و ليس فيه بدعة و لا ينقل عن المتهمين.
ثم ذكر جملة من التفاسير بالمأثورة الأسانيد كثيرة، كتفسير عبد الرزاق، و عبد بن حميد، ووكيع بن أبي قتيبة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.
ثم أجاب عن التفاسير المسئول عنها، و قال أن أسلمها من البدع و الضعيف تفسير البغوي، و قد هذبه و نقحه من البدع و حققه من الضعيف و اختصره الثعلبي.

و أما تفاسير الواحدي "**البسيط و الوسيط و الوجيز**" فيها فوائد جليلة، و فيها غث كثير من المنقولات الباطلة و غيرها.

فالزمخشري تفسيره محشو بالبدعة، و على طريقة المعتزلة، ثم أوضح الطائفة المعتزلية من أتباع أبي هاشم التي يميل إليها الزمخشري و مذهبه و آراءه.
ثم ذكر تفسير القرطبي و تفسير ابن عطية و مدحهما من ناحية جودة البحث و الخلو من البدع مقارنة بالكشاف للزمخشري.
و بعد تفصيله الكلام عن كل تفسير نبه طلبة العلم لقاعدة لا بد من نصبها لأمام الأعين الناقدة حال التقييم و هي: الموازية. **فكل من تلك؛ لا بد أن تشتمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها و إعطاء كل ذي حق حقه**[1].

و حين تكلم عن مشاهير كتب الصوفية، فنقد بعض مفرداتها و أفكار و ردت بها، و حكى أصولها و منقولاتها، و من سبق في بابها، و قارن بينها، من ذلك كتاب " **قوت القلوب**" لأبي طالب، فبين أن كتاب " **إحياء علو الدين**" للغزالي تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب.

و أوضح أن أبي طالب أعلم بالحديث و الأثر و كلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي، و كلامه أشد و أجود تحقيقا و أبعد عن البدعة، مع أن في "**قوت القلوب**" الضعيف و الموضوع و أشياء مردودة كثيرة.
ثم نبه لأن ما في "**إحياء علوم الدين**" في باب "**المهلكات**" فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في "**الرعاية**".. و "**الإحياء**" فيه **فوائد كثيرة، لكن فيه مواد مذمومة**.

[1] الفتاوى الكبرى: ابن تيمية. ج5، ص(84-87).

و أما كتب السنة فقال ابن تيمية أنه ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري و مسلم بعد القرآن و بعدهما ما جمع بينهما، و بعد ذلك كتب السنن، و المسانيد. و ذكر أن " **الموطأ**" من أجل الكتب[1].

و حال تقييمه لكتاب "**أهل الصفة**" لأبي عبد الرحمن السلمي الصوفي، بدأ بتقييم صاحب الكتاب، فذكر أن السلمي كان معتنيا بذكر أخبار النساك و أهل الطائفة، و تتبع آثارهم و مأثوراتهم. و جمع في كتبه أبوابا في حقائق التفسير، التوحيد والمعرفة والمحبة، و رتب أبواب التصوف على أبواب الفقه، و أورد فيما جمعه فوائد كثيرة و منافع جليلة.
ثم أوضح أن السلمي روى بعض الموضوعات و الروايات المكذوبة، غير أنه أجل من أن يقع في الكذب، لذا نصح ابن تيمية الطلبة بأن ما جمعه السلمي: **يستفاد منه فوائد جليلة، و يجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، و يتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة**[2].

و لابن تيمية دراسة نقدية تفصيلية لرسالة القشري، ناقش آراءه و منقولاته، و شرح القشيري لكلام مشايخ السلف من صوفية الكتاب و السنة، فوافقه في بعضها و رد آخر، ثم بين ابن تيمية أن جمع القشيري فيه الحسن الجميل الذي يجب اعتقاده، و فيه المجمل يأخذ به المحق و المبطل، و فيه منقولات ضعيفة و اخرى عمن ليسوا من اهل الطائفة، أو من لا يقتدى به في مسالك الطريق[3].

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية: ج10، ص550.

[2] المصدر نفسه: ج11، ص(41-43).

[3] الاستقامة: ابن تيمية. ج1، (82-95).

الخاتمة.

الخاتمة.

في ختم الرسالة نسرد نتائج البحث التي أبصرناها من خلال قراءة مصنفات ابن تيمية و سبر أرائه في علم المناظر و الجدل، و تفقه قواعده التي أصل لها و التزمها في نقده للفرق و الطوائف من أهل النحل و الملل

و قد اتضح لدينا أن ابن تيمية لا يعد كل اختلاف مذموما لذاته، و يرى أن الاختلاف و الاجتهاد يكون حتى في باب المسائل العلمية العقدية، و الخطأ فيها لا يصنف في باب واحد، بل يتفاوت بنوع المسائل و المتكلم فيه، و مصداقية الخلاف فيها.

و من بحث منهج ابن تيمية في تضاعيفه، و فرز قواعده في النقد، و البحث في ما ألف من دراسات عنه: نتلمس أنه يبني منهجه النقدي على " **قاعدة الموازنة**".

الموازنة في النظر في مقالات الإسلاميين، و اعتبار الحيثيات التي تكتنف ظهورها، ببحث حقائق الكلام و دراية المراد و المفهوم من المنطوق، و البحث في طرائق وصول أصحاب المقالات لما أصلوا و بنوا من آراء و مقالات.

و الموازنة في القائل بالنظر لتدينه و تقواه و علمه و خدمته للإسلام، و تتبع تاريخ المقالة نشأة و انتشارا و تطورا. فكان يفرق بين مستوى الرد، و مستوى النقد و التقييم، و يفرق في الحكم بين القول و قائله، و الفعل و فاعله.

و بناء على اعمال ابن تيمية" **للموازنة الشرعية** " حال " **التزاحم في الحكم على المعين** "، فلا يصح الاستدلال بما ورد في نقده لبعض المقالات لأفراد من الناس أو طائفة بعينها؛ فيعمم الحكم، أو يخرج عليه في نقد غيره دون تفصيل الحال بالحال و المقال بالمقال.

و الموازنة عند ابن تيمية تقام في الفتوى و القضاء و الحكم على المعين، و لا تكون في الرد على الخطأ أو المخالفة أو البدعة أو الكفر، إذ الرد هدم و لا يسبق بمدح، و المراد من الرد القول لا القائل، إلا أن يكون القول مجملا فيفصل الكلام فيه، وذا من باب الجدل، فيبين صوابه و يكشف الغلط فيه.

و هنا ينبه على غلط من قال بوجوب الموازنة في الردود، و ذا الرأي شاذ مخالف لسيرة العلماء قاطبة، فلم يلزم أحد منهم غيره بالموازنة في الرد والمناظرة لا في فقه العبادات و لا العقائد، ولا حتى علوم الآلة.

و من جملة خصائص كلام ابن تيمية التي تنكشف في غالب تضاعيفه: كثرة كتابته في العقائد، الموسوعية، قوة العبارة و جودة الأسلوب، اللغة العلمية، التبويب والتقسيم، الإختصار و البسط، الإجتهاد و تحقيق المسائل، كثرة النقول، استعمال علوم الآلة، التكرار، التأصيل و الإستطراد، المتشابه.

و ابن تيمية في منهجه التنظيري في العقائد سلك طريقة أهل الحديث و مذهب أحمد بن حنبل في الفقه و الحديث، لأنه يرى أن أهل الحديث هم أعلم الأمة بسنة نبيها، و مذهب ابن حنبل أكثر المذاهب استنادا على السنة لعلو كعب الإمام في الحديث.

و في نقد ابن تيمية للفرق الكلامية؛ يَعدُ الأشاعرة أفاضل أهل الكلام، و هم عنده من متكلمي أهل السنة و الجماعة، و الأقرب للحنابلة عقدا، و الأكثر تعظيما للسنة بين أهل الكلام.

و غالب ردود و نقد ابن تيمية كان على المتكلمين، و هو أول من تصدى بقوة للمذهب الأشعري، خاصة بعد تطوراته الأخيرة، و ميل المتأخرين من الأشاعرة لبعض أقوال المعتزلة و الجهمية، و انتشار قانون الرازي في التعارض، مما بعث روحا في المذاهب المتوارية، وقذف شِرة في الفلاسفة. و قد ركز جهده في نقد و نقض أقوال الأشاعرة رغم أنهم الأقرب للحنابلة، و هم من أهل السنة و الجماعة كما يصرح. رغم أن ما شنع عليهم أخف مما دعا إليه غيرهم كالمعتزلة و الجهمية و الرافضة.

و لابن تيمية ردود على كثير من الطوائف التي كانت أشد انحرافا من الأشاعرة، كالفلاسفة، و غلاة الصوفية، و المعتزلة و الجهمية، وغيرهم، غير أنها لم تكن مقصودة لذاتها، لأن أصحابها كانوا قلة شاذة في الوعي الجمعي الإسلامي، و قد كفاه شرهم الأشاعرة أنفسهم، فقد أنهكوا الفرق الكلامية المخالفة للأشعري، و كان المجتمع الإسلامي رافضا لها ولأفكارها.

و ملخص نقد ابن تيمية للمتكلمين كان في باب التوحيد، و ركز كثيرا عل مسائل الأسماء

و الصفات، و النبوات. و في نقده لأهل الكلام يتدرج كالآتي: بيان أصول مقالات المتكلمين، ثم نقد مذهبهم في التوحيد، ثم نقد مسالكهم في إثبات الأسماء و الصفات، ثم اعتماد مـــذهب السلف مرجعية؛ و يستنفذ منهجه في النقد بالتفريق بين الفرق و الطوائف، و المفاضلة بين أهل المقالات، ثم هو يقسم الطوائف إلى طبقات، فالفلاسفة و الصوفية من أتباع الفلاسفة، هـــم أبعد عن الحق من المعتزلة، و المعتزلة أقرب منهم، و متكلمة أهل الإثبات مـــن الكلابيـــة و الكرامية، و الأشعرية و السالمية أقرب من المعتزلة، و السلف وأهل الحديث أقرب الطوائف إلى الحق.

و قد توصلنا من البحث إلى إجلاء نتائج قواعد نقده لأهل الكلام من اثباته ما هو حق إن وجد في مقالات أهل الكلام. و يفاضل فيما بينهم و مع غيرهم، فيعترف للمعتزلة بقدرهم و الحق الذي تميزوا به عن غيرهم. أما الأشاعرة فقد اعترف بما عندهم من فضائل ومحاسن الأقوال، و فضل مقاومة أهل البدع و إحياء السنن. فهو يعلي من شأن أئمة الأشاعرة و أتباعهم، و يذكر فضائلهم و فضائل من تبعهم. و يفضل أقوالهم على أقوال غيرهم.

أما التصوف؛ فهو عند ابن تيمية من العلوم الإسلامية، شأنه شأن باقي الفنون، و أهله طبقات و نحل، منهم مشايخ الكتاب و السنة، و آخرون فلاسفة، و بين هؤلاء و هؤلاء؛ أقوام و مدارس و طرق. و نلخص آراء ابن تيمية في التصوف في: التصوف علم حادث في الملة، الموازنة في نقد أهل التصوف، الموازنة في نقد التصوف.

و حال تتبع نصوص ابن تيمية في نقض آراء الصوفية، وجدنا أنها يسبقها دائما بما يؤكد التبعيض و التخصيص و التعيين، فتجد عبارات: " بعض المتصوفة"، " من الصوفية"، " من طوائف الصوفية"، " غلاة الصوفية"، أو يذكر اسم من ينتقد فردا أو جماعة.

و قد توصلنا أن ابن تيمية لم يقبل بصفة خاصة كل ما تلقاه من كتب التصوف التي وصلت إليه من العصور السابقة، فإن كتب الزهد و التصوف عنده: فيها من جنس ما في كتب الفقه و الرأي، ففيه المنقول الصحيح و الضعيف و الموضوع، و الحق الصواب و الباطل الفاسد.

و لئن استخدم اصطلاح "التصوف المشروع" في مصنفاته، إلا أنه لم نعثرعلى تعريف مباشر له، كما فعل بالنسبة للزهد المشروع، أو النسك المشروع.

و قد تتبعنا مآخذ ابن تيمية على بعض الصوفية وهي محصورة في مسائل هي: مسألة التوحيد، مسألة النبوة، مسألة الولاية، مسألة الغلو المعجزات و الكرامات، مسألة العبادات البدعية.

نخلص من البحث المقدم في الرسالة أن الاختلاف سنة كونية، و طبيعة بشرية، اقتضتها حكمة الله تعالى في خلقه، حسب تكوينهم في عقولهم و ملكاتهم، و تأثراتهم و تأثيراتهم. و مقتضى ذاك عدم التصادم معه دائما، أو رده جملة و تفصيلا.

و قياسا على زمننا زمن ابن تيمية، حيث المصائب و أهل الكفر و البدع الغالية و الباطنية؛ تجاذبوا الإسلام بأزمة الضلال، نسعى من طرح الموضوع لبحث ضبط قواعد ابن تيمية في الردود؛ ألا تأخذ أتباعه روح اقتناص متفرقات و الاستدلال بها على أنها من منهج إمامهم في الرد و النقد، و الاحتجاج فيما يخالف الأصل بكلام لبعض العلماء في مثل ما رأوا.

و عيبهم كامن في فهم كلام العلماء و تقريراتهم، و عدم استيعابهم لمفرداتهم، و عدم الدراية بالفرق بين الحكم و الفتوى، و بين القول و القائل، و بين المذهب و لازم المذهب، و أصول المذهب و أتباعه، و فتوى المعين و المطلق.

و قد أدى هذا الخلل في فهم كلام ابن تيمية لظهور طوائف تكفيرية خاضت الجهاد على أهل القبلة، و اتخذت من بعض كلام ابن تيمية حجة في تكفير أهل القبلة و الصدام مع الدول الإسلامية بعد الحكم عليها بتكفيرها.

كما برزت تيارات هاجمت كل الدعاة و المصلحين و المشايخ ممن يخالفوهم في مسائل بمراتب متفاوتة، و هذه الظاهرة أدت إلى ذهاب هيبة الفقهاء و العلماء لكثرت الطعن فيهم و تبديعهم، مما خلق جوا من فوضى الفتاوى، و تصدر للفتيا أصاغر، و حصل بين العامة اضطراب في تقبل كلام العلماء لعدم القدرة على فهم الاختلاف، مما أفقدهم الثقة في علمائهم، بل و عدم القدرة على تمييزهم، و عدم القدر على فرز الكم الهائل من الفتاوى في القضايا المعاصرة، بل و حتى قضايا العبادات، و هذا الحال يخلق بين العامة تهوينا بأقوال العلماء و كثرة الترخص، و رقة التدين، ثم نصل للاستهزاء بكلام الفقهاء و العلماء.

و ختاما أسأل الله العفو عن كل تقصير، و المغفرة عن كل تجاوز في الفهم، و كفى الله المسلمين شر الخلاف، و جعل بأسهم على غيرهم، و غفر للمسلمين أجمعين. و الحمد لله رب العالمين.

الفهارس.

فهرس المصادر و المراجع.

-القرآن الكريم.

– المصادر:

ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم الحراني أبو العباس ت728)

1. أحاديث القصاص. تح: محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي: بيروت. ط(3)، 1988. ص59 .

2. الإخنائية. تح: أحمد بن مونس العنزي. دار الخراز: جدة. ط(1)، 2000.

3. الاستقامة. تح: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود: المدينة المنورة. ط(1)، 1403.

4. الاستقامة. تح: محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة: القاهرة. ط(2)، دت.

5. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. تح: محمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية: القاهرة. ط(2)،1369.

6. إقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. تح: ناصر بن عبد الكريم العقل. مكتبة الرشد: الرياض. ط (5)، 1996.

7. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. و زارة الشئون الإسلامية و الأوقاف و الدعوة و الإرشاد: الرياض. ط(1)، 1418ـ

8. بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة و القرامطة و الباطنية. تح: موسى سليمان الدويش. مكتبة العلوم والحكم: بيروت. ط(1)، 1408.

9. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. تح: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. مطبعة الحكومة: مكة المكرمة. ط(1)، 1392.

10. التحفة العراقية في الأعمال القلبية. تح: حماد سلامة. شركة الشهاب: باتنة. ط( )، دت.

11. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. تح: علي حسن ناصر، عبد العزيـــز إبـــراهيم العسكر، حمدان محمد. دار العاصمة: الرياض. ط(1)،1414.

12. جامع الرسائل. تح : محمد رشاد سالم. دار العطاء: الرياض. ط(1)، 2001.

13. جامع المسائل. تح: محمد عزير شمس. دار عالم الفوائد: بيروت. ط(1)، 1422.

14. دقائق التفسير. تح: محمد السيد الجليند. مؤسسة علوم القرآن: دمشق. ط(2)، 1404 .

15. درء تعرض العقل مع النقل. تح: محمد رشاد سالم. جامعة الملك ســعود: الريـــاض. ط(2)، 1991.

16. الرد على المنطقيين؛ نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان. تح: عبد الصـــمد شرف الدين الكتبي. مؤسسة الريان: بيروت. ط (1)، 2005.

17. الرسالة التدمرية في التوحيد و الأسماء و الصفات و القضاء و القدر. شركة الشـــهاب: باتنة. ط()، 1989.

18. الرسالة القبرصية. تح: علاء دمج. دار ابن حزم: بيروت. ط()،1990.

19. السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: الرياض. ط(1)، 1418.

20. شرح العقيدة الأصفهانية. تح: إبراهيم سعيداي. مكتبـــة الرشـــد: الريـــاض. ط(1)، 1415.

21. شرح حديث النزول. المكتب الإسلامي: بيروت. ط(5)،1977.

22. شرح حديث النزول. المكتب الإسلامي: دمشق. ط (7)،1991.

23. الصفدية. تح: محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة: القاهرة. ط(2)، 1406.

24. الصفدية. مكتبة أضواء السلف: الرياض. ط(1)، 2002.

25. الفتاوى الكبرى. تح: حسين محمد مخلوف. دار المعرفة: بيروت. ط()، 1978.

26. الفتوى الحموية. تح: حمد بن عبد المحسن التويجري. دار الأصمعي: الريـــاض. ط( )، 1998.

27. الفرقان بين أولياء الرحمن و أولياء الشيطان. تح:حسين يوسف غزال . دار إحياء التراث: بيروت.ط(1)،1987.

28. القواعد النورانية الفقهية. تح: عبد السلام محمد علي شاهين. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)،1994.

29. العقيدة الحموية الكبرى. تح: حمد بن عبد المحسن التويجري. دار الصميعي: الرياض. ط(1)،1998.

30. مجموع الفتاوى. تح: أنور الباز، عامر الجزار. دارالوفاء: بيروت. ط(3)، 2005.

31. مجموع الفتاوى. مكتبة العبيكان: الرياض. ط(1)،1997.

32. مجموعة الرسائل والمسائل. علق عليه : السيد محمد رشيد رضا. لجنة التراث العربي: القاهرة. ط ( )، دت.

33. مسألة في الكنائس. تح: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل. مكتبة العبيكان: الرياض. ط(1)، 1995.

34. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية. تح: محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة: بيروت. ط(1)، 1406.

35. مهذب اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. ترتيب: عبد الرحمن الجبار. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط (1)،1993.

36. النبوات. تح: رمضان إبراهيم. دار الفكر اللبناني: بيروت. ط(1)، 1996.

37. نقد مراتب الإجماع. عناية : حسن أحمد إسبر. دار ابن حزم: بيروت. ط(1)، 1998.

– المراجع:

القنوجي (صديق بن حسن)

38. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. تح: عبد الجبار زكار. دار الكتب العلمية: بيروت. ط( )، 1978.

الهراس (محمد خليل)

39. ابن تيمية السلفي. نقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات. دار الكتب العلميـــة: بيروت. ط(1)، 1984.

الإستانبولي (محمود مهدي)

40. ابن تيمية بطل الإصلاح الديني. المكتب الإسلامي: بيروت. ط (2)، 1983.

أبو زهرة (محمد)

41. ابن تيمية حياته عصره و آراؤه. دار الفكر العربي: القاهرة. ط( )، 1991.

صائب (عبد الحميد)

42. ابن تيمية حياته و عقائده. دار الغدير: بيروت. ط( )، دت.

منصور (محمد محمد عويس)

43. ابن تيمية ليس سلفيا. دار النهضة العربية: القاهرة. ط(1)، 1970.

علواني (طه جابر)

44. ابن تيمية و إسلامية المعرفة. الدار العالمية للكتاب الإسلامي: الرياض. ط(2)،1995.

حلمي (مصطفى)

45. ابن تيمية و التصوف. دار الدعوة: الإسكندرية. ط( )، دت.

الحميدان (إبراهيم بن صالح)

46. أسلوب المناظرة في دعوة النصارى إلى الإسلام. دار الإمام: الرياض.ط(1)،1994.

ابن القيم (محمد بن أبو بكر أيوب)

47. أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية. تح: صلاح الدين المنجد. دار الكتاب الجديـــد: بيروت. ط (4)، 1983.

البزار (عمر بن علي بن موسى أبو حفص)

48. الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية. تح: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي: بـــيروت. ط(1)، 1400.

ابن قيم الجوزية (محمد بن أبو بكر)

49. إعلام الموقعين عن رب العالمين. تح: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة. ط( )،1968.

50. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي. دار الكتب العلمية: بيروت.

51. مدارج السالكين. عبد الحميد عبد المنعم مدكور. دار الكتب المصرية: القاهرة. ط (2)،1996.

52. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. تح: محمد حامد الفقي. دار الكتاب العربي: بيروت. ط(2)،1973.

53. مدارج السالكين. تح: رضوان جامع رضوان. مؤسسة المختار: القاهرة. ط(1)،2001.

الزركلي (خير الدين)

54. الأعلام. دار العلم للملايين: بيروت. ط ( )، 1986.

الألباني (محمد ناصر الدين)

55. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. المكتب الإسلامي: بيروت. ط(2)، 1985.

الجليند (محمد السيد)

56. الإمام ابن تيمية و قضية التأويل. مكتبة عكاظ: الرياض. ط(3)،1983.

ابن حجر (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني)

57. إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ. تح: محمد عبد المعيد خان. دار الكتب العربية: بيروت. ط(2)، 1986.

58. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير. تح: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)، 1989.

59. الدرر الكامنة. دار الجيل: بيروت. ط(1)، 1993.

60. لسان الميزان. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت. ط(2)،1971.

ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي)

61. البداية و النهاية. مكتبة المعارف: بيروت. ط(2)، 1990.

62. البداية و النهاية. تح: علي شيري. دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط(1)، 1988.

الشوكاني (محمد بن علي)

63. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)،1997.

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)

64. البيان و التبيين. تح: فوزي عطوي. دار مصعب: بيروت. ط(1)، 1968.

شاكر (محمود)

65. التاريخ الإسلامي. المكتب الإسلامي: بيروت. (3)،1407هـ.

الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)

66. تاريخ الأمم و الملوك. دار الكتب العلمية: بيروت.ط(3)،1991.

اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر)

67. تاريخ اليعقوبي. دار صادر: بيروت. ط ( )، دت.

أيوب الزرعي (محمد بن أبو بكر)

68. التبيان في أقسام القرآن. دار الفكر: بيروت. ط( )، دت .

ابن عساكر (علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي)

69. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبو الحسن الأشعري. دار الكتاب العربي: بيروت. ط(3)، 1404.

الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين)

70. تذكرة الحفاظ. دار الكتب العلمية: بيروت. ط( )، دت.

71. ذيل تاريخ الإسلام. اعتنى به: مازن بن سالم باوزير. دار المغني: الرياض. ط(1)، دت.

72. ذيول العبر في خبر من غبر. تح: تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية: بيروت. ط( )،1985.

73. سير أعلام النبلاء. تح: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط( )، دت.

74. العبر في خبر من غبر. تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)، 1985.

75. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. دار المعرفة: بيروت. ط( )، دت.

ابن عياض (عياض بن موسى اليحصبي السبتي)

76. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. تح: أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة: بيروت.

فروخ (عمر)

77. التصوف في الإسلام . دار الكتاب العربي: بيروت. ط( )، 1981.

الكلاباذي (أبو بكر إسحاق)

78. التعرف على مذهب أهل التصوف. ضبط: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية: بيروت.ط(1)، 1993.

العقيلي (إبراهيم)

79. تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي: عمان. ط(1)، 2001.

المعلمي (عبد الرحمن اليماني)

80. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المكتب الإسلامي: دمشق. ط(2)،1986.

المزي (يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج)

81. تهذيب الكمال مع حواشيه. تح: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط(1)، 1980.

البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي)

82. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه و أيامه. تح: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة: بيروت. ط(1)، 1422.

الهاشمي (أحمد)

83. جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع. دار الكتب العلمية: بيروت. ط( )،1985.

أبو الوفاء القرشي (محي الدين بن سالم بن)

84. الجواهر المضية في طبقات الحنفية. تح: عبد الفتاح محمد الحلو. دار هجر: الجيزة. ط(2)، 1993.

السيوطي (جلال الدين)

85. حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة. (دون معلومات نشر).

86. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. المكتبة العصرية: بيروت. ط( )،1987.

نايف (محمود معروف)

87. الخوارج في العصر الأموي. دار الطليعة: بيروت. ط(4)، 1397.

جلي (أحمد محمد أحمد)

88. دراسة الفرق و تاريخ المسلمين. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية: الرياض. ط(2)،1988.

الأخضر شوشان (عثمان بن محمد)

89. دليل الرسائل الجامعية في علوم شيخ الإسلام ابن تيمية. مؤسسة الوقف الإسلامي: الرياض. ط(1)، 1424.

ابن رجب (عبد الرحمن بن أحمد)

90. ذيل طبقات الحنابلة. تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان: الرياض. ط (1)، 2005.

ابن ناصر الدين (محمد الدمشقي الشافعي)

91. الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر. تح: زهير الشاويش. طبع المكتب الإسلامي: بيروت، ط(1)، 1400هـ.

ابن عبد الملك الأنصاري (أبو عبد الله محمد بن محمد الأوسي المراكشي)

92. السفر الخامس من كتاب الذيل و التكملة لكتاب الموصول و الصلة. تح: إحسان عباس. دار الثقافة: بيروت. ط(1)، 1965.

البوطي (محمد سعيد رمضان)

93. السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي. دار الفكر: دمشق. ط(1)، 1990.

المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي)

94. السلوك لمعرفة دول الملوك. تح: محمد مصطفى زيادة. دار الكتب: القاهرة. ط(1)،1992.

الدارمي (عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد)

95. سنن الدارمي. تح: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي. دار الكتاب العربي: بيروت. ط(1)، 1407.

الشوكاني (محمد بن علي بن محمد)

96. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. دار ابن حزم: بيروت. ط(1)،1985.

ابن العماد(أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي)

97. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تح: لجنة إحياء التراث العربي. دار الآفاق الجديدة: بيروت. ط( )، دت.

الفريوائي (عبد الرحمن)

98. شيخ الإسلام ابن تيمية و جهوده في الحديث و علومه. دار العاصمة: الرياض. ط(1)، 1416هـ.

السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي)

99. طبقات الشافعية الكبرى. تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو. دار هجر: القاهرة.ط(2)، 1413هـ.

الأسنوي (عبد الرحيم)

100. طبقات الشافعية. تح: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية: بيروت. ط( )، 1987.

ابن موسى الأزدي (أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد النيسابوري)

101. طبقات الصوفية: السلمى، ؛ تح: الشرباصي أحمد. ط(2)، 1998.

النجار (عامر)

102. الطرق الصوفية في مصر. دار المعارف القاهرة. ط(5)، دت .

ابن حبان (محمد بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي)

103. صحيح ابن حبان. ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسـي، المنعوت بالأمير؛ تح: شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة: بيروت. ط(2)، 1993.

ابن قدامة (محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي)

104. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. تح: محمد حامد الفقـي. دار الكاتب العربي: بيروت. ط( )، دت.

السيلي (سيد عبد العزيز)

105. العقيدة السلفية بين الإمام ابن حنبل و الإمام ابن تيمية. دار المنار: القاهرة. ط (1) ، 1993.

ابن عربي (محي الدين الحاتمي الأندلسي)

106. الفتوحات المكية. تح: عثمان يحي، إبراهيم مدكور. الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة. ط( )، 1986 .

العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي)

107. الفروق اللغوية. محمد إبراهيم سليم. دار العلم و الثقافة: القاهرة. ط(1)، دت.

الكتبي (أحمد بن شاكر)

108. فوات الوفيات؛ و الذيل عليها. تح: إحسـان عبـاس.دار صـادر:بيروت.ط( )، 1974.

صبحي (أحمد محمود)

109. في علم الكلام. مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية. ط(1)،2004.

السمعاني (منصور بن محمد بن عبد الجبار)

110. قواطع الأدلة في الأصول. تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي. دار الكتب العلميـة: بيروت. ط(1)، 1999.

أبو زيد (بكر بن عبد الله)

111. ابن القيم حياته و آثاره. دار الهلال: عمان. ط (1)،1980.

112. الردود. دار العاصمة: الرياض. ط(1)، 1414.

ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبو الكرم عز الدين)

113. الكامل في التاريخ. تح: أبو الفداء عبد الله القاضي. دار الكتب العلمية: بيروت. ط (1)، 1987.

ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك)

114. كتاب الصلة في تاريخ الأندلس. تح: عزت العطار الحسني. مكتبة الخانجي: القاهرة. ط(2)، 1994.

الكرمي (مرعي بن يوسف الحنبلي)

115. الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية. تح: نجم عبد الرحمن خلف. دار الغرب الإسلامي: بيروت. ط(1)، 1986.

كواري (كاملة)

116. المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين. دار ابن حزم: بيروت. ط( )،2002.

الحاكم (محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري)

117. المستدرك على الصحيحين. تح: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)، 1990.

الأموي (وليد بن حسني بن بدوي بن محمد)

118. معجم أصحاب ابن تيمية. دون معلومات نشر. ط ( )،1430.

جبور (عبد النور)

119. المعجم الأدبي. دار العلم للملايين: بيروت. ط (3)، 1984.

وهبة (مجدي) ، المهندس (كامل)

120. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. مكتبة لبنان: بيروت. ط (2)،1984.

مسلم (بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري)

121. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تح: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي: بيروت.ط( )، دت.

الشهرستاني (محمد عبد الكريم بن أبو بكر أحمد)

122. الملل و النحل. تح: أحمد فهمي محمد. دار المعرفة: بيروت.ط( )، 1980.

النشار (علي سامي)

123. مناهج البحث عند مفكري الاسلام. دار النهضة العربية: بيروت. ط(3)،1984.

124. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام. دار المعارف: القاهرة.ط(7)، 1977.

البريكان (إبراهيم بن محمد بن عبد الله)

125. منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد. دار ابن القيم: الرياض. ط(1)، 2004.

ابن تغري (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بردي الأتابكي)

126. المنهل الصافي و المستوفى بعد الوافي. تح: محمد أمين، سعيد عبد الفتاح عاشور. الهيئة المصرية العليا للكتاب: القاهرة. ط(1)، 1984.

127. النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)، 1992.

السخاوي (شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد)

128. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. تح: محمد عبد الله الصديق. دار الكتاب العربي: بيروت. ط(1). 1985.

العراقي(أبو الفضل زين الدين بن إبراهيم)

129. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. دار ابن حزم: بيروت. ط(1)، 2005.

المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي)

130. المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار. تح: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي. مكتبة المدبولي: القاهرة. ط(1)، 1997.

المحمود (عبد الرحمن بن صالح)

131. موقف ابن تيمية من الأشاعرة. مكتبة الرشد: الرياض. ط(2)، 1995.

الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)

132. الوافي بالوفيات. بعناية: جاكلين سوله، علي عمارة. دار صادر: بيروت. ط(2)، 1991.

ابن خلكان (أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبو بكر البرمكي الأربي)

133. وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان. تح: إحسان عباس. دار الصادر: بيروت. ط( )، 1977.

ابن قنفذ (أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب)

134. الوفيات. تح: عادل نويهض. مؤسسة نويهض الثقافية: بيروت. ط(3)، 1982.

– الدوريات:

البغدادي (أبو بكر بن عبد العزيز)

135. تزاحم الأحكام الشرعية في الدعوة عند شيخ الإسلام. مجلة الحكمة: ليدز. العـــدد7، 1416.

136. منهج الموازنة في الحكم على الأعيان عند شيخ الإسلام. مجلة الحكمة: ليدز. العـــدد 11، 1418 .

الحيالي (عبد الله بن محمد)

137. القواعد العلمية في النقد عند شيخ الإسلام ابن تيمية. مجلة الحكمة: ليدز. العـــدد 9، 1417.

فهرس الآيات

سورة سبأ		
(وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ)	6	171
سورة فاطر		
(ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا)	32	11
سورة ص		
(يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ)	26	87
سورة الزمر		
(فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ)	18	6
(وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ)	55	6، 7
(وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)	33-35	92
سورة غافر		
(ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ)	26	88
(فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ)	83	208
(وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبلُ بِالبَيِّنَاتِ)	34	19
سورة الجاثية		
(أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ)	23	86
سورة الأحقاف		
(حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ)	15-16	92

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الطور		
(أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ)	35	96
سورة النجم		
(إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ)	23	86
سورة الحديد		
(لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً)	10	11
سورة الجمعة		
(فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ)	9	6
سورة التغابن		
(فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا)	16	10، 16، 48،
سورة الحشر		
(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ)	10	164
سورة الممتحنة		
(رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاغْفِرْ لَنَا)	5	193
سورة المدثر		
(ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَ بَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَ اسْتَكْبَرَ)	23	188
(فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ)	8	233

سورة الملك		
(كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ)	11-8	116
(وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ)	10	123
سورة الأعلى		
(وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)(الأعلى:)	17	6
سورة البينة		
(وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ)	4	88

فهرس الأحاديث

فهرس المواضيع.